[ش] إذا نُعِتَ مَعمولانِ[١] لعَامِلَيْنِ متَّحِدِي المعنَى والعمَلِ أُتْبعَ النعْتُ المنعوتَ؛ رفْعًا ونَصْبًا وجَرًّا، نحوُ: (ذهَبَ زيدٌ، وانْطَلَقَ عمرٌو العاقلانِ، وحدَّثْتُ زيدًا وكلَّمْتُ عَمْرًا الكريمينِ، ومَررتُ بزيدٍ وجُزْتُ على عمرٍو الصالِحَيْنِ)، فإنِ اخْتَلَفَ معنى العامِلَيْنِ[٢] أو عَمَلُهما وَجَبَ القطْعُ وامتنَعَ الإتباعُ، فتقولُ: (جاءَ زيدٌ وذهَبَ عمرٌو العاقِلَيْنِ) بالنصْبِ على إضمارِ فعْلٍ؛ أيْ: أَعْنِي: العاقِلَيْنِ، وبالرفْعِ على إضمارِ مُبتدَأٍ؛ أيْ: هما العاقِلانِ، وتقولُ: (انْطَلَقَ زيدٌ، وكَلَّمْتُ عَمْرًا[٣] الظَّرِيفينِ)؛ أيْ: أَعْنِي: (الظَّرِيفَيْنِ) أو (الظَّرِيفانِ)؛ أيْ: هما الظريفانِ، و(مَررتُ بزيدٍ، وجاوَزْتُ خالدًا الكاتِبَيْنِ، أو الكاتِبانِ).

[ص] [٥١٦] وإنْ نُعوتٌ كَثُرَتْ وقد تَلَتْ ... مُفتقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

[ش] إذا تَكَرَّرَتِ النعوتُ[٤]، وكانَ المنعوتُ لا يَتَّضِحُ إلَّا بِهَا جميعًا، وَجَبَ إتباعُها كلِّها[٥]، فتَقولُ: (مَرَرْتُ بزَيدٍ الفقيهِ الشاعِرِ الكاتِبِ).

تعدد النعوت دون المنعوت

= والمجرورَيْن فإن العلة في الجميع موجودة، والقياس سائغ، فلا مانع منه. «المقاصد الشافية» (٤/ ٦٦٣).

(١) في (ك): «معمولين».

(٢) ولو بالخبرية والإنشائية فلا اتباع في: قام زيد وهل قام عمرو العاقلان، لاختلافهما خبرًا وإنشاء وإن اتحد معناهما أما نحو: هذا أبوك، ومن أخوك؟ فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرًا وإنشاء مع كون أحد المنعوتين مجهولًا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضي إذ المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشيء واحد. «الخضري» (٣/ ٥٤).

(٣) في (ك): «خالد».

(٤) ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافًا للزجاج فشرط القطع تعين المنعوت بدون النعت واحدًا أو أكثر، واعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتًا كما ذكره ابن هشام، وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبي. «الخضري» (٢/ ٥٥).

(٥) اعترض بأن القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف منعوه مع جواز الترك؟ وأجيب بأنها محتاج إليها بمقتضى الغرض، والقطع يشعر بالاستغناء فبينهما تنافٍ. «الخضري» (٢/ ٥٥).

[ص] [٥١٧] واقْطَعْ أَوَ اتْبِعْ[١] إن يَكُنْ مُعَيَّنَا   بِدُونِهَا، أو بعضِها اقْطَعْ[٢] مُعْلِنَا

[ش] إذا[٣] كانَ المنعوتُ متَّضِحًا بدُونِها كلِّها جازَ فيها جميعِها الاتباعُ والقطْعُ[٤]، وإنْ كانَ مُعَيَّنًا ببَعْضِها دُونَ بعضٍ وَجَبَ فيما لا يَتَعَيَّنُ إلَّا به الاتباعُ، وجازَ فيما يَتَعَيَّنُ بدونِه الاتباعُ والقطْعُ][٥]. والله تعالى أعلم[٦].

إعراب النعت المقطوع

[ص] [٥١٨] وارفَعْ أوِ انْصِبْ إنْ قَطَعْتَ مُضْمِرَا   مُبتدأً أو ناصِبًا لنْ يَظْهَرَا

[ش] أي: إذا قُطِعَ النعْتُ عن المنعوتِ رُفِعَ على إضمارِ مُبتَدَأٍ، أو نُصِبَ على إضمارِ فِعْلٍ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الكريمُ أو[٧] الكريمَ)؛ أيْ: هو الكريمُ، أو أَعْنِي الكريمَ.

---

(١) بنقل فتحة الهمزة إلى الواو لأنه من أتبع الرباعي فهمزته للقطع مفتوحة.
(٢) قال الخضري (٢/ ٥٥): «مقتضى حل الشارح أن بعضها بالجر عطفًا على دونها؛ أي: وإن يكن معينًا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء في دونها على مذهب المصنف من جواز العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض؛ أي: وإن يكن معينًا بدون بعضها، وعليهما فمفعول اقطع محذوف؛ أي: اقطع ما سواه على الأول أو اقطعه وحده على الثاني، ويكون مصرحًا بمسألتي الاستغناء عن جميع النعوت، وعن بعضها فقط.
أما إن جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله المعرب والتقدير: إن يكن معينًا بدونها فاقطع جميعها، أو أتبع جميعها أو اقطع بعضها دون بعض فالمسألة الثانية مسكوت عنها في النظم معلومة بالمقايسة».
(٣) في (ك): «فإن»، وفي (ح)، (ع)، (ص): «أي إن».
(٤) أنتَ تَعلَمُ أنَّ المنعوتَ قد يَكُونُ مَعرِفةً وقد يَكُونُ نَكِرَةً، وتَعلمُ - معَ ذلك - أنَّ القصْدَ مِن نعْتِ المعرِفَةِ تَوضيحُها، وأنَّ المقصودَ مِن نعْتِ النكِرَةِ تَخصيصُها، والتوضيحُ قد يَحتاجُ إِلَى كلِّ النُّعوتِ وقد يَحتاجُ إِلَى بعضِها، لا جَرَمَ كان نعْتُ المعرِفَةِ عَلَى التفصيلِ الَّذِي ذكَرَه الشارِحُ: إنِ احتاجَ المنعوتُ إِلَى جميعِها وَجَبَ فِي جميعِها الإتباعُ، وإنِ احتاجَ إِلَى بعضِها وجَبَ فِي ذلك البعضِ الإتباعُ، وجازَ فيما عداه الإتباعُ والقطْعُ، وأمَّا النكِرَةُ فيَجِبُ فِي واحدٍ مِن نُعوتِها الإتباعُ ويَجوزُ فيما عَدَاهُ الإتباعُ والقطْعُ؛ لأنَّ التخصيصَ المقصودَ بنَعْتِ النكِرَةِ لا يستدعي أكثَرَ مِن نعْتٍ واحدٍ (م).
(٥) ما بين المعقوفين خرم من س (س).   (٦) من (ح).
(٧) في (س)، (ك)، (ح): «والكريم».

وقولُ المصنِّفِ: (لن يَظْهَرَا) معناه أنَّه يَجِبُ إضمارُ الرافِعِ أو الناصِبِ، ولا يَجوزُ إظهارُه، وهذا صحيحٌ إذا كانَ النعْتُ لِمَدْحٍ، نحوُ: (مَررتُ بزَيدٍ الكريمُ)، أو ذَمٍّ، نحوُ: (مررتُ بعمرٍو[١] الْخَبيثُ)، أو تَرَحُّمٍ، نحوُ: (مَررتُ [١٦٢/و] بزَيدٍ[٢] الْمِسكينُ)[٣]، فأمَّا إذا كان لتخصيصٍ فلا يَجِبُ الإضمارُ، نحوُ: (مَررتُ بزيدٍ الْخَيَّاطُ (أو الْخَيَّاطَ)[٤])، وإنْ شئتَ أَظْهَرْتَ فتَقولُ: (هو الْخَيَّاطُ، أو أعني الخياطَ). والله أعلم بالصواب[٥]، (والمرادُ بالرافِعِ والناصِبِ لفْظَةُ: هو أو أَعْنِي)[٦].

حذف النعت أو المنعوت

[ص] [٥١٩] وما مِن المنعوتِ والنعْتِ عُقِلْ   يَجوزُ حَذْفُهُ، وفي النعْتِ يَقِلّ

[ش] أيْ: يَجوزُ حذْفُ المنعوتِ وإقامَةُ النعْتِ مُقامَه[٧] إذا دَلَّ عليه

---

(١) في (ك): «بزيد».
(٢) في (س)، (ح، (ع)، (ك»: «خالد».
(٣) قال الخضري (٢/ ٥٥ ـ ٥٦): «مراده ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفي ذلك بحث طالما توقفت فيه وهو أن شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت كما مر فكيف يتأتَّى في نعت التخصيص مع أن المنعوت يفتقر إليه في تخصيصه وتعينه به ثم ظهر لي جوابه من التنبيه المتقدم وهو أن نعت التخصيص ليس على إطلاقه بل المراد به خصوص غير الأول من النعوت المتعددة لنكرة، والشرط موجود فيه لتعين النكرة تعينًا ما بنعتها الأول فيصدق أنها متعينة بدون النعت المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت نكرة، وأما التعين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر.
واعلم أن النعت المقطوع إلى النصب لا يقدر بأعني إلا في نعت التخصيص أما في نعت المدح ونحوه فيقدر بأذكر أو أمدح مثلًا كما نقله الدماميني عن المحققين والله أعلم».
(٤) ليس في (س).   (٥) من (ص).
(٦) ما بين القوسين سقط من (س)، (ح)، (ص).
(٧) بشرط صلوحه لمباشرة العامل بألَّا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلًا أو مفعولًا أو مجرورًا أو مبتدأ إذ الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال، فلا يحذف المنعوت بها في غيرهما باطِّرادٍ إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو في نحو: منَّا ظَعَنَ ومنَّا أقام، وفينا سَلِمَ وفينا هَلَكَ؛ أي: فريق ظعن... إلخ. «الخضري» (٢/ ٥٦).

Black plate (1016,1)

التَّوكيدُ

[ص] [٥٢٠] بـ(النفسِ) أو بـ(العينِ) الاسمُ أُكِّدَا مَعَ ضميرٍ طابَقَ المؤكَّدَا

[٥٢١] واجْمَعْهُما بـ(أَفْعُلٍ) إنْ تَبِعَا ما ليسَ واحدًا تَكُنْ مُتَّبِعَا

[ش] التوكيدُ[١] قِسمانِ: أحَدُهما: التوكيدُ[٢] اللَّفْظِيُّ وسيأتي، والثاني: التوكيدُ المَعنويُّ، وهو على ضَرْبَيْنِ:

أحدُهما: ما يَرْفَعُ تَوَهُّمَ مُضافٍ إلى المؤكَّدِ، وهو المرادُ بهذينِ البَيتيْنِ، وله لَفظانِ: النفسُ والعينُ، وذلك نحوُ: جاءَ زيدٌ نفْسُه، فـ(نفْسُه) تَوكيدٌ لـ(زيدٌ)، وهو يَرفَعُ تَوَهُّمَ أنْ يَكونَ التقديرُ[٣][٤]: (جاءَ خَبَرُ زيدٍ أو رَسولُه)، وكذلك[٥] جاءَ زيدٌ عَيْنُه.

ولا بُدَّ مِن إضافةِ النفْسِ أو العَيْنِ إلى ضَميرٍ يُطابِقُ المؤكَّدَ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ نفْسُه أو عَيْنُه، وهِندٌ نفْسُها أو عَينُها).

ثُمَّ إنْ كانَ المُؤكَّدُ بِهما مُثَنًّى [١٦٢/ظ] أو مَجموعًا جَمَعْتَهما على مِثالِ أَفْعُل، فتقولُ[٦]: (جاءَ الزيدانِ أنْفُسُهما أو أَعْيُنُهما، والهِندانِ[٧]

---

(١) بالواو وبه جاء التنزيل.
(٢) ليس في (ك).
(٣) إذا قُلتَ: (جاءَ زيدٌ) فقَدْ تُريدُ الحقيقةَ، وأنَّ زَيدًا هو الآتِي، وقد تكونُ جَعَلْتَ الكلامَ عَلَى حذْفِ مُضافٍ، وأنَّ الأَصْلَ جاءَ خَبَرُ زيدٍ، أو جاءَ رَسولُ زيدٍ، وقد تكونُ قد أَطْلَقْتَ زَيدًا وأنتَ تُريدُ بِهِ رسولَه مِن بابِ المجازِ العقليِّ، فإذا قلتَ: (جاءَ زيدٌ نفْسُه) فقَدْ تَعَيَّنَ المعنى الأَوَّلُ، وارتفَعَ احتمالانِ:
أحدُهما: احتمالُ المجازِ بالمحذوفِ.
وثانيهما: احتمالُ المَجازِ العَقْلِيِّ (م).
(٤) ليس في (ك).
(٥) في (ك)، (ع)، (ح)، (ص): «كذا».
(٦) في (ك): «تقول».
(٧) في (ك): «والهندات».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

أَنْفُسُهما أو أَعْيُنُهما، والزيدونَ أَنْفُسُهم أو أَعْيُنُهم، والْهِنداتُ أَنْفُسُهُنَّ أو أَعْيُنُهُنَّ). والله أعلم[1].

التوكيد المعنوي ١

[ص] [٥٢٢] و(كُلًا) اذْكُرْ في الشمولِ و(كِلَا، كِلْتَا) جميعًا بالضميرِ مُوصَلَا

[ش] هذا هو الضَّرْبُ الثاني مِن (التوكيدِ الْمَعنَوِيِّ)[2]، وهو ما يَرْفَعُ تَوَهُّمَ عَدَمِ إرادةِ الشُّمولِ، والْمُسْتَعْمَلُ لذلك (كلٌّ وكِلَا وكِلْتَا وجَميعٌ)، فيُؤَكَّدُ بكُلٍّ وجَميعٍ ما كان ذا أَجزاءٍ، يَصِحُّ وُقوعُ بعضِها[3] مَوْقِعَه، نحوُ: (جاءَ الرَّكْبُ كُلُّه، أو جميعُه، والقَبيلةُ[4] كلُّها أو جَميعُها، والرجالُ كلُّهم أو جميعُهم، والْهِنداتُ كلُّهُنَّ أو جَميعُهنَّ)، ولا تَقولُ: (جاءَ زيدٌ[5] كلُّه)، ويُؤَكَّدُ بكِلَا المثنَّى المذكَّرُ، نحوُ: (جاءَ الزيدانِ كِلَاهُما)، وبكِلْتَا[6] المثنَّى المؤنَّثُ، نحوُ: (جاءَتِ الْهِندانِ كِلتَاهُما)، ولا بُدَّ مِن إضافَتِها كلِّها إلى ضَميرٍ يُطابِقُ المؤكِّدَ كما مَثَّلَ.

[ص] [٥٢٣] واستَعْمَلُوا أيضًا كـ(كلٍّ) (فاعِلَهْ) مِنْ (عَمَّ) في التوكيدِ مِثْلَ النافِلَهْ[7]

---

(١) من (س).

(٢) في (س): «توكيد معنوي».

(٣) الْمَدارُ فِي كونِه ذا أجزاءٍ يَصِحُّ وُقوعُ بعضِها مَوْقِعَه عَلَى العَامِلِ، فالمثالُ الَّذِي ذَكَرَه الشارحُ ـ وَهوَ: (جاءَ زيدٌ كلُّه) ـ لا يَصِحُّ؛ لأنَّ الْمَجيءَ لا يَتَعَلَّقُ ببعضِ الإنسانِ، لكنْ لو قلتَ: (اشتَرَيْتُ العبْدَ كلَّه)، أو قُلتَ: (اشتَرَيْتُ الجاريةَ كلَّها) كَانَ صحيحًا؛ لأنَّ الشِّراءَ قد يتَعَلَّقُ بالبَعْضِ (م).

(٤) في (س): «أو القبيلة».

(٥) ليس في (ك).

(٦) في (س): «وكلتا».

(٧) وقد فسّر ابن الناظم قوله: (مثل النافلة) بأنه يريد أن عدّ (عامّة) من ألفاظ التوكيد مثل النافلة؛ أى الزائدة على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإنهم أغفلوه، قال: وليس في الحقيقة بنافلة على ما ذكروه؛ لأن من أجلهم سيبويه، ولم يغفله. «شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم (ص٥٠٤).

قال الشاطبي (٥/١٣): «هذا ما قاله، وهو توجيه ضعيف؛ لأن معنى (النافلة) إذا كان يقتضي أنّ ذكره زيادة غير مفتقر إليها فكون (عامة) كذلك غير صحيح، وإلا لزم أن يكون سائر ألفاظ التوكيد كذلك».

Black plate (1018,1)

[ش] أي: استعمَلَ العرَبُ للدَّلالةِ على الشمولِ ككُلٍّ (عامَّةً) مضافًا إلى ضَميرِ المؤَكَّدِ، نحوُ: (جاءَ القوْمُ عامَّتُهم)، (وقَلَّ مَن عَدَّها)(١) مِن النَّحْوِيِّينَ في ألفاظِ التوكيدِ، وقد عَدَّها سِيبَوَيْهِ(٢)، وإنما قالَ: (مِثْلَ النافِلَةِ)؛ لأنَّ عَدَّها مِن ألفاظِ التوكيدِ يُشْبِهُ النافِلَةَ؛ أي: الزيادةَ؛ لأنَّ أكثَرَ النَّحْوِيِّينَ لم يَذْكُرْها [١٦٣/و]. والله أعلم(٣).

[ص] [٥٢٤] وبعدَ (كلٍّ) أَكَّدُوا بـ(أَجْمَعَا   جَمعاءَ أَجْمَعِينَ، ثُمَّ جُمَعَا)

[ش] أيْ: يُجاءُ بعْدَ (كُلٍّ) بأَجْمَعَ، وما بعْدَها لتَقْوِيَةِ قَصْدِ الشمولِ، فيُؤتَى بـ(أَجمعَ) بعْدَ (كُلِّه)، نحوُ: (جاءَ الرَّكْبُ كُلُّه أجمَعُ)، وبـ(جَمعاءَ) بعْدَ (كُلِّها)، نحوُ: جاءَتِ القَبيلةُ كلُّها جَمعاءُ، وبـ(أجمعينَ) بعْدَ (كلِّهم)، نحوُ: (جاءَ الرجالُ كلُّهم أجمعونَ)، وبـ(جُمَعَ) بعْدَ (كُلِّهِنَّ)، نحوُ: (جاءَتِ الْهِنْداتُ كلُّهُنَّ جُمَعُ). والله تعالى أعلم بالصواب(٤).

[ص] [٥٢٥] ودُونَ (كلٍّ) قد يَجيءُ (أَجْمَعُ   جَمعاءُ أَجْمَعُونَ، ثُمَّ جُمَعُ)

[ش] أيْ: قد وَرَدَ استعمالُ العرَبِ (أجمعَ) في التوكيدِ غيرَ مَسبوقةٍ بـ(كُلِّه)(٥)، نحوُ: (جاءَ الجيشُ أجمَعُ)، واستعمالُ (جَمعاءَ) غيرَ مَسبوقةٍ بـ(كُلِّها)، نحوُ: (جاءَتِ القَبيلةُ جَمْعَاءُ)، واستعمالُ (أجمعينَ) غيرَ مَسبوقةٍ بـ(كُلِّهم)، نحوُ: (جاءَ القوْمُ أجمعونَ)، واستعمالُ (جُمَعَ) غيرَ مَسبوقةٍ بـ(كُلِّهِنَّ)، نحوُ: (جاءَ النساءُ جُمَعُ)، وزَعَمَ المصَنِّفُ أنَّ ذلك قَليلٌ، ومنه قولُه(٦):

---

(١) في (ك) تقديم وتأخير.
(٢) (٣/١٤٣).
(٣) من (ح).
(٤) من (ح).
(٥) في (ع): «بكلمة»، وفي (ص)، (س): «بكل».
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/١٥٨١): «قائله: راجز من الرجاز، لم أقف على اسمه».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

٢٨٩ ـ يا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعَا   تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا
إذَا بَكَيْتُ قَبَّلَتْنِي أَرْبَعَا   إذَا ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا[١]

والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

حكم توكيد النكرة

[ص] [٥٢٦] وإنْ يُفِدْ تَوكيدُ مَنكورٍ قُبِلْ   وعنْ نُحاةِ البصرةِ المَنْعُ شَمِلْ

[ش] مَذْهَبُ البَصريِّينَ[٣]: أنَّه لا يَجوزُ تَوكيدُ النكِرَةِ[٤]، سَواءٌ كانَتْ مَحدودةً؛ كيَوْمٍ وليلةٍ وشَهْرٍ وحَوْلٍ، أو غيرَ محدودةٍ؛ كوقْتٍ وزمَنٍ وحِينٍ. ومَذهَبُ الكُوفِيِّينَ ـ واختارَه المصنِّفُ[٥] ـ جَوازُ توكيدِ النكِرَةِ المحدودةِ[٦]؛ لِحُصولِ الفائدةِ بذلك، نحوُ: (صُمْتُ شَهْرًا كُلَّه)، ومنه قولُه:

تَحمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

(١) الشاهِدُ فيه: فِي هَذَا البيتِ ثلاثةُ شَوَاهِدَ يَسْتَدِلُّ بها النُّحاةُ عَلَى مَسائلَ مِن بابِ التوكيدِ:
الشاهِدُ الأَوَّلُ ـ وَهوَ المرادُ هنا ـ فِي قولِه: (الدهْرَ.... أَجْمَعَا)؛ حَيْثُ أَكَّدَ الدهْرَ بأَجْمَعَ، مِن غيرِ أنْ يُؤَكِّدَه أوَّلًا بكُلٍّ.
والثاني فِي قولِه: (حَوْلًا أَكْتَعَا)؛ فإنه يَدُلُّ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الكُوفِيُّونَ مِن جَوازِ تَوكيدِ النَّكِرَةِ إذا كانتْ مَحدودةً بأنْ يَكُونَ لها أوَّلُ وآخِرُ مَعروفانِ؛ كيَوْمٍ وشَهْرٍ وعامٍ وحَوْلٍ ونحوِ ذلك. وذهَبَ المصنِّفُ إِلَى جوازِ ذلك، والبَصرِيُّونَ يَأْبَوْنَ تأكيدَ النَّكِرَةِ؛ مَحدودةً أو غيرَ مَحدودةٍ، وسيأتي هَذَا الموضوعُ بعَقِيبِ مَا نَتَكَلَّمُ فيه الآنَ.
والثالثُ فِي قولِه: (الدهرَ أَبْكِي أَجْمَعَا)؛ حَيْثُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قد يُفْصَلُ بينَ التوكيدِ والمؤكَّدِ بأَجْنَبِيٍّ (م).
(٢) من (ح).   (٣) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٧١).
(٤) لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظًا وغيره.
(٥) في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٩٥).
(٦) الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد ككل وأجمع وعامة لا المطابقة تعريفًا وتنكيرًا. «الخضري» (٢/ ٥٨).

وقولُه[١] : [١٦٣/ظ]

٢٩٠ - .... قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا[٢]

والله تعالى أعلم بالصواب[٣].

[ص] [٥٢٧] واغْنَ بـ(كِلتا) في مُثَنًّى و(كِلَا)   عن وَزْنِ (فَعْلاءَ) ووَزْنِ (أَفْعَلَا)[٤]

[ش] قد تَقَدَّمَ أنَّ الْمُثَنَّى يُؤَكَّدُ بالنفسِ (أو العَيْنِ)[٥]، وبكِلَا[٦] وكِلتا، ومَذهَبُ البَصْرِيِّينَ أنَّه لا يُؤَكَّدُ بغيرِ ذلك، فلا تَقولُ: (جاءَ الْجَيشانِ أجمعانِ)، ولا: (جاءَ القَبيلتانِ جَمْعَاوانِ)؛ (استغناءً)[٧] بكِلَا وكِلتَا عنهما، (وأجازَ ذلك الكُوفِيُّونَ[٨])[٩]. والله أعلم[١٠].

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٥٨٤): «قائله مجهول، وقال أبو البركات: هذا البيت مجهول لا يعرف قائله، فلا يستقيم الاحتجاج به (٧)، وقيل: مصنوع لا يحتج به، والرواية الصحيحة: قد صرت البكرة يوما أجمعَ».

(٢) الشاهِدُ فيه: قوله: **(يَوْمًا أَجْمَعَا)**؛ حَيْثُ أَكَّدَ قوله: **(يَوْمًا)** وَهوَ نكِرَةٌ مَحدودةٌ، قوله: **(أَجْمَعَا)**، وتَجويزُ ذلك هو مَذهَبُ الكُوفِيِّينَ الَّذِي اختارَه المصنِّفُ فِي هذه المسألةِ، وجوابُ البَصريِّينَ عن هَذَا الشاهِدِ إنكارُه، وادِّعاءُ أنَّهُ مِمَّا صَنَعَه النُّحاةُ الكوفِيُّونَ لِيُصَحِّحُوا مَذهبَهم، ولا أصْلَ له عندَهم حتى يَلْتَمِسُوا له مَخْلَصًا (م).

(٣) من (ح).

(٤) قال الشاطبي (٥/ ٢٤): «وقال أبو حيان في هذا الموضع من «شرحه» على امتداد باعه، وسعة حفظه: هذا يحتاج إلى نقلٍ وسماعٍ من العرب. فإذًا لا معوّل عليه، فهذا الموضع من «الخلاصة» غير مخلّص ـ قيل: الإيراد صحيح، ولا جواب لي عنه الآن. ولو قال مثلًا:

وفي الشمول بالضمير موصلا   يخص ما تُثَنِّي كلتا وكلا
وغير ما تُثَنِّيَ كل ونقلْ   مع ذا جميع والضمير يتّصلْ

ثم قال: (واستعملوا أيضًا ككل فاعلة)... إلى آخره ـ لكان المعنى مخلّصًا من ذلك الشغب. والله أعلم».

(٥) في جمع النسخ: «والعين».   (٦) في (س): «وكلا».

(٧) في (ك): «لأنه استغنى».

(٨) مع اعترافهم بعدم السماع، وقياس مذهبهم جوازه في توابع أجمع كأكْتَعَان وكَتْعَاوَان. «الخضري» (٢/ ٥٨).

(٩) في (ك)، (س): «تقديم وتأخير».   (١٠) من (س).

توكيد الضمير المتصل

[ص] [٥٢٨] وإنْ تُؤَكِّدِ الضميرَ الْمُتَّصِلْ ــ بـ(النفسِ، والعينِ) فبَعدَ المنفَصِلْ[1]
[٥٢٩] عَنَيْتُ ذا الرفعِ، وأَكَّدُوا بِمَا ــ سِواهُمَا والقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

[ش] لا يَجوزُ[2] توكيدُ[3] الضميرِ (المرفوعِ الْمُتَّصِلِ بالنفْسِ)[4] أو العَيْنِ، إلَّا بعْدَ تأكيدِه بضَميرٍ منْفَصِلٍ، فتقولُ: (قُومُوا أنتم أنفُسُكم، أو أعْيُنُكُم)، ولا تَقُلْ: (قُومُوا أنفُسُكم).

فإن[5] أكَّدْتَه بغيرِ النفْسِ والعَيْنِ لم يَلزَمْ ذلك؛ تَقولُ: (قُومُوا كلُّكم) أو (قُومُوا أنتم كلُّكم).

وكذا إذا[6] كانَ الْمُؤَكَّدُ غيرَ ضَميرِ رَفْعٍ، بأنْ كانَ ضميرَ نصْبٍ أو جَرٍّ، فتَقولُ: (مَرَرْتُ بكَ نفْسِكَ أو عَيْنِكَ، ومَررتُ[7] بكُم كُلِّكم، ورأَيْتُكَ نفْسَكَ أو عَيْنَكَ، ورأيْتُكُم كلَّكم).

التوكيد اللفظي

[ص] [٥٣٠] وما مِن التوكيدِ لَفظِيٌّ يَجِي[8] ــ مُكَرَّرًا، كقولِكَ: (ادْرُجِي ادْرُجِي)

[ش] هذا هو القِسْمُ الثاني مِن قِسْمَيِ التوكيدِ، وهو التوكيدُ اللفْظِيُّ، وهو تَكْرارُ اللَّفظِ الأوَّلِ بعَيْنِه[9]؛ اعتناءً به، نحوُ: (ادْرُجِي ادْرُجِي)، وقولِه[10]:

---

(١) أي: فأكده بهما بعد المنفصل **لئلا يقع اللبس في نحو: هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها**، لتَبادر أنهما فاعل لا توكيد فإذا قيل: ذهبت هي نفسها اندفع ذلك، وطَرْدًا للباب في غير ذلك، وإنما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كعلمت ما في نفسك بخلاف باقي الألفاظ. «الخضري» (٢/٥٨).

(٢) في (ك): «يخلو».

(٣) في (ك)، (ص)، (ح)، (س): «تأكيد».

(٤) في (ك): «تقديم وتأخير».

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي (م) وحدها «فإذا».

(٦) في (ك): «إن». (٧) في (ك): «أو مررت».

(٨) أتى به محذوف اللام لأجل الضرورة، مع أنها لغة لبعض العرب.

(٩) من (ن).

(١٠) هو: الكميت كما في «شفاء العليل» (١/٤٤٥).

٢٩١ ـ فأَيْنَ إلى أينَ النَّجاةُ ببَغْلَتِي أتاكِ أتاكِ اللَّاحِقُونَ احْبِسِ احبِسِ[(١)]

وقولِه تعالى [١٦٤/و]: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾ [الفجر: ٢١][(٢)].

[ص] [٥٣١] ولا تُعِدْ لفظَ ضميرٍ مُتَّصِلْ إلَّا معَ اللفظِ الذي به وُصِلْ

[ش] أيْ: إذا أُريدَ تكريرُ لفْظِ الضميرِ الْمُتَّصِلِ للتوكيدِ لم يَجُزْ ذلك، إلَّا بشَرْطِ اتِّصالِ الْمُؤَكِّدِ بما اتَّصَلَ بالْمُؤَكَّدِ، نحوُ: مَرَرْتُ بكَ بكَ، ورَغِبْتُ فيه فيه، ولا تَقولُ: مَررتُ بِكَكَ.

والله تعالى أعلم بالصواب[(٣)].

[ص] [٥٣٢] كذا الحروفُ غيرَ ما تَحَصَّلَا به جوابٌ، كـ(نَعَمْ) وكـ(بَلَى)

[ش] أيْ: كذلك إذا أُريدَ توكيدُ الحرْفِ الذي[(٤)] ليسَ للجوابِ، يَجِبُ أنْ يُعادَ معَ الحرْفِ الْمُؤَكِّدِ ما يَتَّصِلُ[(٥)] بالمؤَكَّدِ، نحوُ: (إنَّ زَيدًا إنَّ زيدًا قائمٌ)، و(في الدارِ[(٦)] في الدارِ زَيدٌ)، ولا[(٧)] يَجوزُ (إنَّ إنَّ زَيدًا قائمٌ[(٨)])،

(١) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أينَ إلَى أينَ)، وقولُه: (أتاك أتاك)، وقولُه: (احْبِسِ احْبِسِ)؛ ففِي كلِّ واحدٍ مِن الْمَواضِعِ الثلاثَةِ تَكَرَّرَ اللفظُ الأوَّلُ بعَيْنِه، وهوَ مِن التوكيدِ اللفْظِيِّ (م).

(٢) مِن العُلماءِ مَن مَنَعَ أنْ يَكُونَ قولُه تعالَى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾ [الفجر: ٢١]، مِن بابِ التوكيدِ اللفْظِيِّ، وعَلَّلَ ذلك بأنَّ التوكيدَ اللفْظِيَّ يُشتَرَطُ أنْ يَكُونَ اللفْظُ الثاني دَالًّا عَلَى نفْسِ مَا يَدُلُّ عليه اللفْظُ الأوَّلُ، والأمْرُ فِي الآيَةِ الكريمةِ ليسَ كذلك؛ فإنَّ الدَّكَّ الثانِيَ غيرُ الدَّكِّ الأوَّلِ، والمعنى دَكًّا حاصلًا بعدَ دَكٍّ، وذهَبَ هؤلاءِ إلَى أنَّ اللفظينِ معًا حالٌ، وهوَ مُؤَوَّلٌ بنَحْوِ: مُكَرَّرًا دَكُّها، ومِثْلُه قولُه تعالَى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]. وجَعَلوا هاتينِ الآيتينِ نَظيرَ قولِهم: جاءَ القومُ رَجُلًا رَجُلًا، وعَلَّمْتُه الحسابَ بابًا بابًا (م).

(٣) من (ح).

(٤) في (س)، (ح)، (ص)، (ع): «التي». (٥) في جميع النسخ (اتصل).

(٦) زاد في (ك): «زيد». (٧) في (ك): «فلا».

(٨) قد وَرَدَ شاذًّا قولُ الشاعِرِ:

إنَّ إنَّ الكريمَ يَحْلُمُ ما لم يَرَيَنْ مَن أجارَه قد ضِيمَا (م)

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (1023,1)

ولا (في[1] في الدارِ زَيدٌ)، فإنْ كانَ الحرْفُ جَوابًا ـ كنَعَمْ وبَلَى[2] وجَيْرِ وأَجَلْ وإِي[3] ولا ـ جازَ إعادتُه وَحْدَه، فيُقالُ لكَ: (أقامَ زيدٌ؟) فتقولُ: (نعَمْ نعَمْ)، أو: (لا[4] لا)، و: (أَلَمْ يَقُمْ زَيدٌ؟) فتقولُ: (بَلَى بَلَى)[5].

توكيد الضمير المتصل بضمير الرفع

[ص] [٥٣٣] ومُضْمَرُ الرفْعِ الذي قدِ انْفَصَلْ أَكِّدْ بِهِ كلَّ ضَميرٍ اتَّصَلْ

[ش] أيْ: يَجُوزُ أنْ يُؤَكَّدَ بضَميرِ الرفْعِ المنْفَصِلِ كلُّ ضَميرٍ متَّصِلٍ؛ مَرفوعًا كانَ، نحوُ: (قُمتَ أنتَ)، أو مَنصوبًا، نحوُ: (أكْرَمْتَنِي أنا)، أو مَجرورًا، نحوُ: (مَرَرْتُ به هو). واللهُ أعْلَمُ.

❁ ❁ ❁

---

(١) زاد في (ك): «الدار».
(٢) في (ك)، (ع): «وكبلى».
(٣) زاد في (س): «وإن».
(٤) في (س): «فلا».
(٥) مِن ذلك قولُ جَميلِ بنِ مَعْمَرٍ العُذْرِيِّ:

لَا لَا أَبوحُ بِحُبِّ بُثْنَةَ إنَّها أَخَذَتْ عَلَيَّ مَواثِقًا وعُهودَا

واعلَمْ أنَّ حُروفَ الجوابِ عَلَى ثَلاثةِ أقسامٍ:
الأوَّلُ: مَا يَقعُ بعْدَ الإيجابِ والنفيِ جَميعًا، وَذَلِكَ أربعةُ أحرُفٍ، وهي: نَعَمْ وجَيْرِ، وأَجَلْ وإِي، فكلُّ واحدٍ مِن هذه الأحرُفِ الأربعةِ يَصِحُّ أنْ يُجابَ بِهِ بعْدَ الإثباتِ، ويَصِحُّ أنْ يُجابَ بِهِ بعْدَ النفْيِ، والمقصودُ بكلِّ واحدٍ منها أحَدُ أمورٍ ثلاثةٍ: تَصديقُ المُخبِرِ، أو إعلامُ المستَخْبِرِ، أو إبعادُ الطالِبِ.
والقِسْمُ الثاني: مَا لا يَقعُ إلا بعْدَ الإيجابِ، وَهوَ (لا)، والمقصودُ بِهِ إبطالُ مَا أَوْجَبَه المتكلِّمُ أوَّلًا.
والقِسْمُ الثالثُ: مَا لا يَقعُ إلَّا بعْدَ النفيِ، وَهوَ (بلى) خاصَّةً (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

العَطْفُ

أنواع العطف

[ص] [٥٣٤] العطْفُ إمَّا: ذو بَيانٍ أوْ نَسَقْ   والغَرَضُ الآنَ بيانُ ما سَبَقْ
[٥٣٥] فذُو البَيَانِ: تابِعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ   حقيقةُ القَصْدِ به مُنْكَشِفَهْ

[ش] العطْفُ كما ذَكَرَ ضربانِ: أَحَدُهما: عَطْفُ النَّسَقِ وسيأتي، والثاني: [١٦٥/و] عطْفُ البيانِ، وهو الْمَقصودُ بهذا البابِ، وعطْفُ البيانِ هو التابعُ الجامِدُ الْمُشْبِهُ للصِّفَةِ في إيضاحِ[١] مَتبوعِه[٢] وعَدَمِ استقلالِه، نحوُ[٣]:

---

(١) عِبارةُ الشارِحِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ قَاصِرَةٌ، والتحقيقُ أنَّ عطْفَ البيانِ يَأتي لأغراضٍ كَثيرةٍ، وأنَّ أَشْهَرَها أربعةٌ:
الأَوَّلُ: تَوضيحُ متبوعه، وهذا يَكُونُ فِي المعارِفِ؛ كأَقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرُ.
والثاني: تَخصيصُ متبوعه، وهذا يَكُونُ فِي النَّكِراتِ، نحوُ قوله تعالَى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ١٦﴾ [إبراهيم: ١٦]، وقولِه سُبحانَه: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، عندَ مَن جَوَّزَ مجيءَ عطْفِ البيانِ من فِي النَّكِرَاتِ.
والثالثُ: المدْحُ، نحوُ قولِه تعالَى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] ذكَرَ هَذَا صاحِبُ (الكَشَّافِ).
والرابعُ: التأكيدُ، وَذَلِكَ كَمَا فِي قولِ الشَّاعِرِ:
لقائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا (م)

(٢) أي: إن كان معرفته، وتخصيصه إن كان نكرة، وقد يكون للمدح ففي الكشاف أن ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٩٧] عطف بيان للكعبة على جهة المدح لا التوضيح للتوكيد كما قاله بعضهم في قوله:
يـا نَـصْـرُ نَـصْـرٌ نَـصْـرَا
لكن اختار المصنف جعل هذا تأكيدًا لفظيًا.
الخضري (٢/ ٥٩).

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ٣٥٥): «قال ابن يعيش: إن قائله هو رؤبة بن العجاج (٤)، وهذا خطأ؛ لأن وفاة رؤبة في سنة خمس وأربعين ومائة، =

٢٩١ - .... أَقْسَمَ باللَّهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ[1]

فـ(عُمَرُ) عَطْفُ بَيانٍ؛ لأنه مُوَضِّحٌ لأبي حفصٍ، فخَرَجَ[2] بقولِه: (الجامِدُ)[3] الصِّفَةُ[4][5]؛ لأنها مُشتَقَّةٌ أو مُؤَوَّلَةٌ به، وخَرَجَ بما[6] بعْدَ ذلك: التوكيدُ وعطْفُ النَّسَقِ لأنهما لا يُوَضِّحانِ مَتبوعَهما، والبدَلُ الجامِدُ لأنه مُسْتَقِلٌّ[7].

[ص] [٥٣٦] فـأَوْلِيَنْـهُ مِـن وِفـاقِ الأَوَّلِ ... ما مِنْ وِفاقِ الأوَّلِ النعْتُ وَلِي

[ش] لَمَّا كانَ عطْفُ البيانِ مُشْبِهًا للصفَةِ، لَزِمَ فيه مُوافقَةُ المتبوعِ؛ كالنَّعْتِ، فيُوَافِقُه في إعرابِه وتَعريفِه، أو تَنكيرِه (وتَذكيرِه[8]، أو تأنيثِه[9] وإفرادِه[10]، أو تَثنِيَتِه أو جَمْعِه)[11].

= ولم يدرك عمر بن الخطاب ـ رضي الله تعالى عنه ـ ولا عده أحد من التابعين، وإنما قائله رجل أعرابي كان استحمل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وقال: إن ناقتي قد نَقِبَتْ، فقال له: كذبت، ولم يحمله، فقال: . . .».

(١) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أبو حفْصٍ عُمَرْ)؛ فإنَّ الثانِيَ عَطْفُ بَيانٍ للأوَّلِ (م).

(٢) زاد في (ك): «النعت». (٣) زاد في (ك): «المشبه».

(٤) وتخرج أيضًا بقوله: شبه الصفة لأن شبه الشيء غيره، وقوله: حقيقة القصد به منكشفة يصلح كونه بيانًا لوجه الشبه إن نظرنا إلى مطلق انكشاف، وكونه بيانًا لوجه الفرق بينه وبين الصفة إن نظرنا لقوله به؛ أي: إن عطف البيان يفارق النعت في أنه يكشف المتبوع بنفسه، والنعت يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه في أنه جامد لا يؤول بالمشتق وإن أمكن بخلاف النعت فلا بد من تأويله إذا ورد جامدًا. «الخضري» (٢/ ٥٩).

(٥) زاد في (ك): «إلى أخره». (٦) ليس في (ك).

(٧) ظاهره أن البدل خرج بعدم الاستقلال دون ما قبله، وليس كذلك لأنه يخرج بقيد الإيضاح أيضًا فلا حاجة لذكر الاستقلال، ولا يرد على إخراجه أن كل عطف بيان يصح بدلًا إلا ما استثنى كما سيأتي لأن جواز الأمرين منزَّل على مقصدي الإيضاح والاستقلال. «الخضري» (٢/ ٥٩).

(٨) ليس في (ك)، (ح)، (ص). (٩) ليس في (ك)، (ح).

(١٠) ليس في (ك). (١١) في (س): «تقديم وتأخير».

حكم عطف البيان مع متبوعه

[ص] [٥٣٧] فقد يكونانِ مُنَكَّرينِ   كما يكونانِ مُعَرَّفَيْنِ

[ش] ذهَبَ أكثَرُ النَّحويِّينَ[1] إلى امتناعِ كَوْنِ عطْفِ البيانِ ومَتبوعِه نكِرَتَيْنِ[2]، وذَهَبَ قومٌ، منهم المُصَنِّفُ، إلى جَوَازِ ذلك، فيكونانِ مُنَكَّرَيْنِ كما يَكونانِ مُعرَّفَيْنِ، قِيلَ: ومِن تَنْكِيرِهما قولُه تعالَى: ﴿يُوقَدُ[3] مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]، وقولُه تعالَى: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾﴾ [إبراهيم: ١٦]، فزَيْتُونَةٍ عطْفُ بَيانٍ لشَجَرَةٍ، وصَديدٍ عطْفُ بيانٍ لماءٍ[4].

[ص] [٥٣٨] وصالحًا لبَدَلِيَّةٍ يُرَى   في غيرِ نحوِ (يا غُلامُ يَعْمُرا) –
[٥٣٩] ونحوِ (بِشْرٍ) تابعِ (البَكْرِيِّ)   وليسَ [١٦٥/ظ] أنْ يُبْدَلَ بالمَرْضِيِّ

[ش] (كلُّ ما)[5] جازَ أنْ يكونَ عطْفَ بَيانٍ، جازَ أنْ يكونَ بَدَلًا، نحوُ: ضَرَبْتُ أبا عبدِ اللهِ زَيدًا.

---

(١) في (ك): «النحاة».

(٢) محتجين بأن البيان بيان كاسمه، والنكرة مجهولة فلا تبين غيرها ورد بأن بعض النكرة أخص من بعض فيبيّن غيره، وكما يجوز ذلك في النعت. «الخضري» (٢/ ٥٩).

(٣) في (ك)، (ص)، (ع)، (ح): «توقد»، وبها قَرَأَ ابن كثير وأَبُو عَمْرو وحَمْزَة، انظر: «السبعة في القراءات» (ص٤٥٥).

(٤) ضَبَطَ ابنُ هِشام وغيرُه المَسائلَ التي يَتَعَيَّنُ فيها أنْ يَكُونَ التابعُ عطْفَ بيانٍ، ولا يَجوزُ أنْ يَكُونَ بدَلًا، بأحَدِ أمْرَيْنِ:
الأمْرُ الأوَّلُ: أنْ يَكُونَ التابعُ غيرَ مُستَغْنًى عنه.
الأمْرُ الثاني: أنْ يَكُونَ التابعُ غيرَ صالحٍ لأنْ يُوضَعَ فِي مكانِ المتبوعِ.
والمسألتانِ اللتانِ ذكَرهما الناظِمُ وبيَّنَهما الشارحُ مِن أفرادِ الضابِطِ الثاني؛ ألَا تَرَى أنَّهُ لا يَجُوزُ أنْ يُوضَعَ يَعْمُرًا معَ كونِه مَنصوبًا مَوْضِعَ غلامُ المنادَى، ولا يَصلُحُ أنْ يُوضَعَ بِشْرٍ معَ كونِه عَلَمًا، وليسَ مقْتَرِنًا بأل، مَوْضِعَ البَكْرِيِّ، ولم يَتَعَرَّضَا لتأصيلِ الضابِطِ الأوَّلِ ولا التمثيلِ له، ومِن أمْثِلَتِه أنْ يَكُونَ التابعُ مشْتَمِلًا عَلَى ضَميرٍ، والمتبوعُ جزءٌ مِن جُملةٍ واقِعَةٍ خَبَرًا، وليس فِي هذه الجُمْلَةِ ضَمِيرٌ يَرْبِطُها بالمُبْتَدَأِ، نحوُ: (عليٌّ سافَرَ بكْرٌ أخوه)؛ فإنَّه يَتَعَيَّنُ أنْ يَكُونَ (أخوه) عطْفَ بيانٍ عَلَى بكْرٌ، ولا يَجوزُ أنْ يَكُونَ بدَلًا (م).

(٥) رسمت في (س)، (ع): «كلما».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

مجيء عطف البيان معرفة أو نكرة

صلاحية عطف البيان للبدلية إلا ما استثني

عَطْفُ النَّسَقِ

[ص] [٥٤٠] تالٍ بِحَرْفٍ مُتْبِعٍ: عَطْفُ النَّسَقْ كَـ(اخْصُصْ بِوُدٍّ وَثَنَاءٍ مَنْ صَدَقْ)

[ش] عطْفُ النَّسَقِ: هو التابعُ المُتَوَسِّطُ بينَه وبينَ مَتبوعِه أحَدُ الحروفِ التي سنَذْكُرُها؛[1] كـ(اخْصُصْ بوُدٍّ وثَناءٍ مَن صَدَقَ).

فخَرَجَ بقولِه: (المتوسِّطُ...) إلى آخِرِه بقيَّةُ التوابعِ.

[ص] [٥٤١] فالعَطْفُ مُطْلَقًا[2] بـ(واوٍ، ثُمَّ، فَا، حتَّى، أَمَ، او)، كَـ(فِيكَ صِدْقٌ ووَفَا)

[ش] حُروفُ العطْفِ على قِسمينِ:

أحدُهما: ما يُشَرِّكُ[3] (المعطوفَ معَ المعطوفِ)[4] عليه مُطْلَقًا؛ أي: لفْظًا وحُكْمًا، وهي الواوُ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو)، وثُمَّ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ ثم عمرٌو)، والفاءُ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ فعمرٌو)، وحتَّى، نحوُ: ((قَدِمَ الْحُجَّاجُ)[5] حتَّى الْمُشاةُ)، وأَمْ، نحوُ: (أزَيْدٌ عندَكَ أمْ عمرٌو)[6]، وأَوْ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ أو عمرٌو).

والثاني: ما يُشَرِّكُ[7] لفْظًا فقَطْ، وهو المرادُ بقولِه:

[ص] [٥٤٢] وأَتْبَعَتْ لَفْظًا فَحَسْبُ (بلْ، وَلَا، لكِنْ)، كَـ(لَمْ يَبْدُ امْرُؤٌ لكِنْ طَلَا)

[ش] هذه[8] الثلاثةُ تُشَرِّكُ الثانِيَ معَ الأوَّلِ في إعرابِه، لا في حُكْمِه، نحوُ: (ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو، وجاءَ زيدٌ لا عمرٌو، ولا تضْرِبْ زَيدًا لكنْ عَمْرًا).

---

(١) في (س)، (ح)، (ص)، (ع): «ستذكر».
(٢) أي: لفظًا ومعنًى.
(٣) في (س)، (ك): «يشترك».
(٤) في (س)، (ح)، (ص): «بين المعطوف والمعطوف عليه».
(٥) في (ك)، (ع): «جاء الحاج».
(٦) في (ك): «تقديم وتأخير».
(٧) في (ك)، (س): «يشترك».
(٨) في (س): «هذا».

تعريف عطف النسق

أنواع حروف العطف

الواو

[ص] [٥٤٣] فاعْطِفْ بـ(واوٍ) لاحِقًا أو سابِقَا   في الحُكْمِ أو مُصاحِبًا موافِقَا

[ش] لَمَّا ذكَرَ حُروفَ العطْفِ التِّسعة شَرَعَ في ذِكْرِ[1] مَعَانِيهَا.

فالواوُ لِمُطْلَقِ الجمْعِ[2] عندَ[3] البَصريِّينَ، فإذَا قُلتَ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو)، دَلَّ ذلك على اجتماعِهما في نِسبةِ الْمَجيءِ إليهما [١٦٦/ظ]، واحْتُمِلَ كونُ (عمرٍو) جاءَ بعْدَ (زيدٍ)، أو جاءَ[4] قبلَه[5]، أو جاءَ[6] (مُصاحِبًا له)[7]، وإِنَّمَا يَتَبَيَّنُ ذلك بالقَرينةِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو بعدَه، وجاءَ زيدٌ وعمرٌو قَبْلَه، وجاءَ زيدٌ وعمرٌو معَه).

فيُعْطَفُ بها اللاحِقُ والسابِقُ والمصاحِبُ.

ومَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ أنَّها للتَّرتيبِ، ورُدَّ بقولِه تعالَى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧][8].

والله تعالى أعلم[9].

مِن خصائص

[ص] [٥٤٤] واخْصُصْ بها عَطْفَ الذي لا يُغْنِي   مَتْبُوعُهُ[10]، كـ(اصْطَفَّ هذا وابْنِي)

---

(١) ليس في (ك).

(٢) أي: الإجماع في الحكم.

(٣) في جميع النسخ: «هذا مذهب».

(٤) ليس في (ح).

(٥) في (ك): «معه».

(٦) ليس في (ح).

(٧) في (ك): «مصاحبه».

(٨) لو كانَتِ الواوُ دالَّةً عَلَى الترتيبِ - كَمَا يقولُ الكوفِيُّونَ - لَكَانَ هَذَا الكلامُ اعترافًا مِن الكفَّارِ بالبَعْثِ بعْدَ الموتِ؛ لأنَّ الحياةَ الْمُرادَةَ مِن (نَحْيَا) تكونُ حينئذٍ بعْدَ الموتِ، وَهِيَ الحَشْرُ، ومَساقُ الآيةِ وَمَا عُرِفَ مِن حالِهم ومُرادِهم دليلٌ عَلَى أنَّهم مُنْكِرُونَ له، فالْمُرادُ مِن الحياةِ فِي قولِهم: (ونحيي) هِيَ الحياةُ التي يَحْيَوْنَها فِي الدنيا، وَهِيَ قَبْلَ الموتِ قَطْعًا، فدَلَّتِ الآيةُ عَلَى أنَّ الواوَ لا تَدُلُّ عَلَى الترتيبِ؛ لأنَّ المعطوفَ سابِقٌ فِي الوُجودِ عَلَى المعطوفِ عليه.
هذا وإذا لم تُوجَدْ قَرينةٌ تُعَيِّنُ الْمَعِيَّةَ أو غيرَها، فالأرجَحُ أنْ تكونَ الواوُ دالَّةً عَلَى مُصَاحَبَةِ المعطوفِ للمعطوفِ عليه، ويَلِيهِ أنْ يَكُونَ المعطوفُ عليه سابِقًا، ثم أنْ يَكُونَ المعطوفُ عليه متأَخِّرًا (م).

(٩) من (ح).

(١٠) لكون الحكم لا يقوم إلا بمتعدد كالاختصام ونحوه وإنما اختصت بذلك الواو =

Black plate (1032,1)

[ش] اخْتُصَّتِ الواوُ مِن بينِ حُروفِ العطْفِ بأنَّها يُعْطَفُ بِها حيثُ لا يُكتفَى بالمعطوفِ[١] عليه، نحوُ: (اخْتَصَمَ زيدٌ وعمرٌو)، ولو قلتَ: (اخْتَصَمَ زَيْدٌ) لم يَجُزْ، ومِثلُه: (اصْطَفَّ هذا وابني، وتَشارَكَ زيدٌ وعمرٌو).

ولا يَجُوزُ أنْ يُعْطَفَ في هذه الْمَواضِعِ بالفاءِ ولا بغيرِها مِن حروفِ العَطْفِ، فلا تَقولُ: (اخْتَصَمَ[٢] زيدٌ فعَمْرٌو) (ولا ثم عمر)[٣].

والله تعالى أعلم[٤].

[ص][٥٤٥] والفاءُ للترتيبِ باتِّصالِ[٥] و(ثُمَّ) لِلتَّرْتِيبِ بانْفِصَالِ

= لترجح المعية فيها. قال في التصريح: ذكر المصنف مما اختصت به ثلاثة أحكام هذا وعطف السابق على اللاحق، وعطف عامل حذف وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب، ثم أوصلها إلى أحد وعشرين، وفي بعضها انتقاد كما بيَّنه «الصبان» (٣/ ٩٣)، فإن حتى تشاركها في الثاني على الصحيح: كمات كل أب لي حتى آدم، والفاء في الثالث: كاشتريته بدرهم فصاعدًا. «الخضري» (٢/ ٦١).

(١) إنما يَكُونُ ذلك عندَما يَكُونُ الحُكْمُ مِمَّا لا يَقومُ إلَّا بِمُتَعَدِّدٍ، مثلُ الاشتراكِ والاصطفافِ والاختصام فِي أَمْثِلَةِ الشارِحِ، ومِمَّا اخْتُصَّتْ بِهِ الواوُ أَنَّها تَعْطِفُ عامِلًا قد حُذِفَ وبَقِيَ معمولُه؛ كَمَا قالُوه في:

وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونَا

وسيأتي هَذَا قريبًا (م).

(٢) ليس في (ك). (٣) من جميع النسخ.

(٤) من (ح).

(٥) المراد به: التعقيب وهو في كل شيء بحسبه كتزوّج زيد فوُلد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن طالت.

ولا يرد على الترتيب قوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]، من حيث إن الإهلاك بعد البأس لا قبله لأن المعنى: أردنا إهلاكها فجاءها، وكذا يقال في حديث: «**توضأ فغسل وجهه**»... إلخ.

ولا يرد على الثاني قوله تعالى: ﴿أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ۝٥ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً﴾ [الأعلى: ٥، ٦] ولا قوله: ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] من حيث إن جعله غثاءً أحوى؛ أي: أسود من شدة اليبْس لا يعقب إخراجه واخضرار الأرض لا يعقب إنزال =

أيْ: تَدُلُّ الفاءُ على تأَخُّرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلًا به[١]، و(ثُمَّ) على تَأَخُّرِه عنه منْفَصِلًا؛ أي: متَرَاخِيًا عنه[٢]، نحوُ: (جاءَ[٣] زيدٌ فعمرٌو)، ومنه قولُه تعالَى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾ [الأعلى: ٢]، و(جاءَ زيدٌ ثُمَّ عمرٌو)، ومِنْهُ قولُه تعالَى: ﴿وَٱللَّهُ[٤] خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١].

[ص] [٥٤٦] واخْصُصْ بـ(فاءٍ) عَطْفِ ما ليسَ صِلَةْ على الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصِّلَةْ

[ش] اخْتُصَّتِ الفاءُ بأنَّها تَعْطِفُ[٥] ما لا يَصْلُحُ [١٦٧/و] أنْ يكونَ صِلَةً؛

= الماء؛ لأن التقدير: فمضت مدة فجعله غثاء أو فتصبح الأرض، لا يقال: مضي المدة بتمامها لا يعقب الإخراج والإنزال؛ لأنه يكفي تعقيب أولها، وقيل: الفاء فيهما نائبة عن ثم، أو هو من باب تزوّج فولد له. «الخضري» (٢/ ٦٢).

(١) الغالب إذا وليها جملة أو صفة أن تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ﴿لَأَكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِـُٔونَ﴾ [الصافات: ٦٦].
ومن غير الغالب عدم السببية نحو: ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ۝٢٦ فَقَرَّبَهُۥٓ﴾ [الذاريات: ٢٦، ٢٧]، ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا﴾ [ق: ٢٢]، ﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ﴾ [الذاريات: ٢٩]، ﴿فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا ۝٣﴾ [الصافات: ٢].
ولا يرد على كون السببية تفيد التعقيب نحو: إن يسلم فهو يدخل الجنة؛ لأن عدم التعقيب فيه لعدم تمام السبب إذ السبب التام للجنة وحدها هو الإسلام، واستمراره إلى الموت بلا موجب لتطهيره بالنار أولًا؛ قاله الدماميني. «الخضري» (٢/ ٦٢).

(٢) اعترض بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف: ١٨٩] فإن خلق بني آدم متأخرًا عن خلق زوجته حوّاء وأجيب بأنها عاطفة على محذوف صفة للنفس؛ أي: من نفس أنشأها ثم جعل إلخ، أو أن (ثم) بمعنى الواو.
وزعم الأخفش والكوفيون أنها تزاد كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوٓا۟﴾ [التوبة: ١١٨] فإن تاب جواب إذا قبله، ورد بأن الجواب محذوف؛ أي: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ﴾ [التوبة: ١١٨].
«الخضري» (٢/ ٦٢).

(٣) ليس في (ك). (٤) زاد في (س): «الذي».

(٥) ومِمَّا اخْتُصَّتْ بِهِ الفاءُ أنَّها تَعْطِفُ الْمُفَصَّلَ عَلَى الْمُجْمَلِ مَعَ اتِّحَادِهما معنًى، ومن =

من خصائص الفاء

لِخُلُوِّهِ عن ضَميرِ الموصولِ على ما يَصْلُحُ أنْ يكونَ صِلَةً؛ لاشتمالِه على الضميرِ، نحوُ: (الذي يَطيرُ فيَغْضَبُ زيدٌ الذبابُ)، ولو قلتَ: (ويَغْضَبُ زيدٌ)، أو (ثُمَّ يَغْضَبُ زيدٌ) لم يَجُزْ؛ [لأنَّ الفاءَ تَدُلُّ على السببيَّةِ، فاستُغْنِيَ بها عن الرابِطِ، ولو قلتَ: (الذي يَطيرُ ويَغضَبُ منه زيدٌ الذبابُ) جازَ؛ لأنك أَتيتَ بالضميرِ الرابِطِ][(١)].

[ص] [٥٤٧] بعضًا بـ(حتَّى) اعْطِفْ على كلٍّ، ولا يكونُ إلا غايةَ الذي تَلا

[ش] يُشْتَرَطُ في المعطوفِ بحتَّى أنْ يكونَ بعضًا مِمَّا قَبْلَه، وغايةً له في زيادةٍ أو نقْصٍ[(٢)]، نحوُ: (ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ، وقَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى

= ذلك قولُه تعالَى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥]، والترتيبُ فِي مِثْلِ هَذَا ذِكْرِيٌّ لا مَعنويٌّ (م).

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ك)، (س)، (ك)، (ص).

(٢) أي: معنويين كما مثله، ويعبر عنهما بالشرف والخسة، أو حسيين: كوهبت الأعداد الكثيرة حتى الألوف، المؤمن يجزي بالحسنة حتى مثقال الذرة.

ويشترط أيضًا كونه مفردًا لا جملة، صريحًا [لا] مؤولًا، قيل: وظاهر إلا ضميرًا كما هو شرط مجرورها، والحق عدم هذا، فيجوز: قام الناس حتى أنا.

فشروط معطوفها أربعة فقط، سواء كان آخرًا أم لا، وأما مجرورها فشرطه أن يكون مفردًا وظاهرًا وآخرًا أو متصلًا به، سواء كان صريحًا كـ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ۝٥﴾ [القدر: ٥]، أو مؤولًا كـ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ۝٩١﴾ [طه: ٩١].

وسواء كان غاية في خسّة أو شرف أم لا، فلكل منهما عموم وخصوص، ففي: أكلت السمكة... إلخ تصلح للعطف، والجر؛ لأن الرأس آخر وهي غاية في الخسة لاستقذارها غالبًا، وفي: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ﴾ [طه: ٩١] تتعين للجر لاتصال الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس صريحًا ولا بعضًا ولا غاية في زيادة أو نقص.

وفي أمثلة الشارح تتعين للعطف لأن ما بعدها ليس آخرًا.

أما إن وقع بعدها جملة اسمية، كحتى ماء دجلة أشكل، أو ماضوية كـ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾ [الأعراف: ٩٥]. أو مضارع مرفوع لكونه حالًا أو ماضيًا كـ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾ [البقرة: ٢١٤] فهي ابتدائية؛ لأنها هي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها وسيأتي لذلك مزيد. =

حتى

الْمُشاةُ). والله أعلم[١].

[ص] [٥٤٨] و(أَمْ) بِهَا اعْطِفْ إِثْرَ[٢] هَمْزِ التَّسْوِيَهْ ... أو هَمْزَةٍ عن لَفْظِ (أيٍّ) مُغْنِيَهْ

[ش] (أَمْ) على قِسمينِ: مُنْقَطِعَةٍ وستأتي، ومُتَّصِلَةٍ[٣]، وهي التي تَقَعُ بعْدَ هَمزةِ التسويةِ، نحوُ: [(سواءٌ عليَّ أقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١][٤]، والتي تقَعُ بعْدَ هَمزةٍ][٥] مُغْنِيَةٍ عن (أيٍّ)[٦]، نحوُ: (أزيدٌ عندَك أمْ عمرٌو)؛ أيْ: أيُّهما عندَكَ؟

= تنبيه:
حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو ولا للترتيب في الحكم فيجوز: مات كل أب لي حتى آدم، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: **«كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس»** [مسلم (٢٦٥٥)] عن عَبْدِ اللهِ بْنَ عُمَرَ، بلفظ: **«كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ...»** إذ لا يتأخر تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر.
نعم؛ هي تفيد ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنًا؛ أي: تدريجها من الأضعف إلى الأقوى وعكسه.
وإذا كان معطوفها آخرًا مجرورًا وجب كما في التسهيل إعادة الجار لئلا تلتبس بالجارة كاعتكف في الشهر حتى في آخره بخلاف غير الآخر كعجبت من القوم حتى بنيهم. «الخضري» (٢/ ٦٣).

(١) من (س).
(٢) ليس في (ك)، (ع).
(٣) سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفي بأحدهما لأن التسوية في النوع الأول وطلب التعيين في الثاني لا يتحققان إلا بين متعدد، وتسمى أم المعادلة أيضًا لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام، وهي منحصرة في النوعين، ويجب فيهما كما في الهمع تأخر المنفي فيمتنع: سواء علي ألم يقم زيد أم قام. «الخضري» (٢/ ٦٣).
(٤) يَجوزُ لكَ فِي هَذَا الأسلوبِ أنْ تُعرِبَ (سواءٌ) خَبَرًا مقدَّمًا، وَمَا يَلِي الهمزَةَ فِي تأويلِ مَصدَرٍ مبتَدَأٍ مؤخَّرٍ، ويَجوزُ العكْسُ، بأنْ تَجعلَ سَواءٌ مُبْتَدأً والمصدَرَ المؤوَّلَ خبَرَه (م).
(٥) ما بين المعكوفين سقط من (ك).
(٦) أي: هي مع أم يغنيان عن أي في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الدماميني، وتخالف همزة التسوية بأمرين الأول أنها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك فتطلب جوابًا بتعيين أحد الشيئين لا بنعم. =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ص] [٥٤٩] ورُبَّمَا أُسْقِطَتِ الهمزةُ إنْ ... كانَ خَفَا المعنَى بحَذْفِها أُمِنْ

[ش] أيْ: قد تُحْذَفُ الهمزةُ؛ يَعنِي: هَمزةُ التَّسويةِ، والهمزةُ الْمُغْنِيَةُ عن أيٍّ عندَ أَمْنِ[1] اللَّبْسِ، وتكونُ[2] (أمْ) مُتَّصِلَةً كما كانَتْ، والهمزةُ مَوجودةٌ، ومِنه قراءةُ ابنِ مُحَيْصِنٍ[3]: (سَوَاءٌ عَلَيْهِم أَنْذَرْتَهُمْ أمْ لَمْ

= **أولًا**: لأنك إذا قلت: أزيد قام أم عمر وكنت عالمًا بثبوت القيام لأحدهما دون من ثبت له فيجاب بتعيينه، وقد يجاب بلا تَخْطِئَة للسائل في اعتقاده ثبوت أحدهما كما في قصة ذي اليدين [مسلم (٥٧٣)] وقياسه جواز نعم لإثباتهما معًا تخطئة للسائل في اعتقاد أحدهما فقط. اهـ. «صبان» (٣/ ١٠٥).

وفيه أن تعميم النفي في حديث ذي اليدين ليس بمجرد لا بل بقوله: كل ذلك لم يكن فقياسه في الإثبات أن لا يقتصر على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كأن يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع أم فإن أتى بأو بدلها كان السؤال عن الثبوت للأحد أو عن النفي أصلًا كأنك قلت: أثبت القيام لأحدهما أو لا فيجاب بنعم أو لا، ويجوز بالتعيين لأنه جواب وزيادة.

الثاني: أن الغالب دخولها على مفردين، ويتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو: ﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧]، أو يتأخر نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ ﴿١٠٩﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، وقد تدخل على فعليتين كقوله:

فَقُمْتُ لَلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فأَرَّقَنِي ... فَقُلْتُ أهي سَرَتْ أمْ عادَنِي حُلُمُ

إذ الأرجح أن هي فاعل بمحذوف يفسره سرت. واسميتين نحو: ما أدري أزيد قائم أم هو قاعد، ومفرد وجملة نحو: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُۥ رَبِّىٓ أَمَدًا ﴿٢٥﴾﴾ [الجن: ٢٥] بخلاف همزة التسوية فلا تدخل غالبًا إلا على جملتين من جنس أو جنسين في تأويل المفرد عند الجمهور كما مر، وتقل على مفرد وجملة كقوله:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتَّ لَيْلَةً ... بأَهْلِ القِبابِ مِنْ عُمَيْرِ بْن عامِرِ

«الخضري» (٢/ ٦٣ ـ ٦٤).

(١) في (ك): «عدم». (٢) في (س): «وتكون».

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» (١/ ١٤٥)، و«البحر المحيط» (١/ ٤٨).

قال ابن جني في «المحتسب» (١/ ٥٠): «هذا مما لَا بُدَّ فيه أن يكون تقديره: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾، ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفًا؛ لكراهة الهمزتين، ولأن قوله: «سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ» لَا بُدَّ أن يكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجيء «أم» من بعد ذلك أيضًا، وقد حُذفت هذه الهمزة في غير موضع من هذا الضرب، قال:

فأصبحتُ فيهم آمنًا لا كمعشرٍ ... أتوني فقالوا: مِن ربيعة أم مضر؟ =

Black plate (1039,1)

أيْ: إذا لم يَتَقَدَّمْ على (أمْ) هَمزةُ التَّسويةِ ولا هَمزةٌ مُغنِيَةٌ عن أيٍّ، فهي مُنْقَطِعَةٌ وتُفيدِ الإضرابَ كبَلْ[1]؛ كقولِه تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٣٧ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِۦ وَٱدْعُوا۟ مَنِ ٱسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٣٨﴾ [يونس: ٣٧، ٣٨]؛ أيْ: بل يقولونَ: افتَراهُ. ومِثلُه: (إنَّها لإبِلٌ أمْ شاءٌ)؛ أيْ: بل هي شاءٌ[2].

[ص] [٥٥١] خَيِّرْ، أَبِحْ قَسِّمْ بِـ(أَوْ)، وأَبْهِمِ واشْكُكْ، وإضرابٌ بها أيضًا نُمِي

[ش] أيْ: تُسْتَعْمَلُ (أو) للتخييرِ، نحوُ: (خُذْ مِن مالِي دِرْهَمًا أو دِينارًا)، وللإباحَةِ، نحوُ: (جالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سِيرينَ)، والفرْقُ بينَ الإباحَةِ والتخييرِ أنَّ الإباحة لا تَمْنَعُ الجمْعَ، والتخييرُ يَمْنَعُه.

وللتقسيمِ، نحوُ: (الكَلِمَةُ اسمٌ أو فعْلٌ أو حرْفٌ).

وللإبهامِ على السامِعِ، [نحوُ: (جاءَ زيدٌ أو عمرٌو)][3]، إذا كنتَ عالِمًا بالجائِي منهما[4]، وقَصَدْتَ الإبهامَ على السامِعِ، [ومنه قولُه تعالَى: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢٤﴾ [سبأ: ٢٤]][5].

وللشكِّ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ أو عمرٌو)، إذَا كُنْتَ شاكًّا في الجائِي

معاني أو

---

(١) أي: لزومًا لا تفارقه وكثيرًا ما تفيد معه استفهامًا حقيقيًا كـ(إنَّها لإبلٌ أمْ شاءٌ)؛ أي: بل أهي شاء فاضرب عن الإخبار بكونها إبلًا إلى الاستفهام عن كونها شاء، وقد لا تقتضيه أصلًا نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: ٢٠] إذ لا يدخل استفهام على استفهام، وكذا: أم يقولون افتراه، كما يفيده تقدير الشارح لعدم احتياج المقام إلى الاستفهام وجعل الدماميني هذه للاستفهام التوبيخي. «الخضري» (٢/ ٦٥).

(٢) إنما قدر هي لأن **أم المنقطعة ليست عاطفة** كما نص عليه الرضي وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية، وحرف الابتداء خاص بالجمل، وعلى هذا فذكرها هنا اسْتِطْرَادي لتتميم أقسام (أم). «الخضري» (٢/ ٦٥).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من (ك). (٤) ليس في (ك).

(٥) من (ن).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

مِنهما، وللإضرابِ؛ كقولِه[١]:

٢٩٥ ـ ماذا تَرَى في عِيالٍ قد بَرِمْتُ[٢] بهم   لم أُحْصِ عِدَّتَهم إلَّا بعَدَّادِ[٣]

كانوا ثَمانينَ أو زادُوا ثَمانِيَةً   لولا رَجاؤُكَ قد قَتَّلْتُ أَوْلَادِي

(أيْ: بل زادُوا)[٤].

[ص] [٥٥٢] **ورُبَّـمـا عـاقَـبَـتِ الـواوَ[٥] إذَا   لم يُلْفِ ذو النُّطْقِ لِلَبْسٍ مُنْفَذَا**

[ش] قد تُستعملُ (أو) بمعنى الواوِ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ؛ كقولِه[٦]:

٢٩٦ ـ جاءَ الخِلافَةَ أو كانَتْ له قَدَرًا   كما أَتَى رَبَّه مُوسَى على قَدَرِ[٧] [١٦٨/و]

[ص] [٥٥٣] **ومِثلُ (أو) في القَصْدِ[٨] (إمَّا) الثانِيَةْ   في نحوِ (إمَّا ذِي وإمَّا النَّائِيَةْ)**

[ش] يعني: أنَّ (إمَّا) المسبوقةَ بِمِثْلِها تُفيدُ ما تُفيدُه (أو) مِن التخييرِ، نحوُ: (خُذْ مِن مالِي إمَّا دِرْهَمًا وإمَّا دِينارًا)، والإباحةِ، نحوُ: (جالِسْ إمَّا الحَسَنَ وإمَّا ابنَ سِيرِينَ)، والتقسيمِ[٩]، نحوُ: (الكلِمَةُ إمَّا اسمٌ وإمَّا فِعْلٌ وإمَّا حرْفٌ)، والإبهامِ والشكِّ نحوُ: (جاءَ إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو).

وليسَتْ إمَّا هذه عاطِفَةً، خِلافًا لبعضِهم؛ وذلك لدُخولِ الواوِ عليها، وحَرْفُ العطْفِ لا يَدخُلُ على حرْفِ العطْفِ[١٠].

استعمال (إما) بمعنى (أو)

---

(١) هو: جَرِير بن عَطِيَّةَ في «ديوانه» (٢/ ٧٤٢).
(٢) في (ك): «بليت».
(٣) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(أو زادُوا)**؛ حَيْثُ استعمَلَ فيه (أو) للإضرابِ بمعنى (بل) (م).
(٤) ما بين القوسين ليس في (ك).
(٥) أي: جاءت بمعناها وهو مطلق الجمع.
(٦) هو: جرير في «ديوانه» (١/ ٤٢٢).
(٧) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(أو كانَتْ)**؛ حَيْثُ اسْتَعْمَلَ فيه (أو) بمعنَى الواوِ؛ ارْتِكَانًا عَلَى انفهامِ المعنى، وعدَمِ وُقوعِ السامِعِ فِي لَبْسٍ (م).
(٨) أي: المعنى لا في العطف.
(٩) في (ك): «وللتقسيم».
(١٠) هٰهنا ثلاثةُ أمورٍ نَرَى أنْ نُنَبِّهَكَ إليها: =

لكن ولا

[ص][٥٥٤] وأَوْلِ (لَكِنْ)(١) نَفْيًا او نَهْيًا، و(لَا)   نِدَاءً او أَمْرًا (أَوِ اثْبَاتًا)(٢) تَلَا.

[ش] أيْ: إنما يُعْطَفُ بلَكِنْ بعْدَ النفيِ، نحوُ: (ما ضَرَبْتُ زَيدًا لكِنْ عَمْرًا)، وبعْدَ النَّهْيِ نحوُ: (لا تَضْرِبْ زَيدًا لكِنْ عَمْرًا).

ويُعْطَفُ(٣) بـ(لا) بعْدَ النداءِ، نحوُ: (يا زيدُ لا عمرُو)، والأمرِ، نحوُ: (اضرِبْ زيدًا لا عمْرًا)، وبعْدَ الإثباتِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ لا عَمْرٌو).

= الأَوَّلُ: أنَّ (إمَّا) الثانيةَ تَكونُ بمعنى أو (باتِّفاقٍ مِن النُّحاةِ، نَعْنِي أنَّها تأتِي للمعاني المشهورةِ التي تَأتِي لها أو، واختَلَفوا هِيَ عاطفةٌ أمْ لا؟

وقد أشارَ الشارحُ إِلَى هَذَا الخِلافِ، ولا خِلافَ بينَهم فِي أنَّ إمَّا الأُولَى لَيْسَتْ عاطفةً؛ ولذلك نَراها تَفْصِلُ بينَ العَامِلِ ومعمولِه، نحوُ: زَارَنِي إمَّا زَيْدٌ وإمَّا عَمْرٌو).

والأَمْرُ الثانِي: أنَّ المعانِيَ المشهورةَ التي تَأتي لها إمَّا هِيَ التي ذكَرَها الشارحُ، وَهِيَ مَا عدا الإضرابَ والجمْعَ المطلَقَ الَّذِي تأتي له (أو) أحيانًا كَمَا فِي الشاهِدِ رَقْم ٢٩٦.

والأَمْرُ الثالثُ: أنَّ إمَّا الثانيةَ قد تُحذَفُ لذِكْرِ مَا يُغْنِي عنها، نحوُ قولِكَ: إمَّا أنْ تَتَكلَّمَ بخيرٍ وإلَّا فاسْكُتْ، ونحوُ قولِ الشاعِرِ:

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ   فَأَعْرِفَ مِنكَ غَثِّي مِن سَمِينِي
وَإِلَّا فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي   عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي (م)

(١) أي: اجعلها والية؛ أي: تابعة لذلك فلا تعطف في الإثبات خلافًا للكوفيين في العطف بها فيه فتنقل الحكم إلى ما بعدها، وتصير الأول مسكوتًا عنه كبل في الإثبات، وإنما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجمل كقام زيد لكن عمرو لم يقم، ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الأصح فإن قدر له خبر جاز. **ويشترط أيضًا**: أن لا تقترن بالواو وإلا كانت كذلك نحو: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠]؛ أي: ولكن كان رسول الله. وليس رسول معطوفًا بالواو وعلى أبا لاختلافهما إيجابًا وسلبًا، وذلك ممتنع في عطف المفرد بالواو. بل المعطوف بها الجملة و(لكن) حرف استدراك.

وأن يكون معطوفها مفردًا فلا تعطف الجمل سواء كانت بعد نفي أو نهي أو أمر، أو إثبات بل تتمحض للاستدراك، ولا تقع بعد الاستفهام فشروط عطفها ثلاثة. «الخضري» (٢/ ٦٥).

(٢) في (ك): «وإثباتًا».   (٣) في (ك): «وتعطف».

ولا يُعْطَفُ بـ(لا) بعْدَ النفيِ، نحوُ: (ما جاءَ زيدٌ لا عمرٌو)، ولا يُعطَفُ بلَكِنْ في الإثباتِ، نحوُ: (جاءَ زيدٌ لكِنْ عمرٌو)(١).

والله تعالى أعلم(٢).

[ص] [٥٥٥] و(بَلْ) كَـ(لَكِنْ)(٣) بعدَ مَصحوبَيْهَا ... كَـ(لَمْ أَكُنْ في مَرْبَعٍ بلْ تَيْهَا)

[٥٥٦] وانْقُلْ بها للثانِ حُكْمَ الأوَّلِ ... في الخبَرِ المُثْبَتِ والأمرِ الْجَلِي

[ش] يُعْطَفُ ببَلْ في النفْيِ والنهْيِ، فتَكونُ كلَكِنْ في أنَّها تُقرِّرُ حُكْمَ ما قَبْلَها وتُثْبِتُ نَقيضَه لِمَا بَعْدَها، نحوُ [١٦٨/ظ]: (ما قامَ زيدٌ بل عمرٌو،

---

(١) قلنا: وقد جاءت (لكن) في سياق ظاهره الإثبات كما في سنن ابن ماجه (٤٧٨): عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُنَا، أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ، وَبَوْلٍ، وَنَوْمٍ» كأنه قال: ننزعها من الجنابة، لكن من غائط ونحوه فلا، وإسناده حسن، ولو صح هذا التأويل لجاز ما منعه الشارح رحمه الله تعالى من قول: جاءَ زيدٌ لكِنْ عمرٌو. وقال السندي رحمه الله تعالى في حاشيته على سنن ابن ماجه (١/ ١٧٦): قَوْلُهُ: «إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ»؛ أَيْ: فَمِنْهَا تُنْزَعُ وَلَكِنْ لَا تُنْزَعُ مِنْ غَائِطٍ فَفِي الْكَلَامِ اخْتِصَارٌ وَتَقْدِيرٌ بِقَرِينَةٍ. اهـ. ولعمري إن ما قاله ليس بخارج عما قلنا.

(٢) من (ح).

(٣) فِي المعنى وبعد حال من بل؛ أي: إذا تلت بل نفيًا أو نهيًا كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف واستدراك يقرر حكم ما قبله، ويثبت نقيضه لما بعده كما ذكره الشارح فهي لقصر القلب لا غير، ومثلها في هذا المعنى وإن لم يذكره المصنف لكن إلا أنه مشهور لها فليس فيه حوالة على مجهول، فإن تلت إيجابًا أو أمرًا نقلت الحكم إلى ما بعدها كما ذكره المصنف فيصير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتًا ونفيًا، وهي حينئذ حرف عطف وإضراب انتقالي كما في المغني فلا تعطف إلا بعد هذه الأربعة لكن يختلف معناها كما رأيت، ويشترط أيضًا إفراد معطوفها على الصحيح، وإلا كانت حرف ابتداء للإضراب الإبطالي نحو: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ۝٢٦﴾ [الأنبياء: ٢٦] أي: بل هم عباد، ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠]، أو الانتقالي من غرض إلى آخر نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ۝١٤ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ۝١٥﴾ [الأعلى: ١٤ ـ ١٦]. «الخضري» (٢/ ٦٥).

ولا تَضْرِبْ زيدًا بل عَمْرًا)، فقَرَّرَتِ النفيَ والنهيَ السابقينِ، وأَثْبَتَتِ[1] القِيامَ لعمرٍو والأَمْرَ بضَرْبِه.

ويُعْطَفُ بها في الخبرِ الْمُثْبَتِ والأمرِ، فتُفيدُ الإضرابَ عن الأوَّلِ، وتَنْقُلُ[2] الحكْمَ إلى الثاني، حتَّى يَصيرَ الأوَّلُ كأنَّه مسكوتٌ عنه، نحوُ: (قامَ زيدٌ بل عمرٌو، واضرِبْ زيدًا بل عَمْرًا).

والله تعالى أعلم بالصواب[3].

[ص] [٥٥٧] وإنْ علـى ضَميـرِ رَفْـعٍ مُتَّـصِـلْ   عَطَفْتَ فافْصِلْ بالضميرِ الْمُنْفَصِلْ

أو فاصِلٍ ما، وبِلا فَصْلٍ يَرِدْ   في النظْمِ فاشِيًا وضَعْفَهُ اعْتَقِدْ [٥٥٨]

العطف على ضمير الرفع المتصل

[ش] أي[4]: إذا عَطَفْتَ على ضَميرِ الرفْعِ الْمُتَّصِلِ وَجَبَ أنْ تفصِلَ بينَه وبينَ ما عَطَفْتَ[5] عليه بشيءٍ، ويقَعُ الفَصْلُ كثيرًا بالضميرِ الْمُنْفَصِلِ، نحوُ قولِه تعالَى[6]: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٥٤﴾﴾ [الأنبياء: ٥٤]، فقولُه: ﴿وَءَابَآؤُكُمْ﴾ معطوفٌ على الضميرِ في ﴿كُنتُمْ﴾، وقد فُصِلَ بـ﴿أَنتُمْ﴾، ووَرَدَ أيضًا الفَصْلُ بغيرِ الضميرِ، وإليه أشارَ بقولِه: (أو فاصِلٍ ما)؛ وذلك كالمفعولِ به[7]، نحوُ: (أكرَمْتُكَ وزَيْدٌ)[8]، ومنه قولُه تعالَى: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]. (فـ: (مَن) مَعطوفٌ على الواوِ في ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾[9]، وصَحَّ ذلك للفَصْلِ بالمفعولِ به، وهو الهاءُ (مِن ﴿يَدْخُلُونَهَا﴾[10])[11].

ومِثْلُه الفَصْلُ بلا النافيةِ؛ كقولِه تعالَى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، فـ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ معطوفٌ على (نا)، وجازَ ذلك للفَصْلِ (بينَ

---

(١) في (ح): «وتثبت».
(٢) في جميع النسخ: «ونقل».
(٣) من (ح).
(٤) من جميع النسخ.
(٥) في (ك)، (س)، (ح)، (ك): «عطف».
(٦) زاد في (ك): «قال».
(٧) زاد في (ك): «في».
(٨) زيدٌ معطوف على التاء، والفاصل الكاف.
(٩) ليس في (س)، (ع).
(١٠) ليس في (ع)، (ح).
(١١) ما بين القوسين سقط من (ك).

المعطوفِ والمعطوفِ عليه)[1] بلا، والضميرُ المرفوعُ المستَتِرُ في ذلك كالْمُتَّصِلِ، نحوُ: (اضْرِبْ أنتَ وزيدٌ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، فـ﴿وَزَوْجُكَ﴾ معطوفٌ على الضميرِ الْمُسْتَتِرِ في [١٦٩/و] ﴿ٱسْكُنْ﴾[2]، وصَحَّ ذلك للفصْلِ بالضميرِ المنفَصِلِ، وهو ﴿وَعَمِلُوا﴾.

وأشارَ بقولِه: (وبلا فصْلٍ يَرِدْ) إلى أنَّه قد وَرَدَ في النظْمِ كثيرًا العطْفُ على الضميرِ المذكورِ بلا فصْلٍ؛ كقولِه[3]:

٢٩٧ ـ قُلتُ إذ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهادَى[4] كنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا[5]

فقولُه: (وزُهْرٌ) مَعطوفٌ على الضميرِ الْمُستَتِرِ في (**أَقْبَلَتْ**).

وقد وَرَدَ ذلك في النَّثْرِ قَليلًا، حَكَى سِيبَوَيْهِ رَحِمَه اللهُ تعالَى: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَواءٍ والعدَمُ) برَفْعِ (العدَمُ) بالعطْفِ على الضميرِ المستَتِرِ في (سَواءٌ)[6].

وعُلِمَ مِن كلامِ المصنِّفِ أنَّ العطْفَ على الضميرِ المرفوعِ الْمُنفَصِلِ لا يَحتاجُ إلى فصْلٍ، نحوُ: (زيدٌ ما قامَ إلَّا هو وعمرٌو)، وكذلك الضميرُ الْمَنصوبُ الْمُتَّصِلُ والمنفَصِلُ، نحوُ: (زيدٌ ضَرَبْتُه وعمرًا، وما أكرمْتُ[7] إلَّا إيَّاكَ وعمْرًا).

---

(١) ما بين المعكوفين سقط من (ك)، (ح)، (ع).

(٢) زاد في (ك): «أنت وزوجك الجنة».

(٣) هو: عمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» (ص٣٢٠).

(٤) رسمت في (ك): «ذا».

(٥) الشاهدُ فيه قَوْلُهُ: (أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ)؛ حَيْثُ عَطَفَ (زُهْرٌ) عَلَى الضَّمِيرِ المستَتِرِ فِي (أَقْبَلَتِ) المرفوعِ بالفاعليَّةِ، مِن غيرِ أنْ يَفْصِلَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بالضَّمِيرِ الْمُنفصِلِ أو بغيرِه، وَذَلِكَ ضَعِيفٌ عندَ جَمْهَرَةِ العُلماءِ، وقد نَصَّ سِيبَوَيْهِ عَلَى قِلَّتِه. ومِثْلُ بيتِ الشاهِدِ فِي ذلك قولُ جَرِيرِ بنِ عَطِيَّةَ يَهجُو الأَخْطَلَ:

ورَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ما لَمْ يَكُنْ وأَبٌ لهُ لِيَنَالَا (م)

(٦) لتأويله بمستوٍ هو والعدم.

(٧) في (ك): «أكرمتك».

وأمَّا الضميرُ الْمَجرورُ فلا يُعْطَفُ عليه إلا بإِعادةِ الجارِّ له، نحوُ: (مَرَرْتُ بِكَ وبزَيدٍ)، ولا يَجوزُ (مَرَرْتُ بِكَ وزَيدٍ).

هذا مَذهَبُ الْجُمهورِ[1]، وأجازَ ذلك الكُوفِيُّونَ، واختاره المصنِّفُ[2]، (وأشارَ إليه)[3] بقولِه:

[ص] [٥٥٩] وعَوْدُ خافضٍ لدَى عَطْفٍ عَلَى ضميرِ خَفْضٍ لازِمًا قد جُعِلَا
[٥٦٠] وليسَ عِنْدِي لازِمًا، إذ قد أَتَى في النثْرِ والنظْمِ الصحيحِ مُثْبَتَا

[ش] أيْ: جعَلَ جُمهورُ النُّحاةِ[4] إعادةَ الخافِضِ إذا عُطِفَ على ضميرِ الخفْضِ لازِمًا[5]، ولا أقولُ به؛ لوُرودِ السماعِ [١٦٩/ظ] نَثْرًا ونَظْمًا بالعطْفِ على الضميرِ المخفوضِ مِن غيرِ إعادةِ الخافِضِ؛ فمِن النثْرِ قِراءةُ حَمْزَةَ: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ) [النساء: ١][6]، [بجَرِّ (الأرحام)][7]؛ عَطْفًا على الهاءِ المجرورةِ بالباءِ، ومِن النظْمِ ما أَنْشَدَه سِيبَوَيْهِ[8] رَحِمَه اللهُ تعالَى[9]:

---

(١) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٧٨).
(٢) في «شرح التسهيل» (٣/ ٣٧٤).
(٣) في (ك)، (س)، (ح): «تقديم وتأخير».
(٤) انظر: «الإنصاف» (٢/ ٧٩).
(٥) سواء كان الخافض حرفًا أو اسمًا لئلا يعطف على ما هو كالجزء وتأكيده بالمنفصل غير ممكن لتعذر الانفصال في الجر إلا بالاستعارة فجعل إعادة الجار عوضًا عن الفصل، واعلم أن المعطوف هو المجرور وحده، وهل جر بالعامل الأول لأن الثاني كالعدم معنًى وعملًا بدليل قولهم: بيني وبينك، مع أن بين لا تضاف إلا لمتعدد، أو بالثاني وهو لمجرد التأكيد كالباء في كفى بالله، وكالاسم الزائد في قوله: ثم اسم السلام عليكما قولان أصحهما الثاني. «الخضري» (٢/ ٦٦).
(٦) انظر: «البحر المحيط» (٣/ ١٥٧)، و«النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٤٧).
(٧) سقط من (ك): وفي (ح): «فجر الأرحام».
(٨) «الكتاب» (٢/ ٣٨٣).
(٩) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٤٧): «هذا من أبيات الكتاب أنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد، وهو من البسيط».

العطف على الضمير المجرور

٢٩٨ ـ فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتُمُنَا فاذهَبْ فما بِكَ والأيَّامِ مِن عَجَبِ[1]

بجَرِّ (**الأيَّامِ**)؛ عطْفًا على الكافِ المجرورةِ بالباءِ.

[ص] [٥٦١] والفاءُ قد تُحْذَفُ معْ ما عَطَفَتْ والواوُ إذ لا لَبْسَ، وَهْيَ انْفَرَدَتْ ـ

[٥٦٢] بعَطْفِ عامِلٍ مُزالٍ قد بَقِي معمولُهُ، دَفْعًا لِوَهْمٍ اتُّقِي

[ش] قد تُحْذَفُ الفاءُ معَ مَعطوفِها للدَّلالَةِ، ومنه قولُه تعالَى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]؛ أي: فَأَفَطَرَ فعليه عِدَّةٌ (مِن أيَّامِ أُخَرَ)[2]، فحَذَفَ (أَفْطَرَ) والفاءَ الداخلةَ عليه[3]، وكذلك الواوُ، ومنه قولُهم: (راكِبُ الناقةِ طَلِيحَانِ)؛ أيْ: راكِبُ الناقَةِ والناقةُ طَلِيحَانِ.

وانْفَرَدَتِ الواوُ مِن بينِ حُروفِ العطْفِ بأنَّها تَعْطِفُ عامِلًا مَحذوفًا بَقِيَ مَعمولُه، ومنه قولُه[4]:

٢٩٩ ـ إذا مَا الغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ والعُيُونَا[5]

---

(١) الشاهِدُ فيه: قوله: (**بِكَ والأيَّامِ**)؛ حَيْثُ عَطَفَ قوله: (**الأيَّامِ**) عَلَى الضَّمِيرِ المجرورِ مَحَلًّا بالباءِ ـ وَهوَ الكافُ ـ مِن غيرِ إعادَةِ الجارِّ، وجوازُه هوَ مُختارُ الْمُصَنِّفِ.
وممَّا اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى ذلك قولُ مِسْكِينِ الدَّارِمِيِّ:
نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا فما بينَها والكعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ (م)

(٢) ما بين القوسين ليس في (س)، (ح): «بزيد».

(٣) في (ك): «عليها». (٤) هو في «ديوانه» (ص١٥٠).

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (**وزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونَا**)؛ حَيْثُ عطَفَ الشاعرُ بالواوِ عامِلًا مَحْذُوفًا قد بَقِيَ مَعمولُه، فأمَّا العامِلُ المحذوفُ فهو الَّذِي قَدَّرْنَاهُ فِي الإعرابِ بقَوْلِنا: (وكَحَّلْنَ)، وأمَّا المعمولُ الباقي فهو قَوْلُهُ: (**والعُيُونَا**) عَطَفَتْه الواوُ عَلَى عامِلٍ مذكورٍ فِي الكلامِ، وَهوَ قولُه: (**زَجَّجْنَ**)، وهذا العامِلُ المذكورُ الَّذِي هو (زَجَّجْنَ) لا يَصْلُحُ للتسليطِ عَلَى المعطوفِ معَ بَقَاءِ مَعناه عَلَى أَصْلِه.
وهذا أحَدُ تَوجيهينِ فِي هَذا البيتِ، ونحوُه مِن قولِهم: (عَلَفْتُها تِبْنًا وماءً بارِدًا)، فيُقَدَّرُ: وسقَيْتُها ماءً بارِدًا، وفيه توجيهٌ آخَرُ، وَهوَ أنْ تُضَمِّنَ العَامِلَ المذكورَ فِي الكلامِ معنَى عامِلٍ آخَرَ يَصِحُّ تسليطُه عَلَى كلٍّ مِن المعطوفِ والمعطوفِ عليه، فيُقَدَّرُ فِي البيتِ: (وحَسَّنَّ الحواجبَ والعُيُونَا)، وفيما ذَكَرْنَاهُ مِن قولِهم: =

فـ(العُيُونُ) مَفعولٌ بِفِعْلٍ محذوفٍ[١]، والتقديرُ: وكَحَّلْنَ العُيونَ، والفِعْلُ المحذوفُ مَعطوفٌ على (زَجَّجْنَ)[٢].

[ص] [٥٦٣] وحَذْفَ مَتبوعٍ[٣] بَدَا هنا اسْتَبِحْ وعَطْفُكَ الفِعلَ على الفِعلِ يَصِحّ

حذف المعطوف عليه وعطف الفعل ع الفعل

[ش] قد يُحْذَفُ المعطوفُ عليه للدَّلالَةِ عليه، وجُعِلَ منه قولُه تعالَى: ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَتِي تُتْلَى [١٧٠/و] عَلَيْكُمْ﴾ [الجاثية: ٣١]، قالَ الزَّمَخْشَرِيُّ[٤]: التقديرُ: أَلَمْ تَأْتِكُمْ آياتي فلَمْ تَكُنْ تُتلى عليكم. فحُذِفَ المعطوفُ عليه وهو: (أَلَمْ[٥] تَأتِكُمْ).

وأَشارَ بقولِه: (وعَطْفُكَ الفعْلَ...) إلى آخرِه، إلى أنَّ العطْفَ ليس مُخْتَصًّا بالأسماءِ؛ بل يكونُ فيها وفي الأفعالِ، نحوُ: يَقومُ زيدٌ ويَقعُدُ، وجاءَ زيدٌ وركِبَ، واضْرِبْ زيدًا وقُمْ[٦].

= (عَلَفْتُها...) إلخ يُقَدَّرُ: (أَنَلْتُها تِبْنًا وماءً)، أو (قَدَّمْتُ لها تِبْنًا وماءً)، ونحوُ ذلكَ. وارجعْ إلى شرْحِ الشاهِدِ رَقْم (١٦٦) في بابِ المفعولِ معَه (م).

(١) لأن التزجيج هو ترقيق الحواجب بأخذ الشعر من أطرافها حتى تصير مقوَّسة حسنة وذلك لا يصح في العيون لكن أكثر المتقدمين على أنه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى يناسب المتعاطفين فضمن زَجَّجْنَ معنى زيَّنَّ وتَبَوَّؤوا معنى استحسنوا أو آثروا. «الخضري» (٢/ ٦٧).

(٢) ذكَرَ المصنِّفُ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ الواوَ والفاء قد يُحذَفانِ معَ معطوفِهما، ولم يَذْكُرْ (أمْ)، معَ أنها تُشارِكُهما في ذلك، ومنه قولُ أبي ذُؤَيْبٍ:

دعاني إليها القَلْبُ إنّي لأَمْرِهِ سميعٌ، فما أدري أَرُشْدٌ طِلَابُهَا؟

تَقديرُ الكلامِ: أَرُشْدٌ طِلَابُها أمْ غَيٌّ. فحُذِفَ المعطوفُ لانسياقِه وتَبادُرِه إلى الذِّهْنِ (م).

(٣) هو: المعطوف عليه. (٤) في «الكشاف» (٤/ ٢٩٣).

(٥) في (ك): «لم».

(٦) بشرط اتحادها زمنًا سواء اتَّحد نوعها أم لا كماض مستقبل المعنى على مضارع نحو: يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وعكسه نحو: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ﴾ الآيَة [الفرقان: ١٠] على قراءة ويجعل بالجزم لعطفه على الجواب وهو جعل لأنه مستقبل بسبب الشرط، والدليل على أن المعطوف الفعل وحده لا جملة الفعل، والفاعل ظهور النصب والجزم في نحو: يعجني أن تقوم وتخرج ولم =

عطف الفعل على الاسم والعكس

[ص] [٥٦٤] واعْطِفْ على اسْمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وعَكْسًا اسْتَعْمِلْ تَجِدْهُ سَهْلَا

[ش] يَجُوزُ أنْ يُعْطَفَ الفعْلُ على الاسمِ الْمُشْبِهِ للفعْلِ؛ كاسمِ الفاعلِ ونحوِه، ويَجوزُ أيضًا عكْسُ هذا، وهو أنْ يُعطَفَ على الفعْلِ الواقِعِ مَوقِعَ الاسمِ اسمٌ، فمِن الأوَّلِ: قولُه تعالَى: ﴿فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ۝٣ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ۝٤﴾ [العاديات: ٣، ٤]، وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الحديد: ١٨].

ومِن الثاني: قولُه[1]:

٣٠٠ ـ فأَلْفَيْتُهُ يَومًا يُبِيرُ عَدُوَّهُ ومُجْرٍ عَطاءً يَستَحِقُّ الْمَعَابِرَا[2]

وقولُه[3]:

٣٠١ ـ باتَ يُغَشِّيهَا بعَضْبٍ بَاتِرِ[4] يَقْصِدُ في أَسْوُقِهَا وجَائِرِ[5]

فـ(مُجْرٍ) مَعطوفٌ على (يُبِيرُ)، و(جائِرِ) معطوفٌ على (يَقْصِدُ).

= تقم وتخرج. «الخضري» (٢/ ٦٧).

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٦٥٨): «لم أقف على اسم قائله».

(٢) ٣٠٠ ـ البيتُ مِن الشواهِدِ التي لم يَنْسُبْها أحَدٌ مِن شُرَّاحِ الشواهِدِ، وهوَ مِن قَصيدةٍ للنابغَةِ الذُّبْيانِيِّ، يَمْدَحُ فيها النُّعمانَ بنَ المُنْذِرِ مَلِكَ العرَبِ فِي الْحِيرَةِ، وأوَّلُ هذه القَصيدةِ قَوْلُهُ:

كَتَمْتُكَ ليلًا بالْجُمُومَيْنِ سَاهِرَا وهَمَّيْنِ: هَمًا مُسْتَكِنًّا وظَاهِرَا
أحاديثَ نفْسٍ تَشتكِي مَا يَرِيبُهَا ووِرْدَ هُمومٍ لن يَجِدْنَ مَصادِرَا

الشاهِدُ فيه: قولُه: (يُبِيرُ.... ومُجْرٍ)؛ حَيْثُ عطَفَ الاسمَ الَّذِي يُشْبِهُ الفعْلَ ـ وَهوَ قولُه: (ومُجْرٍ)، وإنَّما أَشْبَهَ الفعْلَ لكونِه اسمَ فاعلٍ ـ عَلَى الفعْلِ، وهوَ قَوْلُهُ: (يُبِيرُ)، وَذَلِكَ سائغٌ جائِزٌ (م).

(٣) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٥/ ١٨٨): «وأنشد ابن السراج».

(٤) في (ك): «بأثر».

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (يَقْصِدُ.... وجائِرِ)؛ حَيْثُ عَطَفَ اسْمًا يُشْبِهُ الفعْلَ ـ وَهوَ قولُه: (جائِرِ)، وإنَّما أَشْبَهَ الفعْلَ لكونِه اسمَ فاعِلٍ ـ عَلَى فعْلٍ، وَهوَ قولُه: (يَقْصِدُ)، وَذَلِكَ سهْلٌ لا مانِعَ منه، وقد وَرَدَ فِي النثْرِ العربيِّ؛ بل ورَدَ فِي أفصَحِ الكلامِ، وَهوَ القرآنُ الكريمُ؛ كالآيةِ التي تَلَاهَا الشارِحُ (م).

الْبَدَلُ

[ص] [٥٦٥] التابعُ المقصودُ بالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هو الْمُسَمَّى بَدَلَا[١]

تعريف البدل

البَدَلُ هو (التابعُ المقصودُ[٢] بالنِّسْبَةِ بلا واسِطَةٍ).

فـ(التابعُ) جِنْسٌ، و(المقصودُ بالنِّسْبَةِ)[٣] فَصْلٌ[٤] أَخْرَجَ النعْتَ والتوكيدَ وعطْفَ البيانِ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ مِنها مُكَمِّلٌ [١٧٠/ظ] للمقصودِ[٥] بالنِّسْبَةِ، لا مَقصودٌ بها، و(بلا واسِطَةٍ[٦]) أَخْرَجَ المعطوفَ ببَلْ[٧]، نحوُ:

---

(١) (التابِعُ) مُبْتَدَأٌ أوَّلُ، (المقصودُ) صِفَةٌ له، (بالحكْمِ) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ بالمقصودُ، (بلا واسِطَةٍ) بلا: جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ بالتابِعُ، ولا الاسميَّةُ مُضَافٌ وواسِطَةٍ: مُضَافٌ إِلَيْه، (هو) ضَمِيرٌ منفَصِلٌ مُبْتَدَأٌ ثانٍ، (المسمَّى) خَبَرُ المُبْتَدَأ الثاني، وجملةُ المُبْتَدَأ الثاني وخبَرِه فِي مَحلِّ رفْعِ خَبَرُ المُبْتَدَأ الأوَّلِ، وفِي المسمَّى ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فيه تَقْدِيرُهُ هو نائبُ فاعلٍ. وَهوَ مَفْعُولُه الأوَّلُ، (بدَلَا) مَفْعُولُه الثاني (م).

(٢) في (ك): «في».

(٣) أي: الحكم المنسوب إلى متبوعِه إثباتًا أو نفيًا.

(٤) من (ن) وحاشية (ع).

(٥) بتخصيصه أو رفع الاحتمال عنه أو إيضاحه.

(٦) المراد بها حرف العطف، وإلا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ونحو: ﴿لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]. «الخضري» (٢/ ٦٨).

(٧) أي: بعد الإثبات كما مثله، وكذا المعطوف بـ لكنْ بعده بناء على قول الكوفيين به فإن كلًا منهما هو المقصود بالحكم السابق، وهو الإثبات دون ما قبلهما لأنه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن أما المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصودًا به أصلًا كما أن المعطوف بلا ليس مقصودًا بما قبلها بل يثبت له نقيض الأول، والحاصل أن عطف النسق ثلاثة أنواع: ما ليس مقصودًا أصلًا بالحكم الأول، وهو هذه الثلاثة فتخرج بقيد المقصود كسائر التوابع، وما هو =

(جاءَ زيدٌ بل عمرٌو)؛ فإنَّ (عَمْرًا) هو[١] المقصودُ بالنِّسبةِ، ولكنْ[٢] بواسِطَةٍ[٣]، وهي بل، وأَخْرَجَ المعطوفَ بالواوِ ونحوِها؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما[٤] مقصودٌ بالنِّسبةِ ولكنْ بوَاسِطَةٍ. والله تعالى أعلم بالصواب[٥].

أقسام البدل

[ص][٥٦٦] مُطابِقًا، أو بَعْضًا، او ما يَشتمِلْ ... عليهِ يُلْفَى، أو كمعطوفٍ بِـ(بَلْ)

[٥٦٧] وذا[٦] لِلاضرابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ ... ودُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ بهِ سُلِبْ

= مقصود دون ما قبله، وهو معطوف بل ولكن في الإثبات فيخرج بعدم الواسطة، وما هو مقصود مع ما قبله. وهو ما عدا ذلك، وأخرجه الشارح بقيد عدم الواسطة نظرًا لكونه مقصودًا والموضح بالقصد لأن المراد المقصود وحده، وهذا ليس كذلك فظهر أن المبدل منه ليس مقصودًا أصلًا. وهو معنى قولهم في نيَّة الطرح لكنه إنما يظهر في بدل الغلط لا في غيره فإنه لا يصح حذف زيد من: قطعت زيدًا يده لعدم ما يعود إليه الضمير إلا أن يقال معنى كونه في نية الطرح أنه لم يقصد بحكم العامل ومعناه فلا ينافي قصده في اللفظ لشيء آخر كعود الضمير في المثال، وكتأنيث الخبر في قوله:

إن السُّيوفَ غُدُوُّها ورواحُها ... تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الأَعْضَبِ

أو المراد أن عامله مطروح ليس عاملًا في البدل، وقال الزمخشري: معنى طرحه أن البدل مستقل بنفسه لا متمم له.

«الخضري» (٢/ ٦٨).

(١) من (ن)، (ص). (٢) في (ك): «لكن».

(٣) قولُ الناظِمِ: (التابعُ المقصودُ بالحكْمِ) قد يُفيدُ أنَّ البدَلَ هو وَحْدَه المقصودُ بالنِّسبَةِ، والمعطوفُ بالواوِ ونحوِها فِي نَحوِ: (جاءَ زيدٌ وعمرٌو) مقصودٌ بالنِّسبةِ، وليسَ هو وحدَه المقصودَ، وإنما هو والمتبوعُ جميعًا مَقصودانِ، فيُمْكِنُ أنْ يَخْرُجَ المعطوفُ بالحرْفِ المُشَرِّكِ لفْظًا ومعنًى بالفصْلِ الأوَّلِ، فافْهَمْ ذلك وتَدَبَّرْهُ (م).

(٤) في (ك): «منها». (٥) من (ح).

(٦) الذي كالمعطوف ببل اعزُ بضم الزاي؛ أي: انسبه للإضراب بأن تقول: هو بدل إضراب إن قصد متبوعه معه، وقوله: ودون قصد ظرف لمحذوف يدل عليه صحب؛ أي: وإن وقع للمتبوع؛ أي: قصد صحيح بأن لا يقصد المتبوع أصلًا بل يسبق إليه اللسان أو يقصد، ثم يتبين فساده كما قاله ابن قاسم، وهو المسمَّى ببدل النسيان.

وغلط خبر مبتدأ محذوف على حذف مضاف؛ أي: هو بدل غلط، وجملة به سلب =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[٥٦٨] كَـ(زُرْهُ خالدًا، وقَبِّلْهُ اليَدَا   واعْرِفْهُ حَقَّهُ، وخُذْ نَبْلًا مُدَى)

[ش] البدَلُ على أربعةِ أقسامٍ:

الأوَّلُ: بَدَلُ الكُلِّ مِنَ الكُلِّ، وهو البدَلُ المُطابِقُ للمُبْدَلِ منه المُساوِي له في المعنى[1]، نحوُ: (مَرَرْتُ بأخيكَ زيدٍ، وزُرْهُ خالدًا).

الثاني: بدَلُ البعْضِ مِن الكُلِّ[2]، نحوُ: (أكَلْتُ الرغيفَ ثُلُثَه، وقَبِّلْه اليَدَ).

الثالثُ: بدَلُ الاشتمالِ، وهو الدالُّ على مَعنًى في مَتبوعِه، نحوُ: (أعْجَبَنِي زيدٌ عِلْمُه، واعْرِفْه حَقَّه).

الرابعُ: البدَلُ المُبايِنُ للمُبْدَلِ منه، وهو المرادُ بقولِه: (أو كَمَعْطُوفٍ بِبَلْ)، وهو على قِسمَينِ:

أحَدُهما: ما يُقْصَدُ مَتبوعُه كما يُقْصَدُ هو، ويُسَمَّى بدَلَ الإضرابِ وبَدَلَ البَداءِ[3]، نحوُ: (أكلْتُ خُبزًا لَحمًا)[4]، قصَدْتَ أوَّلًا الإخبارَ بأنَّكَ أكَلْتَ خُبْزًا، ثم بَدَا لكَ أنَّكَ تُخبِرُ أنَّكَ أكَلتَ لَحمًا أيضًا، وهو المرادُ بقولِه: (وذا للإضْرَابِ اعْزُ إنْ قَصْدًا صَحِبْ)؛ أي: البدَلُ الذي هو [١٧١/و] كمعطوفٍ ببل انْسُبْهُ للإضرابِ إنْ قُصِدَ متبوعُه كما يُقْصَدُ هو.

الثاني: ما لا يُقْصَدُ مَتبوعُه؛ بل يَكونُ المقصودُ البدَلَ فقطْ، وإنَّما

= صفته، ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق؛ أي: سلب ببدل الغلط الحكم عن الأول، وأثبت للثاني فالصفة جرت على غير صاحبها هذا إعراب المرادي. ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به له بمعنى بدل الغلط عن الاستخدام؛ أي: وإن وقع دون قصد فهو بدل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ في نسبة الحكم إلى الأول. قاله «الخضري» (٢/٦٨).

(١) بحسب القصد بأن يقع اللفظان على ذات واحدة فيتفقان ما صدقا.

(٢) نصَّ كثيرٌ مِن اللُّغَوِيِّينَ والنَّحْوِيِّينَ عَلَى أنَّ اقترانَ كلٍّ وبعْضٍ بألْ خَطَأٌ (م).

(٣) البَدَاءُ ـ بفتْحِ الباءِ بزِنَةِ السَّحَابِ ـ ظُهورُ الصوابِ بعْدَ خَفَائِه (م).

(٤) زاد في (س): «كما».

غَلِطَ المتكلِّمُ فذَكَرَ الْمُبْدَلَ منه، ويُسَمَّى بدَلَ الغلَطِ والنِّسيانِ[١]، نحوُ: (رأيتُ رَجُلًا حِمارًا)، أردْتَ أنَّكَ تُخبِرُ أوَّلًا أنك رأيت حِمارًا، فغَلِطْتَ بذِكْرِ الرجُلِ، وهو المرادُ[٢] بقولِه: (ودُونَ قَصْدٍ غَلَطٌ به سُلِبْ)؛ أيْ: إذا لم يَكُنِ الْمُبدَلُ منه[٣] مقصودًا فيُسَمَّى البدَلُ بدَلَ الغلَطِ؛ لأنه مُزيلُ الغلَطِ الذي سبَقَ، وهو ذِكْرُ غيرِ المقصودِ، وقولُه: (خُذْ نَبْلًا مُدَى) يَصْلُحُ أنْ يكونَ مِثالًا لكلٍّ مِن القِسمينِ؛ لأنه إنْ قَصَدَ النَّبْلَ والْمُدَى فهو بدَلُ الإضرابِ، وإنْ قصدَ الْمُدَى فقطْ، وهو جَمْعُ مُدْيَةٍ وهي الشَّفْرَةُ، فهو بدَلُ الغلَطِ. والله تعالى أعلم بالصواب[٤].

[ص] [٥٦٩] ومِن ضميرِ الحاضرِ الظاهرَ لا تُبْدِلْهُ، إلَّا ما إحاطةً جَلَا ـ
[٥٧٠] أوِ اقتضَى بعضًا أوِ اشْتِمالَا كـ(إنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَا)[٥]

ابدال الاسم الظاهر من ضمير الحاضر

[ش] أيْ: لا يُبْدَلُ الظاهرُ مِن ضميرِ الحاضِرِ إلَّا إنْ كانَ الْمُبْدَلُ بدَلَ كلٍّ مِن كُلٍّ، واقتضَى الإحاطَةَ والشمولَ، أو كانَ بَدَلَ اشتمالٍ أو بَدَلَ بعْضٍ مِن كلٍّ، فالأوَّلُ: كقولِه تعالَى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، فـ(أوَّلِنا) بدَلٌ مِن الضميرِ المجرورِ باللامِ، وهو (نا)، فإنْ لم يَدُلَّ على الإحاطَةِ امتنَعَ، نحوُ: (رَأَيْتُكَ زيدًا).

---

(١) أي: بدل شيء ذكر غلطًا بأن سبق اللسان إليه أو نسيانًا بأن قصد أولًا، ثم تبيَّن فساد قصده لا أن البدل نفسه هو الغلط أو النسيان بل هو لدفعهما فتبين أن الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح، لكن الشارح تبعًا للمصنف [كذا]، وكثير لم يفرقوه من الغلط. «الخضري» (٢/ ٦٩).

(٢) في (ك): «المقصود». (٣) في (س): «فيه».

(٤) من (ح).

(٥) (أو) عاطفةٌ، (اقتضَى) فعْلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مستَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى البدَلِ، (بعْضًا) مَفْعُولٌ بِهِ لاقتضَى، (أو اشتِمَالَا) مَعْطُوفٌ عَلَى قولِهِ: بعْضًا، (كإِنَّكَ) الكافُ جارَّةٌ لقولٍ محذوفٍ، إنَّ: حرْفُ توكيدٍ ونصْبٍ، والكافُ اسْمُه، (ابتهاجَكَ) ابتهاجَ: بدَلُ اشتمالٍ مِن اسم إنَّ، وابتهاجَ مُضَافٌ والكافُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، (استَمَالَا) استمالَ: فعْلٌ مَاضٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مستَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى ابتهاجَكَ، والألِفُ للإطلاقِ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ رفْعِ خَبَرُ إنَّ (م).

والثاني[١]: كقولِه[٢]:

٣٠٢ - ذَرِينِي إنَّ أمْرَكِ لَنْ يُطَاعَا   وما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعَا[٣]

فـ(حِلْمِي) بدَلُ [١٧١/ظ] اشتمالٍ مِن الياءِ في (أَلْفَيْتِنِي).

والثالثُ[٤]: كقولِه[٥]:

٣٠٣ - أوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ   رِجْلِي فرِجْلَي شَثْنَةُ الْمَنَاسِمِ[٦]

فـ(رِجْلِي) بدَلُ بعضٍ مِن الياءِ في (أَوْعَدَنِي).

وفُهِمَ مِن كلامِه أنَّه يُبْدَلُ الظاهِرُ مِن الظاهِرِ مُطلَقًا كما تَقَدَّمَ تمثيلُه، وأنَّ ضميرَ الغَيْبَةِ يُبْدَلُ منه الظاهِرُ مُطلَقًا، نحوُ: (زُرْهُ خالِدًا).

والله تعالى أعلم[٧].

[ص٥٧١] وبَدَلُ المُضَمَّنِ[٨] الهمزَ يَلِي   هَمْزًا، كـ(مَنْ ذا أَسعيدٌ أمْ عَلِي؟)

---

(١) في (ك): «والثالث».

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٧٤): «قائله: هو عدي بن زيد العبادي شاعر جاهلي، ويقال: هو رجل من بني خثعم أو بجيلة».

(٣) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي)؛ حَيْثُ أَبْدَلَ الاسمَ الظاهِرَ - وَهوَ قولُه: (حِلْمِي) - مِن ضَميرِ الحاضِرِ - وَهوَ ياءُ المُتَكَلِّمِ في (أَلْفَيْتِنِي) - بدَلَ اشتمالٍ (م).

(٤) في (ك): «الثاني».

(٥) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٧٣): «قائله: هو العديل بن الفُرْخُ، وهو من الرجز المسدس».

(٦) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أَوْعَدَنِي.... رِجْلِي)؛ حَيْثُ أَبْدَلَ الاسمَ الظاهِرَ - وَهوَ قَوْلُهُ: - (رِجْلِي) - مِن ضَميرِ الحاضِرِ - وَهوَ ياءُ المُتَكَلِّمِ الواقِعَةُ مَفْعُولًا بِهِ لأَوْعَدَ - بدَلَ بعضٍ من كلٍّ (م).

(٧) من (ح).

(٨) أي: وبدل الاسم الذي ضمن معنى همزة الاستفهام يلي الخ، وكذا بدل المضمن معنى الشرط يلي أن الشرطية كمَن يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه، وما تصنع إن خيرًا وإن شرًّا تُجزَ به، ومتى تسافر إن ليلًا وإن نهارًا أتبعك، وخرج بالمضمن ما صرح معه بحرف الاستفهام أو الشرط فلا يلي بدله ذلك نحو: هل أحد جاءك زيد أو عمرو وإن تضرب أحدًا زيدًا أو عمرًا أضربه سم.

=

[ش] إذا أُبدِلَ مِن اسْم الاستفهام وَجَبَ دُخولُ هَمزةِ الاستفهامِ على البدَلِ، نحوُ: (مَن ذا أَسعيدٌ أم عَلِيٌّ؟ ومَا تَفعلُ(١) أخيرًا أمْ شَرًّا؟ ومتى تأْتِينا أغدًا أمْ بعْدَ غَدٍ؟).

والله تعالى أعلم بالصواب(٢).

إبدال الفعل من الفعل

[ص] [٥٧٢] ويُبْدَلُ الفعلُ مِن الفعلِ، كَـ(مَنْ يَصِلْ إلينا يَسْتَعِنْ بنا يُعَنْ)

[ش] كما يُبْدَلُ الاسمُ مِن الاسمِ يُبْدَلُ الفِعْلُ مِن الفِعْلِ(٣)، فـ(يَسْتَعِنْ بنا)

= ويرد على الشرط قوله ﷺ [أحمد (٢٩١٠)]: **«أيما أمةٌ ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه»** برفع أمة بدلًا من أي مع أنه لم يلِ حرف الشرط. والجواب: أن ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب ففي الكشاف أن يومئذ بدل من ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ﴾ [الزلزلة: ١] وكذا قال أبو البقاء. ولذا لم يذكره هنا ولا في التسهيل مع كثرة جمعه فيه وأجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بأن البدل إنما يلي حرف الشرط إذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من أمثلتهم. واستحسنه حاضروه مع أنه ترد عليه آية الزلزلة، وقد ظهر جواب آخر وهو أن المفهوم من أمثلتهم أن حرف الشرط إنما يذكر في بدل التفصيل فلا ترد آية الزلزلة، ولا الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلًا فتأمل. «الخضري» (٢/ ٦٩).

(١) في (ع): «تفعل». (٢) من (ح).

(٣) بشرط الاتحاد في الزمان دون النوع كما في العطف فيجوز: إن جئتني تمشِ إليّ أكرمْك، قاله ابن هشام ثم ألحق كما قاله الشاطبي مجيء الأقسام كلها فيه فبدل الكل كهذا المثال فإن المجيء هو نفس المشي، وبدل الاشتمال كالآية والبيت اللذين في الشارح، فإن لُقيّ الآثام يستلزم مضاعفة العذاب، وقيل: هي هو فهو بدل كل، والمبايعة تستلزم الأخذ كرهًا أو طوعًا، ومنه مثال المتن فإن وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة، وإن كان مطلق الوصول لا يشتمل عليها، أو يقال: إن الإستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين إليهم بنفسه أو رسوله بناء على أن البدل هو المشتمل. وإنما رتب قوله: **(يعن)** على الاستعانة مع أنه قد يستعين ولا يعان لادعاء المتكلم أنه من الكرام فلا يخيب قاصده، وبدل البعض نحو: أن تَصلِّ تسجدْ لله يَرْحَمْك، ومن جعل هذا بدل اشتمال لأن الصلاة تشتمل على السجود فقد أبعد لما مرَّ من أن المراد الاشتمال بغير الكلية والجزئية وإلا كان كل بدل بعض كذلك. أفاده «الصبان» (٣/ ١٣١) وبدل الغلط جوزه سيبويه وجماعة، والقياس يقتضيه كإن تُطعمْ زيدًا تكْسُه جبَّةً يشكرك. اهـ. «الخضري» (٢/ ٧٠).

النِّداءُ

[ص] [٥٧٣] وللمنادَى النَّاءِ أو كالنَّاءِ (يَا، وأيْ، وآ)، كَذَا (أيَا)، ثُمَّ (هَيَا)
[٥٧٤] والهَمْزُ للدَّانِي، وَ(وَا) لِمَنْ نُدِبْ أو (يا)، وغيرُ (وا) لَدَى اللَّبْسِ اجْتُنِبْ

[ش] لا يَخلُو المنادَى مِن أنْ يكونَ مَندوبًا أو غيرَه، فإنْ كانَ غيرَ مَندوبٍ فإمَّا أنْ يَكونَ بَعيدًا أو في حُكْمِ البَعيدِ؛ كالنائِمِ والساهِي، أو [١٧٢/و] قَريبًا، فإنْ كانَ بَعيدًا أو في حُكْمِه فله مِن حروفِ النداءِ (يا، وَأيْ، وا، وهيا)، وإنْ كان قَريبًا فله الهمزةُ، نحوُ: (أَزَيْدُ أَقْبِلْ)[١]، وإنْ كانَ مَندوبًا، وهو الْمُتَفَجَّعُ عليه أو المتوَجَّعُ منه، فله (وا)، نحوُ: (وَازَيْدَاهُ) و(وَاظَهْرَاهُ)، و(يا) أيضًا عندَ عدَمِ الْتِباسِهِ بغيرِ المندوبِ، فإنِ خيف[٢] التبَسَ تَعَيَّنَتْ (وا) وامْتَنَعَتْ (يا)[٣].

---

(١) ومنه قولُ امْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ فِي مُعَلَّقَتِه:
أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وإنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صرمي فأجملي (م)

(٢) ليس في (ن)، (ك).

(٣) ومما جاء من الندبة ما في حديث البخاري (٧٢١٧) أن عَائِشَةُ ﵄ توجعت من رأسها فقَالَتْ: «وَارَأْسَاهْ»، وفيه (٤٢٦٧) أن عَمْرَةَ بنت رَوَاحَة تفجعت عَلَى أخيها عَبْدِ اللهِ، فَجَعَلَتْ تَبْكِي وتقول: «وَاجَبَلَاهْ»، وفيه (٥١٢٠) أَنَّ بِنْتَ أَنَسٍ أخذها الحياء فَقَالَتْ: «وَاسَوْأَتَاهْ وَاسَوْأَتَاهْ».
وعند أحمد بأسانيد حسنة: (٧٩٨٨) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَقُولُ اللهُ: اسْتَقْرَضْتُ عَبْدِي فَلَمْ يُقْرِضْنِي، وَيَشْتُمُنِي عَبْدِي، وَهُوَ لَا يَدْرِي، يَقُولُ: وَادَهْرَاهْ، وَادَهْرَاهْ، وأَنَا الدَّهْرُ».
وفيه: (٢٤٠٢٩) عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بَعْدَ وَفَاتِهِ، فَوَضَعَ فَمَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى صُدْغَيْهِ، وَقَالَ: «وَانَبِيَّاهْ، واخَلِيلَاهْ، وَاصَفِيَّاهْ».
وفيه: (٢٥٨٤١) عَنْ عَائِشَةَ: ... فَظَنَنْتُ أَنَّهُ غُشِيَ عَلَيْهِ فَسَجَّيْتُهُ ثَوْبًا، فَجَاءَ عُمَرُ وَالْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ فَاسْتَأْذَنَا، فَأَذِنْتُ لَهُمَا، وَجَذَبْتُ إِلَيَّ الْحِجَابَ، فَنَظَرَ عُمَرُ إِلَيْهِ، =

حذف حرف النداء

[ص] [٥٧٥] وغيرُ مندوبٍ ومُضمَرٍ ومَا جَا مُستغاثًا قد يُعَرَّى⁽¹⁾ فاعْلَمَا
[٥٧٦] وذاكَ في اسمِ الْجِنْسِ والْمُشارِ لَهْ⁽²⁾ قَلَّ، ومَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عاذِلَهْ

[ش] لا يَجوزُ حَذْفُ حرْفِ النداءِ معَ المندوبِ⁽³⁾، نحوُ⁽⁴⁾: (وَازَيْدَاهُ)، ولا معَ الضميرِ⁽⁵⁾، نحوُ: (يا إيَّاكَ قد كَفَيْتُكَ)، ولا معَ الْمُستغاثِ، نحوُ: (يا لِزَيْدٍ)، وأمَّا (غيرُ هذه)⁽⁶⁾ فيُحْذَفُ معَها الحرْفُ جوازًا، فتَقولُ في (يا زيدُ أَقْبِلْ): (زيدُ أَقْبِلْ)، وفي⁽⁷⁾ (يا عبدَ اللهِ ارْكَبْ): (عبدَ اللهِ ارْكَبْ)، لكنَّ الحذْفَ معَ اسمِ الإشارةِ قَليلٌ، وكذا معَ اسمِ الجنْسِ، حتَّى إنَّ أكثَرَ النَّحْوِيِّينَ مَنَعُوهُ⁽⁸⁾، ولكنْ أجازَه طائفةٌ مِنهم، وتَبِعَهم المصنِّفُ؛ ولهذا

= فَقَالَ: «وَاغَشْيَاهُ! مَا أَشَدَّ غَشْيَ رَسُولِ اللهِ ﷺ» ثُمَّ قَامَا.

(١) في (ك): «تعرى».

(٢) قال الخضري (٢/ ٧١): «حقه أن يقول: والمشار به؛ أي: اسم الإشارة لأنه الذي تدخل عليه يا، لكنه عطفه على الجنس؛ أي: في اسم الجنس، واسم المشار له؛ أي: الاسم الدال عليه من حيث أنه مشار له، وهو اسم الإشارة، وظاهر كلامه أنه ينادى مطلقًا، وقيده الشاطبي بغير المتصل بكاف الخطاب فلا يقال: يا هذاك».

(٣) لأن الحذف ينافي مد الصوت المطلوب في المندوب والمستغاث، ويفوت الدلالة على نداء المضمر لكونه شاذًا قليلًا لا يقاس عليه على الصحيح. بل منعه بعضهم مطلقًا وأول ما سمع منه كيا إياك قد كفيتك وقوله:

يـا أبـجـرُ بـنَ أبـجـرٍ يـا أنـتـا أنـتَ الَّـذي طـلَّـقْـتَ عـام جُـعْـتَـا

أبان يا فيه للتنبيه، وإياك مفعول لمحذوف يفسره كفيتك، وأنت مبتدأ مؤكد بأنت الثانية، والذي خبره، ومحل الخلاف ضمير المخاطب أما غير فلا ينادى اتفاقًا، وأما حديث «يا هو يا من لا هو إلا هو» فلفظ هو في مثله اسم الذات العلية لا ضمير، وقولك: يا أنا لحن. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(٤) في (س): «ونحو».

(٥) في (ك)، (ح)، (ص)، (ع): «المضمر».

(٦) في (ك): «غيرها». (٧) ليس في (ك).

(٨) أي: الحذف فيهما وهو مذهب البصريين وحملوا المسموع على ضرورة أو شذوذ ولحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين مقيس مطرد فيهما، والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظمًا ونثرًا، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ =

قالَ: (ومَن يَمْنَعْهُ فانْصُرْ[١] عاذِلَهْ)؛ أي: انْصُرْ مَن يَعْذِلُهُ على منعِه؛ لِوُرُودِ السماعِ به، فمِمَّا[٢] ورَدَ منه معَ اسمِ الإشارةِ قولُه تعالَى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]؛ أيْ: يا هؤلاءِ، وقولُ الشاعِرِ[٣]:

٣٠٥ ـ ذا ارْعِواءً، فليسَ بعْدَ اشْتِعَالِ الرَّ أْسِ شَيْبًا إلى الصِّبَا مِنْ سَبيلِ[٤]

أيْ: يا ذا.

ومِمَّا وَرَدَ مِنه معَ اسمِ الجنْسِ قولُهم: (أَصْبِحْ ليلُ)؛ أيْ: يا ليلُ، و(أَطْرِقْ[٥] كَرَا [١٧٢/ظ])؛ (أيْ: يا كَرَا)[٦].

والله أعلم[٧].

[ص] **[٥٧٧] وابنِ الْمُعَرَّفَ الْمُنادَى الْمُفْرَدَا على الذي في رَفْعِهِ قد عُهِدَا**

[ش] لا يَخلُو المنادَى مِن أنْ يكونَ مُفردًا أو مُضافًا أو مُشَبَّهًا به، فإنْ كانَ مُفْرَدًا فإمَّا أنْ يَكونَ معْرِفَةً أو نَكِرَةً مَقصودةً أو نَكِرَةً غيرَ مَقصودةٍ، فإنْ كانَ مُفردًا معرِفَةً أو نَكِرَةً مَقصودةً بُنِيَ على ما كانَ يُرفَعُ به[٨]، فإنْ

حكم المنادى من حيث الإعراب

= لم يرد إلا في الشعر، وقد قال في شرح الكافية، وقول الكوفيين في اسم الجنس أصح. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(١) في (س): «فانظر». (٢) في (س): «فيما».

(٣) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٧٠٩): «لم أقف على اسم قائله».

(٤) الشاهدُ فيه: قولُه: (ذا)؛ حَيْثُ حَذَفَ حرْفَ النداءِ معَ اسمِ الإشارَةِ، فدَلَّ ذلك عَلَى أنَّهُ وارِدٌ لا مُمتَنِعٌ، خِلَافًا لِمَن ادَّعَى مَنْعَه، نَعَمْ وَهوَ قَليلٌ.
وَعَلَى هَذَا جاءَ قَوْلُ أبي الطَّيِّبِ الْمُتَنَبِّي:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فهِجْتِ رَسِيسَا ثم انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسَا

يُرِيدُ بقولِه: (هَذِي): يا هذه. ومِثْلُ ذلك قولُ الراجِزِ:

يَا إِبِلِي إمَّا سَلِمْتِ هَذِي فاسْتَوْسِقِي لِصَارِمٍ هَذَّاذِ
أو طارِقٍ فِي الدَّجْنِ والرَّذَاذِ (م)

(٥) زاد في (ك)، (ع): «يا». (٦) ليس في (ك)، (ع).

(٧) من (ح).

(٨) قيل: علة بنائه شبهه بكاف ذلك خطابًا وإفرادًا عن الإضافة ورد بأن النكرة غير =

كانَ يُرفَعُ بالضمَّةِ بُنِيَ عليها[١]، نحوُ: (يا زيدُ)، و(يا رجُلُ)، وإنْ[٢] كانَ يُرفَعُ بالألِفِ أو بالواوِ فكذلك، نحوُ: (يا زَيدانِ، ويا رَجُلانِ)، و(يا زَيدونَ، ويا رُجَيْلُونَ[٣])، ويكونُ في مَحَلِّ نصْبٍ على الْمَفعوليَّةِ؛ لأنَّ المنادَى مَفعولٌ به في المعنَى، وناصِبُه فعْلٌ مُضمَرٌ نابَتْ[٤] (يا) مَنابَه، فَاصْلُ (يا زيدُ): أَدْعُو زَيدًا، فحُذِفَ (أَدْعُو)[٥] ونابَتْ[٦] (يا) مَنابَه.

[ص] [٥٧٨] وَانْوِ انضمامَ ما بَنَوْا قَبلَ النِّدَا وَلْيُجْرَ[٧] مُجْرَى ذي بِناءٍ جُدِّدَا

[ش] أيْ: إذا كانَ الاسمُ المنادَى مَبْنِيًّا قَبْلَ النداءِ قُدِّرَ بعْدَ النداءِ بِناؤُه على الضَّمِّ، نحوُ: (يا هذا)، ويَجْرِي مُجرَى ما تَجَدَّدَ بِناؤُه بالنداءِ؛

المنادى المبني ١

= المقصودة كذلك مع إعرابها وإنما هي شبهه بكاف الضمير في نحو: أدعوك، خطابًا وإفرادًا وتعريفًا. وهي مشابهة لكاف ذلك لفظًا ومعنًى. فهو مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالإفراد المضاف وشبهه، وبالتعريف النكرة وبني على حركة إيذانًا بعروض البناء، كانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها إذ الكسر يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها، والفتح يلبس به قلبها ألفًا وحذفها. وأما ضمه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(١) أي: ظاهرة أو مقدرة فيجب تقديرها في: يا موسى ويا قاض، ويحذف تنوين قاض اتفاقًا لبنائه، وتثبت ياؤه عند الخليل إذ لم يبق موجب لحذفها، وتستمر محذوفة عن المبرد لأنه نودي منونًا محذوف الياء فحذف تنوينه للبناء، وبقي حذف يائه. أفاده «الصبان» (٣/ ١٣٦)، والظاهر جريان ذلك الخلاف في: يا فتى. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(٢) في (س)، (ع): «فإن».

(٣) في (ك): «رجلون».

(٤) في (ك)، (ح): «نانب».

(٥) أي: لزومًا لكثرة الاستعمال ولسد الحرف مسده في طلب الإقبال، **ولا يرد** أن أدعو خبر فلا يكون أصلًا للإنشاء وهو النداء: لجواز أن يقصد بالفعل الإنشاء أيضًا ولذا كان الأولى تقديره ماضيًا لأنه الغالب في الإنشاء. «الخضري» (٢/ ٧٢).

(٦) في (س): «وأثبت»، وفي (ص): «وأنيب».

(٧) في (ك): «ولتجرى».

كزيدٍ، في أنَّه يُتْبَعُ بالرفْعِ مُراعاةً للضمِّ المقدَّرِ فيه[١]، وبالنصْبِ مُراعاةً للمَحَلِّ، فتَقولُ: (يا هذا العاقِلُ والعاقلَ) بالرفْعِ [١٧٣/و] والنصْبِ؛ كما تَقولُ: (يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ).

والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

[ص] [٥٧٩] **والمُفرَدَ المنكورَ والمُضَافَا[٣] وشِبْهَهُ انْصِبْ عادِمًا خِلافَا**

المنادى المنصوب

[ش] تَقَدَّمَ أنَّ المنادَى إذا كانَ مُفْرَدًا معْرِفَةً أو نَكِرَةً مَقصودةً يُبْنَى على ما كانَ يُرفَعُ به، وذَكَرَ هنا أنَّه إذا كانَ مُفرَدًا نَكِرَةً؛ أي: غيرَ مَقصودةٍ أو مُضافًا أو (مُشْبَّهًا[٤] به) نُصِبَ[٥].

---

(١) من (ن).

(٢) من (ح).

(٣) لغير ضمير الخطاب.

(٤) في (ك): «شبهه».

(٥) هو: ما اتصل به شيء من تمام معناه. فيطول به كالمضاف، إما بكونه عاملًا فيه رفعًا أو غيره كيا حسنًا وجهه، ويا طالعًا جبلًا، ويا رفيقًا بالعباد، وكذا يا غافلًا والموت يطلبه إن جعلت الجملة حالًا من الضمير في غافلًا، أو بعطفه عليه في التسمية قبل النداء كيا ثلاثة وثلاثين، وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء عند كثير سواء وصفت بمفرد أو غيره كحكاية الفراء: يا رجلًا كريمًا أقبل. وكقوله ﷺ في سجوده: «**يا عظيمًا يرجى لكل عظيم ويا حليمًا لا يعجل**» وقول الشاعر:

أدارًا بِحُزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً

لأن النداء لما ورد على الوصف صار كأنه من تتمة المنادى كالمعمول من العامل، وا يلزم مثل ذلك في المعرفة الموصوفة لعدم احتياجها للوصف كالنكرة، فإن وصفت بعد النداء وجب البناء لأنها حينئذٍ مفردة مقصودة، وإن احتمل الأمران جاز وجاز [كذا]، ولا يرد أن النكرة تتعرف بالنداء فلا يصح وصفها بعده بنكرة ولا بجملة؛ لأنه يغتفر في المعرفة الطارئة، وأما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليهما معًا لا المنعوت وحده أفاده الأزهري في «التصريح» (٢/ ٢١٦)، ط. العلمية.

وفي «التسهيل»: أن الموصوف قبل النداء من المفرد لأشبه المضاف لكن نصبه أرجح كالحديث والبيت، فقوله هنا: وابن المعرف [المُنادَى] المفردا؛ أي: وجوبًا في غير الموصوف، وجواز فيه قاله سم، وبحصر الشبيه بالمضاف فيما ذكر يعلم أن الموصول في نحو: يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما يقدر في سيبويه. «الخضري» (١/ ٧٤).

فمِثالُ الأوَّلِ: قولُ الأعمى: (يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي)، وقولُ الشاعِرِ[1]:

٣٠٦ ـ أَيَا راكِبًا إمَّا عَرَضْتَ فبَلِّغَنْ نَدَامَايَ مِن نَجْرَانَ أنْ لا تَلَاقِيَا[2]

ومِثالُ الثاني: قولُك: (يا غُلامَ زَيدٍ)، و(يا ضارِبَ عَمْرٍو).

ومِثالُ الثالثِ: قولُكَ: (يا طالِعًا جَبَلًا، ويا حَسَنًا وَجْهُه، ويا ثلاثةً وثَلاثينَ)[3]. والله تعالى أعلم[4] (فيمَن سَمَّيْتَه بذلك)[5].

[ص] [٥٨٠] ونحوَ (زيدٍ) ضُمَّ وافْتَحَنْ مِنْ نحوِ (أَزَيْدُ بنَ سعيدٍ لَا تَهِنْ)

[ش] أيْ: إذا كانَ المنادَى مُفردًا عَلَمًا ووُصِفَ بـ(ابنٍ) مضافٍ إلى علَمٍ، ولم يُفْصَلْ بينَ المنادَى وبينَ (ابنٍ) جازَ لكَ في المنادَى وَجهانِ: البناءُ على الضمِّ، نحوُ: (يا زيدُ بنَ عمرٍو)، والفتْحُ اتْبَاعًا، نحوُ: (يا زيدَ بنَ عمرٍو)، ويَجِبُ حذْفُ ألِفِ (ابنٍ) والحالةُ هذه

---

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٨٨): «قائله: هو عبد يغوث بن وقاص الحارثي».

(٢) الشاهِدُ فيه: قولُه: (أَيَا رَاكِبًا)؛ حَيْثُ نَصَبَ راكبًا لكونِه نَكِرَةً غيرَ مَقصودةٍ، وآيةُ ذلك أنَّ قائلَ هَذا البيتِ رجُلٌ أسيرٌ فِي أَيْدِي أعدائِه، فهو يُريدُ راكبًا أيَّ راكبٍ منْطَلِقًا نحوَ بلادِ قومِه يُبَلِّغُهم حالَه؛ لِيَنْشَطُوا إِلَى إنقاذِه، إنْ قَدَرُوا عَلَى ذلك، وليسَ يُرِيدُ واحدًا مُعَيَّنًا (م).

(٣) أي: فيمن سميته بذلك فيجب نصبهما بلا خلاف، الأول لشبهه المضاف في الطول والثاني لعطفه على المنصوب، ويمتنع حينئذٍ إدخال يا على الثاني لأنه جزء علم كعبد شمس.

فإن ناديت جماعة هذه عدتهم فإن لم تتعين نصبتهما أيضًا، وإن عينت فإن أردت بهما جماعتين معينتين ضممت الأول لأنه نكرة مقصودة، وعرّفت الثاني بأل على المختار لأنه نكرة أريد بها معين، ولم يكتفِ بتعريف النداء لأن يا لم تباشره، ونصبته أو رفعته لأنه تابع المضموم إلا إذا أعيدت يا فيجب ضمه مجردًا من أل، وإن أريد بهما عدد واحد معين فالظاهر نصبهما كما في التسمية سم. «الخضري» (١/ ٧٤).

(٤) من (ح). (٥) من (ن).

المنادى الذي يجوز ضمه وفتحه

خَطًّا[١]. والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

[ص][٥٨١] والضمُّ إنْ لم يَلِ (الابْنُ) عَلَمَا أو يَلِ (الابنَ) عَلَمٌ قد حُتِمَا

أيْ: إذا لم يَقَعِ (ابنٌ) بعْدَ علَمٍ[٣] أو لم يَقعْ بعْدَه علَمٌ وجَبَ ضَمُّ المنادَى، وامتَنَعَ فتْحُه:

فمِثالُ الأوَّلِ: نحوُ[٤]: (يا غُلامُ ابنَ عمرٍو[٥]، ويا زيدُ الظريفَ ابنَ [١٧٣/ظ] عمرٍو).

ومِثالُ الثاني: (يا زيدُ ابنَ أخِينَا)، فيَجبُ بِناءُ (زيدٍ) على الضمِّ في هذه الأمْثِلَةِ، ويَجبُ إثباتُ ألِفِ (ابنٍ) والحالةُ هذه.

والله تعالى أعلم بالصواب[٦].

[ص][٥٨٢] واضْمُمْ أوِ انْصِبْ[٧] ما اضْطِرَارًا نُوِّنَا مِمَّا لهُ استحقاقُ ضَمٍّ بُيِّنَا

---

(١) وَقَعَ فِي كثيرٍ مِن نُسَخِ الشرْحِ: «ويَجوزُ حذْفُ ألِفِ ابنٍ، والحالةُ هذه خَطأً» والصوابُ مَا أثبتناه (م).

(٢) من (ح).

(٣) قال الخضري (٢/ ٧٥): «دخل في هذا محترز ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الأول والفصل بينه وبين ابن كما ذكره الشارح، وكذا عدم ذكر ابن كيا زيد الفاضل إذ يصدق عليه أنه لم يقع الابن بعد علم لأن السالبة تصدق بنفي الموضوع، وقوله: أو لم يقع إلخ هو مفاد عجز البيت. وهو محترز شرط رابع؛ أي: عدم العلم الثاني فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الأول كما إذا كان الابن غير صفة له بأن كان بدلًا منه أو عطف بيان وهو محترز شرط خامس. وكذا يجب الضم إن ثنى الابن أو جمع أو وقع بعد مثنى، أو جمع أو لم تكن البنوة حقيقية أما إذا كان العلم الأول غير مفرد وهو محترز الأول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه».

(٤) ليس في (ك)، (ع).

(٥) اعترض وجوب ضمه بأن النكرة الموصوفة يجب نصبها، أو يجوز على ما مر إلا أن يقال لعله وجوب نسبي بمعنى امتناع الفتح للاتباع، أو التركيب فلا ينافي في جواز النصب كشبيه المضاف أفاده الصبان (٣/ ١٤٢).

(٦) من (ح).

(٧) قال الخضري (٢/ ٧٥): «في تعبيره بالضم والنصب إشارة إلى أن المنون اضطرارًا =

[ش] تقدَّمَ أنَّه إذا كانَ المنادَى مُفرَدًا مَعرِفَةً، أو نكِرَةً مقصودةً، يَجِبُ بِناؤُه على الضمِّ، وذُكِرَ هنا أنَّه[1] إذا اضْطُرَّ شاعِرٌ إلى تَنوينِ هذا المنادَى كانَ له تَنوينُه وهو مَضمومٌ، وكانَ له نَصْبُه، وقد وَرَدَ السماعُ بهما:

فمِنَ الأوَّلِ: قولُه[2]:

٣٠٧ ـ سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرٌ عليها ... وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السلامُ

ومِن[3] **الثاني**: قولُه[4]:

٣٠٨ ـ ضَرَبَتْ صَدْرَها إلَيَّ وقالَتْ ... يا عَدِيًّا لقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[5]

[ص] [٥٨٣] وباضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ (يا) و(أَلْ) ... إلَّا مَعَ (اللَّهِ) ومَحْكِيِّ الجُمَلْ

[٥٨٤] والأكثَرُ (اللَّهُمَّ) بالتعويضِ ... وشَذَّ (يا اللَّهُمَّ) في قَرِيضِ

[ش] لا يَجوزُ الجمْعُ بينَ حرْفِ النداءِ و(أل) في غيرِ اسمِ اللهِ تعالَى، وما سُمِّيَ به مِن الجُمَلِ، إلا في ضَرورةِ الشعْرِ؛ كقولِه[6]:

٣٠٩ ـ فيا الغُلامانِ اللَّذانِ فَرَّا ... إيَّاكُما أنْ تُعْقِبانا شَرَّا[7]

= يكون مبنيًّا إذا ضم كحاله قبل الاضطرار ومعربًا إذا نصب رجوعًا لأصل الأسماء، وحينئذٍ يتعين في تابعه النصب، وفي الضم يجوز معه النصب».

(١) ليس في (ك).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١/ ١٧٢): «قائله: هو الأحوص واسمه: عبد الله بن محمد بن ثابت بن قيس بن عصمة ابن النعمان بن ضبيعة بن زيد بن مالك بن عمرو بن مالك بن الأوس، ويكنى أبا عاصم، وهو شاعر مجيد من شعراء الدولة الأموية».

(٣) ليس في (س).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٦٧٢): «قائله: هو المهلهل».

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: **(يا عَدِيًّا)**؛ حَيْثُ اضْطُرَّ إلَى تَنوينِ المنادَى فنَوَّنَه، ولم يَكْتَفِ بذلك بل نَصَبَه معَ كونِه مُفرَدًا علَمًا؛ لِيُشَابِهَ بِهِ المنادَى المعْرَبَ المنوَّنَ بأَصْلِه، وَهوَ النكِرَةُ غيرُ المقصودةِ (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٦٩٦): «لم أقف على اسم قائله».

(٧) الشاهِدُ فيه قَوْلُهُ: **(فيا الغُلامانِ)**؛ حَيْثُ جَمَعَ بينَ حرْفِ النداءِ وأَلْ فِي غيرِ اسمِ اللهِ =

حكم اجتماع حرف النداء مع (ال)

فصلٌ

أحكام تابع المنادى

[ص] [٥٨٥] تابعَ ذي[١] الضمِّ المضافَ دُونَ (أَلْ) ... أَلْزِمْهُ[١٧٤/و] نَصْبًا، كـ(أَزَيْدُ ذا الْحِيَلْ)

[ش] أيْ: إذا كان تابعُ المنادَى المضموم مُضافًا[٢] غيرَ مصاحِبٍ للألِفِ واللامِ، (وجَبَ نصْبُه[٣])[٤]، نحوُ: (يا زيدُ[٥] صاحِبَ عمرٍو).

---

(١) في (ك): «ذو».

(٢) هٰهنا أمرانِ أُريدُ أنْ أُنبِّهَكَ إليهما:

الأَمْرُ الأَوَّلُ: أنَّ المنادَى إذا كان اسْمًا ظاهِرًا فله جِهتانِ: الأُولَى: جِهةُ كونه منادًى، وَهِيَ تَقتضِي الْخِطابَ، والثانيةُ: جِهةُ كونه اسْمًا ظاهِرًا، وَهِيَ تَقتضِي الغَيْبَةَ، فإذا كان تَابِعُ المنادَى متَّصِلًا بضَميرِه جازَ فِي هَذَا الضَّمِيرِ وَجهانِ: الوجهُ الأَوَّلُ: أنْ يُؤتَى بِهِ ضَميرَ غَيبةٍ؛ نَظرًا إِلَى الجهةِ الثانيةِ، والوجْهُ الثاني: أنْ يُؤتَى بِهِ ضَميرَ خِطابٍ؛ نَظَرًا إِلَى الْجِهةِ الأُولَى، تقولُ: يا زيدُ نفْسَه أو نفْسَكَ، ويا تَميمُ كلُّهم أو كلُّكم، ويا ذا الَّذِي قامَ أو قُمتَ.

والأَمْرُ الثاني: أنَّ التابعَ المضافَ الَّذِي يَجِبُ نَصْبُه هو: مَا كانَتْ إضافتُه مَحْضَةً، أمَّا الَّذِي إضافتُه لَفظيَّةٌ؛ كاسمِ الفَاعِلِ المضافِ إِلَى مَفعولِه، نحوُ: (يا رجُلُ ضاربَ زَيْدٍ) فقد اختلَفَتْ فيه كَلِمَةُ العُلماءِ؛ فقالَ الرَّضِيُّ: يَجوزُ فيه الوَجهانِ؛ الضمُّ والنصْبُ. وقالَ السّيُوطِيُّ: يَجِبُ نَصْبُه (م).

(٣) مراعاة لمحل المنادى، ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء في المضاف وهذا إذا كانت إضافته محضة وإلَّا جاز لكونها في نية الانفصال كيا رجل ضارب زيد بالضم والنصب، ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضي وإن صرح السيوطي بوجوب نصبه إن قلت: كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه مع أنه نكرة قلت: لا ينعت بذلك إلا النكرة المقصودة كما في «الصبان» (٣/ ١٤٦)، وقد مر أنه يتسامح في المعرفة الطارئة. وحينئذٍ فقول الشارح: يا زيد صاحب عمرو مشكل من وجهين كما لا يخفى. إلا أن يراد بصاحب الدوام أو أنه غلبت عليه الاسمية فتكون إضافته محضة، ويتعرف بها. «الخضري» (٢/ ٧٦).

(٤) ليس في (ك).

(٥) كتب في حاشية (ك): «بدلا» وكتب وقها «ن».

الخليلِ وسِيبَوَيْهِ[(١)] ومَن تَبِعَهما الرفْعُ[(٢)]، وهو اختيارُ المصَنِّف[(٣)]؛ ولهذا [١٧٤/ظ] قالَ: (ورَفْعٌ يُنتَقَى)؛ أيْ: يُختارُ، فتقولُ: (يا زيدُ والغلامُ) بالرفْعِ والنصْبِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠][(٤)] برَفْعِ (الطَّيْرُ) ونَصْبِه. والله تعالى أعلم[(٥)].

[ص] [٥٨٨] وأيُّها مَصحوبَ (ألْ) بعدُ صِفَهْ ... يَلْزَمُ بالرفعِ لَدَى ذي الْمَعْرِفَهْ

[٥٨٩] و(أيُّهَذَا، أيُّهَا الَّذِي) وَرَدْ ... ووَصْفُ (أيٍّ) بِسِوَى هذا يُرَدْ

[ش] يُقالُ: (يا أيُّها الرجُلُ، ويا أيُّهَذَا، ويا أيُّها الذي فَعَلَ كذا)، فـ(أيُّ) مُنادًى مفرَدٌ[(٦)] مَبنيٌّ على الضمِّ، و(ها) زائدةٌ، و(الرجُلُ) صِفَةٌ لأيٍّ، ويَجِبُ رفْعُه عندَ الْجُمهورِ[(٧)]؛ لأنه هو المقصودُ بالنداءِ، وأجازَ الْمَازِنيُّ نَصْبَه قِياسًا على جَوازِ نَصْبِ (الظريف) في قولِك: (يا زيدُ الظريفُ) بالرفْعِ والنصْبِ.

ولا تُوصَفُ[(٨)] (أيٌّ) إلا باسمِ جِنْسٍ مُحَلًّى بألْ؛ كالرجُلِ، أو باسمِ إشارةٍ، نحوُ: (يا أيُّهذَا أَقْبِلْ)، أو بِمَوصولٍ مُحَلًّى بألْ (يا أيُّها الذي فَعَلَ كذا). والله تعالى أعلم بالصواب[(٩)].

[ص] [٥٩٠] وذو إشارةٍ[(١٠)] كـ(أيٍّ) في الصِّفَهْ[(١١)] ... إنْ كانَ تَرْكُها يُفِيتُ[(١٢)] المعرفَهْ

[ش] يُقالُ: (يا هذا الرجُلُ) فيَجِبُ رفْعُ (الرجُلُ) إنْ جُعِلَ (هذا) وُصْلَةً

---

(١) انظر: «الكتاب» (٢/ ١٨٦).

(٢) تبعًا للفظه لما فيه من مشاكلة الحركة، ولكونه أكثر. واختار أبو عمرو وغيره النصب لأن ما فيه أل لا يباشر حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتمسكًا بظاهر الآية فقد أجمع فيها القراء سوى الأعرج على نصب الطير عطفًا على محل جبال، وأجيب باحتمال أنه بالعطف على: فضلًا قبله أو بسخَّرنا مقدرًا. «الخضري» (٢/ ٧٦).

(٣) في «شرح التسهيل» (٣/ ٣٨٣).

(٤) زاد في (س): «بالضم».

(٥) من (ح).

(٦) زاد في (س): «معرفة».

(٧) تبعًا للفظها.

(٨) في (ك)، (س): «يوصف».

(٩) من (ح).

(١٠) بشرط خلوه من الكاف.

(١١) في لزومها ولزوم رفعها وكونها بأل من اسم جنس أو موصول دون اسم الإشارة.

(١٢) بضم الياء مضارع أفات الرباعي.

Black plate (1068,1)

لندائِه[١]، كما يَجِبُ رفعُ صِفَةِ (أيٍّ)، وإلى هذا أشارَ بقولِه: (إنْ كانَ تَرْكُها يُفِيتُ المعرِفَةَ)، فإنْ لم يُجْعَلِ اسمُ الإشارةِ وُصلةً لنداءِ ما بعْدَه[٢] لم يَجِبْ رفْعُ صِفَتِه؛ بل يَجوزُ الرفْعُ والنصْبُ.

[ص] [٥٩١] في نحوِ (سعدُ سعدَ الأوْسِ) يَنْتَصِبْ ثانٍ، وضُمَّ وافْتَحْ أوَّلًا تُصِبْ

[ش] يُقالُ [١٧٥/و]: (يا سَعْدُ سَعْدَ الأوسِ)[٣] و[٤]:

٣١١ ـ .... يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ[٥]

٣١٢ ـ و[٦] .... يا زَيْدُ زَيْدَ اليَعْمَلاتِ*[٧]

فيَجِبُ نصْبُ الثاني، ويَجوزُ في الأوَّلِ الضمُّ والنصْبُ.

---

(١) بأن قصد نداء ما بعدها كقولك لقائم بين قوم جلوس: يا ذا القائم، ويا ذا الذي قام فإن قصد نداء اسم الإشارة وحده، وقدر الوقف عليه بأن عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه فلا يلزم وصفه، ولا رفع وصفه إذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير ما فيه أل كحاله في غير النداء. «الخضري» (٢/ ٧٧).

(٢) في (س): «بعد».

(٣) وقَعَتْ هذه العِبارةُ فِي قولِ الشاعِرِ:

أيا سَعْدَ الأوْسِ كُنْ أنتَ مانِعًا ... ويا سعْدُ سعْدَ الْخَزْرَجِينَ الغَطَارِفِ
أَجِيبَا إلَى دَاعِي الْهُدَى وَتَبَوَّآ ... مِن اللَّهِ فِي الفِرْدَوْسِ زُلْفَةَ عارِفِ (م)

(٤) هو: جرير بن عطية في «ديوانه» (١/ ٢١٥).

(٥) الشاهِدُ فيه: قولُه: (يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ)؛ حَيْثُ تَكَرَّرَ لفْظُ المنادَى، وقد أُضيفَ ثاني اللفظينِ، فيَجِبُ فِي الثاني النصْبُ، ويَجوزُ فِي الأوَّلِ الضمُّ والنصْبُ، عَلَى مَا أَوْضَحناهُ فِي الإعرابِ، وأَوْضَحَه الشارِحُ العلَّامَةُ (م).

(٦) قال العيني في «المقاصد» (٤/ ١٧٠١): «قائله: هو بعض ولد جرير، وقال النحاس: قائله: عبد الله بن رواحة الأنصاري رضي الله عنه».

(٧) الشاهِدُ فيه: قوله: (يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ)؛ حَيْثُ تكرَّرَ لفْظُ المنادَى، وأُضيفَ ثاني اللفظينِ، كَمَا سبَقَ فِي الشاهِدِ الَّذِي قَبْلَ هذا، ويَجوزُ فِي الأوَّلِ مِن وُجوهِ الإعرابِ الضمُّ عَلَى أنَّهُ منادًى مُفرَدٌ، والنصْبُ عَلَى أنَّهُ منادًى مُضافٌ، وفي الثاني النصْبُ ليس غيرُ، ولكنْ لهذا النصْبِ خَمسةُ أوْجُهٍ، وقد بَيَّنَّاهَا فِي إعرابِ البيتِ السابقِ وذَكَرَها الشارِحُ (م).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

المنادَى المضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ

[ص] [٥٩٢] واجْعَلْ مُنادًى صَحَّ إنْ يُضَفْ لِـ(يَا) كـ(عبدِ، عَبْدِي، عَبْدَ، عَبْدَا، عَبْدِيَا)(١)

[ش] إذا أُضيفَ المنادَى إلى ياءِ المتكلِّمِ فإمَّا أنْ يكونَ صَحيحًا، أو مُعْتَلًا.

فإنْ كانَ مُعْتَلًا فحُكْمُه كحكمه(٢) غيرَ مُنادًى، وقد سبَقَ حكْمُه(٣) في المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ، وإنْ كانَ صحيحًا جازَ فيه خَمْسَةُ أوْجُهٍ(٤):

الأوجه الجائزة في المنادى المضاف للياء

---

(١) (واجْعَلْ) فعْلُ أمْرٍ، وفَاعِلُه ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فيه وجُوبًا تَقْدِيرُهُ أنتَ، (مُنادًى) مَفْعُولٌ أوَّلُ لاجعَلْ، (صَحَّ) فعْلٌ مَاضٍ، وفيه ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى منادًى فَاعِلٌ، والجُمْلَةُ فِي مَحلِّ نصْبٍ صفةٌ لِمُنادًى، (إنْ) شَرطيَّةٌ، (يُضَفْ) فعْلٌ مُضَارِعٌ مبنيٌّ للمجهولِ، فعْلُ الشرْطِ، ونائبُ الفَاعِلِ ضَمِيرٌ مُستَتِرٌ فيه جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هو يعُودُ إِلَى المنادَى، (لِيَا) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعلِّقٌ بيُضَفْ، (كعَبْدِ) جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ باجْعَلْ، وَهوَ فِي مَحلِّ المفعولِ الثاني له، (عَبْدِي عبدَ عَبْدَا عَبْدِيَا) كلُّهُنَّ مَعطوفاتٌ عَلَى الأوَّلِ بعاطِفٍ مُقَدَّرٍ، وجوابُ الشرْطِ محذوفٌ، يَدُلُّ عليه سابِقُ الكلامِ (م).

(٢) في (س)، (ع)، (ك): «حكم».

(٣) خُلاصَةُ مَا يُشيرُ إِلَى أَنَّهُ قد سَبَقَ: هو ثُبوتُ الياءِ مفتوحةً فِي الأفْصَحِ فيما آخِرَه ألِفٌ، نحوُ: فَتَايَ وعَصَايَ، أو واوٌ، نحوُ: مُسْلِمِيَّ، أو ياءٌ غيرُ مُشَدَّدَةٍ نحوُ: قاضِيَّ، وحَذْفُ ياءِ المُتَكَلِّمِ معَ كَسْرِ مَا قَبْلَها أو فَتْحِه فيما آخِرَه ياءٌ مُشَدَّدَةٌ، نحوُ: كُرْسِيَّ، ولا تَنْسَ أنَّا ذَكَرْنا لكَ فِي هَذَا الأخيرِ جَوازَ إبقاءِ ياءِ المُتَكَلِّمِ ساكنةً، وخالَفْنا فِي ذلك مَا ذَكَرَه العلماءُ وادَّعَوُا الإجماعَ عليه، واستَدْلَلْنا لكَ عَلَى مَا ذَهَبْنا إِلَيْهِ مِن شعْرِ العرَبِ المحتَجِّ بعَرَبِيَّتِهم، ونحنُ لا نُنْكِرُ أنَّهُ قليلٌ بالنظَرِ إِلَى مَا ارْتَضَاهُ العُلَماءُ، ولكنَّنا نُنكِرُ جِدَّ الإنكارِ أنَّهُ مُمْتَنِعٌ، وكيفَ يَمْتَنِعُ وَهوَ وَارِدٌ؟! (م).

(٤) بشرط أن لا يكون المضاف وصفًا مفردًا عاملًا كياء مكرمي وإلا تعيَّن إثبات يائه =

أَحَدُها: حذْفُ الياءِ والاستغناءُ بالكسرةِ، نحوُ: (يا عبدِ) وهذا هو الأكثرُ.

الثاني: إثباتُ الياءِ ساكِنَةً، نحوُ: (يا عَبْدِي) وهو دُونَ الأوَّلِ في الكَثْرةِ.

الثالثُ: قَلْبُ الياءِ أَلِفًا[1] وحَذْفُها والاستغناءُ (عنها بالفَتْحَةِ)[2]، نحوُ: (يا عَبْدَ).

الرابعُ: قَلْبُها أَلِفًا وإبقاؤُها وقَلْبُ الكسرةِ فتْحَةً، نحوُ: (يا عبدًا).

الخامِسُ: إثباتُ الياءِ مُحرَّكَةً بالفتْحِ، نحوُ: (يا عَبْدِيَ).

والله تعالى أعلم بالصواب[3].

[ص] [٥٩٣] (وفَتْحٌ اوْ كَسْرٌ)[4][5] وحَذْفُ الْيَا اسْتَمَرّ في[١٧٥/ظ] [يَا ابْنَ أُمَّ] [يَا ابْنَ عَمَّ] لا مَفَرّ

[ش] إذا أُضيفَ المنادَى إلى مُضافٍ إلى ياءِ المتكلِّمِ وَجَبَ إثباتُ الياءِ، إلَّا في (ابنِ أُمّ) و(ابنِ عَمّ[6])، فتُحذَفُ الياءُ منهما[7]؛ لكَثْرةِ الاستعمالِ، وتُكسَرُ الميمُ[8] أو تُفتَحُ، فتقولُ: (يا ابنَ أُمِّ أَقْبِلْ) و(يا ابنَ عَمِّ لا مَفَرَّ) بفتْحِ الميمِ وكَسْرِها[9][10].

= مفتوحة أو ساكنة لشدة طلبه لها. أما في المثنى والجمع فتفتح فقط لأنه من المعتل. «الخضري» (٢/ ٧٨).

(١) لخفتها، ويُتَوَصَّلُ إليها بفتح ما قبل الياء أولًا ليجري على قاعدة القلب، والظاهر أن هذه الألف اسم في محل جر بالإضافة كأصلها، وإن الفتحة قبلها لمناسبتها ونصب النداء مقدر سم. «الخضري» (٢/ ٧٨).

(٢) في (س)، (ح): «تقديم وتأخير».

(٣) من (ح).

(٤) مبتدأ سوغه التقسيم.

(٥) في (ك)، (ع): «والفتح والكسر».

(٦) في (ك)، (ع)، (ح): «عمي».

(٧) وجوبًا.

(٨) لتدل على الياء المحذوفة.

(٩) في (س)، (ع): «أو كسرها».

(١٠) قد وَرَدَ ثُبوتُ الياءِ فِي (ابنِ أُمَّ) فِي قولِ أبي زُبَيْدٍ الطَّائِيِّ يَرْثِي أَخاهُ:

يا ابْنَ أُمِّي ويا شُقَيِّقَ نَفْسِي أنتَ خَلَّفْتَنِي لدهْرٍ شديدِ =

[ص] [٥٩٤] وفي النِّدا (أَبَتِ، أُمَّتِ) عَرَضْ ... واكْسِرْ أَوِ افْتَحْ، ومِنَ اليَا التَّا عِوَضْ

[ش] يُقالُ في النداءِ: (يا أَبَتِ ويا أُمَّتِ) بفَتْحِ التاءِ(١) وكَسْرِها، ولا يَجوزُ إثباتُ الياءِ، فلا تَقولُ: (يا أَبَتِي ويا(٢) أُمَّتِي)؛ لأنَّ التاءَ عِوَضٌ مِن الياءِ، فلا يُجْمَعُ بينَ العِوَضِ والْمُعَوَّضِ منه(٣).

= ووَرَدَ قلْبُ الياءِ ألِفًا وبَقَاؤُها في «ابنةَ عَمَّ» في قولِ أبي النجمِ:

يا ابْنَةَ عَمَّا لا تَلُومِي واهْجَعِي

وذَكَرَ هَذينِ الوَجهينِ شَيْخُ النُّحاةِ سِيبَوَيْهِ في كِتابه (٣١٨/١)، وجَعَلَ ثُبُوتَ الياءِ هو القِياسَ، وعَلَّلَ لِحَذْفِها بكثْرَة استعمالِ هاتينِ الكَلِمَتَيْنِ: (يا ابنَ أُمَّ) و(يا ابنَ عَمَّ)؛ قَصْدًا إلَى التخفيفِ فيما كَثُرَ استعمالُه، قالَ سِيبَوَيْهِ: (واعلَمْ أنَّ كلَّ شَيءٍ ابْتَدَأْنَاهُ فِي هذينِ البابَيْنِ أوَّلًا هو القِياسُ، وجَميعُ مَا وَصَفْنَا مِن هذه اللغاتِ سَمِعْنَاهُ مِن الخليلِ ويُونُسَ عن العرَبِ). اهـ. وَهوَ قد ابْتَدأَ بذِكْرِ ثُبُوتِ الياءِ فِي المضافِ إلَى مُضافٍ لياءِ المتكلِّم (م).

(١) قال الخضري (٧٩/٢): «هو الأقيس تبعًا لما هي عوض عنه، والكسر أكثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء لزواله بالتاء وسمع ضمها. وقد قرئ بهن فالجملة تسع لغات في نداء الأبوين».

(٢) في (ح)، (ح)، (ك): «ولا يا».

(٣) قد وَرَدَ ثُبُوتُ الياءِ فِي قولِ الشاعِرِ:

أيَا أَبَتِي لا زِلْتَ فِينَا فإنَّمَا ... لَنَا أَمَلٌ فِي العَيْشِ مَا دُمْتَ عائِشَا

ووَرَدَ ثُبوتُ الألِفِ الْمُنقَلِبَةِ عن ياءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي قولِ الراجِزِ، وَهوَ مِن شَواهِدِ سِيبَوَيْهِ:

تَقولُ بِنْتِي قد أَنَى أَنَاكَا ... يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكَا

وقولِ الراجِزِ الآخَرِ:

يا أَبَتَا أَرَّقَنِي القِذَّانُ ... فالنومُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنَانُ

ومنه قولُ الأَعْشَى مَيمونِ بنِ قَيْسٍ (ص٢٠٠):

أبانَا فلا رِمْتَ مِن عِنْدِنا ... فإنَّا بخيرٍ إذا لم تَرِمْ

ويا أَبَتَا لا تَزَلْ عِندَنا ... فإنَّا نَخافُ بأنْ تُخْتَرَمْ (م)

المستغاثُ له بلامٍ مَكسورةٍ[١]، وإنما فُتِحَتْ معَ المستغاثِ؛ لأنَّ المنادَى واقِعٌ مَوقِعَ المضمَرِ، واللامُ تُفتَحُ معَ المضْمَرِ، نحوُ: (لَكَ ولَهُ). والله تعالى أعلم بالصواب[٢].

حكم أسلوب الاستغاثة

[ص][٥٩٩] وافْتَحْ معَ المعطوفِ إنْ كَرَّرْتَ (يَا) ... وفي سِوَى ذلكَ بِالْكَسْرِ ائْتِيَا

[ش] إذا عُطِفَ على المستغاثِ مُستغاثٌ آخَرُ، فإمَّا أنْ تَتكَرَّرَ معَه (يا) أوَّلَا، فإنْ تكرَّرَتْ لزِمَ الفتْحُ، نحوُ: (يا لَزَيْدٍ ويا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ)، وإنْ لم تَتكَرَّرْ لَزِمَ الكسْرُ نحوُ: يا لَزَيْدٍ ولِعمرٍو لِبَكْرٍ، كما يَلْزَمُ كسْرُ اللامِ معَ المستغاثِ له، وإلى هذا أشارَ بقولِه: (وفي سِوى ذلك بالكسْرِ ائْتِيَا)؛ أيْ: وفي سِوَى المستغاثِ[٣] والمعطوفِ عليه الذي تَكَرَّرَتْ معَه (يا) اكْسَرِ اللامَ[٤] وُجوبًا، فتُكْسَرُ معَ المعطوفِ الذي لم تَتكَرَّرْ معَه (يا) ومعَ المستغاثِ له. والله أعلم[٥].

حذف لام المستغاث

[ص][٦٠٠] ولامُ مَا اسْتُغِيثَ عَاقَبَتْ أَلِفْ ... ومِثْلُهُ اسمٌ ذو تَعَجُّبٍ أُلِفْ

[ش] تُحذَفُ لامُ المستغاثِ ويُؤتَى بألِفٍ في [١٧٦/ظ] آخِره عِوَضًا

---

(١) على أصل لام الجر مع الظاهر أما مع الضمير فتفتح كيا لزيد بذلك [كذا ولعلها صحفت عن (لك)] إلا مع ياء المتكلم على ما مر. وإذا قلت: يا لك احتمل أن المخاطب مستغاث به وله، وهي متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء؛ أي: أدعوك لزيد فالكلام جملتان، وقيل بفعل النداء أو بيا النائبة عنه أو بحال محذوفة من المستغاث به؛ أي: مدعوًا لزيد فهو جملة واحدة. «الخضري» (٢/ ٨٠).

(٢) من (ح).

(٣) أفاد أن اسم الاشارة في المتن راجع لما في البيت الأول والثاني على تأويلهما بالمذكور فيفيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلا ياء، وبالمستغاث له كررت يا أم لا، ولا يصح إرجاعه للتكرار أو المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار لئلَّا يشمل المستغاث الأول فيناقض قوله: (باللام مفتوحًا) مع أن أولهما يفيد عدم الكسر في المستغاث له عند التكرار وليس كذلك. «الخضري» (٢/ ٨٠).

(٤) ليس في (ك)، (ع). (٥) من (ح).

Black plate (1077,1)

عنها[١]، نحوُ: يا زَيدًا لِعَمْرٍو، ومِثلُ المستغاثِ الْمُتَعَجَّبِ منه نحوُ: (يا لَلدَّاهِيَةِ)[٢] و(يا لَلعَجَبِ)[٣]، فيُجَرُّ[٤] بلامٍ مَفتوحةٍ كما يُجَرُّ المستغاثُ، [وتُعاقِبُ اللامَ في الاسمِ الْمُتَعَجَّبِ منه ألِفٌ، فتقولُ: (يا عَجَبا لِزَيدٍ)[٥]][٦].

---

(١) فلا يجمع بينهما.

(٢) أي: أي تعجبًا عن عظمها، وقولهم: يا للماء والعشب، تعجبًا من كثرتهما وظاهر كلامه أن الاستغاثة غير باقية؛ بل هو مستعمل في محض التعجب، ويحتمل أنها باقية مع إشراب اللفظ معنى التعجب لكنها ليست استغاثة حقيقية لأنه ليس منادى حقيقة كما صرح به الرضي بل تنزيلًا. فإذا قلت: يا للماء فكأنك تناديه، وتقول: احضر حتى يتعجب منك، ويا لَلْعَجَب احضر حتى يروك فهذا وقتك، فاللام مفتوحة مثلها في يا لزيد، ويجوز كسرها باعتبار أنه مستغاث له محذوف؛ أي: يا لقومي للعجب وللماء وللدواهي فإن أتى بالألف تعين الاعتبار الأول. **خاتمة**: إذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الألف جاز إلحاقها هاء السكت كما سيأتي في الندبة والله أعلم. «الخضري» (٢/ ٨١).

(٣) في (س): «للتعجب».

(٤) في (س): «فتجر».

(٥) ومنه قولُ امْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ:

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلعَذَارَى مطيتي ... فيا عَجَبًا مِن كُورِها الْمُتَحَمَّلِ (م)

قلنا: ومن ذلك في الحديث ما في البخاري (٤٩١٣): . . . قَالَ عُمَرُ: . . . فَبَيْنَا أَنَا فِي أَمْرٍ أَتَأَمَّرُهُ، إِذْ قَالَتِ امْرَأَتِي: لَوْ صَنَعْتَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: فَقُلْتُ لَهَا: مَا لَكِ وَلِمَا هَا هُنَا؟ وَفِيمَ تَكَلُّفُكِ فِي أَمْرٍ أُرِيدُهُ؟! فَقَالَتْ لِي: عَجَبًا لَكَ يَا ابْنَ الخَطَّابِ، مَا تُرِيدُ أَنْ تُرَاجَعَ أَنْتَ وَإِنَّ ابْنَتَكَ لَتُرَاجِعُ رَسُولَ اللهِ ﷺ حَتَّى يَظَلَّ يَوْمَهُ غَضْبَانَ؟! . . .

(٦) ما بين المعكوفين من (ن)، (ك).

سحب ثاني/ شرح ابن عقيل z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press

النُّدْبَةُ

حكم الاسم المندوب

[ص] [٦٠١] ما للمُنادَى (١) اجْعَلْ لمندوبٍ، ومَا ... نُكِّرَ لم يُنْدَبْ، ولا ما أُبْهِمَا

[٦٠٢] ويُنْدَبُ الموصولُ بالذي (٢) اشْتَهَرْ ... كـ(بِئْرِ زَمْزَمٍ) يَلِي و(امَنْ حَفَرْ)

[ش] المندوبُ هو الْمُتَفَجَّعُ عليه، نحوُ: (وَازَيْدَاهْ)، والمتوجَّعُ منه نحوُ: (وَاظَهْرَاهْ)، ولا يُندَبُ إلَّا الْمَعْرِفَةُ، فلا تُندَبُ النَّكِرَةُ(٣)، فلا يُقالُ: (وَارَجُلَاهْ)(٤)، ولا الْمُبْهَمُ؛ كاسمِ الإشارةِ، نحوُ: (وَاهَذَاهْ)، ولا الموصولُ(٥)، إلَّا إنْ كانَ خالِيًا مِن (أَلْ) واشْتَهَرَ بالصِّلَةِ؛ كقولِهِم:

---

(١) يشير إلى أن المندوب ليس منادى، وهو كذلك لأنه لم يطلب إقباله، ومن ثم أجازوا ندب المضاف لضمير المخاطب كواغلامك مع منع ندائه لما مر تصريح (٢/٢٤٧)، ونقل الفارضي عن ابن يعيش أنه منادى. ويمكن الجمع بما صرح به الرضي من أنه منادى مجازًا لا حقيقة فإذا قلت: يا محمداه، فكأنك تقول له: أقبل فإني مشتاق إليك، وواحزناه احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك. «الخضري» (٢/ ٨١).

(٢) متعلق بالموصول.

(٣) لفوات غرض الندبة وهو الإعلام بعظمة المندوب وهذا في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصيبتاه، وإن جهلت المصيبة قيل: ومثله المتوجع له كواظهراه لكن يمكن أنه مضاف لياء المتكلم محذوفة. «الخضري» (٢/ ٨١).

(٤) **قلنا**: وذلك على تقدير إفراده وأنه في الأصل يا رجل لمنكور، واعلم أنه مساو في اللفظ لما قدر فيه الإضافة للياء، فلو قُدِّرت فيه لصحت الندبة، فالقائلة لزوجها: يا رجلي ـ على الوجوه الجائزة فيه ـ ندبته قائلة: وَارَجُلَاهْ، إلا على وجه تسكين الياء فيجوز وَارَجُلَاهْ ووَارَجُلِيَاهْ، وإلا على وجه فتح الياء فلا يجوز إلا وَارَجُلِيَاهْ.

(٥) قال الخضري: «الأولى (والموصول) ليكون مثالًا ثانيًا للمبهم لأنه منه، ومنه أيضًا الضمائر وأي فلا يقال: واأنتا، ولا واأيهم قائم، لعدم تعينها إلا إذا جعل شيء من ذلك علمًا واشتهر».

(وامَن حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ). والله تعالى أعلم بالصواب[١].

[ص] [٦٠٣] ومُنتهَى المندوبِ[٢] صِلَهُ بالألِفْ ... مَتْلُوُّها إنْ كانَ مِثْلَها حُذِفْ

[٦٠٤] كذاك[٣] تنوينُ الذي به كَمَلْ ... مِنْ صِلَةٍ أو غيرِها، نِلْتَ الأَمَلْ

[ش] يَلْحَقُ آخِرَ المنادَى المندوبِ ألِفٌ، نحوُ: (وازَيْدًا لا تَبْعُدْ)، ويُحذَفُ ما قبلَها إنْ كانَ ألِفًا؛ كقولِكَ: (واموسَاهْ)، فحَذَفَ ألِفَ (مُوسَى) وأتَى بالألِفِ للدَّلالةِ على النُّدْبَةِ، أو كان تنوينًا في آخِرِ صِلَةٍ أو غيرِها، نحوُ: (وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمزمَاه)، ونحوُ: (يا غُلامَ زَيْدَاه). والله أعلم بالصواب[٤].

[ص] [٦٠٥] والشَّكْلَ[٥] حَتْمًا اوْلِهِ مُجانِسَا ... إن يكُنِ الفتحُ بِوَهْمٍ لابِسَا

[ش] إذا كان آخِرُ ما تَلْحَقُه ألِفُ النُّدْبَةِ فتْحَةً لَحِقَتْهُ[٦] ألِفُ النُّدْبَةِ مِن غيرِ تَغييرٍ لها، فتَقولُ: (وَاغُلامَ أَحْمَدَاه)، وإنْ [١٧٧/و] كانَ غيرَ ذلك وجَبَ فتْحُه، إلَّا إنْ أَوْقَعَ في لَبْسٍ، فمِثالُ ما لا يُوقِعُ[٧] في لَبْسٍ قولُكَ في

---

(١) من (ح).
(٢) حقيقة أو حكمًا.
(٣) كحذف مثل الألف لأجلها يحذف تنوين الاسم الذي تكمل به المندوب لأجلها أيضًا فالصلة جرت على غير صاحبها لأن فاعل كمل ضمير المندوب في البيت الأول، وهاء «به» للذي لا للتنوين. وقوله من صلة إلخ بيان للذي، وسكت عن تنوين المندوب نفسه لأنه إن كان مفردًا فلا تنوين فيه وإلا فالتنوين فيما تكمل به من صلة أو الجزء الثاني من المضاف وشبهه المركب المزجي والإسنادي، وكل ذلك داخل في كلامه. وأما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلوّ الألف له فتقول: واثلاثة وثلاثينا فيمن سميته بذلك. «الخضري» (٢/ ٨٢).
(٤) من (ح).
(٥) المراد به حركة الحرف الذي تليه الألف؛ أي: إن كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الألف موقعًا في لبس وجب بقاؤها، وتقلب الألف حرفًا مجانسًا لها فقوله: أوله؛ أي: أتبعه، والهاء مفعوله الثاني، ومجانسًا الأول؛ أي: اجعل المجانس تابعًا للشكل، ولا يصح عكسه؛ لأن الشكل متبوع لا تابع. «الخضري» (٢/ ٨٢).
(٦) في (س)، (ص): «ألحقته»، وفي (ع): «ألحقه».
(٧) زاد في (س): «الفتح».

غلام زيدٍ: (واغُلامَ زَيْدَاه)، وفي زيدٍ: (وازَيْدَاه)، ومِثالُ ما يُوقِعُ فَتْحُه في لَبْسٍ: (واغُلامَهُوه واغُلامَكِيهْ) وأصلُه (واغلامَكِ) بكسْرِ الكافِ، (واغُلَامَهُ) بضَمِّ الهاءِ، فيَجِبُ قلْبُ ألِفِ النُّدْبَةِ بعْدَ الكسرةِ ياءً وبعْدَ الضمَّةِ واوًا؛ لأنك لو لم تَفعلْ ذلك وحَذفتَ الضمَّةَ والكسرةَ وفَتحْتَ وَأَتَيْتَ بألِفِ النُّدْبَةِ فقُلتَ: (واغُلَامَكَاهُ واغُلامَهاهُ) لَالْتَبَسَ المندوبُ المضافُ إلى ضميرِ المخاطَبَةِ بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ المخاطَبِ، والْتَبَسَ المندوبُ المضافُ إلى ضَميرِ (الغائبِ بالمندوبِ المضافِ إلى ضميرِ الغائبَةِ)[1]، وإلى هذا أشارَ بقولِه: (والشكْلَ حَتْمًا...) إلى آخِرِه؛ أيْ: إذا شُكِلَ آخِرُ المندوبِ بفتْحٍ أو ضَمٍّ أو كسْرٍ فأَوْلِهِ مُجانِسًا له مِن واوٍ أو ياءٍ إنْ كانَ الفتْحُ مُوقِعًا في لَبْسٍ، نحوُ: (واغُلامَهُوه واغُلامَكِيه)، وإنْ لم يَكن الفتْحُ مُوقِعًا في لَبْسٍ فافتَحْ آخِرَه وأَوْلِه ألِفَ النُّدْبَةِ، نحوُ: (وازَيْدَاه وواغُلامَ زَيْدَاه). والله تعالى أعلم[2].

[ص] [٦٠٦] وَوَاقِفًا زِدْ هاءَ سَكْتٍ[3] إنْ تُرِدْ وإنْ تَشَأْ فالْمَدُّ والْهَا لا تَزِدْ

[ش] أيْ: إذا وُقِفَ على الْمَندوبِ لَحِقَه بعْدَ الألِفِ هَاءُ السكْتِ[4]، نحوُ: (وَازَيْدَاهْ)، (أو وُقِفَ)[5] على الألِفِ، نحوُ: (وَازَيْدَا)، ولا تُثْبَتُ الهاءُ في الوصْلِ إلا ضَرورةً؛ كقولِه[6]:

٣١٤ ـ أَلَا يَا عَمْرُو عَمْرَاهُ وعَمْرُو بْنَ الزُّبَيْرَاهُ[7]

---

(١) في (م): تقديم الغائبة على الغائب.
(٢) من (ح).
(٣) وتسمى هاء الاستراحة.
(٤) في (س): «سكت».
(٥) في (س): «أوقف».
(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١٧٤٨/٤): «لم أقف على اسم [قائله]».
(٧) الشاهِدُ فيه: قولُه: (عَمْرَاهُ)؛ حَيْثُ زِيدَتِ الهاءُ ـ التي تُجْتَلَبُ للسَّكْتِ ـ في حالَةِ الوصْلِ ضَرورةً.
ونَظيرُ هَذَا البيتِ قولُ الراجِزِ:
يا مَرْحَبَاهُ بِحِمارِ نَاجِيَهْ إذا أَتَى قَرَّبْتُهُ لِلسَّانِيَهْ
وقولُ مَجنونِ لَيلَى:
=

زيادة هاء السكت بعد ألف الندبة

Black plate (1081,1)

الاسم المندوب المضاف للياء

[ص] [٦٠٧] وقـائـلٌ (وَاعَـبْـدِيَـا، واعَـبْـدَا)   مَن في النِّدَا الْيَا ذَا سُكونٍ ابْدَى

[ش] أي: إذا نُدِبَ الْمُضافُ إلى ياءِ الْمُتَكَلِّم على لُغةِ [١٧٧/ظ] مَن سَكَّنَ الياءَ قِيلَ فيه: (وَاعَبْدِيَا) بفتْحِ الياءِ وإلحاقِ ألِفِ النُّدْبَةِ، أو: (يَاعَبْدَا[١]) بحذْفِ الياءِ وإلحاقِ ألِفِ النُّدْبَةِ، وإذا نُدِبَ على لُغةِ مَن يَحذِفُ الياءَ، أو يَستغنِي بالكسرةِ، أو يَقْلِبُ الياءَ ألِفًا والكسرةَ فتْحَةً ويَحْذِفُ الألِفَ ويَستغنِي بالفتْحَةِ، أو يَقْلِبُها[٢] ألِفًا ويُبْقِيهَا، قِيلَ: (واعَبْدَا) ليسَ إلَّا.

وإذا نُدِبَ على لُغةِ مَن يَفْتَحُ الياءَ يُقالُ: (وَاعَبْدِيَا) ليسَ إلَّا.

فالحاصِلُ: أنَّه إنَّما يَجوزُ الوجهانِ ـ أَعْنِي: (وَاعَبْدِيَا) واعَبْدَا ـ على لُغةِ مَن سَكَّنَ الياءَ فقَطْ، كما ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ[٣]. واللهُ تعالى أعلم[٤].

❁ ❁ ❁

= فـقُـلْـتُ: أيَـا رَبَّـاهُ أَوَّلُ سُـؤْلَـتِـي   لِنَفْسِي لَيْلَى ثُمَّ أنتَ حَسِيبُهَا (م)

(١) لالتقائها ساكنة مع ألف الندبة فتقلب االكسر فتحة لمناسبة الألف فهو مضاف تقديرًا ونصبه مقدر إما لمناسبة الألف الموجودة أو الياء المحذوفة. «الخضري» (٢/ ٨٢).

(٢) في (س): «تقلبها».

(٣) في «شرح التسهيل» (٣/ ٤١٧).

(٤) من (ح).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

التَّـرْخِيمُ

[ص] [٦٠٨] تَرخيمًا احْذِفْ آخِرَ الْمُنَادَى ... كـ(يَا سُعَا) فِيمَنْ دَعَا سُعَادَا

[ش] التَّرْخِيمُ في اللغةِ: تَرقيقُ الصوتِ، ومنه قولُه:

٣١٥ ـ لها بَشَرٌ مِثلُ الْحَريرِ ومَنْطِقٌ ... رَخِيمُ الْحَواشِي لا هُراءٌ ولا نَزْرُ

أيْ: رَقيقُ الْحَوَاشِي.

وفي الاصطلاحِ: حَذْفُ أواخِرِ الكَلِمِ في النِّداءِ، نحوُ: (يا سُعَا)، والأَصْلُ: (يا سُعادُ). والله تعالى أعلم[1].

[ص] [٦٠٩] وجَوِّزَنْـهُ مُطْلَقًـا في كلِّ مَـا ... أُنِّثَ بِالْهَـا، والذي قَدْ رُخِّمَـا ـ

[٦١٠] بِحَذْفِهـا وَفِّرْهُ بعدُ، واحْظُلَا ... تَرخيمَ ما مِن هذه الْهَا قد خَلَا ـ

[٦١١] إِلَّا الرُّبَاعِيَّ فما فوقُ، العَلَمْ ... دُونَ إضافةٍ وإسنادٍ مُتِمّ

[ش] لا يَخْلُو المنادَى مِن أنْ يَكونَ مُؤَنَّثًا بالهاءِ أو لا.

فإنْ كانَ مُؤَنَّثًا بالهاءِ جازَ تَرخيمُه مُطلَقًا؛ أيْ: سَواءٌ كانَ عَلَمًا؛ كـ(فَاطِمَةَ)، أو غيرَ علَم؛ كـ(جاريةٍ) زائدًا على ثلاثةِ أحْرُفٍ؛ كما مَثَّلَ، أو (غيرَ زائدٍ)[2] على[3] ثلاثةِ[4] أحْرُفٍ؛ كـ(شاةٍ)، فتقولُ: (يا فاطِمَ ويا جَارِيَ ويَا شَا)، ومنه قولُهم: (يا شَا ادْجُنِي[5])؛ (أيْ: أَقِيمِي)[6]، بحذْفِ تاءِ التأنيثِ للترخيمِ.

ولا [١٧٨/و] يُحذَفُ منه بعْدَ ذلك شَيءٌ آخَرُ، وإلى هذا أشارَ بقولِه: (وجَوِّزَنْهُ) إلى قولِه: (بعْدُ).

---

(١) من (ح).
(٢) ما بين القوسين من (ن).
(٣) ليس في (س).
(٤) رسمت في (ح): «ثلثه».
(٥) في (ح): «أرجي».
(٦) من (ك)، (ن).

وأشارَ بقولِه: (واحْظُلَا...) إلخ، إلى القِسْمِ الثاني، وهو ما ليسَ مُؤَنَّثًا بالهاءِ، فذَكَرَ أنَّه لا يُرَخَّمُ[1] إلَّا بثلاثةِ شُروطٍ:

الأَوَّلُ: أنْ يكونَ رُباعيًّا فأكثَرَ.

الثاني: أنْ يكونَ عَلَمًا.

الثالثُ: أنْ لا يكونَ مُرَكَّبًا تَركيبَ إضافةٍ ولا إسنادٍ؛ وذلك كـ(عُثمانَ) و(جَعْفَرٍ)، فتَقولُ: (يا عُثْمَ ويا جَعْفَ)، وخَرَجَ ما كانَ على ثَلاثةِ أحْرُفٍ كـ(زَيدٍ وعمرٍو)، وما كانَ على (أربعةِ أحْرُفٍ)[2] غيرَ علَمٍ؛ كـ(قائم وقاعِدٍ)، وما رُكِّبَ تَركيبَ إضافةٍ؛ كـ(عبْدِ شَمْسٍ)، وما رُكِّبَ تَركيبَ إسنادٍ، نحوُ: (شابَ قَرْنَاهَا)، فلا يُرَخَّمُ شيءٌ مِن هذه، وأمَّا ما رُكِّبَ تَركيبَ مَزْجٍ فيُرَخَّمُ بِحَذْفِ عَجُزِهِ، وهو مَفهومٌ مِن كلامِ المصنِّفِ؛ لأنه لم يُخَرِّجْه، فتَقولُ فيمَن اسْمُه (مَعْدِي كَرِبُ): (يا مَعْدِي). والله تعالى أعلم[3].

[ص] [٦١٢] ومعَ الآخِرِ احْذِفِ الَّذي تَلَا ... إنْ زِيدَ لَيِّنًا ساكِنًا مُكَمِّلَا

[٦١٣] أربعةً فصاعِدًا والخُلْفُ فِي ... واوٍ وياءٍ بِهِمَا فَتْحٌ قُفِي

أيْ: يَجِبُ أنْ يُحْذَفَ معَ الآخِرِ ما قَبْلَه إنْ كانَ (زَائِدًا لَيِّنًا)[4]؛ أيْ: حَرْفَ لِينٍ سَاكِنًا رابعًا فصَاعِدًا، وذلك نحوُ: (عُثمانَ ومنصورٍ ومِسكينٍ)، فتَقولُ: (يا عُثْمُ، ويا مَنْصُ، ويا مِسْكُ)، فإنْ كانَ غيرَ زائدٍ؛ كمُختارٍ، أو غيرَ لينٍ؛ كقِمَطْرٍ[5]، أو غيرَ ساكِنٍ؛ كقَنَوَّرٍ، أو غيرَ رابعٍ؛ كمَجيدٍ، لم يَجُزْ حذْفُه، فتَقولُ: يا مُخْتَا (ويا قِمَطْ)[6] ويا قَنَوَّ ويا مَجِي.

وأمَّا فِرْعَونُ ونَحْوُه، وهو ما كانَ قَبْلَ وَاوِه فتحةٌ، أو قَبلَ يائِه فتْحَةٌ؛ كغُرْنَيْقٍ، ففيه خِلافٌ [١٧٨/ظ]، فمَذْهَبُ[7] الفَرَّاءِ والجَرْمِيِّ أنَّهما

ما يحذف للترخيم

---

(١) في (س): «ترخم».
(٢) من (ن)، (ك).
(٣) من (ح).
(٤) في (ك): «تقديم وتأخير».
(٥) في جميع النسخ: «كفرعون».
(٦) ليس في جمع النسخ.
(٧) في (ع): «فذهب».

يُعامَلانِ مُعامَلَةَ مِسكينٍ ومَنصورٍ، فتقولُ عندَهما: يا فِرْعَ ويا غُرْنَ، ومَذهَبُ غيرِهما مِن النَّحْويِّينَ عدَمُ جَوازِ ذلك، فتقولُ عندَهم: يا فِرْعَوْ ويا غُرْنَيْ.

[ص] [٦١٤] والعَجُزَ احْذِفْ مِن مُرَكَّبٍ، وقَلّْ تَرخيمُ جملةٍ، وذا عَمْرٌو نَقَلْ

[ش] تقَدَّمَ أنَّ الْمُرَكَّبَ تركيبَ مَزْجٍ يُرخَّمُ، وذَكَرَ هنا أنَّ تَرخيمَه يكونُ بحَذْفِ عَجُزِه، فتَقولُ في مَعْدِي كَرِبَ: يا مَعْدِي، وتَقَدَّمَ أيضًا أنَّ المرَكَّبَ تَركيبَ إسنادٍ لا يُرَخَّمُ، وذَكَرَ هنا أنَّه يُرَخَّمُ قليلًا، وأنَّ عَمْرًا ـ يعني: [سِيبَوَيْهِ، وهذا اسْمُه، وكُنْيَتُه أبو بِشْرٍ، (وسِيبَوَيْهِ لَقَبُه)[١] ـ نقَلَ ذلك عنهم، والذي نَصَّ عليه سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ[٢]] في بابِ الترخيمِ أنَّ ذلك لا يَجوزُ، وفَهِمَ الْمُصَنِّفُ عنه مِن كلامِه في بعضِ أبوابِ النَّسَبِ جوازَ ذلك، فتَقولُ في تأَبَّطَ شَرًّا: يا تأَبَّطَ.

[ص] [٦١٥] وإنْ نَوَيْتَ بعدَ حَذْفٍ ما حُذِفْ فالباقيَ اسْتَعْمِلْ بما فيه أُلِفْ

[٦١٦] واجْعَلْهُ إنْ لَمْ تَنْوِ[٣] مَحذوفًا كَمَا لو كانَ بالآخِرِ وَضْعًا تُمِّمَا

[٦١٧] فَقُلْ على الأوَّلِ في (ثَمودَ): (يا ثَمُو)، و(يا ثَمِي) على الثاني بِيَا

[ش] يَجوزُ في الْمُرَخَّمِ لُغتانِ: إحداهُما[٤]: أنْ يُنوَى المحذوفُ منه، والثانيةُ: أنْ لا يُنوَى، ويُعَبَّرُ عن الأُولَى بلُغَةِ مَن يَنتظِرُ الحرْفَ، وعن الثانيةِ بلُغةِ مَن لا يَنتَظِرُ الحرْفَ.

فإذا رَخَّمْتَ على لُغةِ مَن يَنْتَظِرُ تَرَكْتَ الباقِيَ بعْدَ الحذْفِ على ما كانَ عليه مِن حَرَكَةٍ أو سُكونٍ، فتَقولُ في جَعْفَرٍ: (يا جَعْفَ)، وفي [١٧٩/و] حارِثٍ: (يا حَارِ)، وفي قِمَطْرٍ (يا قِمَطْ).

وإذا[٥] رَخَّمْتَ على لُغةِ مَن لا يَنتَظِرُ عامَلْتَ الآخِرَ بما يُعامَلُ به لو

---

(١) في (ك): «تقديم وتأخر». (٢) من (ح).

(٣) في (س)، (ح)، (ع)، (ك): «ينوي». (٤) في (ح): «أحدهما».

(٥) في (س): «وإن».

ترخيم المركب المزجي والإسنادي

كيفية ضبط المنادى المرخم

كانَ هو آخِرَ الكلِمَةِ وَضْعًا، فتَبْنِيهِ على الضمِّ وتُعامِلُه معامَلَةَ الاسمِ التامِّ، فتقولُ: (يا جَعْفُ ويا حَارُ ويا قِمَطُ)، بضَمِّ الفاءِ والراءِ والطاءِ، وتقولُ في (ثَمودٍ) على لُغةِ مَن يَنتظِرُ الحرْفَ: (يا ثَمُو) بواوٍ ساكنةٍ، وعلى لُغةِ مَن لا يَنتَظِرُ[1] تقولُ: (يا ثَمِي)، فتَقْلِبُ الواوَ ياءً والضمَّةَ كَسرةً؛ لأنَّكَ تُعامِلُه مُعامَلَةَ الاسمِ التامِّ، ولا يُوجَدُ اسمٌ مُعْرَبٌ آخِرَه واوٌ قبْلَها ضَمَّةٌ إلَّا ويَجِبُ قلْبُ الواوِ ياءً والضمَّةِ كَسرةً.

[ص] [٦١٨] والْتَزِمِ الأوَّلَ في كـ(مُسْلِمَهْ) وجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ في كـ(مَسْلَمَهْ)

[ش] إذَا رُخِّمَ ما فيه تاءُ التأنيثِ للفَرْقِ بينَ المذكَّرِ والمؤنَّثِ كمُسْلِمَةٍ، وَجَبَ تَرخيمُه على لُغةِ مَن يَنتظِرُ الحرْفَ فتَقولُ: (يا مُسلِمَ) بفَتْحِ الميمِ، ولا يَجوزُ تَرخيمُه على لُغةِ مَن لا يَنتَظِرُ الحرْفَ[2]، فلا تَقولُ: (يا مُسلِمُ) بضَمِّ الميمِ؛ لئَلَّا يَلتَبِسَ بنداءِ المذكَّرِ، وأمَّا ما كانَتْ فيه التاءُ لا للفرْقِ فيُرَخَّمُ على اللغتينِ، فتَقولُ في (مَسْلَمَةَ) علَمًا: (يا مَسْلَمَ) بفتْحِ الميمِ وضَمِّها. واللهُ تعالى أعلم[3].

[ص] [٦١٩] ولاضْطِرَارٍ رَخَّمُوا دُونَ نِدَا ما للنِّدَا يَصْلُحُ، نحوُ (أَحْمَدَا)

[ش] قد سَبَقَ أنَّ الترخيمَ حَذْفُ أواخِرِ الكَلِمِ في النداءِ، وقد يُحْذَفُ للضرورةِ آخِرُ الكَلِمَةِ في غيرِ النداءِ، بشَرْطِ كَوْنِها صالِحَةً للنداءِ؛ كأحمدَ، ومنه قولُه:

٣١٦ ـ لَنِعْمَ الفَتَى تَعشُو إلى ضَوْءِ [١٧٩/ظ] نارِهِ طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ والْخَصَرْ

أيْ: طَرِيفُ بنُ مالِكٍ. واللهُ تعالى أعلم بالصواب[4].

❁ ❁ ❁

---

(١) زاد في (ع): «الحرف».
(٢) من (ك).
(٣) من (ح).
(٤) من (ح).

الاختصاصُ

[ص] [٦٢٠] الاختصاصُ كنداءٍ دونَ (يا) كـ(أيُّها الفتى) بإثْرِ (ارْجُونِيَا)
[٦٢١] وقدْ يُرَى[1] ذا دُونَ (أيٍّ) تِلْوَ (ألْ) كمِثْلِ (نحنُ ـ العُرْبَ ـ أسْخَى مَن بَذَلْ)

[ش] الاختصاصُ يُشْبِهُ النداءَ لَفْظًا، ويُخالِفُه مِن ثَلاثةِ أَوْجُهٍ:

أحَدُها: أنَّه لا يُسْتَعْمَلُ معَه حرْفُ نداءٍ.

والثاني: أنَّه لا بُدَّ أنْ يَسْبِقَه شيءٌ.

والثالثُ: أنْ تُصاحِبَه الألِفُ واللامُ.

وذلك كقولِك: (أنا أَفعلُ كذا أيُّها الرجلُ، ونحنُ العُرْبَ أسْخَى الناسِ)، وقولِه ﷺ: **«نَحْنُ مَعَاشِرَ الأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ»**[2].

وهو مَنصوبٌ بفِعْلٍ مضْمَرٍ، والتقديرُ: أَخُصُّ العُرْبَ، وأَخُصُّ مَعاشِرَ الأنبياءِ. واللهُ تعالى أعلم[3].

---

(١) في (ك)، (ع): «يجيء».

(٢) قلنا: الحديث في «صحيح البخاري» (٦٧٢٦): **«لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ، إِنَّمَا يَأْكُلُ آلُ مُحَمَّدٍ مِنْ هَذَا المَالِ»**، قال ابن حجر «فتح الباري» (٨/١٢): أَمَّا مَا اشْتُهِرَ فِي كُتُبِ أَهْلِ الأُصُولِ وَغَيْرِهِمْ بِلَفْظِ: **«نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»** فَقَدْ أَنْكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَهُوَ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِخُصُوصِ لَفْظِ نَحْنُ لَكِنْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيق بن عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِلَفْظِ: **«إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاء لا نورث»** الْحَدِيثَ. اهـ.

وفي «صحيح ابن حبان» (٦٧/٥): عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **«إِنَّا مَعْشَرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُؤَخِّرَ سُحُورَنَا، وَنُعَجِّلَ فِطْرَنَا، وَأَنْ نُمْسِكَ بِأَيْمَانِنَا عَلَى شَمَائِلِنَا فِي صَلَاتِنَا»**. وبهما يتم الاستدلال.

(٣) من (ح).

التحذيرُ والإغراءُ

أنواع التحذير

[ص] [٦٢٢] (إيَّاكَ والشَّرَّ!) ونحوَهُ نَصَبْ ... مُحَذِّرٌ بِمَا اسْتِتَارُهُ وَجَبْ

[٦٢٣] ودُونَ عَطْفٍ ذا لـ(إيَّا) انْسُبْ، وَمَا ... سِوَاهُ سَتْرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

[٦٢٤] إلَّا مَعَ العَطْفِ أو التَّكْرَارِ ... كـ(الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يا ذا السارِي!)

[ش] التَّحْذِيرُ تَنبيهُ المخاطَبِ على أمْرٍ يَجِبُ الاحترازُ منه، فإنْ كانَ بإيَّاكَ وأَخَوَاتِه، وهو: إيَّاكِ وإيَّاكُما وإيَّاكُمْ وإيَّاكُنَّ، وجَبَ إضمارُ الناصِبِ، سَواءٌ وُجِدَ عطْفٌ أمْ لا، فمِثَالُه معَ العَطْفِ: (إيَّاكَ والشرَّ)، فـ(إيَّاكَ) مَنصوبٌ بفِعْلٍ مُضْمَرٍ وُجوبًا، والتقديرُ: (إيَّاكَ أُحَذِّرُ)، ومِثالُه بدُونِ العطْفِ: إيَّاكَ أنْ تَفْعَلَ كذا؛ أيْ: (إيَّاكَ مِن أنْ تَفْعَلَ كذا).

وإنْ كانَ [١٨٠/و] بغيرِ (إيَّاكَ) وأخواتِهِ، وهو المرادُ بقولِه: (ومَا سِوَاهُ)، فلا يَجِبُ إضمارُ الناصِبِ إلَّا معَ العطْفِ؛ كقولِكَ: (مَازِ رَأْسَكَ والسيفَ)؛ أيْ: يا مَازِنُ قِ رَأْسَكَ واحذَرِ السيْفَ، أو التَّكرارِ، نحوُ: (الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ)؛ أي: احْذَرِ الضَّيْغَمَ، فإنْ لم يَكُنْ عَطْفٌ ولا تكرارٌ جازَ إضمارُ الناصِبِ وإظهارُه، نحوُ: (الأسَدَ)؛ أي: احْذَرِ الأسَدَ، فإنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ، وإنْ شِئْتَ أَضْمَرْتَ. والله أعلم بالصواب[1].

تحذير المتكلم والغائب

[ص] [٦٢٥] وشَذَّ (إيَّايَ)، وإيَّاهُ أَشَذْ ... وعن سبيلِ القَصْدِ مَن قاسَ انْتَبَذْ

[ش] حَقُّ التحذيرِ أنْ يكونَ للمخاطَبِ، وشَذَّ مَجيئُه للمتكَلِّمِ في قولِه: (إيَّايَ وأنْ يَحْذِفَ أحَدُكُمُ الأَرْنَبَ)[2]، وأشَذُّ منه مَجيئُه للغائِبِ في قولِه:

---

(١) من (ح).

(٢) قلنا: جاء كثيرًا في الآثار المشهورة أسلوب التحذير بإياي للمتكلم، فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه في البخاري (٣٠٥٩): «يَا هُنَيُّ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ المُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ، فَإِنَّ دَعْوَةَ المَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ، وَرَبَّ =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

(إذا بلَغَ الرجُلُ الستينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشوابِّ)، ولا يُقاسُ على شيءٍ مِن ذلك.

[ص] [٦٢٦] وكمُحَذَّرٍ بِلَا (إيَّا) اجْعَلَا مُغْرًى بهِ في كُلِّ ما قد فُصِّلَا

[ش] الإغراءُ هو[(١)] أمْرُ المخاطَبِ بلُزوم ما يُحْمَدُ به، وهو كالتحذيرِ في أنَّه إنْ وُجِدَ عَطْفٌ أو تكرارٌ وَجَبَ إضمارُ ناصِبِه، وإلَّا فلا، ولا تُسْتَعْمَلُ فيه (إيَّا).

فمِثالُ ما يَجِبُ معَه إضمارُ الناصِبِ قولُكَ: (أخاكَ أخاكَ)، وقولُكَ: (أخاكَ والإحسانَ إليه)؛ أي: الْزَمْ[(٢)] أخاكَ، ومِثلُ ما لا يَلْزَمُ معَه الإضمارُ قولُكَ: (أخاكَ)؛ أي: الْزَمْ[(٣)] أخاكَ. والله تعالى أعلم بالصواب[(٤)].

= الغُنَيْمَةِ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ، وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَا إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ، وَرَبَّ الغُنَيْمَةِ: إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا، يَأْتِنِي بِبَنِيهِ».

وقول علي رضي الله عنه في المعرفة والتاريخ (٣/ ٨٣): عن عَنْتَرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ لِلنَّاسِ: إِيَّايَ وَهَذَا السَّوَادَ.

وقول زياد ابن أبيه في خطبته المشهورة «تاريخ الطبري» (٥/ ٢١٩): إِيَّايَ وَدُلَجَ اللَّيْلِ، فَإِنِّي لا أُوتَى بِمُدْلِجٍ إلا سَفَكْتُ دَمَهُ، وَقَدْ أَجَّلْتُكُمْ فِي ذَلِكَ بِقَدْرِ مَا يَأْتِي الْخَبَرُ الْكُوفَةِ وَيَرْجِعُ إلي، وإياي ودعوى الجاهلية، فإني لا أجد أحدًا دَعَا بِهَا إِلا قَطَعْتُ لِسَانَهُ.

وقول الحجاج في خطبته المشهورة «تاريخ الطبري» (٦/ ٢٠٤): ولأضربنكم ضرب غرائب الإبل، إني والله لا أعد إلا وفيت، ولا أخلق إلا فريت فإياي وهذه الجماعات وقيلا وقالا.

وقول قتيبة بن مسلم في «تاريخ الطبري» (٦/ ٤٢٤): فتنجزوا موعود ربكم ووطنوا أنفسكم على أقصى أثر وأمضى ألم، وإياي والهوينى.

(١) من (ن).
(٢) في (ع): «أكرم».
(٣) في (ع): «أكرم».
(٤) من (ح).

تعريف الإغراء

أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ

[ص] [٦٢٧] ما نابَ عن فِعلٍ كـ(شَتَّانَ، وصَهْ) هو اسمُ فِعلٍ، وكذا (أَوَّهْ، وَمَهْ)

[٦٢٨] وما بِمَعْنَى (افْعَلْ) كـ(آمِينَ) كَثُرْ وغيرُهُ[١٨٠/ظ] كـ(وَيْ وهَيْهَاتَ) نَزُرْ

[ش] أسماءُ الأفعالِ ألفاظٌ تَقومُ مَقامَ الأفعالِ في الدَّلالَةِ على مَعناها وفي عَمَلِها، وتَكونُ بمعنى الأمْرِ، وهو الكثيرُ فيها، كَمَهْ بمعنى اكْفُفْ، وآمِينَ بمعنَى استَجِبْ، وتَكونُ بمعنى الماضِي كشَتَّانَ بمعنى افترَقَ، تقولُ: (شَتَّانَ زيدٌ وعَمرٌو)، وهَيْهَاتَ بمعنى بَعُدَ، تقولُ: (هَيْهَاتَ العَقِيقُ)، (ومعناه بَعُدَ)[١]، وبمعنى المضارِعِ؛ كَأَوَّهْ بمعنى أتَوَجَّعُ، ووَيْ بمعنى أَعْجَبُ، وكِلَاهُما غيرُ مَقِيسٍ.

وقد سَبَقَ في الأسماءِ الملازِمَةِ للنداءِ أنه يَنقاسُ استعمالُ فَعَالِ اسمَ فِعْلٍ مَبْنِيًّا على الكسْرِ مِن كلِّ فعْلٍ ثُلاثيٍّ، فتَقولُ: ضَرَابِ زَيْدًا[٢]؛ أي: اضْرِبْ، ونَزَالِ؛ أي: انْزِلْ، وكَتَابِ؛ أي: اكْتُبْ، ولم[٣] يَذكُرْهُ الْمُصَنِّفُ هنا؛ استِغناءً بذِكْرِه هناكَ.

[ص] [٦٢٩] والفعلُ مِن أَسمائِه (عَلَيْكَا) وهكذا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)

[٦٣٠] كذا (رُوَيْدَ، بَلْهَ) ناصِبَيْنِ ويَعمَلانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

[ش] مِن أسماءِ الأفعالِ ما هو في أصْلِه ظَرْفٌ، وما هو مَجرورٌ بحرْفٍ، نحوُ: (عليكَ زَيدًا)؛ أي: الْزَمْهُ، و(إليكَ)؛ أيْ: تَنَحَّ، و(دُونَكَ زَيدًا)؛ أيْ: خُذْهُ.

ومنها ما يُستعمَلُ مَصدَرًا واسمَ فعْلٍ؛ (كرُوَيْدَ وبَلْهَ).

أسماء الأفعال المنقولة

---

(١) من (ن). (٢) من (ن).

(٣) في (س)، (ح): «فلم».

فإنِ انْجَرَّ ما بعْدَهما فهُما مَصدرانِ، نحوُ: (رُوَيْدَ زَيْدٍ)؛ أيْ: إِرْوَادَ زيدٍ؛ أيْ: إمهالَه، وهو مَنصوبٌ بفِعْلٍ مُضمَرٍ، (وبَلْهَ زيدٍ)؛ أيْ: تَرْكَه.

وإنِ انْتَصَبَ ما بعْدَهما فهما اسْمَا فعْلٍ، نحوُ: (رُوَيْدَ زَيْدًا)؛ أيْ: أَمْهِلْ زَيدًا، و(بَلْهَ عَمْرًا)؛ أي: اتْرُكْهُ.

[ص][٦٣١] وما [١٨١/و] لِمَا تَنُوبُ[1] عنهُ مِن عَمَلْ لهـا، وَأَخِّرْ مـا لِذِي فيـهِ العَمَلْ

[ش] أيْ: يَثْبُتُ لأسماءِ الأفعالِ مِن العمَلِ ما يَثْبُتُ لِمَا تَنُوبُ عنه (مِن الأفعالِ)[2].

فإنْ كانَ ذلك الفعْلُ[3] يَرْفَعُ فقطْ، كانَ اسمُ الفعْلِ كذلك؛ كصَهْ بمعنى اسْكُتْ، ومَهْ بمعنى اكْفُفْ، وهَيْهَاتَ زَيْدٌ بمعنى بعُدَ زيدٌ، ففي (صَهْ ومَهْ) ضَميرانِ مُستَتِرانِ كما في اسْكُتْ واكفُفْ، وزَيدٌ مَرفوعٌ بِهَيهاتَ كما ارْتَفَعَ ببَعُدَ.

وإنْ كانَ ذلك الفعْلُ يَرفَعُ ويَنْصِبُ كان اسمُ الفعْلِ[4] كذلك؛ كـ(دَرَاكِ زَيْدًا)؛ أيْ: أَدْرِكْهُ، و(ضَرَابِ عَمْرًا)؛ أي: اضْرِبْهُ، ففي (دَرَاكِ وضَرَابِ) ضَميرانِ مُستَتِرانِ، و(زَيْدًا وعَمْرًا) مَنصوبانِ بهما.

وأشارَ بقولِه: (وَأَخِّرْ ما لِذِي فيهِ العَمَلْ) إلى أنَّ معمولَ اسم الفعْلِ يَجِبُ تأخيرُه عنه، فتَقولُ: (دَرَاكِ زيدًا)، ولا يَجوزُ تَقديمُه عليه، فلا تَقولُ: زيدًا دَرَاكِ، وهذا بِخِلافِ الفعْلِ؛ إذ يَجوزُ (زَيْدًا أَدْرِكْ).

[ص][٦٣٢] واحْكُمْ بتَنكيرِ الَّذي يُنَوَّنُ مِنها، وتَعريفُ سِواهُ بَيِّنُ

[ش] الدليلُ على أنَّ ما سُمِّيَ بأسماءِ[5] الأفعالِ أسماءٌ لَحَاقُ التنوينِ لها، فتَقولُ في صَهْ: صَهٍ، وفي حَيَّهَلْ: حَيَّهَلًا، فيَلْحَقُها التنوينُ للدَّلالَةِ

عمل أسماء الأفعال

~~عمل اسم الفعل~~ دخول التنوين على أسماء الأفعال

(١) في (س): «ينوب».
(٢) ليس في (ع).
(٣) ليس (ك).
(٤) ليس في (ع).
(٥) ليس في (ع).

على التنكيرِ، فما نُوِّنَ منها كانَ نَكِرَةً، وما[١] لم يُنَوَّنْ كانَ مَعرِفَةً.

[ص] [٦٣٣] وما به خُوطِبَ ما لا يَعْقِلُ ... مِن مُشْبِه اسمِ الفعلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

[٦٣٤] كذا [١٨١/ظ] الذي أَجْدَى حِكَايَةً كـ(قَبْ) ... والْزَمْ بنا النَّوْعَيْنِ فَهْوَ قَدْ وَجَبْ

[ش] أسماءُ الأصواتِ ألفاظٌ اسْتُعْمِلَتْ كأسماءِ الأفعالِ في الاكتفاءِ بها دَالَّةً على خِطَابِ ما لا يَعْقِلُ، أو على حِكايةِ صَوْتٍ مِن الأصواتِ، فالأوَّلُ كقولِكَ: هَلًا لزَجْرِ الخيلِ، وعَدَسْ لزجْرِ[٢] البَغْلِ، والثاني كقَبْ لوُقوعِ السيفِ، وغاقِ للغرابِ.

وأشارَ بقولِه: (والْزَمْ بِنَا النَّوْعَيْنِ) إلى أنَّ أسماءَ الأفعالِ وأسماءَ الأصواتِ كلَّها مَبنيَّةٌ، وقد سَبَقَ في بابِ الْمُعْرَبِ والْمَبْنِيِّ أنَّ أسماءَ الأفعالِ مَبنيَّةٌ؛ لِشِبْهِهَا بالحرْفِ في النيابَةِ عن الفعْلِ وعدَمِ التأثُّرِ؛ حيثُ قالَ: (وكَنِيَابَةٍ عن الفعْلِ بلا تَأَثُّرِ)، وأمَّا أسماءُ الأصواتِ فهي مَبنيَّةٌ؛ لِشِبْهِها بأسماءِ الأفعالِ. والله تعالى أعلم[٣].

❁ ❁ ❁

(١) في (ع): «ولم».
(٢) من (ن).
(٣) من (ح).

نُونَا التوكيدِ

[ص] [٦٣٥] للفعلِ توكيدٌ بنونينِ هُمَا(١) كنُونَي (اذْهَبَنَّ، واقْصِدَنْهُمَا)

[ش] أيْ: يَلْحَقُ الفعْلَ للتوكيدِ نُونانِ؛ إحداهما ثَقيلةٌ؛ كـ(اذْهَبَنَّ)، والأخرى خَفيفةٌ؛ كـ(اقْصِدَنْهُما)، وقد اجْتَمَعا في قولِه تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [يوسف: ٣٢].

[ص] [٦٣٦] يُؤَكِّدَانِ (افْعَلْ، ويَفْعَلْ) آتِيَا ذا طَلَبٍ، أوْ شَرْطًا (امَّا) تَالِيَا ـ

[٦٣٧] أو مُثْبَتًا في قَسَمٍ مُسْتَقْبَلَا وقَلَّ بعدَ (مَا، ولَمْ) وبعدَ (لا) ـ

[٦٣٨] وغيرِ (إما) مِن طَوَالِبِ الْجَزا وآخِرَ المؤكَّدِ افْتَحْ كـ(ابْرُزَا)

[ش] أيْ(٢): تَلْحَقُ نُونَا التوكيدِ فعْلَ الأمْرِ، نحوُ: (اضْرِبَنَّ زَيْدًا)، والفعْلَ المضارعَ المستقْبَلَ الدالَّ على طَلَبٍ، نحوُ: (لَتَضْرِبَنَّ زيدًا، ولا(٣) تَضْرِبَنَّ زيدًا، وهل تَضْرِبَنَّ زَيْدًا)، والواقِعَ(٤) [١٨٢/و] شَرْطًا بعْدَ (إنِ) المؤكِّدَةِ بـ(ما)، نحوُ: (إمَّا تَضْرِبَنَّ زيدًا أَضْرِبْهُ)، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأنفال: ٥٧]، أو الواقعَ جوابَ قَسَمٍ مُثْبَتًا مُستقْبَلًا، نحوُ: (واللهِ لَتَضْرِبَنَّ زَيْدًا).

فإنْ لم يَكُنْ مُثْبَتًا لم يُؤَكَّدْ بالنونِ، نحوُ: (واللهِ لا تَفْعَلْ كذا(٥))، وكذا إنْ كانَ حالًا، نحوُ: (واللهِ لَيَقُومُ زيدٌ الآنَ).

وقَلَّ دُخولُ النونِ في الفعْلِ المضارعِ الواقِعِ بعْدَ ما الزائدةِ التي لا تَصْحَبُ إنْ، نحوُ: (بعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ هُهنا)(٦)، والواقِعِ بعْدَ لم؛ كقولِه:

---

(١) زاد في (س): «توكيد».
(٢) ليس في (س).
(٣) في (س)، (ح)، (ص): «أو لا».
(٤) في (س): «أو الواقع».
(٥) من (ن).
(٦) قال الجوهري في «الصحاح» (٢٣٤٨/٦): وقال أبو زيد: بعَيْنٍ ما أَرَيَنَّكَ؛ أي: =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

٣١٧ ـ يَحْسَبُهُ الجاهِلُ ما لم يَعْلَمَا   شَيْخًا على كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

والواقِعِ بعْدَ (لا) النافِيَةِ؛ كقولِه تعالَى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥].

والواقِعِ بعْدَ غيرِ (إمَّا) مِن أدواتِ الشرْطِ؛ كقولِه[1]:

٣١٨ ـ ....   مَن[2] نَثْقَفَنْ[3] مِنْهُمْ فليسَ بآيِبِ[4]

وأشارَ المصنِّفُ بقولِه: (وآخِرَ الْمُؤَكَّدِ افتَحْ) إلى أنَّ الفعلَ الْمُؤَكَّدَ بالنونِ يُبنَى على الفتحِ إنْ لم تَلِهِ[5] ألِفُ الضميرِ أو يَاؤُهُ أو واوُه، نحوُ: (اضْرِبَنَّ زَيْدًا، واقْتُلَنَّ عَمْرًا)[6].

[ص] [٦٣٩] واشْكُلْهُ قبلَ مُضْمَرٍ لَيِّنٍ بِمَا   جانَسَ مِن تَحَرُّكٍ قد عُلِمَا

[٦٤٠] والمُضْمَرَ احْذِفَنَّهُ إلَّا الألِفْ   وإنْ يَكُنْ في آخِرِ الفعلِ ألِفْ ـ

[٦٤١] فاجْعَلْهُ مِنهُ رافعًا غيرَ اليَا   والواوِ ياءً، كـ(اسْعَيَنَّ سَعْيَا)

[٦٤٢] واحْذِفْهُ مِن رافِعِ هاتَيْنِ، وفي   واوٍ ويَا شَكْلٌ مُجانِسٌ قُفِي ـ

[٦٤٣] نحوُ (اخْشَيِنْ يا هِنْدُ) بالكسْرِ، و(يَا   قَوْمِ اخْشَوُنْ) وَاضْمُمْ، وقِسْ مُسَوِّيَا

[ش] الفِعْلُ [١٨٢/ظ] المؤكَّدُ بالنونِ إنِ اتَّصَلَ به ألِفُ اثنينِ أو واوُ جَمْعٍ أو ياءُ مُخَاطَبَةٍ ـ حُرِّكَ ما قَبْلَ الألِفِ بالفتْحِ، وما قَبْلَ الواوِ بالضمِّ، وما

= اعْجَلْ وكنْ كأنِّي أنظرُ إليك.

(١) قال العيني في «المقاصد النحوية» (١٨٠٦/٤): أنشده الفراء وسيبويه وغيرهما، ولم ينسبوه إلى قائله.

(٢) في (س): «ومن».   (٣) في (ع): «يثقفن».

(٤) عجزه:

أبَدًا وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شافِ

والشاهد توكيد الضارع نثقف بعد مَن.

(٥) في (س)، (ع)، (ح): «يله».

(٦) قلنا: وإلا فما وليه ألف الضمير فُتح وأُثبت الألف نحو لتطعمَانّ، وما وليه ياء الضمير كُسر وحُذف الياء نحو لتطعمِنّ، وما وليه واو الضمير ضُم وحُذف الواو نحو لتطعمُنّ.

طريقة توكيد الأفعال بالنون

قَبلَ الياءِ بالكسْرِ، ويُحذَفُ الضميرُ إنْ كانَ واوًا أو ياءً، ويَبقَى إنْ كانَ أَلِفًا، فتقولُ: (يا زَيدانِ هل تَضْرِبانِّ، ويا زَيدونَ هل تَضْرِبُنَّ، ويا هِنْدُ هل تَضْرِبِنَّ)، والأصْلُ: هل تَضْرِبَانِنَّ، وهل تَضْرِبُونَنَّ، وهل تَضْرِبِينَنَّ، فحُذِفَتِ النونُ لِتَوَالِي الأمثالِ، ثُمَّ حُذِفَتِ الواوُ والياءُ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، فصارَ (هل تَضْرِبُنَّ وهل تَضْرِبِنَّ)، ولم تُحْذَفِ(١) الألِفُ؛ لِخِفَّتِها، فصارَ (هل تَضْرِبَانِّ)، وبَقِيَتِ الضمَّةُ دالَّةً على الواوِ، والكَسرةُ دالَّةً على الياءِ.

هذا كلُّه إذا كانَ الفِعْلُ صَحيحًا.

فإنْ كان مُعْتَلًّا، فإمَّا أنْ يكونَ آخِرُه ألِفًا أو واوًا أو ياءً.

فإنْ كانَ آخِرُه (واوًا أو ياءً(٢))(٣) حُذِفَتْ لأَجْلِ واوِ الضميرِ أو يائِه، وضُمَّ ما بَقِيَ قَبْلَ واوِ الضميرِ، وكُسِرَ ما بَقِيَ قَبْلَ ياءِ الضميرِ [، فتقولُ: (يا زَيدونَ هل تَغْزُونَ، وهل تَرْمُونَ. ويا هِنْدُ هل تَغْزِينَ، وهل تَرْمِينَ).

فإذا أَلْحَقْتَه نونَ التوكيدِ فَعَلْتَ به ما فَعَلْتَ بالصحيحِ، فتَحْذِفُ نونَ الرفْعِ وواوَ الضميرِ أو ياءَه، فتَقولُ: (يا زَيدونَ هل تَغْزُنَّ، وهل تَرْمُنَّ. ويا هِنْدُ هل تَغْزِنَّ، وهل تَرْمِنَّ). هذا إنْ أُسْنِدَ إلى الواوِ والياءِ](٤).

وإنْ أُسنِدَ إلى الألِفِ لم يُحْذَفْ آخِرُه، وبَقِيَتِ الآلِفُ وشُكِلَ ما قَبْلَها بحَرَكَةٍ تُجانِسُ الألِفَ، وهي الفتحةُ، فتقولُ: (هل تَغْزُوَانِّ، وهل تَرْمِيَانِّ).

وإنْ كانَ آخِرُ الفِعْلِ ألِفًا، فإنْ رَفَعَ الفعْلُ غيرَ الواوِ والياءِ؛ كالألِفِ والضميرِ المستَتِرِ، انقَلَبَتِ الألِفُ التي في آخِرِ [١٨٣/و] الفعْلِ ياءً وفُتِحَتْ، نحوُ: (اسعَيَانِّ، وهل تَسْعَيَانِّ، واسْعَيَنَّ يا زيدُ).

---

(١) في (س)، (ح): «يحذف». (٢) ليس في (ع).
(٣) في (ح): «تقديم وتأخير».
(٤) في (س)، (ع)، (ح): «تقديم وتأخير».

وإنْ رفَعَ واوًا أو ياءً حُذِفَتِ الألِفُ وبَقِيَتِ الفتحةُ التي كانَتْ قبْلَها، وضُمَّتِ الواوُ وكُسِرَتِ الياءُ، فتقولُ: (يا زيدونَ، اخْشَوُنَّ. ويا هِنْدُ، اخْشَيِنَّ).

هذا إنْ لَحِقَتْهُ نونُ[1] التوكيدِ، وإنْ لم تَلْحَقْهُ لم تَضُمَّ الواوَ ولم تَكْسِرِ الياءَ؛ بل تُسَكِّنْهُما، فتقولُ: (يا زَيدونَ هل تَخْشَوْنَ. ويا هِنْدُ هل تَخْشَيْنَ. ويا زَيدونَ اخْشَوْا. ويا هِنْدُ اخْشَيْ). والله أعلم[2].

أحكام نون التوكيد الخفيفة

[ص] [٦٤٤] ولَمْ تَقَعْ خَفيفةٌ بعدَ الأَلِفْ   لكِنْ شَديدةٌ وكَسْرُهَا[3] أُلِفْ

[ش] لا تَقَعُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعْدَ الألِفِ، فلا تقولُ: (اضْرِبَانْ) بنُونٍ مُخَفَّفَةٍ[4]؛ بل يَجِبُ التشديدُ، فتقولُ: (اضْرِبَانِّ) بنُونٍ مُشَدَّدَةٍ مكسورةٍ، خِلافًا لِيُونُسَ؛ فإنَّه أجازَ وُقوعَ النونِ الخفيفةِ بعْدَ الألِفِ، ويَجِبُ عنده كَسْرُها.

[ص] [٦٤٥] وَأَلِفًا زِدْ [١٨٣/ظ] قَبْلَهَا مُؤَكِّدَا   فِعْلًا إلى نونِ الإناثِ أُسْنِدَا

[ش] إذا أُكِّدَ[5] الفعلُ المُسْنَدُ إلى نُونِ الإناثِ بنُونِ التوكيدِ، وَجَبَ أنْ يُفْصَلَ بينَ نونِ الإناثِ ونونِ التوكيدِ بألِفٍ؛ كَراهيةَ تَوالِي الأمثالِ، فتَقولُ: (اضْرِبْنَانِّ) بنُونٍ مُشَدَّدَةٍ مَكسورةٍ قَبلَها ألِفٌ.

[ص] [٦٤٦] واحْذِفْ خفيفةً لساكِنٍ رَدِفْ   وبعدَ غيرِ فتحةٍ إذا تَقِفْ

[٦٤٧] وارْدُدْ إذا حَذَفْتَها في الوَقْفِ ما   مِن أَجْلِها في الوَصْلِ كانَ عُدِمَا

[٦٤٨] وأَبْدِلَنْهَا بعدَ فَتْحٍ أَلِفَا   وَقْفًا، كما تَقولُ في (قِفَنْ): (قِفَا)

[ش] إذا وَلِيَ الفعْلَ المُؤَكَّدَ بالنونِ الخفيفةِ ساكِنٌ، وَجَبَ حذْفُ النونِ؛ لالتقاءِ الساكِنَيْنِ، فتَقولُ: (اضْرِبَ الرَّجُلَ) بفتْحِ الباءِ، والأصْلُ (اضْرِبَنْ)، فحُذِفَتْ نونُ التوكيدِ لِمُلَاقاةِ الساكِنِ، وهو لامُ التعريفِ.

---

(١) ليس في (ع).
(٢) من (ح).
(٣) في (ع): «وحذفها».
(٤) في (س): «خفيفه».
(٥) في (ع): «أسند».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

ما لا يَنصَرِفُ(١)

[ص] [٦٤٩] الصرْفُ تنوينٌ(٢) أَتَى مُبَيِّنَا مَعْنًى به يكونُ الاسمُ أَمْكَنَا(٣)

[ش] الاسمُ إنْ أَشْبَهَ الحرْفَ سُمِّيَ مَبْنِيًّا وغيرَ مُتَمَكِّنٍ، وإنْ لم يُشْبِهِ

---

(١) ذكره عقب نوني التوكيد؛ لأن فيه شبه الفعل، فله تعلق به ـ كما أن لهما تعلقًا به؛ ولأنّ نوني التوكيد ثقيلة وخفيفة، وهذا الباب مشتمل على الثقيل ـ وهو ما لا ينصرف، والخفيف ـ وهو المنصرف، وإن لم يكن مقصودًا من الباب بالذات. «الصبان» (٣/ ٢٢٧).

(٢) فقط ـ كما هو مذهب المحققين، وأما الجر بالكسر: فليس من مسمى الصرف؛ بل تابع له وجودًا وعدمًا؛ لتآخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف، والصرف من الصريف ـ وهو الصوت؛ لأنّ التنوين صوت، وقيل: من الانصراف بمعنى الرجوع، فكأنّ الاسم رجع عن شبه الفعل. «الخضري» (٢/ ٩٦).

(٣) أي: زائدة التمكن في باب الاسمية.

و**(المتمكن)** في اصطلاحهم: يطلق على ثلاثة معان:

أحدها: أنه المعرب المتصرف بوجوه الإعراب، فغير المتمكن على هذا: ما اقتصر فيه على وجه واحد وإن كان معربًا، نحو: (أيمن الله)، و(سبحان الله).

والثاني: أنه الاسم الذي تعتور عليه المعاني الموجبة للإعراب، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، فأسماء الإشارة على هذا ـ متمكنة وإن كانت مبنية، وهذا أعمُّ من الأول، وكلاهما غير مراد الناظم.

والثالث: وهو مراده، أنه كل اسم مستحق للإعراب، لكونه لم يشبه الحرف؛ أي: هو متمكن في بابه، وغير المتمكن: هو كل اسم خرج عن استحقاق الإعراب، لشبهٍ حصل بينه وبين ما لا يدخله إعراب أبدًا، وهو الحرف؛ أي: لم يتمكن في الاسمية. والأول على قسمين: **(متمكن أمكن)**، وهو الذي يجري بوجوه الإعراب على أصلها: من الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجر بالكسرة، وهذا هو الذي قصد بالذكر. و**(متمكن غير أمكن)** وهو الذي نقص عن تلك الرتبة، ولم يخرج عن بابه جملة، وهو الجاري ببعض وجوه الإعراب؛ وهو الرفع والنصب، دون بعض وهو الجر. «المقاصد الشافية» (٥/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦).

معاني المتمكن عند النحاة

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (1101,1)

الكلامُ عليها(١) مُفصَّلًا؛ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى(٢).

[ص] [٦٥٠] فألِفُ التأنيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ   صَرْفَ الذي حَوَاهُ كيْفَمَا وَقَعْ

قد سَبَقَ أنَّ ألِفَ التأنيثِ تَقومُ مَقامَ عِلَّتَيْنِ، وهو المرادُ هنا، فيُمنَعُ ما فيه(٣) ألِفُ التأنيثِ مِن الصرْفِ مُطْلَقًا؛ أيْ: سواءً كانَتِ الألِفُ مَقصورةً كـ(حُبلى)، أو ممدودةً كـ(حمراءَ)، علَمًا كانَ ما هي فيه كـ(زَكَرِيَّاءَ)، أو غيرَ علَمٍ كما مَثَّلَ.

[ص] [٦٥١] وزائدَا (فَعْلَانَ) فِي وَصْفٍ سَلِمْ   مِنْ أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

[ش] أي: يُمْنَعُ(٤) الاسمُ مِن الصرْفِ للصِّفَةِ وزيادةِ الألِفِ والنونِ، بشرْطِ أنْ لا يكونَ المؤنَّثُ في ذلك مَختومًا بتاءِ التأنيثِ(٥)، وذلك نحوُ: سَكْرَانَ وعَطْشَانَ وغَضْبَانَ، فتقولُ: (هذا سَكْرانُ، ورأيتُ سَكْرَانَ، ومَرَرْتُ بِسَكْرَانَ)، فتَمْنَعُه(٦) مِن الصرْفِ للصفةِ وزيادةِ الألِفِ والنونِ، والشرْطُ مَوجودٌ فيه [١٨٥/و]؛ لأنك لا تَقولُ للمُؤَنَّثةِ: سَكْرَانَةٌ، وإنما تقولُ: سَكْرَى، وكذلك عَطْشَانُ وغَضبانُ، فتَقولُ: امْرَأَةٌ عَطْشَى وغَضْبَى، ولا تَقولُ: عَطشانَةٌ ولا غَضبانَةٌ(٧).

= يصغر على لفظه كالمفرد، ولا يجمع مرة أخرى تكسير، ولذا سمي منتهى الجمع لانتهاء الجموع إليه بخلاف غيره من الجموع؛ فإنه يجمع ويصغر كأنْعَام وأكْلُب يجمعان على أنَاعم وأكَالِب، ويصغران على لفظهما كأُنَيْعَام وأُكَيْلِب، ويوازنان المفرد كصلصال، وتنضب فعلم أن أفعالًا وأفعلًا لم يخرجا عن صيغ الآحاد كهذا الجمع. «الخضري» (٢/ ٩٧).

(١) ليس في (ص)، (ح). والذي في (س): «عليهما».

(٢) من (س).   (٣) في (س): «فيها».

(٤) في (ع)، (ح)، (ك): «يمتنع».

(٥) بأن يكون مؤنثه **(فعلى)** بالفتح والقصر ـ كما مثل، أولًا مؤنث له أصلًا؛ كلحيان لكبير اللحية ورحمٰن، والأول غير مصروف اتفاقًا، والثاني على الصحيح؛ لأنا لو فرضنا له مؤنثًا، لكان **(فعلى)** لكثرته أولى به من **(فعلانة)**. «الخضري» (٢/ ٩٨).

(٦) في (س): «فيمنعه».

(٧) ينظر: «شرح المفصل لابن يعيش» (١/ ١٨٦)، وقال الخليل: «رجل عطشان، =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

الوصفية ووزن أفعل

[ص] [٦٥٢] ووَصْفٌ اصلِيٌّ ووَزْنُ (أَفْعَلَا) — مَمْنُوعَ تأنيثٍ بِتَا، كـ(أَشْهَلَا)

[ش] أيْ: وتُمْنَعُ[1] الصفةُ أيضًا بشَرْطِ كونِها أصْلِيَّةً؛ أيْ: غيرَ عارِضَةٍ، إذا انْضَمَّ إليها كونُها على وزْنِ (أفعلَ)، ولم تَقْبَلِ التاءَ[2]، نحوُ: أَحْمَرَ وأَخْضَرَ[3].

فإنْ قَبِلَتِ التاءَ صُرِفَتْ، نحوُ: (مَررتُ برَجُلٍ أرْمَلٍ)؛ أيْ: فَقيرٍ[4]، فتَصرِفُه؛ لأنَّكَ تَقولُ للمؤنَّثةِ: أَرْمَلَةٌ، بخِلافِ أحمرَ وأخضرَ؛ فإنَّهما لا يَنْصَرِفانِ[5]؛ إذ يُقالُ للمؤنَّثةِ: حَمْرَاءُ وخَضْرَاءُ، ولا يُقالُ: أَحْمَرَةٌ وأخضرةٌ، فمُنِعَا للصفةِ ووزْنِ الفعْلِ.

وإنْ كانَتِ الصفَةُ عارِضَةً؛ كأَرْبَعٍ، فإنَّه ليسَ صفَةً في الأصْلِ؛ بل اسمُ عدَدٍ ثم استُعْمِلَ صفةً في قولِهم: (مَررتُ بنِسوةٍ أربعٍ)، فلا يُؤَثِّرُ ذلك في مَنْعِه مِنَ[6] الصرْفِ، وإليه أشارَ بقولِه:

[ص] [٦٥٣] وأَلْغِيَنَّ عارِضَ الوَصْفِيَّهْ — كـ(أربعٍ) ـ وعارِضَ الإسْمِيَّهْ

[٦٥٤] فـ(الأَدْهَمُ) القَيْدُ لكونِه وُضِعْ — في الأصلِ وَصْفًا انْصِرَافُهُ مُنِعْ

[٦٥٥] و(أَجْدَلٌ، وأَخْيَلٌ، وأَفْعَى) — مَصروفةٌ، وقد يَنَلْنَ المَنْعَا[7]

---

(١) في (ح): «وتمتنع».

(٢) إما لأن مؤنثها فعلاء بالفتح والمد، كأشهل وأحمر، أو فعلى بالضم والقصر ـ كأفعل التفضيل، أو لا مؤنث له أصلًا: كأكمر لكبير كمرة الذكر، وآدر لكبير الإدرة.

(٣) ينظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ١٩٣)، و«المقتضب» (٣/ ٣١٩)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٣/ ٤٥٤)، و«اللمع في العربية» لابن جني (ص١٥٥).

(٤) (م) مِن مَجيءِ (أَرْمَلٍ) وَصْفًا للمذكَّرِ ـ قولُ جَريرِ بن عَطِيَّةَ:

هذى الأرامل قد قضّيت حاجتها — فمن لحاجة هذا الأرمل الذّكر

ومِن مَجيءِ أرْمَلةٍ ـ بالتاء ـ وصفًا للمؤنَّثِ قولُ الشَّاعِرِ، وأنْشَدَهُ ابنُ بَرِّيٍّ:

لِيَبْكِ عَلَى مِلْحانَ ضَيْفٌ مُدَفَّعٌ — وأَرْمَلَةٌ تُزْجِي مَعَ اللَّيْلِ أَرْمَلا (م)

(٥) في (ح)، (ك): «يصرفان». (٦) من (م).

(٧) قوله: (وقد ينلن المنعا): (النون) عائدة إلى الألفاظ الثلاثة؛ أي: قد يمنع =

[ش] أيْ: إذَا كانَ استعمالُ الاسمِ على وزْنِ أَفْعَلَ صِفَةً ليسَ بأصْلٍ، وإنما [١٨٥/ظ] هو عارِضٍ؛ كأربعَ[١] **فألْغِه**؛ أيْ: لا تَعْتَدَّ به في منْعِ الصرْفِ، كما لا تَعْتَدَّ بعُروضِ الاسْمِيَّةِ فيما هو صِفَةٌ في الأصْلِ؛ كـ(أَدْهَمَ) للقَيْدِ؛ فإنَّه صِفَةٌ في الأصْلِ لشيءٍ فيه سوادٌ، ثم استُعْمِلَ استعمالَ الأسماءِ، فيُطْلَقُ على كلِّ قَيْدٍ أدْهَمُ، ومعَ هذا تَمنَعُه نَظَرًا إلى الأصْلِ، وأشارَ بقولِهِ: (وأَجْدَلٌ...) إلى آخِرِه، إلى أنَّ هذه الألفاظَ - أعْنِي: أجْدَلًا للصقْرِ، وأخْيَلًا[٢] لطائِرٍ، وأفْعَى للحيَّةِ، لَيْسَتْ بصِفاتٍ، فكانَ حَقُّها: أنْ لا تُمْنَعَ[٣] مِن الصرْفِ، ولكنْ مَنَعَها بعضُهم لتخَيُّلِ الوصْفِ فيها، فتَخَيَّلَ في (أجْدَلٍ) معنى القُوَّةِ، وفي (أخْيَلٍ) معنى التخيُّلِ، وفي (أفْعَى) معنى الخُبْثِ، فمَنَعَها لوزْنِ الفعْلِ والصفَةِ المُتَخَيَّلَةِ، والكثيرُ فيها الصرْفُ؛ إذ لا وَصفِيَّةَ فيها مُحَقَّقَةٌ[٤]. (والله تعالى أعلم بالصواب)[٥].

[ص] [٦٥٦] ومَنْعُ عَدْلٍ مع وَصْفٍ مُعْتَبَرْ ... في لفظِ (مَثْنَى، وثُلاثَ، وأُخَرْ)
[٦٥٧] ووزْنُ (مَثْنَى، وثُلاثَ) كَهُمَا ... مِن واحدٍ لأربعٍ فلْيُعْلَمَا

[ش] مِمَّا يَمْنَعُ صرْفَ الاسمِ العَدْلُ والصفةُ، وذلك في أسماءِ العددِ المَبْنِيَّةِ على فُعَالَ ومَفْعَلَ[٦]؛ كثُلاثَ ومَثْنَى، فثُلاثُ مَعدولةٌ عن ثَلاثةٍ ثلاثةٍ، ومَثْنَى مَعدولةٌ عن اثنينِ اثنينِ، فتقولُ: (جاءَ القومُ ثُلاثَ)؛ أي:

= صرفهن قليلًا، ودل على القلة إتيانه بـ(قد)، ولم يبين كونهما لغتين؛ إذ الحاصل مع ذلك ما ذكره من قلة الانصراف وقلة منعه. «المقاصد الشافية» (٥/٥٩٧).

(١) زاد في (س)، (ع): «أي».

(٢) (م) وَرَدَ في مَثَلٍ مِن أمثالِهم: (بَيْضُ القَطا يَحْضُنُه الأَجْدَلُ)، يُضرَبُ للوَضيعِ يُؤْوِيهِ الشريفُ، وَرَدَ في مَثَلٍ آخَرَ: (أَشْأَمُ مِن أَخْيَلٍ)، والعرَبُ تَتَشاءَمُ بالطائرِ المسمَّى بالأَخْيَلِ (م).

(٣) في (س): «يمنع».

(٤) في (س): «مخففة». وينظر: «الكناش في فني النحو والصرف» (١/١٣١).

(٥) من (ح).

(٦) في (ح)، (س): «أو».

الوصفية والعدل

ثلاثةً ثلاثةً، و(مَثْنى)؛ أي: اثنينِ اثنينِ، وسُمِعَ استعمالُ هذينِ الوَزْنَيْنِ - أَعْنِي: فُعالَ ومَفْعَلَ - مِن واحدٍ واثنينِ وثلاثةٍ وأربعةٍ، نحوُ: أُحادَ ومَوْحَدَ، وثُناءَ ومَثْنَى، وثُلاثَ ومَثْلَثَ، ورُباعَ [١٨٦/و] ومَرْبَعَ، وسُمِعَ أيضًا في خمسةٍ وعَشَرَةٍ، نحوُ: خُماسَ ومَخْمَسَ، وعُشَارَ ومَعْشَرَ.

وزَعَمَ بعضُهم(١): أنَّه سُمِعَ أيضًا في سِتَّةٍ وسَبعةٍ وثمانيةٍ وتِسعةٍ، نحوُ: سُداسَ ومَسْدَسَ وسُباعَ ومَسْبَعَ، وثُمانَ ومَثْمَنَ، وتُساعَ ومَتْسَعَ(٢).

ومِمَّا يُمْنَعُ مِن(٣) الصرْفِ للعَدْلِ والصفةِ: (أُخَرُ) التي في قولِكَ: (مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ)، وهو مَعدولٌ عن الآخَرِ.

وتَلَخَّصَ مِن كلامِ الْمُصَنِّفِ: أنَّ الصِّفَةَ تُمْنَعُ معَ الألِفِ والنونِ الزائدتينِ، ومعَ وزْنِ الفعْلِ ومعَ العَدْلِ.

[ص] [٦٥٨] وكُنْ لِجَمْعٍ مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا أوالمفاعيلَ) بِمَنْعٍ كافِلَا

[ش] هذه هي العِلَّةُ الثانيةُ التي تَسْتَقِلُّ بالْمَنْعِ، وهي الجمْعُ الْمُتناهي، **وضابِطُه**: كلُّ جَمْعٍ بعْدَ أَلِفِ تَكسيرِه(٤) حَرفانِ، أو ثلاثةٌ أَوْسَطُها ساكِنٌ(٥)، نحوُ: مَساجِدَ ومَصابيحَ. ونَبَّهَ بقولِهِ: (مُشْبِهٍ مَفاعِلَا أو

---

(١) (م) ذكَرَ أبو حَيَّانَ: أنَّ هَذا الزعْمَ هو الصحيحُ، ونَقَلَ عن جَمْعٍ مِن عُلماءِ اللغَةِ - أنَّ المنقولَ عن العرَبِ استعمالُ هذين الوَزنينِ مِن ألفاظِ العَدَدِ مِن واحدٍ إلَى عَشَرَةٍ (م).

(٢) «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٣/ ٤٩٢)، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي (٢/ ٨٧٤)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٨/ ٤٠٥٣).

(٣) ليس في (ح). (٤) من (م).

(٥) قال الخضري (٢/ ١٠٠): «فيه قصور، وحقه: أن يقال: كل جمع فتح أوله، وكان ثالثة ألفًا ليس عوضًا، وبعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها أيضًا كسر أصلي ولو مقدرًا كدواب وعذارى؛ إذ أصلهما: دوابب وعذاري بكسر ما بعد الألف فأدغم الأول، وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة، والياء ألفًا فمتى استوفى الجمع هذه الشروط السبعة استقل بالمنع =

الْمَفاعيلَ) على أنَّه إذا كانَ الجمْعُ على هذا الوزْنِ مُنِعَ، وإنْ لم يَكُنْ في أوَّلِه مِيمٌ فيَدْخُلُ ضَوارِبُ وقَناديلُ في ذلك، فإنْ تَحَرَّكَ الثاني[١] صُرِفَ، نحوُ[٢]: صَيَاقِلَةٍ[٣]. ....

= لخروجه عن صيغ الآحاد العربية إذ لا نجد مفردًا عربيًّا بهذه الأوصاف. وأما سراويل فأعجمي، ومتى انتفى أحدها صرف؛ لأنه إما مفرد أو بزنته، فخرج مضموم الأول كعذافر بمهملة معجمة الجمل الشديد واسم للأسد، وكذا إن كانت ألفه غير ثالثة كصلصال، أو كانت عوضًا عن إحدى ياءي النسب كيمان وشآم أصلهما يمنيّ وشأمي بشد الياء، حذفوا إحدى الياءين تخفيفًا وعوضوا عنها الألف ففتحت همزة شآمي بعد سكونها فصار: يماني وشآمي ثم أُعِلَّ كقاض فصار يمان وشآم، ومثل ذلك ثمان فإنه منسوب حقيقة إلى الثمن بالضم وهو الجزاء الذي صير السبعة ثمانية ـ كما قاله الجوهري؛ فأصله ثمني، فتحوا أوله لكثرة التغيير في النسب، ثم حذفت إحدى الياءين إلى آخر ما مر فهذه الثلاثة مصروفة، ولا يتوهم أنها جوارٍ حتى يكون تنوينها للعوض؛ بل هو تنوين صرف بفوات صيغة الجمع، وما جاء في الشعر غير مصروف ـ فعلى التوهم فتقول في النصب: رأيت ثمانيًا وشآميًّا بالتنوين بخلاف جوار، وفي الجر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين كما يقدر الرفع، وتعود الياء للإضافة كياء قاض فتقول ثمانيمائة وحذفها لحن، وخرج أيضًا ما ليس بعد ألفه كسر كتدارك أو كان غير أصلي كتدان إذ أصله الضم كسر لمناسبة الياء، أو تحرك وسط الثلاثة بعد الألف كطواعية وكراهية ومن ثم صرف ملائكة وصيارفة أو كان ساكنًا منويًّا انفصاله بأن يكون مشددة عرضت للنسب حقيقة بأن تأخر وجودها عن الألف كرباحي وظفاري نسبة إلى رباح وظفار بلد باليمن، أو تقديرًا: بأن بنيت الكلمة عليهما معًا كحوالي للمحتال وحواري للناصر، فكل ذلك مصروف لفوات الصيغة، وإنما قدر والنسب في الآخرين ـ لسماعهما مصروفين، بخلاف ما إذا وجدت الياء المشددة بنية المفرد قبل وجود الألف كقمري وبختي وكرسي؛ فإن جمعها وهو قماري وبختي وكراسي يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتأمل ذلك، وقد ظهر أن صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون في العربية إلا لجمع أو منقول عنه لا لمفرد بالأصالة».

(١) في (ح)، (ص): «الثالث»، وفي (ع): «الساكن».

(٢) ليس في (ك).

(٣) (م) وكذا صَيارِفَةٌ وأشاعِرَةٌ وأَحَامِرَةٌ وعَباقِرَةٌ وأشاعثة ومَنَاذِرَةٌ وغَساسِنَةٌ ومَرَاقِسَةٌ =

(والله تعالى)[١].

[ص] [٦٦٠] ولِـ(سَرَاوِيلَ) بِهَذَا الْجَمْعِ ... شَبَهٌ اقْتَضَى عُمُومَ الْمَنْعِ

[ش] يعني: أنَّ سَراويلَ لَمَّا كانَتْ صِيغَتُه كصِيغَةِ مُنتهى[٢] الجموعِ، امْتَنَعَ مِن[٣] الصرْفِ؛ لِشِبْهِه به، وزَعَمَ بعضُهم[٤]: أنَّه يَجوزُ فيه الصرْفُ وتَرْكُه، واختارَ الْمُصَنِّفُ: أنه لا يَنصرِفُ[٥]؛ ولهذا قالَ: (شَبَهٌ اقْتَضَى عُمومَ الْمَنْعِ).

[ص] [٦٦١] وإنْ بهِ سُمِّيَ[٦] أو بِمَا لَحِقْ ... بهِ فالانْصِرَافُ مَنْعُهُ يَحِقْ

[ش] أيْ: إذا سُمِّيَ بالجمعِ الْمُتناهِي أو بما أُلْحِقَ[٧] به؛ لكونِه على زِنَتِه؛ كشَرَاحِيلَ، فإنَّه يُمْنَعُ مِن الصرْفِ؛ للعَلَمِيَّةِ وشِبْهِ العُجْمَةِ[٨]؛ لأنَّ هذا ليسَ في الآحادِ العربيَّةِ ما هو على زِنَتِه، فتُقولُ فيمَن اسْمُه مَساجِدُ أو مَصابيحُ أو سَراويلُ: (هذا مساجِدُ، ورأيتُ مَساجِدَ، ومَررتُ بمساجدَ)، وكذا الباقي[٩].

= هذا؛ لعدم ظهور أثر العامل فيه بالكلية فاحتياجه إلى التعويض أشد من المنقوص الذي يظهر فيه النصب».

(١) من (ح).

(٢) (م) مِن النُّحاةِ مَن يَقولُ: إنَّ سَراويلَ جَمْعُ حَقيقةً، ومفردُه سِرْوَالَةٌ. ويَستدِلُّ عَلَى هَذَا بقولِ الشاعِرِ:

عَلَيهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالَةٌ ... فَلَيسَ يَرِقُّ لِمُسْتَعْطِفِ

وهؤلاءِ يَجْعَلُونَ (سَرَاوِيلَ) مَمنوعًا مِن الصرْفِ لُزومًا كأَخَواتِهِ مِن الْجُموعِ، ومِنهم مَن يَجْعَلُه مُفردًا، وهؤلاءِ فَريقانِ: أَحَدُهما: يَمْنَعُه مِن الصرْفِ؛ نَظَرًا إِلَى لفْظِه، ويقولُ: هو مفرَدٌ جاءَ عَلَى صورةِ الجمْعِ. ومِنهم مَن يَصرفُه نظَرًا إِلَى حقيقتِه ومَعناهُ (م).

(٣) ليس في (ك).

(٤) هو ابن الحاجب في «أماليه» (٢/٥٩٦).

(٥) في (ك)، (ح): «يصرف».

(٦) نائب فاعله (به).

(٧) في (س)، (ع): «لحق».

(٨) في (س): «العجمية».

(٩) في (م): «البواقي».

العلمية والتركيب المزجي

[ص] [٦٦٢] والعَلَمَ امْنَعْ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا   تَرْكِيبَ مَزْجٍ، نحوُ (مَعْدِ يكَرِبَا)

[ش] مِمَّا يَمْنَعُ صرْفَ الاسمِ[1] العَلَمِيَّةُ والتركيبُ، نحوُ: (مَعْدِ يكَرِبَ وبَعْلَبَكَّ) فتَقولُ: (هذا مَعْدِ يكَرِبُ، ورأيتُ مَعْدِ يكَرِبَ، ومَرَرْتُ بِمَعْدِ يكَرِبَ)، فتَجْعَلُ[2] إعرابَه على الجزءِ الثاني، وتَمنَعُه[3] مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ والتركيبِ.

وقد سَبَقَ الكلامُ في الأعلامِ الْمُرَكَّبَةِ في بابِ العَلَمِ. (والله تعالى أعلم)[4].

العلمية وزيادة الألف والنون

[ص] [٦٦٣] كذاك [١٨٧/ و] حاوِي زائِدَيْ (فَعْلَانَا)   كـ(غَطَفَانَ) وكـ(أَصْبَهَانَا)

[ش] أي: كذلك يُمْنَعُ الاسمُ مِن الصرْفِ إذا كانَ عَلَمًا، وفيه أَلِفٌ ونُونٌ زائدتانِ؛ كغَطَفَانَ وأَصْبَهَانَ، بفتْحِ الهمزةِ وكسْرِها، فتقولُ: هذا غَطَفانُ، ورأيتُ غَطَفانَ، ومَرَرْتُ بغَطَفَانَ، فتَمْنَعُه مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ وزِيادةِ الألِفِ والنونِ، (كَذَلِكَ أَصْبَهَانُ)[5].

العلمية والتأنيث

[ص] [٦٦٤] كذا مُؤَنَّثٌ بِهاءٍ مُطْلَقَا   وشَرْطُ مَنْعِ العارِ كونُهُ ارْتَقَى
[٦٦٥] فوقَ الثلاثِ، أو كـ(جُورَ، أو سَقَرْ)   أو (زَيْدٍ) اسمَ امرأةٍ لا اسْمَ ذَكَرْ
[٦٦٦] وَجهانِ في العادِمِ تَذكيرًا سَبَقْ   وعُجمةً، كـ(هِندَ)، والْمَنْعُ أَحَقّْ

[ش] ومِمَّا[6] يَمْنَعُ صَرْفَه أيضًا العَلَمِيَّةُ[7] والتأنيثُ، فإنْ كانَ العلَمُ مُؤَنَّثًا

---

(١) ليس في (ح)، (س)، (ص).
(٢) في (س): «فيجعل».
(٣) في (س): «ويمنعه».
(٤) من (س).
(٥) من (ح).
(م) سواءٌ أكانَ مَفتوحَ الأوَّلِ، مثلَ نَجرانَ وعَفَّانَ وسَلمانَ، أمْ كَانَ مَضمومَ الأوَّلِ، مثلَ عُثمانَ وجُرجانَ وطُهرانَ، أمْ كَانَ مَكسورَ الأوَّلِ، مثلَ عِمرانَ (م).
(٦) في (س)، (ص): «أي».
(٧) في (ح)، (ك): «للعلمية».
والعلمية: هي فرعية المعنى، والتأنيث: فرعية اللفظ؛ لأن تاءه ملفوظة في نحو: فاطمة، ومقدرة في: زينب وسعاد؛ فأقاموا تقديرها مقام ظهورها.

ا العلمية والعجمة

[ص] [٦٦٧] والعَجَمِيُّ الوضْعِ والتعريفِ مَعْ زَيدٍ على الثلاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعْ

[ش] ويَمنَعُ[(١)] صرْفَ الاسم أيضًا: العُجْمَةُ[(٢)] والتعريفُ، وشَرْطُه: أنْ يكونَ عَلَمًا في اللسانِ الأَعْجَمِيِّ، وزائدًا على ثلاثةِ أحرُفٍ؛ كإبراهيمَ وإسماعيلَ، فتقولُ: (هذا إبراهيمُ، ورأَيْتُ إبراهيمَ، ومَرَرْتُ بإبراهيمَ)، فتَمْنَعُه مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعُجْمَةِ.

فإنْ لم يَكُنِ[(٣)] الأعجميُّ علَمًا في لِسانِ العَجَمِ؛ بل في لِسانِ العرَبِ[(٤)]، أو كانَ نَكِرَةً فيهما؛ كلِجَام علَمًا أو غيرَ علَمٍ، صَرَفْتَه، فتقولُ: (هذا لِجَامٌ، ورأيتُ لِجَامًا، ومَررتُ بلِجَامٍ)، وكذلك[(٥)] تَصْرِفُ[(٦)] ما كان عَلَمًا أعجَمِيًّا على ثَلاثَةِ أحْرُفٍ، سواءً كان مُحَرَّكَ الوسَطِ[(٧)]؛ كشَتَرٍ، أو ساكنَه؛ كنُوحٍ ولُوطٍ.

---

(١) في (ك): «ومنع».

(٢) (م) تَستطيعُ مَعرِفَةَ أنَّ هَذَا العَلَمَ أعْجَمِيٌّ بوَاحِدٍ مِن ثلاثةِ أشياءَ:
أولها: أنْ يَنُصَّ عالِمٌ ثِقَةٌ عَلَى ذلك.
وثانيها: أنْ يَكُونَ خارجًا عن الأوزانِ العربيَّةِ؛ كإبراهيمَ.
وثالثُها: أنْ تَجِدَه عَلَى غيرِ الْمَهْيَعِ العَرَبِيِّ؛ كأنْ يَكُونَ خُماسِيًّا وليسَ فيه حرْفٌ مِن حُروفِ الذَّلَاقَةِ، وكأنْ يَجْتَمِعَ فيه جِيمٌ وقافٌ مِثْلُ صنجق وجُرْمُوقَ (م).

(٣) في (ك): «تكن».

(٤) سواء استعملته أوّلًا في معناه الأصلي، ثم نقلته للعلمية: كلجام وفيروز مسمى بهما، وهذا مصروف اتفاقًا، أو جعلته علمًا من أول الأمر كبندار بضم الموحدة عند العجم؛ اسم جنس للتاجر الذي يخزن البضائع، أو يبيع المعادن، وقالون بالرومي اسم جنس للجيد، ولم تستعملهما العرب كذلك؛ بل علمين ابتداء. الخضري (٢/ ١٠٤).

(٥) في (ك): «وكذا». (٦) في (ح)، (س): «يصرف».

(٧) لأنَّ العجمة سبب ضعيف؛ فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث؛ فإن علامته مقدرة، وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الثقل، وتحرك الوسط يزيده فمنع. «الخضري» (٢/ ١٠٤).
وقال: «أسماء الأنبياء والملائكة ـ عليهم الصلاة والسلام ـ كلها غير مصروفة للعلمية والعجمة حتى موسى ﷺ؛ لأنه معرف (موشي)؛ وهو بالعبراني معناه =

العلمية ووزن الفعل

[ص] [٦٦٨] كذاكَ ذو وَزْنٍ يَخُصُّ(١) الْفِعْلَا أو غالِبٍ(٢) كأَحْمَدٍ ويَعْلَى

[ش] أيْ: كذلكَ يُمنَعُ صرْفُ الاسمِ إذا كان عَلَمًا، وهو على وزْنٍ يَخُصُّ الفعْلَ، أو يَغْلِبُ فيه، والمرادُ بالوزْنِ الذي يَخُصُّ الفعْلَ: ما لا يُوجَدُ في غيرِه إلَّا نُدُورًا، وذلك كفَعَّلَ وفُعِلَ، فلو سَمَّيْتَ رَجُلًا بضُرِبَ أو كَلَّمَ مَنَعْتَه مِن الصرْفِ، فتقولُ: (هذا ضُرِبُ، أو كَلَّمُ، ورأيتُ ضُرِبَ أو كَلَّمَ، ومَررتُ بضُرِبَ، أو كَلَّمَ).

والمرادُ بما يَغْلِبُ(٣) فيه: أنْ يَكونَ الوزْنُ يُوجَدُ في الفعْلِ

= الماء والشجر؛ لأن فرعون التقطه من بينهما فركبا اسمًا عليه، وأما اختلافهم في اشتقاقه: فإنما هو في موسى الحديد.

فقيل: من أوسيت رأسه إذا حلقته فهو موسى كأعطيته فهو معطى فيكون مصروفًا.

وقيل: هو فعلى من ماس يميس إذا تبختر في مشيه لتحركه كذلك عند الحلق به، فقلبت الياء واوًا لضمِّ ما قبلها، كموقن من اليقين فيمنع للألف المقصورة ـ كما في السَّمِين «الدر المصون» (١/٣٥٤). ويستثنى من الملائكة أربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير؛ فهذه عربية لكن رضوان ممنوع للزيادة، ومن الأنبياء سبعة محمد ﷺ وشعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث ـ عليهم الصلاة والسلام ـ فكلها مصروفة لفقد العجمة في الأربعة الأول، وفقد شرطها في الباقي.

وقيل: هود ليس عربيًّا؛ بل هو كنوح؛ لأنه قبل إسماعيل وهو أبو العرب لكن ما ورد أن إسماعيل تعلم أصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع أمه يدل على وجود العربية قبله، وفي عزير وجهان قرئ بهما [كما في «السبعة» (ص٣١٣)]؛ فالصرف على أنه عربي من التعزير ـ وهو التعظيم وعدمه على أنه أعجمي، أو: إنه حذف تنوينه للساكنين تشبيهًا له بحرف المد، وأما إبليس، فقيل: منع للعجمة، وقيل: عربي مشتق من الإبلاس وهو الإبعاد، وعلى هذا: فمنعه لشبه العجمة؛ لأن العرب لم تسمِّ به أصلًا؛ بل هو خاص بمن أطلقه الله عليه؛ فكأنه دخيل في لسانها، لا لأنه نظر له في الآحاد العربية ـ كما قيل؛ لأنه كإحليل وإكليل وغيرهما».

(١) في (س): «تخص».

(٢) أو «(غالب)، معطوف على قوله: (يخص الفعلا)؛ كأنه قال: خاص بالفعل، أو غالب عليه ـ كما في «المقاصد الشافية» (٥/٦٥٣).

(٣) قال الخضري (١/١٠٥): «أشار بذلك ـ إلى أن التعبير بـ(غالب) فيه قصورٌ، =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ص][٦٦٩] وما يَصيرُ عَلَمًا مِن ذي أَلِفْ زِيدَتْ[١] لإلحاقٍ فليسَ يَنْصَرِفْ

[ش] أيْ: ويُمنَعُ صَرْفُ الاسمِ أيضًا للعَلَمِيَّةِ وأَلِفِ الإلحاقِ المقصورةِ؛ كعَلْقَى وأَرْطَى[٢]، فتقولُ فيهما عَلَمَيْنِ: (هذا عَلْقَى، ورأيتُ عَلْقَى، ومَررتُ بعَلْقَى)، فتَمْنَعُه[٣] مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ وشِبْهِ أَلِفِ الإلحاقِ بأَلِفِ التأنيثِ، مِن جِهَةِ أنَّ ما هي فيه والحالةُ هذه ـ أَعْنِي: حالَ كونِه علَمًا ـ لا يَقبلُ تاءَ التأنيثِ، فلا تَقُولُ فيمَن اسْمُه [١٨٨/ظ] (عَلْقَى: (عَلْقَاة))[٤]؛ كما لا[٥] تَقولُ في حُبْلَى: (حُبْلاة)[٦].

فإنْ كانَ ما فيه[٧] أَلِفُ الإلحاقِ غيرَ عَلَم؛ (كعَلْقَى وأَرْطَى)[٨] قَبْلَ التسميةِ بهما صَرَفْتَه؛ لأنها والحالةُ هذه لا تُشْبِهُ أَلِفَ التأنيثِ[٩]، وكذا إنْ كانتْ أَلِفُ الإلحاقِ مَمدودةً؛ كعِلْبَاءٍ، فإنَّك تَصْرِفُ ما هي فيه؛ عَلَمًا كانَ أو نَكِرَةً.

[ص][٦٧٠] والعَلَمُ امْنَعْ صَرْفَهُ إنْ عُدِلَا كَـ(فُعَلِ) التَّوْكِيدِ، أو كَـ(ثُعَلَا)[١٠]

---

(١) تحرز بقوله: (زيدت) ـ من الألف المنقلبة عن الأصل؛ نحو: (مغزًى) و(مدعًى).

(٢) (م) العَلْقَى ـ بوَزْنِ سَكْرَى ـ أَصْلُه: اسمٌ لنباتٍ دَقيقِ القُضبانِ تُصنَعُ منه المَكانِسُ، والأَرْطَى: اسمٌ لشجَرٍ، واختُلِفَ في أَلِفِهِ؛ فقِيلَ: هِيَ أَلِفُ الإلحاقِ؛ كَمَا ذَكَرَ الشارِحُ، **وقيلَ**: أَلِفُه أَصليَّةٌ، فوَزْنُ الأَرْطَى أفعَلُ، فيُمنَعُ صرفُه للعلمِيَّةِ ووَزْنِ الفعْلِ؛ كأحمدَ (م).

(٣) في (ح): «فمنعه»، وفي (س): «فيمنعه».

(٤) في (ع)، (ك): «علقا وعلقاه». (٥) ليس في (ع).

(٦) «المنصف لابن جني» (ص٣٦)، و«المقاصد الشافية» (٦/٣٤٧).

(٧) في (ح): «في». (٨) في (ح): «تقديم وتأخير».

(٩) أي: شبهًا كاملًا.

(١٠) يرد على الناظم اعتراضان:

أحدهما: أن ما كان من نحو: (عمر، وزفر) ـ منع صرفه عنده مبني على تحقيق العلة المانعة وهو العدل، وهو مما لا يهتدى إليه بقياس، وإنما يتلقى من السماع ـ أعني: كونه معدولًا ـ وليس لنا سبيل إلى ذلك من السماع ـ إلا من جهة صرفه وعدم صرفه. =

والأَصْلُ عامِرٌ وزافِرٌ وثاعِلٌ، فمَنْعُه مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ والعَدْلِ.

الثالثُ: (سَحَرُ) إذا أُرِيدَ مِن يومٍ بعَيْنِه، نحوُ: (جِئتُكَ يومَ الجُمُعَةِ سَحَرَ)، فسَحَرُ ممنوعٌ مِن الصرْفِ للعَدْلِ وشِبْهِ العلَمِيَّةِ؛ وذلك أنَّه مَعدولٌ عن السحَرِ؛ لأنه مَعرِفَةٌ، والأَصْلُ [١٨٩/و] في التعريفِ: أنْ يكونَ بـ(أَلْ)، فعُدِلَ به عن ذلك، وصارَ تعريفُه (مُشْبِهًا لِتَعْرِيفِ)[1] العَلَمِيَّةِ[2]؛ مِن جِهَةِ أنَّه لم يُلْفَظْ معَه بِمُعَرِّفٍ. (والله تعالى أعلم)[3].

[ص] [٦٧٢] وابنِ على الكَسْرِ (فَعَالِ) عَلَمَا مُؤَنَّثًا، وَهْوَ نَظِيرُ (جُشَمَا) ـ

[٦٧٣] عندَ تَمِيمٍ واصْرِفَنْ ما نُكِّرَا مِن كلِّ ما التعريفُ فيه أَثَّرَا

[ش] أيْ: إذا كانَ عَلَمُ المؤنَّثِ على وَزْنِ فَعَالِ؛ كحَذَامِ ورَقَاشِ، فللعَرَبِ فيه مَذهبانِ:

أَحَدُهما: ـ وهو مَذهَبُ أهْلِ الْحِجازِ[4] ـ بِناؤُه على الكَسْرِ[5]،

---

(١) في (م): «كتعريف».

(٢) وليس بعَلَم حقيقة ـ كما يشير إليه قول المصنف والتعريف، لكن صرَّح في «التسهيل» (ص٢٢٢): بأنه علم شخصي أو جنسي؛ فاستشكله أبو حيان [«الارتشاف» (٢/ ٨٦٩)]: بأن تعريفه حينئذٍ بالعلمية، وهو لا يجامع تعريف اللام؛ فكيف يكون معدولًا عنه مع عدم اشتماله على معناه؟ اهـ. وصريح ذلك: أن العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذي (أل) لما ذكر فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة، فما نقل عن السعد وغيره: من أن رجب وصفر من الشهور إذا أريد بهما معين يمنع صرفهما للعلمية، والعدل عن الرجب والصفر بـ(أل) ينبغي حمله على العلمية الحكمية، وهي المعبر عنها هنا بشبه العلمية لما سمعت، ولأن العلم الحقيقي لا يحتاج لاشتراط التعيين، والملجىء لاشتراطه سماعهما بالصرف وعدمه هذا، ويحتمل: أن منعهما للعلمية الجنسية على الأيام المخصوصة والتأنيث المعنوي باعتبار تأويلهما بالمدة، وصرفهما على اعتبار الوقت سواء أريد بهما معين أم لا، فتأمَّل. «الخضري» (٢/ ١٠٧).

(٣) من (ح).

(٤) انظر: «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٤٩٩).

(٥) وفي سبب بنائه أقوال:

أحدهما: شبهه بنزال وزنًا وتعريفًا وعدلًا وتأنيثًا.

=

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

حكم العلم المؤنث على وزن (فعال)

العِلَّتَيْنِ، وبَقاؤه بعِلَّةٍ واحدةٍ لا يَقْتَضِي مَنْعَ الصرْفِ، وذلك نحوُ: مَعْدِ يكَرِبَ وغَطَفَانَ وفاطمةَ وإبراهيمَ وأحمدَ وعَلْقى وعُمرَ أعلامًا، فهذه ممنوعةٌ مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ وشيءٍ[1] آخَرَ، فإذا نَكَّرْتَها صَرَفْتَها؛ لزوالِ أحَدِ سَبَبَيْهَا، وهو العَلَمِيَّةُ، فتقولُ: (رُبَّ مَعْدِ يكَرِبٍ رَأَيْتُ)، وكذا الباقي[2].

وتَلَخَّصَ مِن كلامِه: أنَّ العَلَمِيَّةَ تَمْنَعُ [١٨٩/ظ] الصرْفَ[3] معَ التركيبِ، ومعَ زيادةِ الألِفِ والنونِ، ومعَ التأنيثِ، ومع العُجْمَةِ، [ومعَ وزْنِ الفعْلِ، ومعَ ألِفِ الإلحاقِ المقصورةِ][4]، (ومعَ العَدْلِ)[5].

[ص] **[٦٧٤] وما يكونُ مِنْهُ مَنْقُوصًا ففي إعرابِهِ نَهْجَ (جَوَارٍ) يَقْتَفِي**

[ش] كلُّ مَنقوصٍ كانَ نَظيرُه مِن الصحيحِ الآخِرِ مَمنوعًا مِن الصرْفِ[6] - يُعامَلُ مُعامَلَةَ (جَوارٍ) في أنَّه يُنَوَّنُ في الرفْعِ والجَرِّ تنوينَ العِوَضِ، ويُنصَبُ بفَتحةٍ مِن غيرِ تَنوينٍ، وذلك نحوُ: (قاضٍ) - عَلَمَ امرأةٍ - فإنَّ نَظيرَه مِن الصحيحِ (ضارِبُ) علَمَ امرأةٍ، وهو ممنوعٌ مِن الصرْفِ؛ للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ، فَـ(قاضٍ) كذلك ممنوعٌ مِن الصرْفِ للعَلَمِيَّةِ والتأنيثِ، وهو مُشَبَّهٌ بجوارٍ مِن جِهَةِ أنَّ في آخِرِه ياءً قَبْلَها كَسرةٌ، فيُعامَلُ مُعامَلَتَه، فتقولُ: (هذه قاضٍ، ومَرَرْتُ بِقَاضٍ، ورَأَيْتُ قَاضِيَ)؛ كما تقولُ: (هؤلاءِ جَوارٍ، ومَررتُ بِجَوارٍ، ورَأيتُ جَوارِيَ).

[ص] **[٦٧٥] ولاضْطِرَارٍ أو تَنَاسُبٍ صُرِفْ ذو المَنْعِ، والمصروفُ قد لا يَنْصَرِفْ**

[ش] يَجُوزُ في الضرورةِ صَرْفُ ما لا يَنْصَرِفُ؛ وذلك كقولِه[7]:

---

(١) في (س): «ومثنى».
(٢) ينظر: «المقتضب» (٣/ ٣٧٣)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٨٧٠).
(٣) من (م).
(٤) مكان العبارة في (س): «ووزن الفعل». (٥) من (ع)، (م).
(٦) قال في حاشية (س): «كان هو كذلك - إلا أن».
(٧) هو: لامْرِئِ القَيْسِ بنِ حُجْرٍ - في «ديوانه» (ص٤٣).

الاسم المنقوص

صرف الممنوع ومنع المصروف

Black plate (1124,1)

إعرابُ الفعلِ

إعراب الفعل المضارع

[ص] [٦٧٦] ارْفَـعْ مُـضَـارِعًـا إِذَا يُـجَـرَّدُ مِـنْ نَـاصِـبٍ وَجَـازِمٍ، كَـ(تَسْعَدُ)

[ش] إذا جُرِّدَ[١] الفعلُ المضارعُ عنْ عاملِ النصبِ وعاملِ الجزمِ رُفِعَ، واختُلف في رافعِه: فذهبَ قومٌ - إلى أنه ارتفعَ لوقوعِه موقعَ الاسم[٢]، فـ(يَضْرِبُ) في قولِكَ: (زيدٌ يضرِبُ) واقعٌ موقعَ (ضاربٌ) فارتفعَ لذلكَ. **وقيلَ**: ارتفعَ لتجرُّدِه[٣] مِنَ الناصبِ والجازم، وهو اختيارُ المصنِّفِ.

النصب وعلاماته

[ص] [٦٧٧] وَبِـ(لَن) انْصِبْهُ، وَ(كَيْ)، كذَا بِـ(أَنْ) لا بَعْدَ عِلْمٍ، وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنْ -

[٦٧٨] فَانْصِبْ بِهَا، وَالرَّفْعَ صَحِّحْ، وَاعْتَقِدْ تَخْفِيفَهَا[٤] مِنْ (أَنَّ) فَهُوَ[٥] مُطَّرِدْ

[ش] يُنْصَبُ المضارعُ إذا صحِبَه[٦] حرفٌ ناصبٌ، وهو (لَنْ أو كَيْ أو أَنْ أو إِذَنْ) نحو: (لَنْ أَضْرِبَ)، (وجئتُ كَيْ أَتَعَلَّمَ)، (وَأُرِيدُ أَنْ تَقُومَ)، (وَإِذَنْ أُكْرِمَكَ) - في جوابِ مَنْ قالَ لكَ: (آتِيكَ). وأشارَ بقولِهِ: (لَا بَعْدَ

---

(١) في اللفظ والتقدير معًا.

(٢) أي: إذا كان خبرًا أو صفة أو حالًا؛ لأن الأصل في هذه الثلاثة الاسم؛ فحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع، الذي هو أول أحوال الاسم وأشرفها، والماضي - وإن كان يقع في ذلك - لكنه مبني الأصل فلم يؤثر فيه العامل. كذا قال البصريون.

واعترض: بوقوعه مرفوعًا؛ حيث لا يقع الاسم كهلًا تفعل وستفعل وجعلت أفعل، ورأيت الذي تفعل لاختصاص حرفي التحضيض، والتنفيس بالفعل والصلة، وخبر أفعال الشروع بالجمل.

وأجيب: بأن المراد وقوعه موقعه في الجملة، وأيضًا فالرفع استقر له قبل أن يعرض له ذلك؛ فلم يغير؛ إذ أثر العامل لا يغير إلا بعمل آخر. «التصريح» (٤/ ٢٨٤)، و«الخضري» (٢/ ١٠٩).

(٣) لدوران الرفع معه وجودًا وعدمًا.

(٤) أي: إذا رفع الفعل بعدها.

(٥) في (س): «وهو».

(٦) في (س): «صحب».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (1125,1)

عِلْم) إلى أنَّه إنْ وقعَتْ (أنْ) بعدَ عِلْم ونحوِهِ[١] ممَّا يدُلُّ على اليقينِ[٢]: وجَبَ رفعُ الفعلِ بعدَها، وتكونُ[٣] حينئذٍ مخفَّفَةً مِنَ الثقيلةِ، نحوَ: (عَلِمْتُ أَنْ يقومُ[٤])[٥]، التقديرُ: أنَّه يقومُ، فخُفِّفَتْ (أنْ)، وحُذفَ اسمُها وبَقَى [١٩٠/ظ] خبرُها، وهذِهِ هي غيرُ الناصبةُ للمضارعِ؛ لأن هذه ثُنائِيَّةٌ لفظًا، ثلاثيةٌ وَضْعًا، وتلكَ ثُنائِيَّةٌ[٦] لفظًا ووَضْعًا.

وإنْ وقعَتْ بعدَ ظَنٍّ ونحوِهِ ـ ممَّا يدُلُّ على الرجحانِ ـ جازَ في الفعلِ بعدَها وجهانِ:

أحدُهما: النصبُ[٧] على جَعْلِ (أنْ) مِنْ نواصبِ المضارعِ[٨].

الثاني: الرفعُ[٩] على جَعْلِ (أنْ) مُخَفَّفَةً مِنَ الثقيلةِ.

فتقولُ: (ظَنَنْتُ أنْ يقومُ[١٠]، وَأَنْ يَقُومَ). والتقديرُ: ـ معَ الرفعِ ـ ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَقُومُ، فَخُفِّفَتْ (أَنَّ) وحُذفَ اسمُها، وبقَى خبرُها، وهو الفعلُ وفاعلُه.

---

(١) في (ح)، (ك): «ونحوها».

(٢) كرأي، وتحقق وتبين وظن مستعملًا في العلم، وإنما وجب كونها في ذلك مخففة؛ لأن المصدرية للرجاء والطمع، فلا تدخل إلا على ما ليس مستقرًا ولا ثابتًا، والعلم إنما يتعلق بالمحقق ـ فلا يناسبه إلا التوكيد المفاد بالمخففة، والأكثر حينئذ الفصل بين إن والفعل بما سبق في (إن) وأخواتها، وأجرى سيبويه والأخفش: الخوف مجرى العلم عند تيقن المخوف كخشيت أن تفعل بالرفع. «الخضري» (٢/ ١١١).

(٣) في (س): «ويكون». (٤) في (س): «يقدم».

(٥) (م) ومن ذلك قول الشاعر؛ وهو الشاهد رقم (١٠٧) السابق في باب (إن) وأخواتها:

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل (م)

(٦) ليس في (م). (٧) لعدم تحقق المظنون.

(٨) ينظر: «اللمع في العربية» (ص١٢٧)، و«توجيه اللمع» (ص٣٥٧).

(٩) لقرب الظن من العلم.

(١٠) في (س) في الموضعين: «تقوم».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

Black plate (1126,1)

[٦٧٩] وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ (أَنْ) حَمْلًا عَلَى (ما) أُخْتُهَا حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

يعني: أنَّ مِنَ العربِ مَنْ لمْ يُعْمِلْ (أَنْ) الناصبةَ للفعلِ المضارعِ، وإنْ وقعتْ بعدَ ما لا يدلُّ على يقينٍ وَلَا[١] رجحانٍ[٢]؛ فيُرفَعُ[٣] الفعلُ بعدَها؛ حَمْلًا عَلَى أختِها (مَا) المصدريَّةِ؛ لاشتراكِهما في أنَّهما يَتَقَدَّرَانِ[٤] بالمصدرِ؛ فتقولُ: (أُرِيدُ أَنْ تَقُومُ[٥]) ـ كما تقولُ: (عَجِبْتُ مِمَّا تَفْعَلُ)[٦]. (والله تعالى أعلم بالصواب)[٧].

[ص] [٦٨٠] وَنَصَبُوا بِـ(إِذَنِ) المُسْتَقْبَلَا إِنْ صُدِّرَتْ، وَالفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا

[٦٨١] أَوْ قَبْلَهُ اليَمِينُ، وَانْصِبْ وَارْفَعَا[٨] إِذَا (إِذَنْ) مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

[ش] تقدَّمَ أنَّ مِنْ جملةِ نواصبِ المضارعِ (إِذَنْ)، ولا يُنْصَبُ بها إلا بشروطٍ:

أحدُها: أنْ يكونَ الفعلُ مستقبلًا[٩].

---

(١) في (م): «أو».

(٢) (م) وقد قرئ بالرفع ـ كما في «البحر المحيط» (٢/٤٩٨) ـ في قوله تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. وَعَلَى هَذَا ورد قول الشاعر:

أن تقرآن عَلَى أسماء ويحكما ... مني السلام وألا تشعرا أحدا

وقول الآخر:

إنـي زعـيـم يـا نـويـ ... ـقة إن نـجـوت مـن الـرزاح

أن تـهـبـطـيـن بـلاد قـو ... م يـرتـعـون مـن الـطـلاح(م)

(٣) في (س): «فترفع». (٤) في (ع)، (م): «يُقَدَّرَانِ».

(٥) في (س): «أقوم».

(٦) ينظر: «توجيه اللمع» (ص٥١٤). (٧) من (ح).

(٨) قوله: (وانصب وارفعا) ـ ظاهره: الإشعار بقوة النصب، وفضيلته على الرفع؛ لتقديمه إياه، وكثيرًا ما يجري ذلك في كلامه، وقد عرفت: أن الرفع هو الأكثر على تقدم ذكره. «المقاصد الشافية» (٦/٢٦)

والجواب عنه: أن التقديم والتأخير ـ ليس بواجب التحكيم، **وأيضًا**: فالوجهان جائزان على الجملة.

(٩) لأن سائر النواصب لا تعمل في غيره؛ لتحققه في الوجود كالأسماء، فلا تعمل =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

الثاني: أنْ تكُونَ مصدَّرةً.

الثالثُ: أنْ لا يُفصلُ بينَها وبينَ منصوبِها.

وذلكَ[١] نحوَ أنْ يقالَ: أنَا آتيكَ، فتقولُ [١٩١/و]: (إِذَنْ أُكْرِمُكَ)[٢].

= فيه عوامل الأفعال دماميني. «الخضري» (٢/١١٢)

(١) ليست في (ك).

(٢) جمع بعضهم شروط إعمال (إذن)، فقال:

أعـمـل إذن إذا أتـتـك أولا وسقت فعلا بعدها مستقبلا

واحذر إذا أعملتها أن تفصلا إلا بـحـلـف أو نـداء أو بـلا

فجعل النداء و(لا) مع اليمين.

وزاد بعضهم ـ على هذا الظرف والمجرور، فقال:

والظـرف والـمـجـرور زدهـمـا على قول ابن عصفور نبيل النبلا

وزاد ابن خروف ـ أيضًا ـ الدعاء إذا فصل به، فلا اعتبار به في ذلك، نحو قولك: (إذن غفر الله لك بفعل كذا). هذه ستة أشياء، ذكر الناظم منها واحدًا فقط، وأهمل البواقي، وهذا كله فيه ما ترى.

والجواب: أنه في ذلك متبع لكلام سيبويه، لأنه إنما تكلم على الفصل بالقسم خاصة، وكأن ما عدا ذلك إنما هو قياس على القسم.

وأما **(لا)** فقد علم من حكمها: أنها تدخل في الاختيار بين العامل والمعمول مطلقًا، فلم يحتج إلى ذكر ذلك فيها، وزيادة ابن عصفور ـ قد لا يسلم له فيها؛ لأن الظرف والمجرور إنما يتسع فيهما بالسماع، ولذلك لما استدل الفارسي [«المسائل الحلبيات» (ص٢٨٠ ـ ٢٨١)] على جواز تقدم خبر (ليس) عليها بجواز تقدم معموله، وتلا قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

اعترض عليه: بأن الآية لا دليل فيها؛ لأنَّ الظرف والمجرور قد يتصرف فيهما بالتقديم؛ حيث لا يتصرف في المفعول.

ورد هذا الاعتراض: بأن التصرف في الظرف والمجرور، وإن كثر، موقوفٌ على السماع، فلا يقع إلا حيث سمع، والظرف والمجرور ـ لم يقع واحد منهما ـ فاصلًا أصلًا، فلا ينبغي أن يقال به، وإن كانوا قد قالوا في (لن):

لـن مـا رأيت أبـا يـزيـد مـقـاتـلا أدع الـقـتـال وأشـهـد الـهـيـجـاء

ففصلوا بين (لن) ومعمولها، وهي أشد في طلب الاتصال من (إذن)؛ فذلك =

فلوْ(١) كانَ الفعلُ بعدَها حالًا لم يُنصبْ، نحوَ أنْ يقالَ: (أُحِبُّكَ(٢))؛ فتقولُ: (إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا) فيجِبُ رفعُ (أَظُنُّ)، وكذلكَ يجِبُ رفعُ الفعل بعدَها، إنْ لمْ تَتَصَدَّرْ(٣) نحوَ: (زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمُكَ)؛ فإنْ كانَ المتقدِّمُ عليها حرفَ عطفٍ جازَ في الفعلِ: (الرفعُ والنصبُ)(٤) نحوَ: (وَإِذَنْ أُكْرِمَكَ)، وكذلكِ يجِبُ رفعُ الفعلِ بعدَها، إنْ فُصِلَ بينَها وبينَه نحوَ: (إِذَنْ زَيْدٌ يُكْرِمُكَ)، فإنْ فُصِلَتْ بالقسمِ نصَبْتَ(٥) نحوَ: (إِذَنْ وَاللهِ لأُكْرِمَكَ)(٦). (والله أعلم)(٧).

[ص] [٦٨٢] وَبَـيْـنَ (لَا) وَلَامِ جَـرٍّ الْـتُـزِمْ ... إِظْهَـارُ (أَنْ) نَـاصِبَـةً، وَإِنْ عُـدِمْ

[٦٨٣] (لَا) فَـ(أَنِ) اعْمِلْ (مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا)(٨) ... وَبَعْدَ نَفْيِ (كَانَ) حَتْمًا أُضْمِرَا

[٦٨٤] كَـذَاكَ بَـعْـدَ (أَوْ) إِذَا يَـصْـلُـحُ فِـي ... مَوْضِعِهَا (حَتَّى أَوِ إِلَّا) ـ (أَنْ) خَفي(٩)

أحوال (أنْ) المصدرية

= موقوف على السماع.

وما زاده ابن خروف فيلزمه أن يجيز ذلك في جمل الاعتراض مطلقًا، فيقول: (إذن فاعلم أكرمك)، و(إذن لو علمت أكرمك)، وما أشبه ذلك.

ويطول الأمر في هذا، فالأولى: الاقتصار على ما قرب مرماه، وسهل في الحكم تناوله، كالنداء والقسم. «المقاصد الشافية» (٦/ ٢٤ ـ ٢٦).

(١) في (ح): «ولو».

(٢) في (ح): «أجيئك».

(٣) بأن تأخرت كأكرمك إذن أو وقعت حشوًا، ولا تقع كذلك مع المضارع إلا في ثلاثة مواضع: بالاستقراء بين الخبر والمخبر عنه ـ كما مثله الشارح. أو: بين الشرط وجوابه، أو: القسم وجوابه كإن تأتني إذن أكرمك، أو: والله إذن أكرمك، ويجب إهمالها في الجميع. «الخضري» (٢/ ١١٢).

(٤) بالتقديم والتأخير في (ح).

(٥) لأن القسم مؤكد للربط المستفاد منها.

(٦) (م) ومن ذلك قول الشاعر [حسان بن ثابت في «ملحق ديوانه» (ص٣٧١)]:

إذنْ والـلّـهِ نَـرْمـيَـهُـم بـحَـرْبٍ ... يُشِيبُ الطفلُ من قبلِ المشيبِ (م)

(٧) من (ح).

(٨) بالتقديم والتأخير في (ح)، (س).

(٩) **(أن خفي)**: (أن) مبتدأ. و(خفي) خبره و(بعد) متعلق بـ(خفي)؛ كأنه قال: تخفى (أن) أيضًا بعد كذا وكذا.

فإن قلت: ما الذي أحرز بقوله: (أن خفي)، وكان قوله: (كذاك) مجزيًا عنه؛ لأنه =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

إذا كان الفعلُ الذي قبلَها مما ينقضي[١] شيئًا فشيئًا، وتُقدَّرَ بإلَّا إنْ لم يكُنْ [١٩١/ظ] كذلك؛ فالأولُ: كقولِه[٢]:

٣٢٢ ـ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ[٣]

أي: لأستسهلَنَّ الصعبَ حتى أدركَ المُنَى، فـ(أُدْرِكَ) منصوبٌ بـ(أنْ) المُقَدَّرَةِ بعدَ (أَوْ) التي بمعنى حتى وهي واجبةُ الإضمارِ، والثاني: كقولِه[٤]:

٣٢٣ ـ وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا[٥]

أي: كسَرْتُ كعوبَها إلَّا أنْ تستقيمَ، فـ(تَسْتَقِيمَ) منصوبٌ بـ(أَنْ) بعدَ (أَوْ) واجبةَ الإضمارِ.

[ص] [٦٨٥] وَبَعْدَ (حَتَّى) هَكَذَا إِضْمَارُ (أَنْ) حَتْمٌ[٦]، كـ(جُدْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنْ)

[ش] ومما يجِبُ إضمارُ (أنْ) بعدَه (حتى)، نحو: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدِ[٧]) فـ(حتى) حرفُ جرٍّ و(أَدْخُلَ) مَنْصُوبٌ بأنِ المُقَدَّرَةِ بعدَ (حتى)،

مواضع وجوب إضمار (أن)

---

(١) في (س): «يقتضي».
(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٨٦٥): «قائله لم أعرفه».
(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(أو أدرك)** حيث نصب الفعل المضارع الَّذِي هو قوله: **(أدرك)** بعد **(أو)** التي بمعنى حتى بأن مضمرة وجوبًا (م).
(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/١٨٦٦): «قائله: هو زياد الأعجم».
(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(أو تستقيما)** حيث نصب الفعل المضارع ـ الَّذِي هو تستقيم ـ بأن مضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى إلا (م).
(٦) (إضمار أن حتم) (إضمار أن) مبتدأ، و(حتم) خبر، وهو بمعنى: لازم. و(بعد حتى): متعلق باسم فاعل حال، يعمل فيه قوله: (حتم) ـ أي: إضمار (أن) لازم حالة كونها بعد (حتى)، ويجوز تعلقه بـ(إضمار) وذلك شاذ، كقول العجاج:

كان جزائي بالعصا أن أجلدا

ويريد: أن إضمار (أن) لازم، لا يجوز إظهارها مع (حتى)؛ كأنهم جعلوها عوضًا من اللفظ بـ(أن). «المقاصد الشافية» (٦/ ٣٧ ـ ٣٨).
(٧) في (ح): «المدينة».

التشريكَ بينَ الفعلِ والفعلِ، أو أرَدْتُ جَعْلَ ما بعَدَ الواوِ خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ؛ فإنه لا يجوزُ حينئذٍ النصبُ.

ولهذا جازَ فيما بعدَ الواوِ في قولِكَ: (لَا تَأْكُلَ السمَكَ وَتَشْرَبُ اللَّبَنَ) ـ ثلاثةُ أوجهٍ: الجزمُ على التشريكِ بينَ الفعلينِ، نحو: (لا تأكلِ السمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ). والثاني: الرفعُ على إضمارِ مبتدأٍ، نحو: (لا تأكلْ السمكَ وَتَشْرَبُ اللبن)؛ أي: وأنتَ تَشْرَبُ اللَّبَنَ. والثالثُ: النصبُ على معنى النهيِ عن الجمعِ بينَهما، نحو: (لا تأكلِ السمكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ)؛ أي: لا يكُنْ منك أَنْ تأكلَ السمكَ وأنْ تَشْرَبَ اللَّبَنَ، فَيُنصَبُ هذا الفعلُ بأنْ مُضْمَرَةً.

[ص] [٦٨٩] وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا اعْتَمِدْ إِنْ تَسْقُطِ الفَا وَالجَزَاءُ قَدْ قُصِدْ

[ش] يجُوزُ في جوابِ غيرِ النفيِ مِنَ الأشياءِ التي سبَقَ ذِكْرُهَا أنْ تجْزمَ إذا سقَطَتِ الفاءُ، وقُصِدَ الجزاءُ[1]، نحو: (زُرْنِي أَزُرْكَ)، وكذلك الباقي، وهلْ هو مجزومٌ بشرطٍ مُقدَّرٍ[2]؛ أي: زُرْنِي فَإِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ، أو بالجملةِ قبلَه قولانِ[3]، ولا يجُوزُ الجزمُ في النفيِ فلا تقولُ: (مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثْنَا).

[ص] [٦٩٠] وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ (إِنْ) قَبْلَ (لَا) دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

[ش] لا يجُوزُ الجزمُ عندَ سقوطِ الفاءِ بعدَ النهيِ ـ إلا بشرطِ أنْ يصِحَّ

---

(١) بأن قصدت تسبب الفعل عن الطلب.

(٢) مع فعله بعد الطلب.

(٣) (م) ذهب الجمهور إلى أن الجازم بعد الطلب هو شرط مقدر، وذهبوا أيضًا إلى أنَّهُ يجب تقدير (إن) من بين أدوات الشرط. وذهب قوم إلى أن الجازم هو نفس الجملة السابقة، وهؤلاء على فريقين: فريق منهم قال: تضمنت الجملة معنى الشرط فعملت عمله كما عمل (ضربًا) في نحو قولك: **(ضربًا زيدًا)** عمل **(اضرب)**؛ حين تضمن معناه. وفريق قال: بل العامل الجملة؛ لكونها نائبة عن أداة الشرط ومن الناس من قال: الجازم لام أمر مقدرة، فالأقوال ـ على التفصيل ـ أربعة عند التحقيق (م).

المعنى بتقديرِ دخولِ (إنِ) الشرطيةِ على (لا)، فتقولُ: (لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَمْ)، بجزمِ (تَسْلَمْ)؛ إذْ يصِحُ: (إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَمْ)، ولا يجُوزُ الجزمُ في قولك: (لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلْكَ)؛ إذ لا يصِحُ: (إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأكُلْكَ). وأجاز الكِسَائِيُ[1] ذلك[2]، بناءً على أنَّهُ لا يُشْتَرَطُ عندَهُ دخولُ (إنِ) على (لا)؛ فجزمُه على معنى: (إنْ تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأْكُلْكَ)[3].

[ص] [٦٩١] والأَمْرُ إنْ كَانَ بِغَيْرِ (افْعَلْ) فَلَا ... تَنْصِبْ جَوَابَهُ، وَجَزْمَهُ اقْبَلَا

[ش] قَدْ سَبَقَ أنه إذا كانَ الأمرُ مدلولًا عليه باسمِ فعْلٍ، أو بلفظِ الخبرِ، لم يَجُزْ نَصْبُه بعدَ الفاءِ[4]، وقدْ صرَّحَ بذلك هنا فقال: متى كان الأمرُ بغيرِ صيغةِ افْعَلْ ونحوَها فلا يَنْتَصِبُ جوابُه، ولكن لو أَسقطْتَ الفاءُ جزَمْتَه؛ كقولِك: (صَهِ أُحسِنْ إِلَيْكَ، وَحَسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ الناسُ)[5]، وإليه أشارَ بقولِهِ: (وَجَزْمَهُ اقْبَلَا).

---

(١) ينظر: «شرح التسهيل» (٤/ ٤٣).

(٢) تمسكًا بالآية والحديث المذكور، وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء في (لا تدْنُ من الأسد فيأكلك)، ورد بتخريج الآية والحديث على ما مرَّ. وبأن النصب لا يقاس عليه؛ لوجوده بعد النفي ولا جزم بعده.اهـ. وفي هذا نظر لتجويز الكوفيين الجزم بعد النفي أيضًا.

تنبيه: شرط الجزم بعد الأمر وغيره من أنواع الطلب غير النهي: صحة وضع أن الشرطية وحدها موضعه كأحسن إلي أحسنْ إليك بخلاف لا أحسن إليك؛ فلا يجزم إذ لا يناسب: إن تحسن إلي لا أحسن إليك، ونحو: أين بيتك أزرك؛ أي: إن تعرفنيه أزرك بخلاف: أين بيتك أضرب زيدًا في السوق. وقس الباقي. «الخضري» (٢/ ١١٧).

(٣) ينظر: «الأصول في النحو» (٢/ ١٦٢)، و«شرح التسهيل» (٤/ ٤٣)، و«ارتشاف الضرب» (٤/ ١٦٨٥)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٢٥٧).

(٤) (م) يريد: لم يجز نصب جوابه بعد الفاء؛ فحذف المضاف (م).

(٥) (م) ومن ذلك قول قطري بن الفجاءة التميمي:

وقولي كلما جشأت وجاشت ... مكانك تحمدي أو تستريحي (م)

حكم جواب الأمر بغير صيغته

[ص] [٦٩٢] وَالفِعْلُ بَعْدَ الفاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ   كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْتَسِبْ(١)

[ش] أجازَ الكوفيونَ قاطبةً أنْ يُعاملَ الرجاءُ معاملةَ التمنِّي(٢)، فيُنصَبُ جوابُه المقرونُ بالفاءِ، كما نُصِبَ جوابُ التمني، وتَابَعَهُم المصنِّفُ، ومما ورَدَ منه قولُه تعالى: ﴿...لَعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]؛ في قراءةِ مَنْ نصَبَ (أَطَّلِعَ)، وهو حَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ(٣).

[ص] [٦٩٣] وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عُطِفْ(٤)   تَنْصِبُهُ (أَنْ) ثَابِتًا أَوْ مُنْحَذِفْ

[ش] يجُوزُ أنْ يُنصَبَ بأنْ محذوفةً أو مذكورةً، بعد عاطفٍ تقدَّمَ عليه اسمٌ خالصٌ؛ أي: غيرُ مقصودٍ به معنى الفعلِ وذلك كقولِه(٥):

٣٣٠ ـ وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي   أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(٦)

---

(١) أي: نصب على حد نصب ما انتسب إلى التمني، لتقارب معنييهما.

(٢) أي: دون البصريين، وجعلوا نصب أطلع في جواب ابن، أو لعطفه على الأسباب على حدِّ:

لولا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍ فَأُرْضِيَهُ

أو: بتضمين لعل معنى التمني؛ ليندفع الاعتراض بأن الترجي إنما يكون في الممكن القريب، واطلاع فرعون وبلوغه الأسباب محال، وقد يدفع بأنه أدعى قربه لقصد التلبيس على قومه فأتى بلعل، قال أبو حيان في «الارتشاف» (٤/١٦٨٣): «وسماع الجزم بعد الترجي يؤيد الكوفيين». «الخضري» (٢/١١٧).

(٣) كما في «السبعة في القراءات» (ص٥٧٠).

(٤) فيه مسامحة؛ لأن المعطوف في الحقيقة المصدر المنسبك. «الخضري» (٢/١١٨).

(٥) قال البغدادي في «خزانة الأدب» (٨/٥٠٣): «وَالْبَيْت من أبياتٍ لميسون بنت بحدلٍ الْكَلْبِيَّة».

(٦) (م) الشاهد فيه: قولها: (وتقر) حيث نصبت الفعل المضارع ـ وَهوَ تقر ـ بأن مضمرة جوازًا بعد واو العطف التي تقدمها اسم خالص من التقدير بالفعل وَهوَ لبس.

والمراد بالاسم الخالص: الاسم الَّذي لا تشوبه شائبة الفعلية، وَذَلِكَ بأن يكون جامدًا جمودًا محضًا، وقد يكون مصدراً كلبس فِي هَذَا الشاهد وقد يكون اسماً =

فـ(تَقَرَّ) منصوبٌ بـ(أَنْ) محذوفةً، وهي جائزةُ الحذفِ؛ لأنَ قبلَه اسمًا صريحًا[١]، وهو لُبْسُ، وكذلك قولُه[٢]:

٣٣١ ـ إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ   كَالثَّوْرِ يَضْرِبُ لَمَّا عَافَتِ البَقَرُ[٣]

فـ(أَعْقِلَهُ) منصوبٌ بـ(أَنْ) محذوفةً، وهي جائزةُ الحذفِ؛ لأن قبلَه اسمًا صريحًا، وهو (قَتْلِي)، وكذلكَ قولُه[٤]:

٣٣٢ ـ لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ   مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرَبِ[٥]

فـ(أُرْضِيَهُ) منصوبٌ بـ(أَنْ) محذوفةً جوازًا بعدَ الفاءِ؛ لأن قبلَها

= علماً كَمَا تقول: لولا زيد ويحسن إلي لهلكت؛ أي: لولا زيد وإحسانه إلي ومن هَذَا القبيل قول الشاعر:

ولولا رجال من رزام أعزة   وآل سبيع أو أسوأك علقما

أسوأك: منصوب بأن المضمرة والمعطوف عليه رجال، وعلقم: منادى بحرف نداء محذوف، وأصله (علقمة) فرخمة بحذف التاء؛ على لغة من ينتظر الحرف المحذوف (م).

(١) **اعترض**: بأن (قتلي) مؤول بالفعل بدليل نصبه (سليكًا) على المفعولية.
وأجيب: بأن المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده؛ بل مع سابكه فهو اسم تأويلًا. «الخضري» (٢/١١٨).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/١٨٨٣): «قائله: هو أنس بن مدركة الخثعمي». اهـ.

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(ثم أعقله)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو قوله: **(أعقل)** ـ بأن مضمرة جوازاً بعد ثم التي للعطف، بعد اسم خالص من التقدير بالفعل؛ وهو: (قتلى).
والاسم الخالص من التقدير بالفعل ـ هو الاسم الجامد؛ سواء أكان مصدرًا ـ كما في هذا البيت وبيت ميسون بنت بحدل (رقم ٣٣٠) والبيت الآتي رقم (٣٣٢) أم كان غير مصدر كَمَا قد ذكرنا لك ذلك واستشهدنا له فِي شرح البيت السابق (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/١٨٨٢): «لم أقف على اسم قائله».

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(فأرضيه)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وهو (أرضي) ـ بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدم عليها اسم صريح؛ وهو قوله: **(توقع)** (م).

اسمًا صريحًا، وهو (تَوَقُّعٌ) وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]؛ فـ﴿يُرْسِلَ﴾ مَنصوبٌ بـ(أَنْ) الجائزةِ الحذفِ؛ لأن قبلَه (وحيًا) وهو اسمٌ صريحٌ[١].

فإنْ كانَ الاسمُ غيرَ صريحٍ؛ أي: مقصودًا به معنى الفعلِ ـ لم يجزِ النصبُ نحو: (الطائرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذبابُ)، فـ(يَغْضَبُ) يجبُ رفْعُه؛ لأنه معطوفٌ على (طائرٍ) وهو اسمٌ غيرُ صريحٍ؛ لأنه واقعٌ موقعَ الفعلِ، من جهةِ أنه صلةٌ لأل، وحقُّ الصلةِ أن تكُونَ جملةً، فوضَعَ (طائر) موضِعَ (يَطِيرُ) والأصلُ (الذي يطيرُ) فلما جِيءَ بأل عُدِلَ عن الفعلِ إلى اسمِ الفاعلِ لأجلِ أل؛ لأنها لا تدخُلُ إلا على الأسماءِ[٢].

[ص] [٦٩٤] وَشَذَّ حَذْفُ (أَنْ) وَنَصْبٌ، في سوى مَا مَرَّ[٣]، فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى

[ش] لمَّا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ الأماكنِ التي يُنصَبُ فيها بـ(أَنْ) محذوفةً، إمَّا وجوبًا، وَإِمَّا جوازًا، ذَكَرَ أَنَّ حَذْفَ أَنْ والنَّصْبَ بها في غيرِ ما ذُكِرَ شاذٌّ لا يقاسُ عليه. ومنه قولُهم: (مُرْهُ يَحْفِرَهَا)؛ بنصبِ (يَحْفِرَ) ـ أي: مُرْهُ أَنْ يَحْفِرَهَا. وَمَنْه قَوْلُهُمْ: (خُذِ اللصَّ قبلَ يَأْخُذَكَ)؛ أي: قبلَ أَنْ يأخذَكَ، ومنه قولُه[٤]:

---

(١) ينظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٤٩ ـ ٥١)، و«المقتضب» (٢/ ٣٤)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٣/ ٢٤٢ ـ ٢٤٦)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٤/ ٤٩).

(٢) ينظر: «الإيضاح العضدي» (ص٦٠)، و«المفصل في صنعة الإعراب» (ص١٨٥)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ٢٥٦)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٣٩٨ ـ ٣٤٠).

(٣) هو: عشرة يجوز الإضمار في خمسة: لام كي، والعطف على اسم خالص بـ(الواو) أو (الفاء) أو (ثم) أو (أو)، ويجب في خمسة: لام الجحود، وحتى وأو بمعناها وفاء الجواب وواو المعية، ويزاد كي التعليلية فإن المصنف لم يذكرها، والإضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين، ويزاد أيضًا ما سيأتي من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء أو الواو بعد الشرط أو الجزاء؛ فإنه بأن مضمرة وجوبًا وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف إن. «الخضري» (٢/ ١١٨).

(٤) هو: طرفة بن العبد البكري ـ في «ديوانه» (ص٥٤).

النصب بـ(أن) محذوفة

٣٣٣ ـ أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي[١]

في روايةِ مَنْ نَصَبَ (أَحْضُرَ) ـ أي: أَنْ أَحْضُرَ[٢].

(١) (م) الشاهد فيه: قوله: **(أحضر)** حيث نصب الفعل المضارع ـ وَهوَ قوله: **(أحضر)** ـ بأن محذوفة فِي غير موضع من المواضع التي سبق ذكرها وإنما سهل ذلك وجود (أن) ناصبة لمضارع آخر فِي البيت وَذَلِكَ فِي قوله: **(وأن أشهد اللذات)**. واعلم أن البيت يروى بوجهين في قوله: **(أحضر)** أحدهما: رفعه، وهي رواية البصريين، وعلى رأسهم سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وثانيهما: نصبه وهي رواية الكوفيين؛ قال الأعلم الشنتمري: «والشاهد في البيت ـ عند سيبويه ـ رفع **(أحضر)** لحذف الناصب وتعريه منه، والمعنى: لأن أحضر الوغى، وقد يجوز النصب بإضمار (أن) ضرورة وَهوَ مذهب الكوفيين» اهـ.

واعلم أيضًا أن النحاة يختلفون فِي جواز حذف أن المصدرية مع بقاء الحاجة إِلَى السبك ـ سواء أرفعت المضارع بعد حذفها، أم أبقيته عَلَى نصبه ـ فذهب الأخفش إلى جواز الحذف وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾ [الزمر: ٦٤] جعل ﴿أَعْبُدُ﴾ مسبوكًا؛ بأن المصدرية محذوفة والمصدر مجرور بحرف جر محذوف؛ أي: بالعبادة، ومنه قولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه)؛ أي: سماعك، وذهب أكثر النحاة إلى أن ذلك لا يسوغ في السعة، فلا يخرج عليه القرآن الكريم (م).

(٢) «المقتضب» (٢/ ٨٥)، و«الأصول في النحو» (٢/ ١٧٦)، و«شرح كتاب سيبويه» (٣/ ٢٩٩)، و«شرح أبيات سيبويه» (٢/ ٦١)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٥٦٠)، و«البديع في علم العربية» (١/ ٥٩٤).

عَوَامِلُ الجَزْمِ

[ص] [٦٩٥] بِـ(لَا، وَلَامٍ) طَالِبًا ضَعْ جَزْمَا ... فِي الفِعْلِ، هَكَذَا بِـ(لَمْ، وَلَمَّا)

[٦٩٦] وَاجْزِمْ بِـ(إِنْ، وَمَنْ، وَمَا، وَمَهْمَا، ... أَيٍّ، مَتَى، أَيَّانَ، أَيْنَ، إِذْ مَا ـ

[٦٩٧] وَحَيْثُمَا، أَنَّى)، وَحَرْفٌ (إِذْ مَا) ... كَـ(إِنْ)، وَبَاقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَا

[ش] الأدواتُ الجازمةُ للمضارعِ على قسمينِ[١]:

أحدُهما: ما يجزِمُ فعلًا واحدًا[٢]، وهو اللامُ الدالَّةُ على الأمرِ[٣]، نحو: (لِيَقُمْ زَيْدٌ) أو على الدعاءِ نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، و(لا) الدالَّةُ على النهيِ، نحو قولِه تعالى: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠]، أو: على الدعاءِ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و(لِمَ) و(لَمَّا) وهما للنفيِ، ويختَصَّانِ بالمضارعِ، ويقلبانِ معناه إلى المُضِيِّ، نحو: (لم يقُمْ زيدٌ، ولمَّا يقُمْ عمرٌو)، ولا يكونُ النفيُ بلمَّا ـ إلا متَّصلًا بالحالِ[٤].

أنواع الأدوات الجازمة

---

(١) ينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٤/٥٨)، و«ارتشاف الضرب» (٤/١٨٥٥)، و«المقاصد الشافية» (٦/٩٧).

(٢) أصالةً. (٣) وضعًا.

(٤) إشارة لبعض ما يفترقان فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق. وأما في لم فقد يتصل نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص: ٣]، وقد ينقطع نحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا ۝١﴾ [الإنسان: ١]؛ أي: ثم كان وبقرب نفيها من الحال؛ فلا يجوز: لما يقم زيد في العام الماضي بخلاف لم ويكون منفيها متوقع الحصول غالبًا نحو: ﴿لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ۝٨﴾ [صٓ: ٨]؛ أي: إلى الآن ما ذاقوه وسيذوقونه. قال الزمخشري: ولذا كان قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤]؛ مشعرًا بإيمانهم بعد؛ لأن توقعه تعالى محقق الحصول، ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم، وبجواز حذف مجزومها اختيار الدليل كقاربت المدينة ولما؛ أي: ولما أدخلها ولا يحذف في لم إلا =

٣٤٠ ـ مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتَ مِنْهُ   كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقولُه ﷺ: «**مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ القَدْرِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ**»(١)(٢).

رفع جواب الشرط

[ص][٧٠٠] **وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الجَزَا حَسَنْ**(٣)   **وَرَفْعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ**

[ش] أي: إذا كانَ الشرطُ ماضيًا والجزاءُ مضارعًا ـ جازَ جزمُ الجزاءِ

---

(١) أخرجه البخاري (٣٥، ١٩٠١، ٢٠١٤)، ومسلم (٧٦٠)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) (م) ذهب الجمهور إلى أن مجيء فعل الشرط مضارعًا وجوابه ماضيًا، يختص بالضرورة الشعرية، وذهب الفراء ـ وتبعه الناظم ـ إلى أن ذلك سائغ في الكلام، وَهوَ الراجح عندنا؛ فقد وردت منه جملة صالحة من الشواهد نثرًا ونظمًا، فمن النثر: الحديث الَّذِي أثره الشارح. ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «**إن أبا بكر رجل أسيف؛ متى يقم مقامك رق**» [البخاري (٣٣٨٤)]. ومن الشعر البيت الذي رواه الشارح، ومنه قول قعنب بن أم صاحب [الغطفاني، من أبياتٍ؛ رواها له أبو تمام في «الحماسة» (٢/ ٢٦٧)]:

إنْ يسمعُوا ريبةً طارُوا بِها فرحًا   منِّي، ومَا سمعُوا منْ صالحٍ دفنُوا

فقد جزم بـ(إن) قوله: (**يسمعوا**) شرطًا، وهو فعل مضارع، وقوله: (**طاروا**) جوابًا؛ وهو فعل ماض، ويروى [كما في «شرح الكافية» (٣/ ١٥٨٦)، و«المغني» (ص٩٠٨)] عجزه: (**وما يسمعوا من صالح دفنوا**)؛ فيكون فيه شاهد لهذه المسألة أيضًا (م).

(٣) فيه إشارة إلى أن الجزم أحسن ـ كما في «شرح الكافية»، والرفع عند سيبويه؛ على تقدير تقديمه عن الأداة إلا ـ على الجواب المحذوف، لا أنه هو الجواب؛ فيجوز أن يفسر عاملًا فيما قبل الأداة: كزيد إن أتاني أكرمْه، ويمتنع جزم المعطوف عليه؛ لأنه مستأنف، وذهب الكوفيون والمبرد ـ إلى أنه هو الجواب بتقدير الفاء، وسيأتي أن المضارع مع الفاء يرفع وجوبًا؛ لكونه خبر مبتدأ محذوف على التحقيق. فالجملة الاسمية مع الفاء في محل جزم؛ فيجزم المعطوف على مجموعهما، لا على الفعل وحده، ويمتنع التفسير؛ لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها، وقيل: المرفوع نفسه جواب بلا فاء الأداة؛ لما لم يظهر أثرها في الشرط الماضي ـ ضعفت عن العمل في الجزاء، فيمتنع العطف والتفسير معًا، ولا يرد على المبرد: أن حذف الفاء مع غير القول بالضرورة؛ لأن ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الأداة، لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح؛ كذا قيل، وفيه مجال للمناقشة. «الخضري» (٢/ ١٢٣).

ورَفْعُه وكلاهما حسنٌ، فتقولُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ يَقُمْ عَمْرٌ، ويَقُومُ عَمْرٌو)[١]، ومنه قولُه[٢]:

٣٤١ ـ وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ   يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمُ[٣]

وإن كان الشرطُ مضارعًا والجزاءُ مضارعًا، وجَبَ الجزمُ فيهما ورَفْعُ الجزاءِ ضعيفٌ كقوله[٤]:

٣٤٢ ـ يَا أَقْرَعُ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ   إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[٥]

---

(١) فعل الشرط إما أن يكون ماضيًا بالوضع، أو مضارعًا عاريًا من (لم)، أو مضارعًا مصحوبًا بـ(لم)، وفعل الجزاء أيضا كذلك، والخارج من ذلك تسع صور. وتؤخذ من كلام المصنف، فمنها خمس بالمنطوق وهي: أن يكون الفعلان ماضيين بالوضع نحو: إن قام زيد قام عمرو، وأن تكون (لم) مصاحبة لفعل الشرط نحو: إن لم يقم زيد قام عمرو، وأن تكون (لم) مصاحبة لفعل الجزاء نحو: إن قام زيد لم يقم عمرو، وأن تكون (لم) مصاحبة كليهما نحو: إن لم يقم زيد لم يقم عمرو، وأن يكون الفعلان مضارعين دون (لم) في كل منهما نحو: إن يقم زيد يقم عمرو.

ومنها أربع بالمفهوم وهي: أن يكون الشرط ماضيًا بالوضع وفعل الجزاء مضارعًا لم تصحبه (لم) نحو: إن قام زيد يقم عمرو، وأن يكون الأول مصحوبًا بـ(لم) والثاني مضارعًا نحو: إن لم يقم زيد يقم عمرو، وأن يكون الأول مضارعًا لم تصحبه (لم) والثاني ماضي الوضع نحو: إن يقم زيد قام عمرو، وأن يكون الأول مضارعًا لم تصحبه (لم) والثاني مضارعًا مصحوبًا بـ(لم) نحو إن يقم زيد لم يقم عمرو. ينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٤٠٥).

(٢) هو: زهير بن أبي سُلْمى في «ديوانه» (ص١٠١).

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(يقول)**؛ حيث جاء جواب الشرط مضارعًا مرفوعًا وفعل الشرط ماضيًا، وهو قوله: **(أتاه)**. وذلك عَلَى إضمار الفاء عند الكوفيين والمبرد؛ أي: إن أتاه فيقول ـ إلخ، وهو ـ عند سيبويه ـ على التقديم والتأخير؛ أي: يقول: إن أتاه خليل يوم مسألة لا غائب ـ إلخ، فيكون جواب الشرط على ما ذهب إليه محذوفًا، والمذكور إنما هو دليله (م).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٢٠): «قائله: هو جرير بن عبد الله البَجَليّ، وقال الصاغاني: قائله عمرو بن خَثَارِم البَجَليّ، وهو من الرجز المسدس».

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(إن يصرع..... تصرع)** حيث وقع جواب الشرط مضارعًا =

Black plate (1151,1)

اقتران جواب الشرط بالفاء

[ص][٧٠١] وَاقْرِنْ بِـ(فَا) حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ   شَرْطًا لِـ(إِنْ) أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ(1)

= مرفوعًا، وفعل الشرط مضارع، وذلك ضعيفٌ واهٍ، وهل يختص بالضرورة الشعرية.؟

الجواب: أنَّهُ لا يختص بضرورة الشعر، وفاقًا للمحقق الرضي؛ بدليل وقوعه في القرآن الكريم، وذلك في قراءة طلحة بن سليمان [كما في «المحتسب» (١/ ١٩٣)]: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]؛ برفع (**يدرككُم**) (م).

(1) قال الشاطبي: «فإن قيل: قول الناظم:

واقرن بفا حتمًا جوابًا...

إلى آخره، لا يخلو أن يريد ما عدا ذلك؛ فلا تقرن به الفاء أصلًا، لصحة وقوعه شرطًا، فإذا جاء أحد الفعلين الموصوفين جوابًا - لم تدخل عليه الفاء أصلًا، فيكون (**حتمًا**) وصفًا لا يفيد مفهومًا في المسألة.

أو: يريد أن ما عدا ذلك لا تلزمه الفاء حتمًا؛ بل قد تأتي مع احد الفعلين الفاء، وقد لا تأتي، فأنت في ذلك بالخيار، ويكون وصف (الانحتام) يعطي مفهومًا، وكلا القصدين غير مستقيم.

فإن كان قصده الأول لزم أن لا تدخل الفاء مع الموصوف بما ذكره أصلًا، وذلك باطل، فإن الفاء معه جائزة الدخول، فتقول: من يكرمني فأكرمه، وإن تأتني فأعطيك، قال الله: ﴿فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴿١٣﴾﴾ [الجن: ١٣]. وقال تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥]. وقال تعالى: ﴿قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا﴾ [البقرة: ١٢٦]. وهو كثير. وإن كان قصده الثاني - لزم أن يجوز الوجهان في الفعل الماضي الموصوف بما ذكر، وذلك باطل أيضًا، فعن الماضي الذي هو مسبب عن فعل الشرط لا تدخله الفاء؛ فلا تقول: إن قام فقام عمرو، ولا إن أكرمتني فأكرمتك، ولا يثبت الذي كان بقوله: [هو لذي الرمة، في «ديوانه» (ص٣٤٠)]:

فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلَيْكِ جَازِرُ

لأن (قام) دعاء، ولا بقوله تعالى: ﴿فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٢٦﴾﴾ [يوسف: ٢٦]؛ لأنه على تقدير (قد)، كما لو ظهرت، وليس (الصدق) مسببًا عن الشرط؛ بل هو قبله، ومثله لا يصح أن يقع شرطًا؛ لأنه غير مستقبل بـ(إن)، فعلى كل تقدير هذا المفهوم الذي أعطاه النظم - غير منتظم في سلك الصحة، إلا أن يقال: إن المفهوم هنا معطل، فهو على خلاف عادته، ويقتضي إهمال مسألة من الباب، هي غاية الشهرة، والحاجة إليها ضرورية.

فالجواب: أن كل واحد من القسمين صحيح، فأما الأول، وهو كون ما عدا ما =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ش] أي: إذا كانَ الجوابُ لا يصلُحُ أنْ يكُونَ شرطًا وجَبَ اقترانُه بالفاءِ[١]، وذلك كالجملةِ الاسميةِ[٢] نحو: (إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَهُوَ مُحْسِنٌ)، وكفعلِ الأمرِ نحو: (إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَاضْرِبْهُ)، وكالفعليَّةِ المنفيَّةِ بما، نحو: (إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَمَا أَضْرِبُه)، أو لن نحو: (إنْ جَاءَ زَيْدٌ فَلَنْ أَضْرِبَهُ). فإن كان الجوابُ يصلُحُ أن يكُونَ شرطًا كالمضارعِ الذي ليس منفيًّا بما، ولا

= ذكر لا يقرن بالفاء أصلًا، فصحيح؛ لأن المضارع على قسمين:

أحدهما: أن يكون في الجواب على تقدير مبتدأ، فلا بد هنا من الفاء لزومًا؛ لأنّ الجملة صارت اسمية. والاسمية لا بد فيها من الفاء. وعلى ذلك: حمل المضارع بعد الفاء كما تقدم ذكره. وعلى ذلك حمل المضارع بعد الفاء سيبويه والنحويون.

فإذا قلت: إن تكرمني فأكرمك، فالمعنى فأنا أكرمك؛ لأنه واقع عند سيبويه موقع الابتداء».

(١) ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء إذ بدونها لا ربط لعدم صلوح الجواب لمباشرة الأداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقب له، ولا تحذف إلا في ضرورة. «الخضري» (٢/ ١٢٣).

(٢) **أورد عليه**: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾ [الأنعام: ١٢١]؟

وأجيب: بأن الجملة جواب قسم مقدر قبل الشرط، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالتها عليه ـ أي: أشركتم. ولم تذكر اللام الموطئة للقسم لتدل عليه؛ لأن ذكرها عند حذف القسم أكيد لا واجب ـ كما صرَّح به الشمني وغيره، ويكفي دالًّا على القسم عدم الفاء في الجواب، وجملة ما يجب اقترانه بالفاء سبعة منظومة في قوله:

طلبيَّةٌ واسْمِيَّةٌ وبجامدٍ ... وبما وقدْ وبِلَنْ وبالتَّنْفِيسِ

مثال الجامد: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]. والمقرون بقد: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ﴾ [يوسف: ٧٧]. وبالتنفيس: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ﴾ [التوبة: ٢٨].

وزاد في «المغني»: الجواب المقرون بحرف له الصدر كـ(رب) ومثلها (كان)، نحو: ﴿أَنَّهُۥ مَن قَتَلَ نَفْسًۢا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِى ٱلْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ ٱلنَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]، وكذا المصدر بالقسم أو بأداة شرط نحو: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ﴾ الآية [الأنعام: ٣٥]. «الخضري» (٢/ ١٢٣).

بلن، ولا مقرونًا بحرفِ التنفيسِ، ولا بقد وكالماضي المُتَصرِّفِ الذي هو غيرُ مقرونٍ بقدْ لم يجِبِ اقترانُهُ بالفاءِ[1] نحو: (إِنْ جَاءَ زَيْدٌ يَجِيءُ عَمْرٌو) أو (قامَ عَمْرٌو).

[ص] [٧٠٢] وَتَخْلُفُ الفَاءَ (إِذَا) المُفَاجَأَه ... كـ(إِنْ تَجُدْ إِذًا لَنَا مُكَافَأَه)

[ش] أي: إذا كانَ الجوابُ جملةً اسميَّةً[2] وجَبَ اقترانُه بالفاءِ، ويجُوزُ

---

(١) بل إن كان مضارعًا مجردًا أو منفيًّا بلا أو لم ـ جاز اقترانه بها كما صرَّح به ابن الناظم. قال الإسقاطي: وفي «الكافية» و«الجامي» ما يخالفه في الأخير، ويجب رفع المضارع مع الفاء على أنه خبر مبتدأ محذوف، والجملة الاسمية جواب الشرط على التحقيق؛ لا أن الفعل نفسه هو الجواب، وإلا كان يجب جزمه، ويحكم بزيادة الفاء ـ مع أن العرب التزمت رفعه معها؛ فدل عل أصالتها داخلة على مبتدأ مقدر كذا في «شرح الكافية» (٥/ ١٥٩٥) نحو: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجن: ١٣]؛ أي: فهو لا يخاف. فإن لم يكن هناك ما يعود عليه المبتدأ المقدر قدر ضمير الشأن والقصة؛ كقراءة: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ﴾ [الروم: ٣٦] بكسر (إن) ورفع (تذكر)؛ مشددًا، فهي؛ أي: القصة تذكر... إلخ ونحو: إن قام زيد فيقوم عمرو. وإن كان ماضيًا متصرفًا مجردًا من (قد) و(ما)؛ فعلى ثلاثة أضرب: فإن كان مستقبل المعنى ولم يقصد به وعد أو وعيد ـ امتنع قرنه بالفاء كإن قام زيد قام عمرو، أو ماضيًا لفظًا ومعنًى ـ وجبت فيه الفاء على تقدير: قد كان قميصه... إلخ فإن قصد بالمستقبل وعد أو وعيد ـ جاز قرنه بالفاء على تقدير (قد)؛ إجراء له مجرى الماضي معنى مبالغة في تحقيق وقوعه نحو: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، وجاز عدمه باعتبار استقباله. «الخضري» (٢/ ١٢٤).

(٢) أي: غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتتعين الفاء في نحو: إن قام زيد فويل، أو: فما عمرو قائم، أو فإن عمرًا قائم. وأشعر تمثيله أنه لا يربط بـ(إذ) إلا بعد (إن) دون غيرها من الأدوات، وهو ما في نسخ من التسهيل. قال أبو حيان: وقد تظافرت النصوص على الإطلاق، لكن مورد السماع، فيحتاج في غيرها إلى سماع، وقد سمع بعد (إذا) الشرطية نحو: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ۝٤٨﴾ [الروم: ٤٨].اهـ. وأفهم قوله: (تخلف) منع جمعها مع الفاء؛ لأنها خلف عنها، وأما قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ﴾ [الأنبياء: ٩٦]، إلى قوله: ﴿فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ﴾، فإذا فيه لمجرد التوكيد ومحل المنع إذا كانت للربط عوضًا عن الفاء، (إسقاطي).

إقامةُ إِذَا الفجائيَّةِ مقامَ الفاءِ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ۝٣٦﴾ [الروم: ٣٦]، ولم يقيِّدِ المصنِّفُ الجملةَ بكونِها اسميَّةً؛ استغناءً بفهمِ ذلك مِنَ التمثيلِ وهو: (إِنْ تَجُدْ إِذًا لَنَا مكافأةٌ).

[ص] [٧٠٣] وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ   بِالفَا أَوِ الوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

[ش] إذا وقَعَ بعدَ جزاءِ الشرطِ فِعْلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاءِ أو الواوِ، جاز فيه ثلاثةُ أوجهٍ: الجزمُ، والرفعُ[١]، والنصبُ[٢]، وقد قُرِئَ بالثلاثةِ قولُه تعالى[٣]: (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) [البقرة: ٢٨٤]، بجزمِ (يَغْفِر) ورفعِه ونصبِه، وكذلك رُوِيَ بالثلاثةِ قولُه[٤]:

٣٤٣ ـ فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ   رَبِيعُ النَّاسِ وَالبَلَدُ الحَرَامُ
وَنَأْخُذْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ   أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[٥]

---

(١) استئنافًا بناءً على أن الفاء يستأنف بها كالواو، أو عطفًا على مجموع الشرط وجوابه.

(٢) بإضمار (أن) وجوبًا ـ كما ينصب بعد الاستفهام؛ لأن الجزاء يشبهه في عدم التحقق. وهذا أضعفها فإن اقترن الفعل بـ﴿ثُمَّ﴾ جاء الرفع؛ كآية: ﴿وَإِن يُقَٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ ۝١١١﴾ [آل عمران: ١١١] والجزم كآية: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْاْ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓاْ﴾ [محمد: ٣٨]، وامتنع النصب؛ إذ لا مدخل فيه لثم. «الخضري» (٢/ ١٢٤).

(٣) قال الثعلبي في «الكشف والبيان» (٢/ ٣٠٣): «رفعهما أبو جعفر وابن عامر وابن محيصن والحسن وعاصم ويعقوب. واختاره أبو حاتم، ونصبها ابن عباس، وجزمها الباقون. فالجزم: على النسق والرفع: على الابتداء؛ أي: فهو يغفر، والنصب: على الصرف، وقيل: على إضمار (أن) الخفيفة».اهـ.
والنصب هي قراءة الأعرج وأبي حيوة أيضًا. «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/ ٧٥٢)، وينظر: «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٦٧)، و«السبعة في القراءات» (ص١٩٥).

(٤) هو: النابغة في «ديوانه» (ص١٠٥).

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(ونأخذ)**؛ حيث روي بالأوجه الثلاثة (م).

العطف على جواب الشرط بالفاء أو الواو

Black plate (1155,1)

رُوِيَ (بجزمِ) نَأْخُذْ ورَفْعِه، ونصبِه

[ص] [٧٠٤] وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا   أَوْ وَاوٍ انْ بِالجُمْلَتَيْنِ اكْتَنَفَا

العطف على الشرط بالفاء أو الواو

[ش] إذا وقَع بينَ فِعْلِ الشرطِ والجزاءِ فِعْلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاءِ، أو الواوِ ـ جازَ نصبُه وجزمُه(١) نحو: (إنْ يَقُمْ زَيْدٌ، ويَخْرُجْ خَالدٌ، أُكْرِمْكَ) بجزم (يخرج) ونصبُه، ومِنَ النصبِ قولُه(٢):

٣٤٤ ـ وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ   وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا(٣)

[ص] [٧٠٥] والشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عُلِمْ   وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنِ المَعْنَى فُهِمْ(٤)

حذف فعل الشرط أو جواب الشرط

---

(١) أي: بالعطف ونصبه؛ أي: لشبه الشرط بالاستفهام في عدم التحقيق، ويمتنع الرفع لامتناع الاستئناف قبل الجزاء ـ كما في الأشموني. قال الإسقاطي: وهلَّا جاز على الاعتراض؛ لجواز اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء. وإن صدُرت بالفاء أو الواو ـ كما صرَّح به في «المغني».اهـ. وقد قرأ الجمهور قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ١٠٠] بالجزم عطفًا على ﴿يَخْرُجْ﴾. وجواب الشرط: ﴿فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾.

وقرأ الحسن: بالنصب، وقرأ النخعي ويحيى بن مطرف بالرفع. وخرَّجها ابن جني [«المحتسب» (١/ ١٩٥)] على إضمار مبتدأ؛ أي: ثم هو يدركه الموت؛ فعطف جملة اسمية على فعلية، وهي جملة الشرط المجزوم ـ كما في «الدر المصون» (٤/ ٨٢)، و«الخضري» (٢/ ١٢٤).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ١٩٢٦): «لم أقف على اسم قائله».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(ويخضع)** فإنه منصوب، وقد توسط بين فعل الشرط وجوابه.

ونظير هذا البيت قول زهير بن أبي سلمى؛ وهو من شواهد سيبويه [٣/ ٨٩]:

وَمَن لا يقدِّم رِجْلَه مُطْمَئِنَّةً   فيُثْبِتَها في مُسْتَوَى الأرضِ يَزْلَقِ (م)

(٤) قال الشاطبي (٦/ ١٦٦): «ويعترض على الناظم هنا: بأنه أطلق القول في فعل الشرط مع حذف الجواب. والحق إذا كان محذوفًا: أن يكون فعل الشرط ماضيًا ـ كما مضى في الأمثلة المتقدمة؛ من نحو ذلك: أكرمك إن أكرمتني، ولا يجوز: أكرمك إن تكرمني ـ إلا في الشعر، وذلك لأن العرب تكره أن يظهر الجزم في الشرط، ثم لا ينجزم الجواب في اللفظ. ومن هناك قلَّ أن يأتي الجواب مرفوعًا، والشرط مجزوم، وكثر رفعه إذا كان فعل الشرط ماضيًا، فكان من حق الناظم: =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

....

= أن يبين هذا، ويقيد كلامه، فإنه يقتضي أن الجواب يحذف إذا علم مطلقًا، سواء كان فعل الشرط ماضيًا أو مضارعًا، وهذا لا يصح، ولا أجد الآن له جوابًا، إلا أنه لم يتعرض لذكر ذلك.

ثم ذكر حذف جملة الشرط فقال: (والعكس قد يأتي إن المعنى فهم).

يعني: أن الشرط قد يحذف أيضًا، ويبقى الجواب مذكورًا، لكن إن كان المعنى مفهومًا؛ أي: معنى المحذوف وهو الشرط.

وكرّر ذكر شرط (العلم) تأكيدًا وتذكيرًا؛ بأنَّ هذا لا يكون إلا عند المعرفة بالمحذوف كائنًا ما كان.

وتحقيق (العكس): أن معنى ما تقدم ـ أن الجواب يحذف دون الشرط، فإذا حولت هذه القضية ـ قلت: إن الشرط يحذف دون الجواب، وقلل الحذف هنا بقد ـ في قوله: (قد يأتي)، يريد: أنه ليس حذفه بكثير، كما كان كثيرًا في الجواب».

قال الشاطبي (١٦٨/٦): «وعلى الناظم هنا إشكال، وهو أنه أطلق القول بالحذف، ولم يقيده، وحذف جملة الشرط لا يجوز ـ إلا بشرطين:

أحدهما: أن يكون الجازم (إن) دون غيرها من الأدوات، ومنه ما تقدم من الأمثلة، فإن كان غير (إن) فلا يجوز، لا يقال: من يأتني أكرمه ومن لا فلا أكرمه، وكذا لا يقال: متى تمدح زيدًا يعطك، ومتى لا فلا يعطك، ونحو ذلك؛ لأن السماع إنما جاء في (إن) وحدها، وهو فيها قليل، كما أشار إليه فلا يتعدى.

والثاني: أن يقع بعد (إن) لا النافية كما تقدم تمثيله، فإن لم يقع بعدها (لا) فلا يجوز الحذف، فلا تقول: إن جئتني فانا آتيك وإن فلا آتيك، أو تقول: إن أحسنت إلي أكرمتك وإن فلا أكرمك، تريد: وإن أبغضتني فلا آتيك، وإن أسأت إلي فلا أكرمك، ومثل هذا لا تقوله العرب. وكلام الناظم ينتظم بإطلاقه هذا كله، ولأجل ذلك قال في «التسهيل» (ص٢٣٨): ويحذف الجواب كثيرًا لقرينة، وكذا الشرط المتلو بـ(لا) تالية (إن).

والجواب عن الشرط الأول: أنه يمكن أن يكون لم يراع شرط وجود (إن)؛ بل يجوز عنده قياسًا أن يقال: من يأتني أكرمه، ومن لا فلا أكرمه، وكذا في سائر الأدوات، ولا مانع من هذا في القياس، وإن كان السماع إنما ورد بـ(إن)؛ فليس في ذلك ما ينفي القياس في غيرها، وعلى أنَّ ابن الأنباري ـ قد حكى في كتاب «الإنصاف» له عن العرب: من سلم عليك فسلم عليه، ومن لا فلا تعبأ به. وهذا نصٌّ في الجواز.

وعن الثاني: أن وجود (لا) مع الأداة قد أعطاه قوة كلامه؛ لأنه اشترط فهم =

[ش] يجُوزُ حَذْفُ جَوابِ الشرطِ[١]، والاستغناءُ بالشرطِ عنه. وذلك عندَمَا يدُلُّ دليلٌ على حذْفِه نحو: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ)؛ فحذَفَ جوابَ الشرطِ لدِلالَةِ (أَنْتَ ظَالِمٌ)[٢] عليه والتقديرُ: (أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ فَأَنْتَ ظَالِمٌ). وهذا كثيرٌ في لسانِهم، وأما عكسُه ـ وهو حَذْفُ الشرطِ،

= المعنى بقوله: (إن المعنى فهم).

وذلك أن (لا) إذا جاءت مع (إن) يظهر أنها نفي لما تقدم إثباته، وإذا كانت كذلك فقد لزم العلم بما نفت، وذلك هو الواقع بعدها بلا بد، فقد صارت (لا) هي الدالة على المحذوف من هذه الجهة، وبها يفهم معنى الفعل المحذوف.

أما إذا لم يؤت بلا، كما إذا قلت: إن أحسنت إلي أكرمتك، وإن فلا أكرمك، فلا يفهم معنى المحذوف، لاحتمال أن يكون المعنى: وإن لم يحسن إلي، أو يكون: وإن أسأت إلي، أو غير ذلك، وإذا لم يفهم معناه لم يجز حذفه، فلهذا كرر قوله: (إن المعنى فهم)، مع أنه تقدم له ذلك المعنى بقوله: (قد علم) وكثيرًا ما تجد في كلامه ما ظاهره الحشو أو التكرار، وهو منطوٍ على فائدة أو فوائد».

(١) بشرط الدليل عليه كما ذكره وأن يكون فعل الشرط ماضيًا لفظًا كما مثله، أو معنى وهو المضارع المنفي بلم كأنت ظالم إن لم تفعل، ومنه: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾ [مريم: ٤٦]، فجملة ﴿لَيَقُولُنَّ﴾ و﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾: جواب القسم المدلول عليه باللام الأولى، وجواب الشرط محذوف؛ لوجود دليله ومضيّ شرطه، ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض إلا في الضرورة خلافًا للكوفيين، ولا يرد نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ۝٧﴾ [طـه: ٧]، ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [آل عمران: ١٨٤]؛ حيث صرَّحوا بأن جوابه محذوف، والمذكور تعليل له؛ أي: «وإن تجهر فلا فائدة في الجهر؛ لأنه يعلم السر)، (وإن يكذبوك فتأسَّ لأنه قد كذبت)، مع أن شرطه غير ماض؛ لأن محل المنع إذا لم يسد شيء في محل الجواب مسده، لكن يرد نحو: ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٦]؛ حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة ﴿يُصَوِّرُكُمْ﴾، مع أن فعله غير ماض ـ إلا أن يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٢٥).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٧٩)، و«المقتضب» (٢/ ٦٨)، و«الأصول في النحو» (٢/ ١٩٢)، و«شرح كتاب سيبويه» (٣/ ٢٧٦)، و«الخصائص» (١/ ٢٨٤)، و«ارتشاف الضرب» (٤/ ١٨٨٣).

والاستغناءُ عنه بالجزاءِ ـ فقليلٌ[١]، ومنه قولُه[٢]:

٣٤٥ ـ فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ   وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ[٣]

أي: وإلَّا تطلِّقْها يَعلُ مَفرِقَكَ الحُسَامُ.

[ص][٧٠٦] **وَاحْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمْ   جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهْوَ مُلْتَزَمْ**

[ش] كلُّ واحدٍ مِنَ الشرطِ والقسمِ يَسْتَدْعِي جوابًا، وجوابُ الشرطِ: إما مجزومٌ أو مقرونٌ بالفاءِ، وجوابُ القسمِ إن كان جملةً فعليَّةً مثبَتةً مصدَّرَةً بمضارعٍ ـ أُكِّدَ باللامِ والنونِ نحو: (واللهِ لَأَضْرِبَنَّ زَيْدًا)، وإنْ صُدِّرَتْ بماضٍ اقترنَ بـ(اللامِ) و(قد)[٤]، نحو: (واللهِ لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ)، وإنْ كانَ جملةً اسميَّةً فبـ(إنْ) و(اللامِ) أو (اللامِ) وحدَها، أو بإنْ وحدَها نحو: (واللهِ إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ) و(واللهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ) و(واللهِ إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، وإنْ كانَ جملةً فعليَّةً منفيَّةً فينفِي بما أولًا أو إنْ نحو: (واللهِ مَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَلَا يَقُومُ زَيْدٌ، وَإِنْ يَقُومُ زَيْدٌ)، والاسميَّةُ كذلك[٥].

---

(١) إذا حذفت جملة الشرط كلها.

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/١٩٢٧): «قائله: الأحوص محمَّد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(وإلا يعل)** حيث حذف فعل الشرط، ولم يذكر في الكلام إلا الجواب (م).

(٤) (م) وربما حذفت اللام وقد جميعًا، وذلك إن طالت جملة القسم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۝٤﴾ [البروج: ٤]؛ فإن هذه الجملة جواب القسم الذي في أول السورة، وهو فعل ماضٍ مثبت وليس معه لام ولا قد، ثم إن الذي يقترن بـ(اللام) و(قد) معًا ـ هو الماضي المتصرف، فأما الجامد فيقترن باللام وحدها، نحو: (والله لعسى زيد أن يقوم، ووالله لنعم الرجل زيد) (م).

(٥) (م) هذا كله في القسم غير الاستعطافي. أما القسم المقصود به الاستعطاف: فإنه يجاب بجملة إنشائية نحو قول المجنون. [«ديوانه» (ص٢٢٢)]:

بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى   قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبَّلْتَ فَاهَا (م)

فإذا اجتمعَ شرطٌ وقسمٌ ـ حُذِفَ جَوابُ المتأخِّرِ منهما[١]؛ لدلالةِ جوابِ الأوَّلِ عليه فتقولُ: (إنْ قامَ زيدٌ وَاللهِ يَقُمْ عَمْرٌو)، فتحذِفُ جوابَ القسمِ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليه وتقولُ: (واللهِ إنْ يَقُمْ زَيْدٌ لَيَقُومَنَّ عَمْرٌو)؛ فتحذِفُ جوابَ الشرطِ لدلالةِ جوابِ القسمِ عليهِ[٢].

[ص] [٧٠٧] وَإِنْ تَوَالَيَا وَقَبْلَ ذُو خَبَرْ … فَالشَّرْطَ رَجِّحْ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرْ

[ش] أي: إذا اجتمعَ الشرطُ والقسمُ ـ أُجيبَ السابقُ منهما وحُذِفَ جوابُ المتأخِّرُ، هذا إذا لم يتقدَّمْ عليهما ذو خبرٍ، فإن تقدَّمَ عليهما ذو خبرٍ، رَجُحَ الشرطُ مطلَقًا؛ أي: سواءٌ كان متقدِّمًا أو متأخِّرًا؛ فيجابُ الشرط ويحذِفُ جوابَ القسمِ، فتقولُ: (زَيْدٌ إنْ قامَ واللهِ أُكْرِمْهُ) و(زَيْدٌ وَاللهِ إنْ قَامَ أُكْرِمْهُ)[٣].

[ص] [٧٠٨] وَرُبَّمَا رَجَحَ بَعْدَ قَسَمِ … شَرْطٌ بِلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمِ

[ش] أي: وقد جاءَ قليلًا ترجيحُ الشرطِ على القَسَمِ عندَ اجتماعِهما وتقدَّمَ القَسَمُ، وإن لم يتقدَّم ذو خبرٍ، ومنه قولُهُ[٤]:

٣٤٦ ـ لَئِنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ … لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ القَوْمِ نَنْتَفِلُ[٥]

فلامُ (لَئِنْ) موطِّئةٌ لقَسَمٍ محذوفٍ، والتقديرُ: والله لئن ـ و(إنْ) شرطٌ، وجوابُه (لا تُلْفِنَا)، وهو مجزومٌ بحَذْفِ الياءِ ولم يجِبِ القَسَمُ؛

---

(١) يستثنى الشرط الامتناعي كـ«لو، ولولا» فيتعين الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وإن تأخر.

(٢) ينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٤/ ١٧٩٣).

(٣) ينظر: «شرح المفصل لابن يعيش» (٤/ ٢٨٧)، و«شرح التسهيل لابن مالك» (٢/ ١٧١)، و«اللمحة في شرح الملحة» (٢/ ٨٨٨)، و«ارتشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي (٤/ ١٧٨٤).

(٤) هو: الأعشى ميمون بن قيس في «ديوانه» (ص١٠٥).

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: **(لا تلفنا)** حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه. وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنَّهُ أوقعه جوابًا للقسم لجاء به مرفوعًا لا مجزومًا، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة (م).

بل حُذِفَ جوابُه؛ لدلالةِ جوابِ الشرطِ عليه، ولو جاءَ على الكثيرِ - وهو إجابةُ القَسَمِ لِتَقَدُّمِه لقيلَ: **(لا تُلْفِينَا)**؛ بإثباتِ الياءِ؛ لأنه مرفوعٌ[(١)].

۞ ۞ ۞

(١) ينظر: «المقاصد النحوية» (٣/١٢٢٨).

فَصْلُ لَوْ

[ص] [٧٠٩] (لَو) حَرْفُ شَرْطٍ فِي مُضِيٍّ، وَيَقِلّْ إِيلَاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا، لَكِنْ قُبِلْ

[ش] لَوْ تستعملُ استعمالينِ:

أحدُهما: أنْ تكُونَ مصدريَّةً[1]، وعلامتُهَا: صحَّةُ وقوعِ (أَنْ) مَوْقِعَها، نحو: (وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدٌ)؛ أي: قيامُه ـ وقد سبَقَ ذِكْرُها في بابِ الموصولِ[2].

الثاني: أنْ تكُونَ شرطيَّةً، ولا يليها غالبًا إلا ماضٍ معنًى، ولهذا قال: (لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ في مُضِيٍّ) وذلك نحو قولِك: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقُمْتُ). وفسَّرَها سيبويهِ[3]؛ بأنَّها حرفٌ لما كان سيقَعُ لوقوعِ غيرِه، وفسَّرَها

---

(١) أي: فترادف (أن) معنًى وسبكًا؛ في إبقاء الماضي بعدها على مضيه، وتخليص المضارع للاستقبال إلا أنها لا تنصب، ولا بد أن يطلبها عامل كأن تكون فاعلًا: كقولها: ما كان ضرك لو مننت؛ أي: منّك، أو مفعولًا نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦].
أو خبرًا كقول الأعشى:

وربَّما فاتَ قَوْمًا جُلّ أَمْرِهِم مِنَ التأنِّي وكان الحزم لو عجلوا

والظاهر: أنها لا تقع مبتدأ بخلاف (أن)، وأكثر وقوعها بعد نحو: (ود)، و(أحب)، وأكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية؛ بل هي في ذلك شرطية حذف جوابها ـ مع مفعول (يود)؛ أي: يود أحدهم التعمير لو يعمر لسره. وفيه تكلف لا يخفى، ويشهد لثبتها: ﴿ودوا لو تدهن فيدهنوا﴾ [القلم: ٩]، بنصب: ﴿يدهنوا﴾ عطفًا على ﴿تُدْهِنُ﴾؛ لأن معناه أن تدهن؛ فهو من العطف على معنى، وقيل: نصب في جواب ﴿وَدُّوا﴾؛ لإشعاره بالتمني. وفيه: أن الجواب لا يكون إلا للإنشاء بالاستقراء و﴿وَدُّوا﴾ خبر عن تمنّ حصل منهم؛ فتأمل. «الخضري» (٢/١٢٦).

(٢) (م) قد أنكر جماعةٌ من النحاة مجيء لو مصدرية، وقد ذكرنا ذلك مفصلًا ـ في (ص٥١) الآتية (م).

(٣) في «الكتاب» (٣/٥٨).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

غيرُه: بأنها حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ[١]. وهذه العبارةُ الأخيرةُ هي المشهورةُ، والأُولى الأصحُّ، وقد يقعُ بعدَها ما هو مستقبَلُ المعنى، وإليه أشارَ بقولِه: (وَيَقِلُّ إيلاؤُهَا مُسْتَقْبَلًا). ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، وقولُه[٢]:

٣٤٧ ـ وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ ... عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشَاشَةِ أَوْ زَقَا ... إِلَيْهَا صَدًى مِنْ جَانِبِ القَبْرِ صَائِحُ[٣]

[ص] [٧١٠] وَهِيَ فِي الاخْتِصَاصِ بِالفِعْلِ كَـ(إِنْ) ... لَكِنَّ (لَوْ) (أَنَّ) بِهَا قَدْ تَقْتَرِنْ

[ش] يعني: أنَّ (لو) الشرطيَّةَ تختصُّ بالفعلِ ـ فلا تدخُلُ على الاسم، كما أنَّ (إنْ) الشرطيَّةَ كذلك، لكنْ تدخُلُ (لَوْ) على (أَنَّ) واسمِهَا وَخَبَرِهَا، نحوَ: (لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ) واختلفَ فيها ـ والحالةَ هذه ـ فقيلَ: هي باقيةٌ على اختصاصِها، و(أنَّ) وما دخلَتْ عليه في موضعِ رفعِ فاعلٍ بفعلٍ محذوفٍ والتقديرُ: (لو ثَبُتَ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ لَقُمْتُ)؛ أي: لو ثبُتَ قيامُ زيدٍ، وقيل: زالَتْ عن الاختصاصِ، و(أنَّ) وما دخلَتْ عليه في موضعِ رفعِ مبتدأٍ، والخبرُ محذوفٌ، والتقديرُ: (لَوْ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ثَابِتٌ لَقُمْتُ)؛ أي: لوْ قيامُ زيدٍ ثابتٌ، وهذا مذهبُ سيبويهِ[٤].

---

(١) أي: يفيد امتناع الجزاء لامتناع الشرط، وهذه عبارة الجمهور. وظاهرها فاسد؛ لاقتضائها كون الجواب ممتنعًا في كل موضع، وليس كذلك؛ لأن الشرط سبب وملزوم، والجواب مسبب ولازم، وانتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء المسبب، واللازم لجواز تعدد الأسباب فيوجد لسبب آخر. «الخضري» (٢/١٢٧).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/١٩٤٩): «قائله: هو توبة بن الحمير».

(٣) (م) الشاهد فيه: وقوع الفعل المستقبل في معناه بعد لو(م).

(٤) انظر: «الكتاب» (٣/٥٩)، قال الخضري: «ظاهره: رجوع الإشارة إلى كل من الابتداء، وتقدير الخبر ـ وهو خلاف ما في التوضيح وغيره: من أن مذهبه كون أو وصلتها مبتدأ؛ لا يحتاج الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، ولعله قول ثانٍ له».

ما تختص به لو الشرطية

[ص] [٧١١] وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاهَا صُرِفَا   إِلَى المُضِيِّ، نَحْوُ (لَوْ يَفِي كَفَى)

[ش] قد سبقَ أنَّ (لَوْ) هذه لا يليها في الغالبِ؛ إلا ما كان ماضيًا في المعنى، وذَكَرَ هنا أنه إنْ وقعَ بعدَها مضارعٌ؛ فإنها تَقْلِبُ معناه إلى المُضِيِّ كقولِه(١):

٣٤٨ - رُهْبَانُ مَدْيَنَ وَالَّذِينَ عَهِدْتُهُمْ   يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ العَذَابِ قُعُودَا

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتَ كَلَامَهَا   خَرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجُودَا(٢)

أي: لَوْ سَمِعُوا.

ولَا بدَّ لِلَوْ هذه مِنْ جوابٍ، وجوابُها: إما فعلٌ ماضٍ، أو مضارعٌ منفيٌّ بـ(لم).

وإذا كان جوابُها مُثْبَتًا: فالأكثرُ اقترانُه باللام، نحو: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرٌو)، ويجُوزُ حذفُها فتقول: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرٌو).

وإنْ كانَ مَنْفِيًّا بـ(لم) - لم تصحَبْها اللامُ(٣) فتقولُ: (لَوْ قَامَ زيدٌ لم يَقُمْ عمرٌو).

وإن نُفِيَ بـ(ما): فالأكثرُ تَجَرُّدُهُ مِنَ اللام، نحو: (لَوْ قامَ زيدٌ مَا قامَ عمرٌو)، ويجُوزُ اقترانُه بها نحو: (لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَمَا قَامَ عَمْرٌو)(٤).

---

(١) هو: كُثَيِّر عَزَّة - في «ديوانه» (ص٤٤١).

(٢) (م) الشاهد فيه: قوله: **(لو يسمعون)** حيث وقع الفعل المضارع بعد **(لو)**؛ فصرفت معناه إلى المضي فهو في معنى قولك: **(لو سمعوا)** (م).

(٣) لأنها لا تصحب منفيًّا بغير **(ما)**، كما في «التصريح» (٢/ ١٢٩٧)؛ لما يلزم فيه من ثقل اجتماع اللامين؛ لابتداء غالب أدوات النفي باللام.

(٤) (م) اعلم أن كثيرًا من النحاة ينكرون (لو) المصدرية، ويقولون: لا تكون (لو) إلا شرطية، فإن ذكر جوابها فالأمر ظاهر، وإن لم يذكر جوابها - كما في الأمثلة التي تدعى فيها المصدرية - فالجواب محذوف، والذين أثبتوها قالوا: إنها توافق أن المصدرية؛ في المعنى، وفي سبك الفعل بعدها بمصدر، وفي بقاء الماضي على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال وتفارقها في العمل، فإن (لو) لا تنصب ولا بد لهما من أن يطلبهما عاملٌ، فيكون كل منهما مع مدخوله فاعلًا؛ نحو: =

من أحكام لو الشرطية الامتناعية

(أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْمَا)(١)

[ص] [٧١٢] أَمَّا كَـ(مَهْمَا(٢) يَكُ مِنْ شَيْءٍ) وَ(فَا) لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

[ش] أما: حرفُ تفصيلٍ(٣)؛ ....

أدوات الشرط غير الجازمة

= (يعجبني أن تقوم)، وما كان ضرك لو مننت) ومفعولًا به، نحو: (أحب أن تقوم، و﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٦٩])، وخبر مبتدأ نحو: «**الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه**» [البخاري (٤٧٧٧)]، ونحو قول الأعشى:

وربّما فاتَ قومًا جلُّ أمرِهم من التأنّي وكان الحزمَ لو عَجِلوا

وتقع (أن) مع مدخولها مبتدأ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] (م).

(١) ليس في (ك).

(٢) المراد: أنها نائبة عنهما وقائمة مقامهما ـ كما في الشارح، لا أنها بمعناهما جميعًا؛ لأنها حرف فكيف تكون بمعنى اسم وفعل. «الخضري» (٢/١٢٩).

(٣) أي: غالبًا لا دائمًا ـ على المختار، ومن غير الغالب: أما زيد فمنطلق، ومن التزم فيه التفصيل فقد تكلف بتقدير القسم الآخر، ومجمل يشملهما، لكن قال الموضح في الحواشي: الحق أن ذلك لا يقال إلا عند التردد في شخصين نسبا أو أحدهما إلى الانطلاق؛ فتقول: أما زيد فمنطلق؛ أي: وأما غيره فلا؛ فهي على هذا للتفصيل.اهـ. تصريح (٢/٤٢٧ شرح). والحق: أن ذلك لا يتأتى في كل المواضع؛ إذ التزامه في نحو: (أما بعد ـ فأقول كذا) ـ لا يخفى تعسفه؛ بتقدير المجمل والمقابل ـ كان يقال: الأزمان مختلفة أما بعد كذا فأقول، وأما قبلها فلا. ونقل حفيد العصام، عن الزمخشري: أن التفصيل إما لمجمل سابق، أو لمتعدد في الذهن ـ يختار المتكلم منه ما يهمه، ويترك ما عداه، ومنه: أما بعد فلا تقدير على هذا؛ إلا أنه مخالف لأكثر النحاة.اهـ. وإذا كانت للتفصيل: فإما أن تتكرر مع كل الأقسام كـ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا الْغُلَامُ﴾ [الكهف: ٨٠]... إلخ أو: يستغنى عن أحد القسمين بالآخر نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ﴾ [النساء: ١٧٥]... إلخ؛ أي: وأما غيرهم: فبضد ذلك أو بكلام يذكر في موضعه؛ نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧]... إلخ؛ أي: وأما الذين آمنوا فيعلمون علمه من ربهم؛ بدليل: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ =

وهي قائمةٌ مقامَ أداةِ الشرطِ[(١)] وفعلِ الشرطِ؛ ولهذا فسَّرها سيبويه[(٢)]: بمهما يكُ مِنْ شَيْءٍ، (والمذكورُ بعدَها جوابُ الشرطِ؛ فلذلك لَزِمَتْهُ الفاءُ نحو)[(٣)]: [فَأَصْلُ ـ (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ)][(٤)]: (مهما يكُ مِنْ شَيْءٍ فزيدٌ منطلقٌ)؛ فأُنيبَتْ (أَمَّا) منابَ (مهما يكُ مِنْ شَيْءٍ) ـ فصار: (أَمَّا فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، ثمَّ أَخَّرْتَ الفاءَ إلى الخبرِ[(٥)] فصارَ: (أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ)؛ وَلِهَذَا

= [آل عمران: ٧]... إلخ. «التصريح» (٤/ ٤٢٣)، «الخضري» (٢/ ١٣٠).

(١) دائمًا فلا تفارقه كالتوكيد.

(٢) ينظر: «الكتاب» (٣/ ٣٣٢) قد يقال: هذا التفسير لا يدل إلا على نيابتها عن الأداة فقط، والفعل محذوف بعدها، وإنما ذكره في التفسير؛ لبيان ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك المحذوف، ويؤيد ذلك: قول ابن الحاجب: إنهم التزموا حذف الفعل بعد (أما)، وأن يقع بينها وبين جوابها ما هو كالعوض من الفعل المحذوف، والصحيح: أنه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء ـ قدم عليها لقصد العوضية وكراهة تلو الفاء أما.اهـ. «الصبان» (٤/ ٤٨).

(٣) ما بين القوسين من (م).

(٤) العبارة في (م): «أما زيد فمنطلق، والأصلُ».

(٥) أي: إصلاحًا للفظ؛ لكراهته تلو (الفاء) و(إما)، ولوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه، فزحلقوا الفاء عن موضعها، وفصلوا بينهما بجزء من الجواب. وذلك واحد من ستة: إما بالمبتدأ كمثال الشارح، أو بالخبر كأما في الدار فزيد، أو باسم منصوب بما بعد الفاء لفظًا: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾ [الضحى: ٩]، أو محلًا ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ۝١١﴾ [الضحى: ١١]، أو بمنصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت: ١٧] على نصب ثمود، ويجب تقدير عامله بعد الفاء؛ لئلا يكثر الفاصل بينها وبين أما، أو بظرف: كأما اليوم فاضرب زيدًا، والمختار عند المصنف: أنه معمول للجواب لا لفعل الشرط المحذوف ولا لإما النائبة عنه؛ ليكون المعلق عليه مطلقًا، فيكون أبلغ في تحقق الجواب، ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها ـ إلا مع أما لكونها مزحلقة عن مكانها كما مر. السادس: بجملة الشرط دون جوابه: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝٨٨ فَرَوْحٌ﴾ [الواقعة: ٨٨، ٨٩]؛ أي: فجزاؤه روح؛ فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب أما لا العكس لئلا يجحف بها، ولأن قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد: أنه لأسبقهما، فالفصل إما باسم واحد منه الموصول مع صلته، أو بما هو في حكمه كجملة الشرط لا بأكثر إلا بالجملة الدعائية إن تقدمها فاصل؛ =

قال: (وَفَا لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا)[١].

[ص] [٧١٣] وَحَذْفُ ذِي الفَا قَلَّ فِي نَثْرٍ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

[ش] قد سبَقَ أن هذه الفاءَ ملتَزَمَةُ الذِّكْرِ، وقد جاءَ حذفُها في الشعرِ؛ كقولِه[٢]:

٣٤٩ ـ فَأَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ المَوَاكِبِ[٣]

(أي: فلا قتالَ)[٤]، وحُذِفَتْ في النثرِ أيضًا: بكثرةٍ وبقلَّةٍ، فالكثرةُ عندَ حذفِ القولِ معها كقولِه ﷻ: (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ) [آل عمران: ١٠٦]؛ أي: فيقالُ لهم: أكفرتُم (بعدَ إيمانِكم)[٥]، والقليلُ: مَا كَانَ بخلافِه؛ كقولِه ﷺ: «**أَمَّا بَعْدُ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللهِ**»[٦]؛ هكذا وقعَ في «صَحِيحِ

= كأما اليوم رحمك الله فالأمر كذا اهـ أشموني. والظاهر: أن مثلها الجملة الاعتراضية كما في آية: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٠٦]. «شرح الأشموني» (٤/٤٦ صبان)، «الخضري» (٢/١٣١).

(١) من (ح).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/١٩٧٥): «قائله: قديم في الجاهلية، هجا به بني أسد بن أبي العيص؛ حتى قال بعضهم: إنه قيل قبل الإسلام بخمس مائة سنة» اهـ.

قلت: هو للحارث بن خالد المخزومي ـ في «ديوانه» (ص٤٥).

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: (**لا قتال لديكم**)؛ حيث حذف الفاء من جواب (أما)، مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف؛ وذلك للضرورة، ومثله قول الآخر: [رجل من ضباب في «خزانة الأدب» (١١/٣٦٤، ٣٦٥)]:

فأمّا الصُدورُ لا صدورَ لجَعْفَرٍ ولكِن أعْجازًا شديدًا ضَرِيرُها

فحذف الفاء من (**لا صدور لجعفر**)، وليس على تقدير القول، وقوله: (**ولكن أعجازًا**) تقديره: (ولكن لهم أعجازًا)؛ نظير مَا ذكرناه في قول الحارث: (**ولكن سيرًا**) ـ في أحد الوجهين (م).

(٤) ما بين القوسين من (م). (٥) من (م).

(٦) (م) يمكن تخريج هذا الحديث على تقدير القول، فتكون من النوع الذي يكثر فيه حذف الفاء كالآية، والتقدير: أما بعد فأقول: مَا بال رجال. وقد روي أن السيدة =

Black plate (1167,1)

البُخَارِيِّ»[١] [١٩٨/ظ] «مَا بَالُ»[٢]؛ بحذفِ الفاءِ والأصلُ: (أَمَّا بعدُ فما بالُ رجالٍ[٣])؛ فحُذِفَتْ الفاءُ. (والله تعالى أعلم بالصواب)[٤].

[ص] [٧١٤] (لَوْلَا، وَلَوْمَا) يَلْزَمَانِ الابْتِدَا   إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا

[ش] لِلَوْلَا وَلَوْمَا استعمالانِ:

أحدُهما: أنْ يكونا دالَّيْنِ على امتناعِ الشيءِ لوجودِ غيرِهِ، وهو المرادُ بقولِهِ: (إِذَا امْتِنَاعًا بِوُجُودٍ عَقَدَا) ويلزمانِ حينئذٍ الابتداءَ، فلا يدخلانِ إلا على المبتدأِ[٥]، ويكونُ الخبرُ بعدهما محذوفًا وجوبًا[٦]، ولا بدَّ لهما[٧] من جوابٍ[٨]: فإنْ كان مثبتًا ـ قُرِنَ باللامِ غالبًا، وإن كان مَنْفِيًّا بما تجرَّدَ عنها[٩] غالبًا، وإن كان منفيًّا بلم ـ لم يقترنْ بها نحو: (لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، وَلَوْمَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، وَلَوْمَا زَيْدٌ (لَمْ يَجِئْ)[١٠]

= عائشة ـ رضي الله تعالى عنها! ـ قالت: **(أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافًا واحدًا)** [في بعض نسخ البخاري (١٦٣٨)]، فهذا على حذف الفاء، وليس على تقدير قول قطعًا؛ لأنه إخبارٌ عن شيء مضى (م).

(١) (برقم: ٢١٦٨). وينظر: «شرح مشكلات الجامع الصحيح» لابن مالك (ص١٩٤ ـ ١٩٥).

(٢) ليس في (ك).
(٣) من (م).
(٤) من (ح).
(٥) ولو ضميرًا متصلًا.
(٦) ليست في (ك).
(٧) في (س)، (ح): «لها».

(٨) (م) قد يحذف جواب لولا لدليل يدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [النور: ١٠]، التقدير: لولا فضله عليكم لهلكتم (م).

(٩) (م) ومن غير الغالب ـ قد يخلو الجواب المثبت من اللام، وذلك نحو قول الشاعر:

ولا زهيرٌ جفاني كنت معتذرًا   ولم أكن جانحًا للسَّلْم إن جنحوا

وقد يقترن الجواب المنفي بما باللام نحو قول الشاعر:

لَوْلَا رَجَاءُ لقاءِ الظَّاعِنِينَ لَمَا   أبقت نواهم لنا روحًا ولا جسدًا (م)

(١٠) في (م): «مَا جَاءَ».

استعمالات لولا ولوما

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

عَمْرٌو، وَلَوْمَا زَيْدٌ لَمْ يَجِئْ عَمْرٌو)؛ فـ(زيدٌ) في هذه المثلِ ونحوِها ـ مبتدأٌ وخبرُهُ محذوفٌ وجوبًا، والتقديرُ: (لولا زيدٌ موجودٌ)، وقد سبقَ ذِكْرُ هذه المسألةِ في بابِ الابتداءِ.

[ص] [٧١٥] وَبِهِمَا التَّحْضِيضُ مِزْ، وَ(هَلَّا، أَلَّا، أَلَا)، وَأَوْلِيَنْهَا الفِعْلَا

الاستعمال الثاني لـ (لولا ولوما)

[ش] أشارَ في هذا البيتِ إلى الاستعمالِ الثاني لـ(لَوْلَا ولَوْمَا)، وهو: الدَّلَالَةُ على التحضيضِ، ويختصَّانِ حينئذٍ بالفعلِ نحو: (لَوْلَا ضَرَبْتَ زَيْدًا، وَلَوْمَا قَتَلْتَ[1] بَكْرًا). فإنْ قصدْتَ بهما التوبيخَ ـ كانَ الفعلُ ماضيًا[2]، وإن قصدْتَ بهما الحثَّ على الفعلِ ـ كان مستقبلًا بمنزلةِ فعلِ الأمرِ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟﴾ [التوبة: ١٢٢]؛ أي: لينفِرْ، وبقيَّةُ أدواتِ [١٩٩/و] التحضيضِ حكمُها كذلك فتقول: (هلَّا[3] ضربْتَ زيدًا، وألا فعلْتَ كذَا)، وألَا مخففَّةٌ كألَّا مشدَّدَةٌ.

[ص] [٧١٦] وَقَدْ يَلِيهَا اسْمٌ بِفِعْلٍ مُضْمَرِ[4] عُلِّقَ، أَوْ بِظَاهِرٍ مُؤَخَّرِ

[ش] قد سبقَ أنَّ أدواتِ التحضيضِ تَخْتَصُّ بالفعلِ فلا تدخُلُ على الاسمِ، وذكَرَ في هذا البيتِ: أنَّه قد يقعُ الاسمُ بعدَها، ويكونُ[5] معمولًا لفعلٍ مضمرٍ أو لفعلٍ مؤخَّرٍ عن الاسمِ، فالأولُ كقولِه[6]:

---

(١) في (ع): «قبلت».

(٢) أي: بـ(لولا ولوما وكذا وإلا)؛ فإنها كلها ترد للتوبيخ؛ أي: اللوم على ترك الفعل، والتنديم؛ أي: الإيقاع في الندم، وحينئذٍ تختص بالماضي لفظًا نحو: ﴿جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣] ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟﴾ [الأحقاف: ٢٨] ومنه: هلَّا التقدُّم، أو تأويلًا: كقوله:

..لولَا الكَمِيّ المُقَنَّعَا

أي: لولا عددتم. وإنما قال تعدون؛ لحكاية الحال.اهـ. «أشموني» (٤/٤٦).

(٣) في (ك): «هل».

(٤) متعلق بـ«عُلِّق» الواقع صفة لاسم.

(٥) في (س)، (ع): «وتكون».

(٦) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/١٩٧٦): «لم أقف على اسم قائله».

[الآن بعدَ لَجَاجَتِي تلْحُونَنِي][1] هَلَّا التقدُّمُ والقلوبُ صِحَاحُ[2]

فـ(**التقدُّمُ**): مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ، وتقديرُه: هلا وُجِدَ التقدُّمِ، ومِثْلُه قولُه[3]:

٣٥١ ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ[4] أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى، وَلَوْلا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا[5]

فـ(**الكَمِيَّ**): مفعولُ بفعلٍ محذوفٍ، والتقديرُ: (**لولا تَعُدُّونَ الكَمِيَّ[6] الْمُقَنَّعَا[7]**)، والثاني كقولِك: (**لولا زيدًا ضربْتُ**)، فـ(**زيدًا**):

---

(١) من (س).

(٢) (م) الشاهد فيه: قوله: (هلّا التقدم) حيث ولي أداة التخصيص اسم مرفوع، فيجعل هنا فاعلًا لفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مخصوصة بالدخول على الأفعال، وهذا الفعل ليس في الكلام فعل آخر يدل عليه، كما في نحو: (زيدًا أكرمته)، ونظير هذا البيت قول الشاعر:

ألا رجـلًا جـزاه الـلّـه خـيـرًا يـدل عَـلَـى مـحـصـلـة تـبـيـت

فإن (رجلًا) منصوب بفعل محذوف، وذلك في بعض تخريجاته، وهذا الفعل المحذوف ليس في الكلام فعل يفسره، وتقدير الكلام: (ألا تعرفونني رجلًا)، أو نحو ذلك (م).

(٣) هو: جرير في «ديوانه» (ص٢٥٣). (٤) في (ح): «الذئب».

(٥) (م) الشاهد فيه: قوله: (**لولا الكمي المقنعا**) حيث ولي أداة التحضيض اسم منصوب، فجعل منصوبًا بفعل محذوف؛ لأن أدوات التحضيض مما لا يجوز دخولها إلا على الأفعال.

ونحب أن ننبهك إلى أن العامل فِي الاسم الواقع بعد أدوات التحضيض ـ على ثلاثة أقسام تفصيلًا:

أولها: أن يكون هذا الفعل العامل في ذلك الاسم متأخرًا عن الاسم نحو: (هلّا زيدًا ضربت).

وثانيها: أن يكون هذا العامل محذوفًا مفسرًا بفعل آخر مذكور بعد الاسم، نحو: (ألا خالدًا أكرمته)، تقدير هذا الكلام: ألا أكرمت خالدًا أكرمته.

وثالثها: أن يكون هذا الفعل العامل محذوفًا، وليس في اللفظ فعل آخر يدل عليه، ولكن سياق الكلام ينبئ عنه، فيمكنك أن تتصيده منه. وقد استشهدنا لهذا النوع في شرح الشاهد رقم (٣٥٠) (م).

(٦) ليس في (ح). (٧) في (ص)، (م): «المقنع».

مفعولُ (ضربْتَ)[١]. (والله تعالى أعلم)[٢].

(١) ينظر: «الكتاب لسيبويه» (١/٩٨)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٥/٨٨)، و«الجنى الداني في حروف المعاني» (ص٦٠٦).

(٢) من (ح).

Black plate (1171,1)

الإِخْبَارُ بِالَّذِي وَالأَلِفِ واللَّامِ

كيفية الإخبار عن الاسم بالاسم الموصول

[ص] [٧١٧] مَا قِيلَ: أَخْبِرْ عَنْهُ بِـ(الَّذِي): خَبَرْ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأً قَبْلُ اسْتَقَر

[٧١٨] وَمَا سِوَاهُمَا[١] فَوَسِّطْهُ صِلَهْ عَائِدُهَا خَلَفُ مُعْطِي التَّكْمِلَهْ[٢]

[٧١٩] نحو (الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ) فَذَا (ضَرَبْتُ زَيْدًا) كَانَ، فَادْرِ المَأْخَذَا

[ش] هَذَا الْبَابُ وَضَعَهُ النَّحْوِيُّونَ لامْتِحَانِ الطَّالِبِ[٣] وَتَدْرِيبِهِ ـ كَمَا وَضَعُوا بَابَ التَّمْرِينِ فِي التَّصْرِيفِ لِذَلِكَ[٤]، ....

(١) أي: سوى الاسم الذي قيل: أخبر عنه.

(٢) هو: الضمير الذي يخلف الاسم المطلوب الإخبار عنه. وهذا الاسم هو معطي التكملة؛ أي: يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب؛ فإنه يصير خبرًا بعد أن كان مفعولًا مثلًا. «الخضري» (٢/ ١٣٢).

(٣) فيسمى باب الامتحان، وبعضهم ـ يسميه باب السبك؛ أي: سبك كلام من آخر، وكثيرًا إما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوّي الحكم؛ لأن فيه إسنادين إلى الضمير، وإلى الظاهر، أو القصر في نحو الذي قام زيد ردًّا على من اعتقد خلافه أو شركته، أو تشويق السامع كقول واصف ناقة صالح:

وَالَّذِي حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

«الخضري» (٢/ ١٣٢).

(٤) هو: المسمى بباب الأبنية وضعوه لامتحان الطالب في التصريف؛ كأن يقال: كيف تبني من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه ـ إلا من برع فيه، كما لا يحسن الجواب هنا إلا البارع في العربية لابتنائه على جميع أبوابها، **وجواب ذلك**: قَرْأَى كَسَكْرَى، وأصله: قرأأ بهمزتين كجعفر، قلبت الثانية ياءً ثم ألفًا لما سيأتي في الإبدال. قال أبو علي الفارسي: سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة فما عرف السؤال، وقد أعدته ثلاثًا، وهي كيف تبني من وأي مثل كوكب على لغة من قرأ أفلح بالنقل، ثم تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه لنفسك؟ **وجوابها**: أن أصله ووأى كوكب قلبت الياء ألفًا لتحركها، وفتح ما قبلها فصار ووأى كسكرى، ثم حذفت الهمزة لنقل حركتها إلى الواو الساكنة قبلها فصار ووى كفتى فاجتمع واوان أول الكلمة، قلبت الأولى همزة فصار أوى فإذا جمعته قلت: أوون بحذف الألف =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

فإذا قيلَ لكَ[١]: أَخْبِرْ عن اسم مِنَ الأسماءِ بـ(الذي)، فظاهرُ هذا اللفظِ أنكَ تجعلُ (الذي) خبرًا عن ذلك الاسمِ، لكن الأمرُ ليسَ كذلكَ؛ بل المجعولُ [١٩٩/ظ] خبرًا هو ذلك الاسمُ، والمخبرُ عنه إنما هو (الذي) - كما ستعرفُه، فقيلَ: إنَّ الباءَ في (بالذي) بمعنى (عن)؛ فكأنَّه قيلَ: أَخْبِرْ عَنِ الَّذِي، والمقصودُ: أنَّه إذا قيلَ لك ذلك فَجِيءْ بالذي[٢] واجعلْه مبتدأً، واجعلْ ذلك الاسمَ خبرًا عن الذي، وخذِ الجملةَ التي كان فيها ذلك الاسمُ فوسِّطْهَا بينَ الذي وبينَ خبرِه، وهو ذلك الاسمُ واجعلِ الجملةَ صِلَةَ الذي، واجعلِ العائدَ على الذي الموصولِ ضميرًا تجعلُه

= آخره؛ لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفون فإذا أضفته لنفسك قلت: أوي بحذف النون للإضافة، وقلب واو الجمع ياء لاجتماعهما ساكنة مع الياء.اهـ. «الصبان» (٤/٥٣)، و«الخضري» (٢/١٣٢).

(١) ليس في (ك).

(٢) قال الخضري (٢/١٣٣): «حاصله: خمسة: إعمال الابتداء بالذي، وتأخير ذلك الاسم ورفعه على الخبرية، وجعل ما بينهما صلة الذي وأن تجعل في المكان الذي كان فيه الاسم ضميرًا مطابقًا له في معناه وإعرابه وكذا مطابقًا للموصول؛ لأنه عائده، ويلزم كونه غائبًا، وإن كان خلفًا عن ضمير متكلم أو مخاطب؛ لأن الموصول في حكم الغائب، فإذا قيل: أخبر عن التاء من: ضربت زيدًا - قلت: الذي ضرب زيدًا أنا فعملت ما ذكر من الأعمال؛ إلا أن التاء إذا أخرت لا يمكن النطق بها مع كونها ضميرًا متصلًا؛ فلذا جيء بأنا بدلها، والضمير الخلف عنها مستتر في ضرب، أو عن بكر من: ضرب زيد بكرًا قلت: الذي ضربه زيد بكر، فهاء ضربه خلف قدمت على الفاعل، مع أن بكرًا كان مؤخرًا لامتناع فصل الضمير مع إمكان اتصاله، ويجوز حذفها عائد منصوب بفعل أو عن زيد من زيد أبوك قلت: الذي هو أبوك زيد، أو عن أبوك قلت: الذي زيد هو أبوك فتجعل هو مكان ذلك الاسم تقدم أو تأخر وعن زيد من: جاء زيد وبكر قلت: الذي جاء هو وبكر زيد بتوكيد الخلف المستتر في جاء ليصح العطف عليه، أو عن زيد من: مررت بزيد وبكر قلت: الذي مررت به وببكر زيد بإعادة الجار في المعطوف على الضمير الخلف عند غير المصنف أو عن رغبة من: جئت رغبة فيك قلت: التي جئت لها رغبة فيك فتجر خلف المفعول له باللام؛ لأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها، أو عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة قلت: الذي صمت فيه يوم الجمعة فجاء الخلف بفي لما ذكر وقس على ذلك».

عوضًا عن ذلك الاسم الذي صيَّرْتَه خبرًا، فإذا قيلَ لك: أَخْبِرْ عن (زيدٍ) من قولك: (ضربْتُ زيدًا) فتقولُ: الذي ضربْتُه زيدٌ، (فالذي مبتدأٌ)[١] وزيدٌ خبرُهُ وَضَرَبْتُ[٢] صِلَةُ الذي، والهاءُ في (ضربْتُه) خَلَفَ عن (زيدٍ) الذي جعلْتَه خبرًا، وهي عائدةٌ على (الذي). [والله تعالى أعلم][٣].

[ص] [٧٢٠] وَ(بِاللذَيْنِ، والذينَ، والتِي) أَخْبِرْ مُرَاعِيًا[٤] وِفَاقَ المُثْبَتِ

---

(١) ليس في (ك). (٢) في (م): «وضربْتُه».

(٣) من (ح).

(٤) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٦/٢٠٨ ـ ٢٠٩): «يرد على الناظم وغيره في هذا الكلام إشكال؛ لأنه يقتضي أن يكون الاسم المفروض هو المخبر عنه، و(الذي) أو (لألف واللام) وهو المخبر به؛ لأنهم يقولون: (باب الإخبار بالذي وبالألف واللام)، وكذا قال الناظم: (ما قيل أخبر عنه بالذي)، فجعل (الذي) مخبرًا به، والاسم هو المخبر عنه، وما تقدم من التفسير يقتضي أن يقال: أخبر عن (الذي) لأنه المجعول مبتدأ، والاسم هو المخبر به.

وقد أجاب النحويون عن هذا بأجوبة، منها لابن عصفور ـ أنهم إنما أرادوا بقولهم: (الإخبار بالذي وبالألف واللام)؛ أن يخبر عن المسمى، ويكون اسم المخبر عنه في وقت الإخبار (الذي) أو الألف واللام، ألا ترى أنك إذا قلت: الذي قام زيد، أو القائم زيد، فالاسم الواقع على المخبر عنه إنما هو (زيد)؛ لأن المخبر عنه هو الفاعل.

وقال ابن الضائع: الأقرب أن يكون الكلام محمولًا على معنى، وذلك أن (زيدًا) هو المخبر عنه في الحقيقة. فإذا قلنا: القائم زيد، فزيد صاحب الصفة، وهو المخبر عنه في الحقيقة، وإن كان في اللفظ خبرا، فعبروا عنه بأنه مخبرًا عنه نظرًا إلى الحقيقة؟

فإن قيل: قلم لم يتمموا الحقيقة فيقدموه، فيجعلوه مخبرًا عنه ـ كما هو المخبر عنه في الحقيقة؟

قلت: تأخيره وتقديم (الذي) أقرب مأخذًا في الصنعة، بأن تجعل الموصول أول الجملة التي فيها الاسم المخبر عنه، وتجعله آخرًا، وتجعل في موضعه ضميرًا يعود على الموصول معربًا بإعرابه، وترفعه فتجعله خبرًا عن الموصول في اللفظ.

وأيضًا: فإذا أخرته لم يجز أن يكون (الذي) صفة، فلذلك بنوا على تأخيره.

قال: ومما يدل على أن هذا إرادتهم قولهم: أخبر عن زيد، فلا يمكن أن يتنزل =

[ش] أي: إذا كانَ الاسمُ الذي قيلَ لك أَخْبِرْ عنه مُثَنًّى فَجِئْ بالموصولِ مُثَنًّى كاللذَيْنِ، وإنْ كانَ مجموعًا فَجِئْ بِهِ كذلك كالذِينَ، وإن كان مؤنّثًا فَجِئْ به كذلك كالتي.

والحاصلُ: أنه لا بدَّ مِنْ مطابقةِ الموصولِ للاسمِ المُخْبَرِ عنه به؛ لأنه خبرٌ عنه ولا بدَّ مِنْ مطابقةِ الخبرِ للمُخْبَرِ عنه، إن مفردًا فمفردٌ، وإن مُثَنًّى فَمُثَنًّى، وإنْ مجموعًا فمجموعٌ، وإن مُذَكَّرًا فَمُذَكَّرٌ، وإن مُؤَنَّثًا فمؤنَّثٌ، فإذا قيلَ لك: أَخْبِرْ عن [٢٠٠/و] (الزَّيْدَيْنِ) مِنْ (ضربْتُ الزَّيْدَيْنِ) قلْتَ: (اللذانِ ضربْتُهما الزيدانِ)، وإذا قيلَ[1]: أَخْبِرْ عن (الزَّيْدِينِ) مِنْ (ضربْتُ الزَّيْدِينِ) قلْتَ: (الذِينَ ضرَبْتُهُمُ الزَّيْدُونَ) وإذا قيل[2]: أَخْبِرْ عن (هِنْدٍ) مِنْ (ضَرَبْتُ هِنْدًا) قلْتَ: (التي ضرَبْتُها هَنْدُ). (والله تعالى أعلم)[3].

[ص] [٧٢١] قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا ... أُخْبِرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حُتِمَا

[٧٢٢] كَذَا الغِنَى عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ او ... بِمُضْمَرٍ شَرْطٌ، فَرَاعِ مَا رَعَوْا

[ش] يُشْتَرَطُ في الاسمِ المُخْبَرِ عنه بالذي شروطٌ:

أحدُها: أنْ يكونَ قابلًا للتأخيرِ، فلا يُخْبَرُ بالذي عما له صدرُ الكلامِ[4]: كأسماءِ الشرطِ والاستفهامِ نحو: مَنْ ومَا.

الثاني: أنْ يكونَ قابلًا للتعريفِ فلا يُخْبَرُ عن الحالِ والتمييزِ[5].

الثالث: أنْ يكونَ صالحًا للاستغناءِ عنه بأجنبيٍّ؛ فلا يُخْبَرُ عن الضميرِ الرابطِ للجملةِ الواقعةِ خبرًا كالهاءِ في (زيدٌ ضربْتُه)[6] أنْ يكونَ

= إلا على هذا. قال: وإنما يتوجه قول ابن عصفور في قولهم: أخبر بالذي. انتهى.

وقد وجه بأنه على القلب، وبأن (عن) بمعنى الباء، وذلك بعيد».

(١) زاد في (ك): «لك».

(٢) زاد في (ك): «لك».

(٣) من (ح).

(٤) لأن الخبر هنا واجب التأخير.

(٥) للزومهما التنكير؛ فلا يخلفهما الضمير.

(٦) لعدم الغنى عنها بالأجنبي: كزيد وعمرو.

صالحًا للاستغناءِ عنه بِمُضْمَرٍ[1][2]، فلا يُخْبَرُ عِنِ الموصوفِ دونَ صفتِهِ ولا عن المضافِ[3] دونَ المضافِ إليه، فلا تُخْبِرُ عن (رجلٍ) وحدُه مِنْ قولِك: (ضربْتُ رجلًا ظريفًا)؛ فلا تقولُ: الذي ضربْتُه ظريفًا رجلٌ؛ لأنكَ لو أَخبَرْتَ عنه لوضعْتَ مكانَه ضميرًا، وحينئذٍ يلزمُ وصفِ الضميرِ، والضميرُ لا يُوصفُ، ولا يُوصفُ به، فلو أَخْبَرْتَ عن الموصوفِ مع صفتِه جازَ ذلكَ؛ لانتفاءِ هذا المحذورِ كقولِه: (الذي ضربْتُه رجلٌ ظريفٌ).

وكذلك [٢٠٠/ظ] لا تُخْبِرُ[4] عنِ المضافِ وحدَه، فلا تُخْبِر عن (غلام) وحدَه مِنْ (ضربْتُ غلامَ زيدٍ)؛ لأنك تضعُ مكانَه ضميرًا ـ كما تقرَّرَ، والضميرُ لا يضافُ، فلو أخبرْتَ عنه مع المضافِ إليه جاز ذلك؛ لانتفاء المانعِ فتقول: (الذي ضربْتُه غُلامُ زيدٍ)[5].

[ص][٧٢٣] وَأَخْبَرُوا هُنَا بِـ(أَلْ) عِنْ بَعْضِ مَا ... يَكُونُ (فِيهِ الفِعْلُ)[6] قَدْ تَقَدَّمَا

[٧٢٤] إِنْ صَحَّ صَوْغُ صِلَةٍ مِنْهُ لِـ(أَلْ) ... كَصَوْغِ (وَاقٍ)[7] مِنْ: (وَقَى اللَّهُ البَطَلَ)

---

(١) في (س): «بأجنبي».

(٢) أي: يعود على ما قبله؛ ليصح كونه عائد الموصول، فلا يخبر عن مجرور (رب) في: (رب رجل لقيته)؛ لأن الضمير المجرور بها لا يعود إلا لما بعده كضمير الشأن، وكذا لا يخبر عن مجرور ما يختص بالظاهر كحتى ومذ؛ لأنه لا يخلفه الضمير، ولا عن الأسماء العاملة عمل الفعل: كاسم الفاعل والمفعول والمصدر واسم الفعل؛ لأن الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها. «الخضري» (٢/ ١٣٤).

(٣) بخلاف المضاف إليه فيخبر عنه وحده.

(٤) في (ح)، (س): «يخبر».

(٥) ينظر: «البديع» (١/ ١٥٥)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٣٩٩)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٥٩٥)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٢١٩)، و«شرح المكودي» (ص٢٩٩).

(٦) في (ح): «الفعل فيه».

(٧) قال الخضري (٢/ ١٣٤): «الظاهر: أنه خبر لمحذوف؛ أي: وذلك كصوغ واق؛ لأنه مثال لما مر، وليس فيه إشارة لشرط زائد؛ حتى يجعل صفة لمصدر محذوف؛ أي: صوغًا كصوغ واق».

[ش] يُخْبَرُ بـ(الذي) عنِ الاسمِ الواقعِ في جملةٍ اسميَّةٍ(١) أو فعليَّةٍ، فتقولُ في الإخبارِ عن (زيدٍ) مِنْ قولِك: (زيدٌ قائمٌ): (الذي هو قائمٌ زيدٌ)، وتقولُ في الإخبارِ عن (زيدٍ) مِنْ قولِك: (ضربْتُ زيدًا: الذي ضربْتُه زيدٌ).

ولا يُخْبَرُ بالألفِ واللامِ عنِ الاسمِ، إلا إذا كان واقعًا في جملةٍ فعليَّةٍ، وكان ذلك الفعلُ مما يصحُّ أنْ [يُصاغَ منه صِلَةُ](٢) الألفِ واللامِ: كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ(٣).

ولا يُخْبَرُ بالألفِ واللامِ عن الاسمِ الواقِعِ في جملةٍ اسميَّةٍ، ولا عنِ الاسمِ الواقعِ في جملةِ فعليَّةٍ فِعْلُها غيرُ متصرِّفٍ: كالرجلِ من قولك: (نِعْمَ الرجلُ)؛ إذْ لا يصحُّ أن يُستعملُ مِنْ (نِعْمَ) صِلَةُ الألفِ واللامِ.

وتُخْبِرُ عن الاسمِ الكريم مِنْ قولِك: (وقى اللهُ البطلَ)، فتقولُ: (الواقِي البطلَ اللهُ)، وتُخْبِرُ أيضًا عن (البطلِ) فتقول: (الْوَقِيهِ اللهُ البطلُ).

[ص] [٧٢٥] وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صِلَةُ (أَلْ) ضَمِيرَ غَيْرِهَا أُبِينَ وَانْفَصَلْ

[ش] الوصفُ الواقعُ صِلَةٌ لـ(أل)، إنْ رفَعَ(٤) ضميرًا: فإما أنْ يكونَ عائدًا على الألفِ واللامِ [٢٠١/و]، أو عَلَى غيرِها، فإنْ كانَ عائدًا عليها اسْتَتَرَ، وإن كانَ عائدًا على غيرِها انْفَصَلَ(٥).

---

(١) زاد في (س): «كان». (٢) في (ح): «تصاغ منه».

(٣) ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥١٦)، و«إرشاد السالك» (٢/٨٢٨)، و«المقاصد الشافية» (٦/٢٣١)، و«شرح المكودي» (ص٣٠١)، و«حاشية العلَّامة الصبان» (٤/٨٣).

(٤) في (س): «وقع».

(٥) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/١٧٧٢ ـ ١٧٧٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥١٦)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/٤٥٦٧).

فَإذَا[١] قلْتَ: (بلَّغْتُ مِنَ الزيدَيْنِ إلى العَمْرَيْنِ رسالةً؛ فإنْ أَخْبَرْتَ عنِ التاءِ في (بَلَّغْتُ) قلْتَ: (المُبَلِّغُ مِنَ الزيدَيْنِ إلى العَمْرَيْنِ رسالةً أَنَا)؛ ففي (المُبَلِّغُ) ضَمِيرٌ عائدٌ على الألفِ واللامِ فيجِبُ استتارُه.

وإنْ أَخْبَرْتَ عن (الزيدَيْنِ) مِنَ المثالِ المذكورِ قلْتَ: (المُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمَا إلى العُمَرَيْنِ رسالةً الزيدانِ) فـ(أنا) [مرفوعٌ بـ(المُبَلِّغُ)، وليس عائدًا على الألفِ واللامِ؛ لأن المرادَ بالألفِ][٢] واللامِ هنا مُثَنًّى، وهو المخبرُ عنه؛ فيجِبُ إبرازُ الضميرِ[٣][٤].

وإن أَخْبَرْتَ عن (العَمْرَيْنِ) (من المثالِ المذكورِ)[٥] ـ قلْتَ: (المُبَلِّغُ أنا مِنَ الزَّيْدَيْنِ[٦] إليهم رسالةً العَمْرُونَ)؛ (فيجِبُ إبرازُ الضميرِ كما تقدَّمَ)[٧].

[وكذا يجِبُ إبرازُ الضميرِ إذا أَخْبَرْتَ عن (رسالةٍ) مِنَ المثالِ المذكورِ؛ لأن المرادُ بالألفِ واللام هنا الرسالةُ، والمرادُ بالضميرِ الذي ترفعُه صِلَةُ (أل) المُتَكَلِّمُ فتقول: (المُبَلِّغُهَا أنا مِنَ الزَّيْدَيْنِ إلى العُمَرَيْنِ رِسَالةٌ][٨].

❁ ❁ ❁

---

(١) في (م): «فإن».
(٢) ما بين المعكوفين سقط من (ك).
(٣) زاد في (ك): «كما تقدم».
(٤) لجريان الصلة على غير ما هي له. «الخضري» (٢/ ١٣٤).
(٥) ما بين القوسين ليس في (ك).
(٦) في (س): «الزيدون».
(٧) ما بين القوسين سقط من (ك)، (ح).
(٨) ما بين المعكوفين زيادة من (م).

العَــدَدُ(١)

[ص] [٧٢٦] (ثَلاثَةٌ) بالتاءِ قُلْ لِـ(لعَشَرَهْ) ... فِـي عَـدِّ مَـا آحـادُهُ مُـذَكَّـرَهْ

[٧٢٧] في الضِّدِّ جَرِّدْ(٢)، وَالمُمَيِّزَ اجْرُرِ ... جَـمْـعًـا بِلَفْـظِ قِـلَّـةٍ فِي الأَكْـثَـرِ

[ش] تثبُتُ التاءُ في ثلاثةٍ وأربعةٍ وما بعدَهما إلى عشَرةٍ(٣) إنْ كانَ المعدودُ(٤) بهما(٥) مذكَّرًا، وتسقُطُ إنْ كانَ مؤنَّثًا(٦)، ويضافُ إلى جمعٍ نحو: (عندي ثلاثةُ رجالٍ وأربعُ نساءٍ(٧)) وهكذا إلى عَشْرَةٍ.

وأشار بقوله: (جَمْعًا بِلَفْظِ قِلَّةٍ في الأَكْثَرِ) إلى أَنَّ المعدودَ بها إن كانَ له جمعُ قِلَّةٍ وكثرةٍ لم يُضَفِ العددُ في الغالبِ إلا إلى جمعِ القِلَّةِ؛

---

(١) هو ما وضع لكمية الآحاد، ومن خواصه: مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين، ومعنى التقابل: أن تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالأربعة؛ فإن حاشيتيها إما خمسة وثلاثة أو ستة واثنان أو سبعة وواحد. ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك أربعة، **ومن ثَمَّ** قيل: الواحد ليس بعد لأنه ليس له حاشية سفلى، وقيل: عدد لوقوعه في جوابكم. وإذا أريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد؛ لأن له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزيد العليا عليه من الكسر، ولا تختص بالنصف خلافًا لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة أعشار. فإن العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهما متقابلتان، ونصف مجموعهما واحد، والمراد هنا الألفاظ الدالة على المعدود. «الخضري» (٢/ ١٣٥).

(٢) في (س): «وقع».

(٣) (م) العشرة داخلة متى كانت مفردة كعشرة أيام وإنما كان شأن هذه الأعداد مَا ذكر؛ لأنها أسماء جموع مثل زمرة وفرقة وأمة، فحقُّها: أن تؤنث كهذه النظائر؛ فأعطيت ما هو من حقها في حال عدِّ المذكر، لكونه سابق الرتبة على المؤنث، فلما أرادوا عدَّ المؤنث ـ لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر، فلم يكن إلا حذف التاء (م).

(٤) في (ك): «العدد».

(٥) في (س)، (ع): «بها».

(٦) ولو مجازًا.

(٧) في (ح): «نساؤها».

فتقولُ: (عندي ثلاثةُ أَفْلُس، وثلاثُ أنفسٍ)، ويَقِلُّ: (عندي ثلاثةُ فلوسٍ، وثلاثُ نفوسٍ)(1).

ومما جاءَ [201/ظ] على غيرِ الأكثرِ ـ قولُه تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: 228]؛ فأضافَ (ثلاثةَ) ـ إلى جمعِ الكثرةِ معَ وجودِ جمعِ القِلَّةِ وهو (أَقْرَاء)(2).

فإن لم يكن للاسمِ إلا جمعُ الكثرةُ لم يُضَفْ (إِلَّا إِلَيْهِ)(3) نحو: (ثلاثةُ رجالٍ)(4).

[ص] [728] وَ(مِائَةً، وَالأَلْفُ) لِلفَرْدِ أَضِفْ وَ(مِائَةٌ) بِالجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفْ

[ش] قد سبقَ أنَّ (ثلاثةَ) وما بعدَها إلى (عشرةَ) ـ لا تُضافُ إِلَّا إلى جمعٍ، وذكَرَ هنا: أنَّ (مِائَةَ) و(أَلْفًا) مِنَ الأعدادِ المضافةِ، وأنهما لا يضافانِ إلا إلى مفردٍ، نحو: (عندي مِائَةُ رجلٍ وألفُ درهمٍ)، ووَرَدَ إضافةُ (مِائَةٍ) إلى جمعٍ قليلًا، ومنه قراءةُ حمزةَ والكِسائِيِّ(5): (وَلَبِثُوا فِي

---

(1) ينظر: «شرح التسهيل» (2/ 397)، و«التذييل والتكميل» (9/ 290)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (5/ 2411)، و«المقاصد الشافية» (6/ 252).

(2) (م) الأصل فِي جمع قرء ـ بفتح القاف وسكون الراء ـ أن يكون عَلَى أفعل، نظير فلس وأفلس والمستعمل من جمع هَذَا اللفظ ـ وَهوَ أقراء ـ شاذ بالنسبة إِلَيْهِ وإن كان جمع القلة شاذًّا، أو قليل الاستعمال فهو بمثابة غير الموجود، وهذا هو سر استعمال جمع الكثرة فِي الآية الكريمة.

(3) في (ح): «إليه».

(4) مثل ذلك ما إذا شذ جمع القلة، أو ندر استعماله فيجعل كالمعدوم، ويضاف للكثرة فالأول كثلاثة قُرُوءٍ، فإن مفرده قرُء بفتح فسكون، وجمعه على أفعال شاذ، والثاني كثلاث شسوع، فإن اشساع قليل الاستعمال في جمع شسع ـ وهو أحد سيور النعل كذا في الأشموني؛ تبعًا للتوضيح، ومقتضاه: أن ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلته، والصواب: ما في الشارح كابن الناظم من جعله من القليل؛ لأنه إن كان جمعًا لقرء بالفتح فله جمع قلة قياسي، وهو أَقْرُؤ كفلس وأَفْلُس، أو: لقرء بالضم فله أقراء كأفعال، وعلى هذا يحمل الشارح؛ ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود القلة القياسي فيكون قليلًا. «الخضري» (2/ 136).

(5) كما في «المبسوط في القراءات العشر» (ص276).

حكم العدد مائة وحكم تمييزها

كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ) [الكهف: ٢٥]؛ بِإِضَافَةِ مِائَةٍ إِلَى سِنِينَ[١].

والحاصلُ: أنَّ العددَ المضافَ على قسمينِ:

أحدُهما: ما لا يضافُ إلا إلى جمعٍ، وهو ثلاثةٌ إلى عشرةٍ.

والثاني: ما لا يضافُ إلا إلى مفردٍ، وهو مِائَةٌ وألفٌ وتَثْنِيَتُهُمَا، نحو: (مِائَتَا درهم، وَأَلْفَا دِرْهَمٍ)، وأما إضافةُ مائةٍ إلى جمعٍ فقليلٌ. (والله تعالى أعلم)[٢].

[ص] [٧٢٩] وَ(أَحَدَ) اذْكُرْ وَصِلَنْهُ بِـ(عَشَرْ) ... مُرَكَّبًا قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرْ

[٧٣٠] وَقُلْ لَدَى التَّأْنِيثِ (إِحْدَى عَشْرَةْ) ... وَالشِّينُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَسْرَةْ

[٧٣١] وَمَعَ غَيْرِ (أَحَدٍ، وَإِحْدَى) ... مَا مَعْهُمَا فَعَلْتَ فَافْعَلْ قَصْدَا

[٧٣٢] وَلِـ(ثَلَاثَةٍ، وَتِسْعَةٍ) وَمَا ... بَيْنَهُمَا إِنْ رُكِّبَا مَا قُدِّمَا

[ش] لما فرَغَ مِنْ ذِكْرِ[٣] العددِ المضافِ، ذكَرَ العددَ المركَّبَ؛ فَتُرَكِّبَ[٤]: (عَشَرَة) مع مَا دونَها إلى واحدٍ، نحو: (أَحَدَ عَشَرَ، واثْنَا عَشَرَ، وثَلَاثَةَ عَشَرَ، وأَرْبَعَةَ عَشَرَ ـ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ)، هذا لِلْمُذَكَّرِ[٥] [٢٠٢/و] وتقولُ في المؤنثِ: (إِحْدَى عَشَرَةَ، واثْنَتَا عَشَرَةَ، وثَلَاثَ عَشَرَةَ، وَأَرْبَعَ عَشَرَةَ ـ إلى تِسَعَ عَشَرَةَ)؛ فللمذكَّرِ[٦]: أحدٌ واثْنَا، وللمؤنثِ: إحدى واثْنَتَا[٧].

العدد المركب

---

(١) (م) قرئ في هذه الآية الكريمة بإضافة ﴿مِائَةَ﴾ إلى ﴿سِنِينَ ﴿٢٥﴾﴾، فـ﴿سِنِينَ﴾: تمييز، وفي ذلك شذوذ عن القياس من جهة واحدة، وسهَّله شبه المائة بالعشر، في أن كل واحد منهما عشرة من آحاد الذي قبله في المرتبة، فالعشرة والمائة؛ كل واحد منهما عشرة من آحاد المرتبة التي قبله، وقرئ بتنوين ﴿مِائَةٍ﴾ فيجب أن يكون سنين بدلًا من ﴿ثلاثمائة﴾ أو بيانًا له، ولا يجوز جعله تمييزًا؛ لأنك لو جعلته تمييزًا لاقتضى أن يكون كل واحد من الثلاثمائة سنين؛ فتكون مدة لبثهم تسعمائة سنة على الأقل، وليس ذلك بمراد قطعًا (م).

(٢) من (ح). (٣) من (م).

(٤) في (م): «فتركيب». (٥) في (ح): «في المذكر».

(٦) في (س): «للمذكر».

(٧) ينظر: «المذكر والمؤنث» (٢/٢٢٦ ـ ٢٢٧)، و«الكتاب» لسيبويه (٣/٥٥٨)، =

أحكامه تذكيرًا وتأنيثًا

أما (ثلاثةٌ) وما بعدها إلى (تسعةٍ) فحُكمُها بعدَ التركيبِ كحُكمِها قبلَهُ، فتَثْبُتُ الْهاءُ[١] فيها، إن كانَ المعدودُ[٢] مذكَّرًا، وَتَسْقُطُ إن كان مؤنَّثًا، على العكسِ من (ثلاثةٍ) فما بعدَها فتقولُ: (عِنْدِي ثَلَاثَةَ عَشَرَ رجُلًا، وثلاثَ عَشَرَةَ امرأةً). وكذلك حُكْمُ (عَشَرَة) مع أَحَدَ وإِحْدَى (واثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ)[٣]، فتقولُ: (أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، واثْنَا عَشَرَ رَجُلًا)؛ بإسقاطِ التاءِ وتقولُ: (إِحْدَى عَشَرَةَ امْرَأَةً، واثْنَتَا عَشَرَةَ امْرَأَةً)؛ بِإِثْبَاتِ التاءِ[٤].

ويجوزُ في شينِ (عَشَرَة) مع المؤنثِ التسكينُ[٥]، ويجوزُ أيضا كسرُها ـ وهي لغةُ تميمٍ. (والله أعلم)[٦].

[ص] [٧٣٣] وأولُ (عَشْرَةَ): (اثْنَتَيْ)، وَ(عَشَرَا) (اثْنَـي)، إِذَا أُنْثَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا

= و«العدد في اللغة» (ص٢٧)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ٢٨٨)، و«توجيه اللمع» (ص٤٣٧)، و«تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» (ص١١٨)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٢١)، و«الكناش في فني النحو والصرف» (١/ ٣٠٣)، و«شرح المكودي» (ص٣٠٣).

(١) في (ح)، (م): «التاء».

(٢) في (س)، (ك): «العدد».

(٣) في (م): «اثنان واثنتان».

(٤) «البديع» (٢/ ٢٨٨)، و«توجيه اللمع» (ص٤٣٤)، و«شرح شذور الذهب» لابن هشام (ص٥٩٩)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٨٣٦)، و«شرح المكودي» (ص٣٠٣).

(٥) ظاهره مع إحدى وغيرها إلى تسع، ويصرِّح به قول التوضيح، وإذا كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سكنت شينها في لغة الحجاز؛ كراهة توالي أربع حركات فيما هو ككلمة واحدة، وكسرها أكثر تميم تشبيهًا بتاء كتف، وبعض تميم يبقيها على فتحها الأصلي، وبه قرأ يزيد بن القعقاع، وهو الأعمش ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشَرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠].اهـ. وبذلك يعلم: أن الجواز في كلام الشارح باعتبار تعدد اللغات، وإلا فالسكون واجب عند الحجازيين؛ فإن حذفت التاء، فالشين بالفتح لا غير، لكن قد تسكن العين حينئذ كقراءة أبي جعفر [كما في «المبسوط» لابن مهران (ص٢٢٦)]: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾، وقد قرئ: ﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾؛ بالسكون، وفيه اجتماع ساكنين. «الخضري» (٢/ ١٣٦).

(٦) من (ص).

[٧٣٤] وَالْيَا لِغَيْرِ الرفْعِ، وَارْفَعْ بِالأَلِفْ وَالفَتْحُ فِي جُزْأَيْ سِوَاهُمَا أُلِفْ

[ش] قد سبقَ أنَّه يقالُ في العددِ المركَّبِ (عَشْرَ) في المُذكَّرِ(١) و(عَشْرَة) في المُؤنَّثِ(٢)، وسبق أيضًا أنه يقالُ: (أَحَدَ) في المذكَّرِ و(إِحْدَى) في المؤنثِ، وأنَّه يقالُ: (ثلاثةٌ وأَرْبَعَةٌ - إلى تِسْعَةٍ) بالتاء للمذكَّرِ، وسقوطِها للمؤنثِ(٣).

وذكَرَ هنا أَنَّه يقال: (اثْنَا عَشَرَ) للمذكَّرِ؛ بلا تاءٍ في الصدرِ والعَجُزِ(٤)، نحو: (عِنْدِي اثْنَا [٢/٢٠٢ظ] عَشَرَ رَجُلًا) ويقالُ: (اثْنَتَا عَشْرَةَ امْرَأَةً(٥)) للمؤنثِ بتاءٍ في الصدرِ والعَجُزِ. ونَبَّهَ بقولِه: (وَالْيَا لِغَيْرِ الرفْعِ) عَلَى أنَّ الأعدادَ المركَّبَةَ كُلَّهَا مبنيَّةٌ صدرُها وعَجُزُها، وتُبْنَى(٦)(٧) على الفتحِ نحو: (أَحَدَ عَشَرَ)؛ بفتحِ الجزأينِ، و(ثَلَاثَ عَشَرَةَ)؛ بفتحِ الجزأينِ.

ويُستثنى مِنْ ذلك: (اثْنَا عَشَرَ، واثْنَتَا عَشَرَةَ)؛ فإنَّ صدرَهُمَا يُعْربُ(٨) بِالألفِ(٩) رفعًا وبالياءِ نصبًا وجرًّا، كما يُعْرَبُ المثنَّى، وأما

---

(١) في (ع)، (م): «التذكير». (٢) في (ع)، (م): «التأنيث».
(٣) ينظر: «الكتاب» لسيبويه (٣/٥٥٧)، و«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي (٢/٨٧)، و«اللمع في العربية» لابن جني (ص١٦٣)، و«العدد في اللغة» (ص٢٦)، و«البديع في علم العربية» (٢/٢٨٨).
(٤) بعدها في (م): (من).
(٥) من (م)، وضرب عليها في (ص). (٦) في (س): «وبني».
(٧) إنما بنيت على حركة؛ إشعارًا بعروض البناء، وكانت فتحة تخفيفًا؛ لثقل التركيب. الخضري (٢/١٣٨).
(٨) (م) اعلم أن (اثني عشر، واثنتي عشرة) معربًا الصدر كالمثنى بالألف رفعًا وبالياء نصبًا وجرًّا؛ لأنهما ملحقان بالمثنى على ما تقدم في بيان إعراب المثنى وما ألحق به في باب المعرب والمبني، وهما مبنيا العجز على الفتح لتضمنه معنى واو العطف، ولا محل له من الإعراب؛ لأنه واقع موقع النون من المثنى في نحو: (الزيدين) وليس الصدر مضافًا إلى العجز قطعًا (م).
(٩) لعدم تركيبه.

Black plate (1183,1)

عَجُزُهُمَا[١]: فَيُبْنَى على الفتحِ فتقولُ: (جاءَ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، ورأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، ومررتُ باثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، وجاءتْ اثْنَتَا عَشَرَةَ امْرَأَةً، ورأيْتُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ امْرَأَةً، ومررت باثْنَتَيْ عَشَرَةَ امْرَأَةً. [والله تعالى أعلم بالصواب، وهو حسبي؛ تم][٢].

[ص] [٧٣٥] وَمَيِّزِ (العِشْرِينَ) لِـ(لتسْعِينَا) بِوَاحِدٍ كَـ(أَرْبَعِينَ حِينَا)

[ش] قد سبقَ أنَّ العددَ مضافٌ ومركَّبٌ، وذكَرَ هنا العددَ المفردَ؛ وهو مِنْ (عشرينَ) إلى (تسعينَ)، ويكونُ بلفظٍ واحدٍ للمذكَّرِ والمؤنَّثِ، ولا يكونُ مُمَيِّزُهُ إلا مفردًا منصوبًا، نحو: (عشرون رجلًا، وعشرونَ امرأةً)، ويُذْكَرُ قبلَه النَّيِّفُ، ويُعْطَفُ هو عليه؛ فيقال: (أحدٌ وعشرونَ، واثنانِ وعشرون، وثلاثةٌ وعشرونَ)؛ بالتاءِ في ثلاثةٍ، وكذا ما بعدَ الثلاثةِ إلى التسعةِ[٣] للمذكَّرِ، ويقالُ للمؤنثِ: (إحدى وعشرونَ، واثنتانِ وعشرون، وثلاثٌ وعشرونَ) بلا تاءٍ في (ثلاثٍ)، وكذا ما بعدَ الثلاثِ إلى التسعِ.

وتَلَخَّصَ مما سبقَ ومن هذا، أن أسماءَ العددِ على أربعةِ أقسامٍ: مضافةٍ، ومركَّبةٍ، ومفردةٍ [٢٠٣/و] ومعطوفةٍ.

[ص] [٧٣٦] وَمَيَّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزَ (عِشْرُونَ)، فَسَوِّيَنْهُمَا

[ش] أي: تمييزُ العددِ المركَّبِ كتمييزِ (عشرينَ) وأخواتِه؛ فيكونُ مفردًا منصوبًا نحو: (أَحَدَ عَشَرَ رجلًا، وإِحْدَى عَشَرَةَ امْرَأَةً). (والله تعالى أعلم)[٤].

[ص] [٧٣٧] وَإِنْ أُضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبُ يَبْقَ البِنَا، وَعَجُزٌ قَدْ يُعْرَبُ

[ش] يجوزُ في الأعدادِ المركَّبَةِ إضافتُها إلى غيرِ تَمْيِيزِهَا[٥]، ما عدَا (اثْنَيْ عَشَرَ)؛ فَإِنَّهُ لا يضافُ فلا يقالُ: (اثْنَا عَشَرَكَ).

(١) في (م): «عجزها».
(٢) من (ح).
(٣) في (س)، (ع): «تسعة».
(٤) من (ح).
(٥) في (م): «ممييزها».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

العدد المفرد
تمييز العدد المركب
إضافة العدد المركب

وإذا أُضيفَ العددُ المركَّبُ: فمذهبُ البصريِّينَ[١] أنه يَبْقى الجزآنِ على بنائِهِمَا؛ فتقولُ: (هذه خمسة عَشَرَكَ، ومررْتُ بخمسة عَشَرَكَ) بفتح آخرِ الجزأينِ.

وقد يُعْرَبُ العَجُزُ معَ بقاءِ الصدرِ على بنائِه[٢]، فتقولُ: (هذه خمسةَ عشرَكَ، ورأيتُ خمسةَ عشرَكَ، ومررْتُ بخمسةَ عَشَرَكَ)[٣].

[ص] [٧٣٨] وَصُغْ مِنَ (اثْنَيْنِ) فَمَا فَوْقَ إِلَى ... (عَشَرَةٍ) كَـ(فَاعِلٍ) مِنْ فَعَلَا

[٧٣٩] وَاخْتِمْهُ فِي التَّأْنِيثِ بِالتَّا، وَمَتَى ... ذَكَّرْتَ فَاذْكُرْ (فَاعِلًا) بِغَيْرِ (تَا)

[ش] يصاغُ مِنَ (اثْنَيْنِ) إلى (عَشَرَةَ) اسمٌ مُوَازِنٌ لِفَاعلٍ ـ كما يصاغُ مِنْ

(١) ينظر: «الإنصاف» (١/ ٢٥٢).

(٢) لأن الإضافة تَرُدُّ الأسماء إلى أصولها من الإعراب.

(٣) (م) اعلم أولًا أن العدد مطلقًا، قد يضاف إلى غير مميزه، سواء أكان مفردًا؛ نحو: ثلاثة، ونحو: عشرين، أم كان مركبًا ـ إلا اثنا عشر ـ كخمسة عشر؛ فإنه يجوز أن تقول: ثلاثة زيد وثلاثتنا، وأن تقول: عشروك، وعشرو زيد.

ثم اعلم أنك إذا اضفت العدد إلى غير مميزه ـ وجب ألا تذكر التمييز بعد ذلك أصلًا، وهذا من أجل أنك لا تقول: (عشرو زيد)، ولا (ثلاثة زيد)؛ إلا لمن يعرف جنسها، فليست به حاجة إلى ذكر تمييز. ثم اعلم أن (اثني عشر) و(اثنتي عشرة) ـ لم تجز إضافتهما إلى غير المعدود؛ لأن (عشر) فيهما واقع موقع نون المثنى ـ كما قلنا قريبًا، وهذه النون لا تجامع الإضافة، ولو أنك حذفت (عشر) ـ كما تحذف نون المثنى عند الإضافة؛ فقلت: (اثنا زيد)؛ لالتبس بإضافة الاثنين وحدهما.

ثم اعلم أن اللغات الجائزة في العدد المضاف إلى غير المميز ثلاثة:

الأولى: بقاء صدر المركب وعجزه على البناء على الفتح، وإضافة جملته إلى ما يضاف إليه.

والثانية: بقاء صدره وحده على الفتح، وجَرّ العجز بالإضافة، ثم جَرّ ما بعده لفظًا أو محلًا، وقد استحسن ذلك الأخفش، وذكر ابن عُصْفُور: أَنَّهُ الأفصح.

والثالثة: أن يعرب الصدر بحسب العوامل، ثم يضاف الصدر إلى العجز، فالعجز مجرور أبدًا على هذه اللغة، ثم يكون العجز مضافًا إلى ما يذكر بعده؛ فتقول: (زارني خمسة عشر زيد)، برفع خمسة على الفاعلية، وجرّ عشر بالإضافة، وجر زيد أيضًا، وقد جوّز ذلك الكوفيون وأباه البصريون (م).

صياغة العدد على وزن فاعل

(فَعَل) نحو: ضاربٌ مِنْ ضَرَبَ؛ فيقالُ ثَانٍ، وثالثٍ، ورابعٍ إلى عاشِرٍ، بلا تاءٍ في التذكيرِ، وبتاءٍ في التأنيثِ. [والله أعلم، وهو حسبي][1].

[ص][٧٤٠] وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الذي منه بُنِي ... تُضِفْ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيِّنِ

[٧٤١] وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا ... فَوْقُ فَحُكْمَ (جَاعِلٍ) لَهُ احْكُمَا

[ش] لفاعلِ المَصُوغِ مِنِ اسمِ العددِ استعمالانِ:

أحدُهما: أن يُفْرَدَ[2]، فيقالُ: ثانٍ [٢٠٣/ظ]، وثانيةٌ، وثالثٌ وثالثةٌ ـ كما سبقَ.

والثاني: أن لا يُفْرَدَ، وحينئذٍ: إما أَنْ يُسْتَعْمَلَ مع ما اشْتُقَّ منه، وإِمَّا أن يُسْتَعْمَلَ مع ما قبلَ ما اشْتُقَّ منهُ.

ففي الصورةِ الأولى: يجِبُ إضافةُ فاعلٍ إلى ما بعدَهُ فتقولُ في التذكِيرِ: (ثاني اثنينِ، وثالثِ ثلاثةٍ، ورابعُ أربعةٍ ـ إلى عاشرِ عشرةٍ)، وتقولُ في التأنيثِ: (ثانيةُ اثنتينِ[3]، وثالثةُ ثلاثٍ، ورابعةُ أربعٍ ـ إلى عاشرةِ عشر).

والمعنى: أحدُ اثنينِ، وإحدى اثنتينِ[4]، وأحدَ عشرَ، وإحدى عشرةَ[5].

وهذا هو المرادُ بقولِه: (وَإِنْ تُرِدْ بَعْضَ الذي [منه بُنِي][6]...) البيتَ؛ أي: وإنْ تُرِدْ بفاعلِ المصوغِ مِنَ اثنينِ فما فوقه إلى عشرةٍ بعضَ الذي بُنِيَ فاعلٌ منه؛ أي: واحدًا مما اشْتُقَّ منه فأَضِفْ[7] إليه مثلَ بعضٍ، والذي يضافُ إليه هو الذي اشْتُقَّ منه.

وفي الصورةِ الثانيةِ: يجُوزُ وجهانِ؛ أحدُهما: إضافةُ فاعلٍ إلى ما

---

(١) من (ح).
(٢) عن الإضافة لعدد.
(٣) في (ك): «اثنين».
(٤) في (ك): «أثنين».
(٥) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٦٨٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٢٣)، و«حاشية العلّامة الصبان على شرح الأشموني» (٤/ ١٠٥).
(٦) من (س).
(٧) في (س)، (ح): «فأضيف».

يلِيه، والثاني: تنوينُه ونصبُ ما يلِيه به، كما يُفْعَلُ باسمِ الفاعلِ نحو: (ضاربُ زيدٍ، وضاربٌ زيدًا).

فتقولُ في التذكيرِ: (ثالثُ اثنينِ، وثالثٌ اثنينِ، ورابعُ ثلاثةٍ، ورابعٌ ثلاثةً)، وهكذا إلى (عاشرِ تسعةٍ، وعاشرٍ تسعةً).

وتقولُ في التأنيثِ: (ثالثةُ اثنتينِ، وثالثةٌ اثنتينِ، ورابعةُ ثلاثٍ، ورابعةٌ ثلاثًا)، وهكذا إلى (عاشرةِ تسعٍ، وعاشرةٍ تسعًا)[1]، والمعنى: [٢٠٤/و] جاعلُ الاثنينِ ثلاثةً، والثلاثةَ أربعةً، وهذا هو المرادُ بقولِهِ: (وَإِنْ تُرِدْ جَعْلَ الأَقَلِّ مِثْلَ مَا فَوْقُ)؛ أي: وإن تُرِدْ بفاعلِ المصوغِ مِنَ اثنينِ فما فوقَه - جَعْلَ ما هو أقلُّ عددًا مثلَ ما فوقَه، فاحكمْ له بحكمِ جاعلٍ، مِنْ جوازِ الإضافةِ إلى مفعولِه وتنوينِه[2] ونصبِه. والله تعالى أعلم بالصواب.

[ص][٧٤٢] وَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ (ثَانِي اثْنَيْنِ) ... مُرَكَّبًا فَجِئْ بِتَرْكِيبَيْنِ

[٧٤٣] أَوْ (فَاعِلًا) بِحَالَتَيْهِ أَضِفْ ... إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنْوِي يَفِي

[٧٤٤] وَشَاعَ الاِسْتِغْنَا[3] بِـ(حَادِي عَشَرَا) ... وَنَحْوِهِ، وَقَبْلَ (عِشْرِينَ) اذْكُرَا -

[٧٤٥] وَبَابُهُ (الفَاعِلُ) مِنْ لَفْظِ العَدَدْ ... بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُعْتَمَدْ

[ش] قد سبقَ أنه يُبْنَى فَاعِلٌ مِنَ اسمِ العددِ على وجهينِ:

أحدُهما: أنْ يكُونَ مرادًا بِهِ بعضَ ما اشْتُقَّ منه كثاني اثنينِ.

والثاني: أنْ يُرَادَ به جَعْلُ الأقلِّ مساويًا لما فوقه؛ كثالثِ اثنينِ.

وذكَرَ هنا: أنَّه إذا أُرِيدَ بناءُ فاعلٍ مِنَ العددِ المركبِ؛ للدَّلالَةِ على المعنى الأوَّلِ، وهو أنه بعضُ ما اشْتُقَّ منه يجُوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنْ تجيءَ بتركيبينِ، صدرُ أولُهما (فاعلٌ) في التذكيرِ، و(فاعلةٌ) في التأنيثِ، وعَجُزُهُمَا (عشرٌ) في التذكيرِ، و(عشرةٌ) في

---

(١) زاد في (س)، (ع): «وهكذا».
(٢) من (م).
(٣) عن التركيبين.

التأنيثِ، وصدرُ الثاني منهما في التذكيرِ: (أحدٌ واثنانِ، وثلاثةٌ بالتاء ـ إلى تسعةٍ)، وفي التأنيثِ: (إحدى واثنتانِ وثلاثٌ ـ (بلا تاءٍ) ـ إلى تسعٍ)، نحو: (ثالثَ عَشَرٍ، ثلاثةَ عَشَرَ) وهكذا إلى[٢٠٤/ظ] (تاسعَ عَشَرَ، تسعةَ عَشَرَ)، و(ثالثةَ عَشَرَةَ، ثلاثَ عَشَرَةَ ـ إلى تاسعةَ عَشَرَةَ، تسعَ عَشَرَةَ)، وتكونُ الكلماتُ الأربعُ مبنيَّةً على الفتحِ.

الثاني: أنْ يقتصِرَ[(١)] على صدرِ المركَّبِ الأوَّلِ؛ فيُعربُ ويُضافُ إلى المركَّبِ الثاني باقيًا الثاني على بناءِ جُزْأَيْهِ، نحو: (هذا ثالثُ ثلاثةَ عشرَ، وهذه ثالثةُ ثلاثَ عَشَرَةَ).

الثالثُ: أنْ يقتصِرَ على المركَّبِ الأوَّلِ باقيًا على[(٢)] بناءِ صدرِهِ وعَجُزِهِ، نحو: (هذا ثالثَ عَشَرَ وثالثةَ عَشَرَةَ). وإليه أشارَ بقوله:

وشاعَ الِاسْتِغْنَا بِحَادِي عَشَرَا ونحوِهِ ....

ولا يُستعملُ فاعلٌ مِنَ العددِ المركَّبِ؛ للدَّلالَةِ على المعنى الثاني: وهو أنْ يرادَ به جَعْلَ الأقلِّ مساويًا لما فوقه، فلا يقالُ: (رابعَ عَشَرَ، ثلاثةَ عَشَرَ)، وكذلك الجميعُ؛ ولهذا لم يذكُرْه المصنِّفُ، واقتصرَ على ذِكْرِ الأوَّلِ[(٣)].

---

(١) في (ح): «تقتصر». (٢) ليست في (س)، (ع)، (ح).

(٣) (م) هذا الذي ذكره الشارح ـ من أنّه لا يستعمل فاعل من المركب؛ للدلالة على جعل الأقل مساويًا للأكثر ـ هو الذي ذهب إليه الكوفيون وأكثر البصريين. ومذهب سيبويه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ يجوز ذلك ومستنده في ذلك القياس. ولك حينئذ في ذلك وجهان:

أولهما: أن تأتي بمركبين صدر أولهما أكبر من صدر ثانيهما بواحد؛ فتقول: (رابع عشر، ثلاثة عشر). ويجب في هذا الوجه إضافة المركب الأول إلى المركب الثاني؛ لأن تنوين الأول ونصب الثاني غير ممكن.

والوجه الثاني: أن تحذف عجز المركب الأول، فتقول: (رابع ثلاثة عشر). ويجوز لك في هذا الوجه إضافة الأول إلى الثاني، وتنوين الأول ونصب الثاني محلًا به (م).

وحادي مقلوبُ واحدٍ، وحاديةُ مقلوبُ واحدةٌ، جعلُوا فاءَهما بعدَ لامِهما، ولا يُستعملُ[١] (حادي) ـ إلا مع (عشر)، ولا تُستعملُ[٢] (حادية) إلا مع (عشرة)، ويُستعملانِ أيضًا مع (عشرين) وأخواتِها، نحو: (حادي وتسعون، وحاديةٌ وتسعون). وأشارَ بقوله: (وَقَبْلَ عَشرينَ.....) البيتَ ـ إلى أنَّ فاعلًا المصوغ مِنَ اسمِ العددِ يُستعملُ قبلَ العقودِ، ويُعطفُ عليه العقودُ نحو: (حادي وعشرونَ، وتاسعٌ وعشرونَ ـ إلى التسعينِ). وقولُهُ: (بِحَالَتَيْهِ) معناه: أنه يُستعملُ قبلَ العقودِ بالحالتينِ اللتين سبقتا[٣] [٢٠٥/و]، وهو أنه يقالُ: فاعلٌ في التذكيرِ وفاعلةٌ في التأنيثِ[٤].

❁ ❁ ❁

(١) في (س) ـ في الموضعين: «تستعمل».

(٢) في (س): «تستعمل».

(٣) في (ك): «سبق ذكرهما».

(٤) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٦٨٥)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٣٣٢)، و«حاشية العلامة الصبان على شرح الأشموني» (٤/ ١٠٧).

كَمْ وَكَأَيٍّ وَكَذَا

كم الاستفهامية

[ص] [٧٤٦] مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ (كَمْ) بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ (عِشْرِينَ)، كَـ(كَمْ شَخْصًا سَمَا؟)
[٧٤٧] وَأَجِزْ انْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضْمَرَا إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حَرْفَ جُرٍّ مُظْهَرَا

[ش] (كَمْ) اسمٌ، والدليلُ على ذلك دخولِ حروفِ الجرِّ عليها، ومنه قولهم: (على كم جِذْعٍ بَنَيْتَ[1] بيتَك)، وهي اسمٌ لعددٍ مبهُم، ولا بدَّ لها مِنْ تمييزٍ نحو: (كَمْ رجلًا عندك)؟ وقد يُحْذَفُ للدَّلالةِ عليه نحو: (كَمْ صمْتَ؟)؛ أي: كم يومًا صمْتَ.

مفاها وحكم تمييزها

وتكونُ استفهاميَّةً، وخبريَّةً؛ فالخبريَّةُ سيذكُرُها، والاستفهاميَّةُ يكونُ مُمَيِّزُها كَمُمَيِّزِ (عشرين) وأخواتِه، فيكُونُ مفردًا منصوبًا[2]، نحو: (كم دِرْهَمًا قبضْتَ؟). ويجُوزُ جرُّهُ[3] بـ(مَنْ) مُضْمَرَةٍ إن وَلِيَتْ (كَمْ) حرفَ جرٍّ: نحو: (بِكَمْ درهمٍ اشتريْتَ هذا؟)؛ أي: بكمْ مِنْ درهمٍ فإنْ لمْ يدخُلْ عليها حرفُ جرٍّ وجبَ نصبُه. والله تعالى أعلم.

كم الخبرية

[ص] [٧٤٨] واسْتَعْمِلَنْهَا مُخْبِرًا كَـ(عَشَرَهْ) أَوْ (مِائَةٍ) كَـ(كَمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَهْ!)[4]

---

(١) في (م): «سقفت».

(٢) لأنه لم يسمع إلا كذلك؛ فالعلة في ذلك السماع ـ كما قاله الدماميني. وأجاز الكوفيون ـ جمعه مطلقًا. وبعضهم قال: إن كان السؤال عن جماعات، لا عن عدد من الآحاد؛ ككم غلمانًا لك؟ أي: كم صنفًا من أصناف الغلمان استقروا لك؟ بخلاف: كم فردًا منها؟ وهو تفصيلٌ حسن. «صبان» (٤/ ٧٤).

(٣) بالشرط المذكور.

(٤) قال الشاطبي في «المقاصد الشافية» (٦/ ٣٠٧ ـ ٣١٠): «وبقي في هذا الحكم الذي قرَّره الناظم ـ نظر من أوجه:
أحدها: أن كلامه يقتضي أن حكم التمييز مع (كم)؛ كحكمه مع (عشرة) في جميع أحواله، وقد تقرر في باب (العدد): أن تمييز (عشرة) بجمع القلة غالبًا لا بجمع =

[٧٤٩] كـ(كَمْ): (كَأَيٍّ، وَكَذَا)، وَيَنْتَصِبْ   تَمْيِيزُ ذَيْنِ، أَوْ بِهِ صِلْ (مَنْ) تُصِبْ(١)

[ش] تُستعملُ (كَمْ) للتكثيرِ، فتمَيَّزُ بجمعٍ مجرورٍ كعشرةٍ، أو بمفردٍ مجرورٍ كمائةٍ نحو: (كَمْ غِلْمَانَ مَلَكْتَ، وكَمْ درهم أَنْفَقْتَ). [والمعنى: كثيرًا مِنَ الغلمانِ ملكْتُ، وكثيرًا مِنَ الدراهمِ أنفقتُ](٢).

ومِثْلُ (كم) في الدَّلالةِ على التكثيرِ كذا وكأيٍّ، ومُمَيِّزُهما [٢٠٥/ظ] منصوبٌ أو مجرورٌ بمِنْ - وهو الأكثرُ(٣) - نحو قولِه تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن

مضناها وحكم تمييزها

= الكثرة، فإحالته عليه هنا - تقرر أن الغالب هنا كذلك، فلا يقال: كم جمال ملكت، إلا قليلًا مسموعًا. وإنما الشائع: كم أجمال ملكت؛ لأنك تقول: عشرة أجمال، ولا تقول عشرة جمال، إلا مسموعًا، كقولهم: ثلاثة كلاب، وهو مفهوم غير مستقيم؛ لأن (كم) تقتضي الإضافة إلى جمع الكثرة؛ من حيث كانت للتكثير.

والثاني: إن أحالته في الحكم على (مائة) - يعطي أن التمييز يجوز وقوعه نكرة، ومعرفًا بالألف واللام؛ لأن الحكم في تمييز (مائة) كذلك، فتقول: مائة درهم، ومائة الدرهم، إما وقوعه مع (كم) نكرة فصحيح، وأما وقوعه معرفة فغير صحيح، إذ لا يصح أن يقال: كم الغلام عندك، أصلًا، وهذا أيضًا لازم في الجمع؛ لأنك تقول: ثلاثة الأثواب، ولا تقول: كم الأثواب عندك.

الثالث: أن تمثيله إما أن يؤخذ على صفته كما أتى به، فيعطى أن مميز الخبرية لا يجوز الفصل بينه وبين (كم)، فلا يجوز إلا أن تقول: كم رجل جاءني، وهو غير صحيح؛ لأن الفصل جائز، لكنه لا بدَّ معه من النصب، فتقول: كم عندك غلامًا، ولم ملكت عبدًا، وأنشد سيبويه لزهير [«الكتاب» (١/ ٣١٩)]:

تَـؤُمُّ سَـنَـانًـا وكَـمْ دُونَـهُ   مـن الأرضِ مُـحْـدَوْدِبًـا غَـارُهَـا

وأنشد أيضًا للقطامي [«جمهرة الأشعار» (ص٦٤٢)]:

كم نَالَني مِنْهُمُ فضلٌ على عَدَمٍ   إذ لا أكـاد مـن الإقـتـار أحْـتَـمِـلُ»

انتهى بتصرف واختصار.

(١) **(وبه صل من تصب)**: الضمير عائد على التمييز؛ يعني: أنه يجوز لك أن تصل بالتمييز هنا لفظ **(من)** فتجره بها، فإنه صحيح وقياس مطرد؛ بل هو الأغلب في **(كأين)**. «المقاصد الشافية» (٢/ ٣١٧).

(٢) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٣) أي: جر تمييز «كأيٍّ» بـ(مِنْ) أكثر من نصبه؛ بل أوجبه ابن عصفور، ويمتنع بالإضافة؛ لأن تنوينها مستحق الثبوت لحكاية أصله. «الخضري» (٢/ ١٣٨).

نَبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، و(ملكْتُ كذا درهمًا).

وتُستعملُ (كذا) مفردةً كهذا المثالِ، ومركَّبةً نحو: (ملكْتُ⁽¹⁾ كَذَا كَذَا درهمًا)، ومعطوفًا عليها مثلها، نحو: (ملكْتُ كَذَا وكَذَا درهمًا)⁽²⁾.

و(كم) لها صدرُ الكلام⁽³⁾: استفهاميَّةً كانت أو خبريَّةً؛ فلا تقولُ: (ضربْتُ كَمْ رجلًا)، و(لا ملَكْتُ كَمْ غِلْمَانَ)، وكذلك (كَأَيٍّ) بخلافِ (كذا)، نحو: (ملكْتُ كَذَا درهمًا)، (والله تعالى أعلم)⁽⁴⁾.

❁ ❁ ❁

---

(١) ليست في (ك).

(٢) (م) يجعل الفقهاء في الإقرارات كذا المركبة؛ نحو: (له علي كذا كذا قرشًا)؛ مكنيًّا بها عن أحد عشر - إلى تسعة عشر، والمعطوف عليها مثلها نحو: (له عندي كذا وكذا دينارًا)؛ مكنيًّا بها عن واحد وعشرين إلى تسعة وتسعين، وهو كلام حسن (م).

(٣) فلا يتقدم عليها عامل إلا المضاف، وحرف الجر، وحكى الفراء أن تقديم عامل الخبرية لغة وبنى عليها إعرابها فاعلًا في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦]، **والصحيح**: أن الفاعل ضمير المصدر؛ أي: الهدي أو الله، ولا تُخَرَّج الآية على اللغة الرديئة. وأما قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [يس: ٣١]. «الخضري» (٢/ ٢٤٠).

(٤) من (ح).

الحِكَايَةُ

[ص] [٧٥٠] احْكِ بِـ(أَيٍّ) مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلْ ... عَنْهُ بِهَا فِي الوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلْ

[٧٥١] وَوَقْفًا احْكِ مَا لِمَنْكُورٍ بِـ(مَنْ) ... وَالنونَ حَرِّكْ مُطْلَقَا[1] وَأَشْبِعَنْ[2]

[٧٥٢] وَقُلْ (مَنَانِ؟ وَمَنَيْنِ؟) بعدَ (لي ... إِلْفَانِ بِابْنَيْنِ)، وَسَكِّنْ تَعْدِلِ

[٧٥٣] وَقُلْ ـ لِمَنْ قَالَ: (أَتَتْ بِنْتٌ) ـ (مَنَهْ) ... والنونُ قَبْلَ (تَا) المُثَنَّى مُسْكَنَهْ

[٧٥٤] وَالفَتْحُ نَزْرٌ، وَصِلِ التَّا والأَلِفْ ... بِـ(مَنْ) بِإِثْرِ (ذَا بِنِسْوَةٍ كَلِفْ)

[٧٥٥] وَقُلْ: (مَنُونَ؟ وَمَنِينَ؟) مُسْكِنَا ... إِنْ قِيلَ: (جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ فُطَنَا)

[٧٥٦] وَإِنْ تَصِلْ فَلَفْظُ (مَنْ) لَا يَخْتَلِفْ ... وَنَادِرٌ (مَنُونَ؟) فِي نَظْمٍ عُرِفْ

[ش] أيْ[3]: إنْ سُئِلَ بـ(أيٍّ) عَنْ منكورٍ مذكورٍ في كلامٍ سابقٍ حُكِيَ في (أيٍّ) ما لذلك المنكورِ مِنْ إعرابٍ، وتذكيرٍ وتأنيثٍ، وإفرادٍ[4] وتثنيةٍ وجمعٍ، ويُفْعَلُ بها ذلك وصلًا ووقفًا، فتقولُ لمَنْ قالَ: جاءني رجُلٌ (أي) ولمِنَ قال: (رأيتُ رجلًا) (أيًّا) ولمِنَ قال: (مررتُ [٢٠٦/و] برجلٍ) (أيٍّ)، وكذلك تفعَلُ في الوصلِ، نحو: (أيٌّ يَا فَتى، وأيًّا وأيٍّ يا فتى). وتقولُ في التأنيث (أيَّةٌ)، وفي التثنيةِ (أيَّانِ وأيَّتَانِ) رفعًا، و(أيَّينَ وَأيَّتَيْنِ) جرًّا ونصبًا، وفي الجمعِ (أيُّونَ وَأيَّاتٌ) رفعًا، و(أيِّينَ وَأيَّاتٍ) جرًّا ونصبًا[5].

وإنْ سُئِلَ عن المنكورِ المذكورِ بـ(مَنْ) ـ حُكِيَ فيها ما له مِنْ إعرابٍ، وتُشْبَعُ الحركةُ التي على النونِ[6]؛ فيتولَّدُ منها حرفٌ مجانسٌ

---

(١) في أحوال الإعراب الثلاثة.
(٢) في (س): «واستعن».
(٣) من (س).
(٤) من (م).
(٥) أي: في جميع الأمثلة المذكورة استفهامية معربة.
(٦) التي اجتلبت للحكاية، فالحروف التي بعدها ـ إنما هي إشباع لها؛ دفعًا للوقف على المتحرك.
=

لها، ويُحْكَى[1] فيها ما له من تأنيثٍ وتذكيرٍ، وتثنيةٍ وجمعٍ، ولا تفعلْ بها ذلك كُلَّه إلا وقفًا، فتقولُ لمَنْ قال: (جاءني رجلٌ) (مَنُو)، ولمَنْ قالَ: (رأيتُ رجلًا) (مَنا)، ولمَنْ قال: (مررتُ برجلٍ) (مَنِي)، وتقولُ في تثنيةِ المذكَّرِ: (مَنَانْ) رفعًا، و(مَنَيْنْ) (نصبًا وجرًّا)[2]، وتُسَكَّنُ[3] النونُ فيهما، فتقولُ لِمَنْ قال: (جاءني رجلانِ): (مَنَانْ)، ولمَنْ قال: (مَرَرْتُ[4] رجلينِ): (مَنَيْن)، وَلِمَنْ قالَ: (رَأَيْتُ[5] برجلينِ): (مَنَيْنْ)[6][7] للمؤنثةِ (مَنَهْ) رفعًا، ونصبًا، وجرًّا. فإذا قيلَ: (أَتَتْ بِنْتٌ) فقُلْ: (مَنَهْ)، رفعًا وكذا في الجرِّ والنصبِ، وتقولُ في تثنيةِ المؤنثِ (مَنْتَانْ) رفعًا و(مَنْتَيْنْ) جرًّا ونصبًا؛ بسكونِ النونِ التي قبلَ التاءِ وسكونِ نونِ التثنيةِ، وقد وردَ قليلًا فتحُ النونِ التي قبلَ التاءِ نحو: (مَنَتَانْ ومَنَتَيْنْ)، وإليه أشارَ بقولِه: (وَالفَتْحُ نَزَرْ).

وتقولُ في جمعِ المؤنثِ: (مَنَاتْ) بالألفِ والتاءِ الزائدتينِ كهنداتٍ، فإذا قيل: (جاءَ نِسْوةٌ) فقل: (مَنَاتْ)، وكذا تفعَلُ في الجرِّ والنصبِ.

= **وقيل**: الحروف ليست للإشباع؛ بل اجتلبت للحكاية، أو لا فلزم تحريك ما قبلها، وصحَّحه أبو حيان.

وقيل: بدل من التنوين في المحكي، و(من) مبنية على سكون مقدر منعه حركة الحكاية، أو حركة مناسبة حرفها مفردة كانت أو لا، وليست منان ومنين ومنات معربة ـ كما قد يتوهم من التثنية والجمع؛ بل هي لفظ من زيدت عليها هذه الحروف؛ للدلالة على حال المسؤول عنه، فهي في محل عامل كعامل المحكي، أو هم على قياس ما مرَّ في (أي). «الخضري» (٢/ ١٤٣).

(١) في (س): «فيحكى».
(٢) في (س)، (ح): «جرًّا ونصبًا».
(٣) في (ك): «بسكون».
(٤) في (م): «مررت».
(٥) في (م): «رأيت».
(٦) ظاهره: لا يجب إعادة الجار؛ فيحتمل أن محله جر بحرف محذوف، أو: مبتدأ حذف خبره، وقال ابن عصفور: لا بد من إعادة الجار في (من وأي)، ويقدر متعلقه بعدهما، وينبغي جوازه قبلهما عند من يرى أن استفهام الاستثبات ـ لا يلزم الصدر. «الخضري» (٢/ ١٤٤).
(٧) في (س): «فتقول».

وتقولُ في جمعِ المذكرِ (مَنُونْ) [٢٠٦/ظ] رفعًا، و(مَنِينْ) نصبًا وجرًّا، بسكونِ النونِ فيهما. فإذا قيلَ: (جاءَ قومٌ) - فقلْ: (مَنُونَ)، وإذا قيل: (مررْتُ بقومٍ) أو (رأيتَ قومًا) - فقل: (مَنِينَ)[١].

هذا حكْمُ (مَنْ) إذا حُكِي بها في الوقفِ؛ فإذا وُصِلَتْ: لم يُحْكَ فيها شيْءٌ مِنْ ذلك؛ لكنْ تكونُ بلفظٍ واحدٍ في الجميعِ، فتقولُ: (مَنْ يَا فَتَى) لقائلٍ جميعَ ما تقدَّمَ. وقد وردَ في الشِّعْرِ قليلا (مَنُونَ) وَصْلًا؛ قال الشاعرُ[٢]:

٣٥٢ - أَتَوْا نَارِي، فَقُلْتُ: (مَنُونَ أَنْتُمْ) فَقَالُوا: الجنُ، قلْتُ: عِمُوا ظلامًا[٣]

فقال: (مَنُونَ أَنْتُمْ)، والقياسُ (مَنْ أَنْتُم). (والله تعالى أعلم بالصواب)[٤].

[ص][٧٥٧] **والعَلَمُ احْكِيَنَّهُ مِنْ بَعْدِ (مَنْ) إنْ عَرِيتَ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا اقْتَرَنْ**

[ش] يجُوزُ أنْ يُحْكَى العَلَمُ بـ(مَنْ)[٥] إنْ لَمْ يَتقدَّمْ عليها عاطفٌ؛ فتقولُ لمن قالَ: (جاءني زيدٌ): (مَنْ زيدٌ)، ولِمَنْ قال: (رأيتُ زيدًا): (مَنْ

---

(١) ينظر: «المقاصد الشافية» (٦/ ٣٣٢).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٠٨): «قائله: هو جذع بن سنان الغساني - على رواية من روى: **(عِمُوا صَبَاحًا)**، وأما على رواية من روى: **(عِمُوا ظَلامًا)**؛ فإنه ينسب إلى شمير بن الحارث الضبي».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(منون أنتم)**؛ حيث لحقته الواو والنون في الوصل، وَذلك شاذٌّ (م).

(٤) من (ح).

(٥) بشرط كونه لعاقل، وأن لا يتيقن عدم اشتراكه؛ فلا يقال من الفرزدق بالجرِّ - لمن قال: سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه، وأن لا يتبع بنعت أو توكيد أو بدل؛ فلا يقال: من زيدًا العاقل لمن قال: رأيت زيدًا العاقل. نعم: إن كان النعت بابن مضاف إلى علم حكي لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد، نحو: مَنْ زيدَ بن عمرو بالنصب لمن قال: رأيت زيدَ بن عمرو، وفي العَلَم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب سيبويه؛ فيحكى المتعاطفان إن كانا معًا علمين كزيدًا وعمرًا، أما الأول فقط كزيدًا وأخاه، بخلاف أخا زيد وعمرًا. «الخضري» (٢/ ١٤٤).

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

زيدًا)، ولِمَنْ قال: (مررتُ بزيدٍ): (مَنْ زَيْدٍ)، فتُحْكَى[١] في العَلَمِ المذكورِ بعدَ (مَنْ) ما للعَلَمِ المذكورِ (في الكلامِ)[٢] السَّابقِ مِنَ الإعرابِ.

و(مَنْ) مبتدأٌ (العَلَمُ) الذي بعدها خبرٌ عنها أو: خبرٌ[٣] عن الاسمِ المذكورِ بعد (مَنْ).

فإنْ سبقَ (مَنْ) عاطفٌ ـ لم يجُزْ أنْ يُحْكَى في العَلَمِ الذي بعدها ما قبلها مِنَ الإعرابِ؛ بل يجبُ رَفْعُه عُلى أنه خبرٌ عن (مَنْ)، أو مبتدأٌ خبرُه (مَنْ)؛ فتقولُ لقائلٍ: (جاءَ زيدٌ، أو رأيتُ زيدًا، أو مررتُ بزيدٍ، ومَنْ زيدٌ). وَلا يُحْكَى[٤] مِنَ المعارفِ إلا العلمُ؛ فلا تقولُ لقائلٍ: (رأيتُ غلامَ زيدٍ): (مَنْ غلامَ زيدٍ)؛ بنصبِ (غلام)؛ بل يجِبُ رفْعُهُ، فتقول: (مَنْ غُلَامُ زَيدٍ)، وكذلك[٥] [٢٠٧/و] في (الرَّفعِ والجرِّ)[٦]. [والله تعالى أعلم بالصواب][٧].

❁ ❁ ❁

(١) في (س)، (ع): «فيحكى».
(٢) ليس في (س).
(٣) (م) يقصد أن (من) يجوز أن تكون هي الخبر مقدمًا، كما جاز أن تكون مبتدأ (م).
(٤) في (ح): «تحكى».
(٥) ليس في (ك)، (م).
(٦) في (س): «الجر والرفع». ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٣٢)، و«إرشاد السالك» (٢/٨٥٩)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/٤٥٤٤)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/٤٨٦).
(٧) من (ح).

التأنيثُ(١)

علامة التأنيث

[ص] [٧٥٨] عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفْ ... وَفِي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كَـ(الكَتِفْ)

[٧٥٩] وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ ... وَنَحْوِهِ، كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ

[ش] أصلُ الاسمِ أنْ يكونَ مذكَّرًا، والتأنيثُ فرعٌ عن التذكيرِ؛ ولكونِ التذكيرِ هو الأصلُ ـ اسْتَغْنَى الاسمُ المذكَّرُ عن علامةٍ تدُلُّ على التذكيرِ؛ ولكونِ التأنيثِ فرعًا عن التذكيرِ ـ افتقرَ إلى علامةٍ تدُلُّ (عليه، وهي)(٢) التاءُ، والألفُ المقصورةُ، أو الممدودةُ، والتاءُ أكثرُ في الاستعمالِ مِنَ الألفِ، ولذلك قُدِّرَتْ في بعضِ الأسماءِ: كعينٍ وكتفٍ(٣).

ويُستدلُّ على تأنيثِ ما لا علامةَ(٤) فيه ظاهرةً مِنَ الأسماءِ المؤنثةِ ـ بعودِ الضميرِ إليه مؤنثًا نحو: (الكَتِفُ نَهَشْتُهَا(٥)، والعينُ كَحَلْتُهَا)، وبما أشبَه ذلك كوصفِه بالمؤنثِ نحو: (أكلتُ كَتِفًا مشويَّةً)، وكردِّ التاءِ إليه في التصغيرِ(٦): ككُتَيْفَةٍ ويُدَيَّةٍ.

ما يستوي فيه المذكر والمؤنث

[ص] [٧٦٠] وَلَا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولَا ... أَصْلًا، وَلَا المِفْعَالَ وَالمِفْعِيلَا

[٧٦١] كَذَاكَ مِفْعَلٌ، وَمَا تَلِيهِ ... (تَا) الفَرْقِ مِنْ ذِي فَشُذُوذٌ فِيهِ

---

(١) لم يقل والتذكير ـ كما قال المعرب والمبني، والنكرة والمعرفة؛ لأنه لم يبينه هنا قصدًا. وإن لزم من بيان التأنيث بيانه بخلاف ما ذكر. «الخضري» (٢/ ١٤٤).

(٢) في (ح): «على التأنيث».

(٣) لأن وضعها على العروض والانكفاء؛ فيجوز أن تحذف الألف.

(٤) مما هو مجازي التأنيث والتذكير، وباب هذا الاستدلال السماع، وإلا وجب تذكيره وقد مر ذلك في باب الفاعل مع التفضيل بين الحقيقي والمجازي موضحًا منظومًا مع حكم الألفاظ المقصودة فانظره. «الخضري» (٢/ ١٤٥).

(٥) في (س)، (ح): «نهستها».

(٦) هذه العلامة تختص بالثلاثي، وبالرباعي إذا صُغِّرَ للترخيم.

[٧٦٢] وَمِنْ فَعِيلٍ كَـ(قَتِيلٍ) إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ ـ غَالِبًا ـ التَّا تَمْتَنِعْ

[ش] قد سبقَ أنَّ هذه التاءَ إنَّما زِيدَتْ (في الأسماءِ)[١]؛ لِيَتَمَيَّزَ المؤنثُ[٢] عن المذكَّرِ، وأكثرُ ما يكونُ ذلك في الصفاتِ كقائمٍ وقائمةٍ، وقاعدٍ وقاعدةٍ، ويقِلُّ ذلك في الأسماءِ التي ليستْ بصفاتٍ: كرَجُلٍ ورَجُلَةٍ، وإنسانٍ [٢٠٧/ظ] وإنسانةٍ، وامرئٍ وامرأةٍ[٣].

وأشارَ بقولِه: (وَلا تَلِي فَارِقَةٌ فَعُولًا) الأبياتَ ـ إلى أنَّ مِنَ الصفاتِ ما لا تلحَقُه هذه التاءُ، وهو ما كان من الصفاتِ على (فَعُول)[٤]، وكان بمعنى فاعلٍ، وإليه أشارَ بقولِهِ: (أَصْلًا) واحْتَرَزَ بذلك مِنَ الذي بمعنى مفعولٍ، وإنما جعَلَ الأوَّلَ أصلًا؛ لأنه أكثرُ مِنَ الثاني، وذلك نحو: (شكور وصبور[٥])، بمعنى: شاكر وصابر، فيقال للمذكَّرِ والمؤنث:

---

(١) ليس في (ك).

(٢) الأصل فيها ذلك، وتكثر زيادتها في الأسماء؛ لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات: كشجر وشجرة، والمصنوعات: كلبن ولبنة، وقد تزاد في الجنس؛ لتمييزه من الواحد ككماة وكمء، وقد تأتي للمبالغة كرواية لكثير الرواية، أو: لتأكيدها كعلّامة ونسّابة، وتأتي في الجمع عوضًا عن ياء النسب التي في المفرد كأشعثي وأشاعثة، وقد تعوض عن فاء (عدة)، وعين (إقامة)، ولام (سنة)، أو عن مدة تفعيل كـ(تزكية)، وقد تأتي لمجرد تكثير حروف الكلمة: كقرية وبلدة وغرفة. وهي مع ذلك تدل على التأنيث المجازي لما هي فيه بدليل تأنيث ضميرها ما عدا التي للمبالغة، أو لتأكيدها فانسلخت عن التأنيث؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٤٦).

(٣) ينظر: «البديع في علم العربية» (٢/ ٥٠)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٣/ ٣٦٤)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٣٥)، «شرح ابن الناظم» (ص٥٣٤)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٦٣٧)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٨٦٤).

(٤) (م) بهذا استدل على أن ﴿بَغِيًّا ۝٢٠﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ۝٢٠﴾ [مريم: ٢٠]، وفي قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ۝٢٨﴾ [مريم: ٢٨]، على زنة مفعول لا فعيل، إذ لو كانت على فعيل: لوجب تأنيثها؛ فيقال (بغية) في الموضعين؛ لأنها بمعنى فاعل والأصل (بغويًا)؛ فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ـ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار كما ترى (م).

(٥) في (س)، : «صبور وشكور».

(شكور وصبور)[١] ـ بلا تاءٍ، نحو: (هذا رجلٌ شكورٌ[٢]، وامرأةٌ صبورٌ)[٣].

فإن كان فعولُ بمعنى مفعولٍ ـ فقد تلحَقُه التاءُ في التأنيثِ نحو: (رَكُوبةٍ) بمعنى: مَرْكُوبَةٍ.

وكذلك لا تلحَقُ التاءُ وصفًا على (مِفْعَالٍ)؛ كامرأةٍ مِهْذَارٍ ـ وهي الكثيرةُ الهَذَرِ، وهو الهَذَيَانِ ـ أو على (مِفْعِيل)؛ كامرأةٍ مِعْطِيرٍ ـ مِنْ (عَطِرَتِ المرأةُ) إذا استَعملتِ الطِّيبَ، (أو على)[٤] (مِفْعَل)؛ كمِغْشَمٍ، وهو الذي لا يَثْنِيه شيءٌ عما يريدُه ويهواه مِنْ شجاعتِه[٥].

وما لحِقَتْه التاءُ من هذه الصفاتِ؛ للفرقِ بينَ (المذكَّرِ والمؤنثِ)[٦] ـ فشاذٌّ لا يُقاسُ عليه نحو: (عَدُوّ، وعَدُوَّة، ومِيقَان ومِيقَانة ومِسْكِين ومِسْكِينَة).

وأما (فَعِيل) فإما أنْ يكونَ بمعنى فاعلٍ أو بمعنى مفعولٍ؛ فإن كان بمعنى فاعلٍ ـ لحِقَتْه التاءُ في التأنيثِ[٧] نحو: (رجلٌ كريمٌ، وامرأةٌ كريمةٌ)، وقد حُذِفَتْ مِنْه[٨] قليلًا، قال اللهُ تعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ۝٧٨﴾ [يس: ٧٨]، وقال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٥٦﴾ [الأعراف: ٥٦]. وإنْ[٩] كانَ بمعنى مفعولٍ ـ وإليه أشارَ بقولِه: (كقَتِيلٍ): فإما أنْ [٢٠٨/و] يُستعملَ استعمالَ الأسماءِ أوْ لَا، فإنِ

---

(١) في (م): «صبور وشكور»، وفي (ك): «صبور وجريح».
(٢) في (ك): «صبور».
(٣) في (ك): «شكور».
(٤) في (ح)، (ع)، (ك): «وعلى».
(٥) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (١٧٣٨/٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٣٥)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (١٣٥٤/٣)، و«شرح المكودي» (ص٣١٣)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٤٩١/٢).
(٦) في (ح)، (ع): «المؤنث والمذكر».
(٧) فرقًا بينه وبين فعيل بمعنى مفعول.
(٨) حملًا له على فعيل بمعنى مفعول.
(٩) في (ح): «فإن».

استعُملَ استعمالَ الأسماءِ، أي[١]: لم يتبعِ موصوفَه لحِقَتْه التاءُ نحو: (هذه ذبيحةٌ ونطيحةٌ وأكيلةٌ)؛ أي: مذبوحةٌ ومنطوحةٌ ومأكولةُ السَّبُعِ. وإن لم يُستعملِ استعمالَ الأسماءِ - أي: بأنْ يَتْبَعَ موصوفَه حُذِفَتْ منه التاءُ غالبًا نحو: (مررْتُ بامرأةٍ جريحٍ، وبعينٍ كحيلٍ)؛ أي: مجروحةٍ ومكحولةٍ، وقد تلحَقُه[٢] التاءُ قليلًا نحو: (خَصْلَةٌ ذَمِيمَةٌ)؛ أي: مذمومةٌ، و(فَعْلَةٌ حَمِيدَةٌ)؛ أي: محمودةٌ[٣].

[ص] [٧٦٣] وَأَلِفُ التَّأْنِيثُ: ذَاتُ قَصْرِ ... وَذَاتُ مَدٍّ[٤]، نَحْوُ: أُنْثَى الغُرِّ

[٧٦٤] وَالاِشْتِهَارُ فِي مَبَانِي الأُولَى ... يُبْدِيهِ: وَزْنُ (أُرَبَى وَالطُّولَى -

[٧٦٥] وَمَرَطَى)، وَوَزْنُ (فَعْلَى) جَمْعَا ... أَوْ مَصْدَرًا أَوْ صِفَةً، (كَشَبْعَى) -

[٧٦٦] وكَـ(حُبَارَى، سُمَّهَى، سِبَطْرَى، ... ذِكْرَى، وَحِثِّيثَى)، مَعَ (الكُفُرَّى) -

[٧٦٧] كَذَاكَ (خُلَّيْطَى)، مَعَ (الشُّقَّارَى) ... وَاعْزُ لِغَيْرِ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

[ش] قد سبقَ أنَّ ألفَ التأنيثِ على ضربينِ:

أحدُهما: المقصورةُ كحُبْلَى وسَكْرَى.

والثاني: الممدودةُ كحمراءَ وغرَّاءَ، ولكلٍّ منهما أوزانٌ تُعْرَفُ[٥] بها.

---

(١) في (ك): «إن». (٢) في (س): «يلحق».

(٣) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» (٤/ ٣٩٥)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٤١)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٦٢١).

(٤) **اعترض**: بأنه يقتضي أن علامة التأنيث في نحو: حمراء - هي الألف اللينة التي قبل الهمزة؛ لأنها هي تمد. مع أن هذا لم يقله أحد؛ بل هي عند الأخفش الألف والهمزة معًا، وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها، والألف قبلها زائدة، وعند البصريين الهمزة بدل منها؛ لاجتماعها مع الألف قبلها - كما مرّ؟ **ويُجاب**: بأن الإضافة في ذات مد لأدنى ملابسة. والمراد أنها مصاحبة، وتابعة للمد فيجري على أحد المذهبين الأخيرين، ويحمل على مذهب البصريين؛ لأنه المختار. والمراد أنها مشتملة على المد من اشتمال الكل على جزئه؛ فيجري على مذهب الأخفش. غاية الأمر: أنه أطلق الألف على مجموعهما. «الخضري» (٢/ ١٤٧).

(٥) في (س): «يعرف».

أوزان ألف التأنيث المقصورة

فأما المقصورةُ: فلها أوزانٌ مشهورةٌ وأوزانٌ نادرةٌ.

فمِنَ المشهورةِ: فُعَلَى نحو: أُرَبَى للداهيةِ وشُعَبَى لموضعٍ، ومنها فُعْلَى اسمًا كبُهْمَى لنبتٍ، أو صفةً كحُبْلَى، والطُّولَى أو مصدرًا كرُجْعَى.

ومنها: فَعَلَى اسمًا كبَرَدَى لنهرٍ بدمشق[١]، أو: مصدرًا كمَرَطَى لضربٍ مِنَ العدوِ، أو: صفةً [٢٠٨/ظ] كحَيَدَى، يقالُ: حمارٌ حَيَدَى؛ أي: يَحِيدُ عنْ ظِلِّه لنشاطِهِ.

قال الجَوْهَرِيُّ[٢]: (ولمْ يجئْ في[٣] نعوتِ المذكَّرِ شيءٌ على غيرِهِ).

ومنها: فَعْلَى جمعًا؛ كصَرْعَى جمعَ صريعٍ، أو: مصدرًا؛ كدَعْوَى، أو صفةً؛ كشَبْعَى وكَسْلَى.

ومنها: فُعَالَى: كحُبَارَى لطائرٍ، ويقعُ على الذكَرِ والأنْثَى.

ومنها: فُعَّلَى: كسُمَّهَى للباطلِ.

ومنها: فِعَلَّى: كسِبَطْرَى لِضربٍ مِنَ المَشْيِ[٤].

ومنها: فِعْلَى مصدرًا كذِكْرَى، أو جمعًا كظِرْبَى جمع ظَرِبَانٍ - وهي دُوَيْبَّةٌ كالهِرَّةِ[٥] مُنْتِنَةُ الرِّيحِ، تزعُمُ العربُ: أنَّها تَفْسُو في ثوبِ أحدِهم إذا صادَها، فلا تذهبُ رائحتُه حتى يبلَى الثوبُ. وكحِجْلَى جمعُ حَجَلٍ، وليسَ في الجموعِ ما هو على وزنِ[٦] فِعْلَى غيرُهما[٧].

ومنها[٨]: فِعِّيلَى؛ كحِثِّيثَى بمعنى: الحَثِّ[٩].

---

(١) من (م). (٢) «الصحاح» (٢/ ٤٦٧).

(٣) في (م): (من).

(٤) (م) **(سبطرى)**: ضرب من المشي فيه تبختر، ونظيره **(دفقى)**؛ بكسر الدال، وفتح الفاء، وتشديد القاف مفتوحة - وهو ضربٌ من المشي فيه إسراع وتدفق (م).

(٥) في (س): «كهرة». (٦) من (م).

(٧) ينظر: «شرح التصريح» (٢/ ٥٥٢)، و«حاشية الصبان» (٤/ ٢٠٣).

(٨) في (س): «ومنهما».

(٩) (م) ونظيره **(خليفى)** بمعنى الخلافة عن رسول الله، وفي حديث عمر بن =

ومنها: فُعُلَّى، نحو: كُفُرَّى لوعاءِ الطَّلْعِ.

ومنها: فُعَّيْلَي، نحو: خُلَّيْطَي[1] للاختلاطِ. ويقالُ: وقعُوا في خُلَّيْطَى؛ أي: اختلَطَ عَلَيْهِمْ أمرُهُمْ.

ومنها: فُعَّالَى نحو: **شُقَّارَى لنبتٌ**.

[ص] [٧٦٨] لِمَدِّهَا: (فَعْلَاءُ، أَفْعُلَاءُ) مُثَلَّثَ العينِ، وَ(فَعْلَلَاءُ) ـ
[٧٦٩] ثُمَّ (فِعَالَا، فُعْلُلَا، فَاعُولَا، وَفَاعِلَاءُ، فِعْلِيَا، مَفْعُولَا) ـ
[٧٧٠] وَمُطْلَقُ العَيْنِ (فَعَالَا) وَكَذَا مُطْلَقَ فَاءِ (فَعَلَاءُ) أُخِذَا

[ش] لألفِ التأنيثِ الممدودةِ أوزانٌ كثيرةٌ؛ نَبَّهَ المصنِّفُ على بعضِها:

فمنها: فَعْلَاء اسما؛ كصحراءِ أو صفةً، مُذَكَّرُها على أَفْعَلَ؛ كحمراءَ وعلى غيرِ أفعل كدِيمَةٍ[2] هَطْلاءَ، ولا يقالُ: سَحَابٌ أَهْطَلُ؛ (بلْ سَحَابٌ هَطِلٌ)[3]، وَكَقَوْلِهِمْ[4] [٢٠٩/و] فرسٌ أو ناقةٌ رَوْغَاءُ؛ أي: حديدةُ القِيادِ، ولا يُوصَفُ به المذكَّرُ منهما، فلا يقالُ: جملٌ أروغُ، وكامرأةٍ حسناءَ، ولا يقالُ: رجلٌ أحسنُ، والهَطْلُ: تتابعُ المطرِ، والدمعُ وسيلانُه، يقالُ: هطَلَت السماءُ تهطِلُ هَطْلًا، وَهَطَلانًا وَتَهْطَالًا[5].

ومنها: أَفْعِلَاءُ مثلَّثُ العينِ، نحو: قولِهم لليومِ الرابعِ مِنْ أيَّامِ الأسبوعِ؛ أَرْبُعَاءُ بِضَمِّ الباءِ[6] وفتحِها وكسرِها.

ومنها: فَعْلَلَاء، نحو: عَقْرَبَاءَ لأنثى العقاربِ.

ومنها: فِعَالَاءِ، نحو: قِصَاصَاءُ ـ للقِصَاصِ.

ومنها: فُعْلُلَاءُ، كقُرْفُصَاءَ[7].

= الخطاب رضي الله عنه: **«لولا الخليفى لأذنت»**؛ يريد: لولا اشتغاله بشؤون الخلافة ـ لكان مؤذنًا (م).

(١) في (س): «كخليطي».
(٢) في (س)، (ص)، (ح): «ديمة».
(٣) ليس في (ك).
(٤) في (م): «وقولهم».
(٥) في (س): «انهطالا».
(٦) في (ك): «العين».
(٧) في (س)، و(ح): «نحو قرفصاء».

أوزان ألف التأنيث الممدودة

ومنها: فَاعُولَاءُ، كعَاشُورَاءَ.

ومنها: فَاعِلَاءُ، كقَاصِعَاء لجحرٍ مِنْ جِحَرَةِ اليربوعِ.

ومنها: فِعْلِيَاءُ، نحو: كِبْرِيَاءُ وهي العظمةُ.

ومنها: مَفْعُولَاءُ، نحو: مَشْيُوخَاءُ جمعُ شَيْخٍ.

ومنها: فَعَالَاءُ مُطْلَقُ العينِ؛ أي: مضمومُها ومفتوحُها ومكسورُها، نحو[1]: دَبُوقَاء ـ للعذرةِ، وبَرَاسَاء لغةً في البَرْنَسَاءِ[2]، وهُمُ الناس. وقالَ ابنُ السِّكِّيتُ[3]: يقالُ: ما أدري أيُّ البَرْنَسَاءُ[4] هو؛ أي: أيُّ الناسِ هو، وكَثِيرَاء.

ومنها: فَعَلَاء، مُطْلَقُ الفاءِ؛ أي: مضمومُها، ومفتوحُها، ومسكورُها نحو[5]: خُيَلَاء ـ للتكبُّرِ، وجَنْفَاءَ اسمُ مكانٍ، وسِيَرَاءَ ـ لِبُرْدٍ فيه خطوطٍ صُفْرٌ[6]. [والله تعالى أعلم بالصواب][7].

❁ ❁ ❁

(١) في (ك): «أي».
(٢) في (س): «البريساء».
(٣) في «إصلاح المنطق» (ص٢٧٥).
(٤) في (س): «البريساء».
(٥) ليس في (ك).
(٦) ينظر: «الأصول في النحو» (٣/ ٢٦٥)، و«شرح السيرافي» (٥/ ٢٧٠)، و«شرح المفصل» (٤/ ١٨١).
(٧) من (ح).

المقصورُ والممدودُ

[ص] [٧٧١] إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ ... فَتْحًا وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَـ(الأَسَفْ) ـ

[٧٧٢] فَلِنَظِيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ ... ثُبُوتُ قَصْرٍ بِقِيَاسٍ ظَاهِرِ

[٧٧٣] كَفِعَلٍ وَفُعَلٍ فِي جَمْعِ مَا ... كَفِعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ، نحو (الدُّمَى)

[ش] المقصورُ: هو الاسمُ الذي حَرْفُ إعرابِه ألفٌ لازمةٌ[١] [٢٠٩/ظ].

فخرجَ بالاسم الفعلُ، نحو: يَرْضَى، وبحرفِ إعرابِه المبنيّ نحو: إذا وبلازمةِ المثنّى[٢] نحو: الزيدانِ؛ فإنَّ ألفَه تنقلِبُ ياءً في الجرِّ والنصبِ.

والمقصورُ على قسمينِ: قياسيٌّ وسماعيٌّ[٣].

فالقياسيُّ: كلُّ اسم معتلٍّ[٤] له نظيرٌ مِنَ الصحيحِ مَلْتَزَمٌ فتحُ ما قَبْلَ آخرِه، وذلك كمصدرِ الفعلِ اللازمِ الذي على وزنِ[٥] فَعِلَ؛ فإنه يكونُ

المقصور

أنواع الاسم المقصور

---

(١) ينظر: «تسهيل الفوائد» (ص١٦)، و«شرح التسهيل» (١/ ٨٩)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٥٩)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٤١)، و«ارتشاف الضرب» (٢/ ٥١٢).

(٢) ليست في (ك).

(٣) ينظر: «المفصل في صنعة الإعراب» (ص٢٧٣)، و«شرح المفصل لابن يعيش» (٤/ ٣٣)، و«الشافية في علم التصريف والوافية نظم الشافية» (١/ ٨٠)، و«شرح التسهيل لابن مالك» (١/ ٩٤)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٧٦٠).

(٤) الأولى معل؛ لأن المعتل ما فيه حرف علة غير أم لا، والمعل: هو المغير، وهو المراد هنا لأن الاسم لا يوصف بالقصر إلا بعد تغيير يائه مثلًا، وأما قول المتن: (المعل الآخر)؛ فالأولى فيه المعتل؛ لأنه هو الذي يصح فيه تعليل ثبوت القصر. أما المعل ـ وهو المغير: فالقصر ثابت فيه، فلا معنى لتعليقه بإذا؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٤٩).

(٥) في (ص)، (م).

فَعَلًا ـ بفتحِ الفاءِ والعينِ ـ نحو: أَسِفَ أَسَفًا، فإذا كانَ معتلًّا وجَبَ قصرُه، نحو: جَوِيَ جَوًى؛ لأنَّ نظيرَه مِنَ الصحيحِ الآخرِ مُلْتَزَمٌ فتحُ ما قَبْلَ آخرِهِ ونحو: فِعَل في جمعِ فِعْلَةٍ ـ بكسرِ الفاءِ، وفُعَل في جمعِ فُعْلَةٍ ـ بضمِّ الفاءِ ـ نحو: مِرًى جمعُ مِرْيَةٍ، ومُدًى جمعُ مُدْيَةٍ، فإنَّ نظيرَهما مِنَ الصحيحِ: قِرَبٌ وقُرَبٌ جمعُ قِرْبَةٍ وقُرْبَةٍ؛ لأنَّ جمعَ فِعْلَةٍ ـ بكسرِ الفاءِ ـ يكونُ[1] على فِعَلٍ؛ بكسرِ الأوَّلِ وفتحِ الثاني، وجمعُ فُعْلَة ـ بضمِّ الفاء ـ يكونُ على فُعَل ـ بضمِّ الأوَّلِ وفتحِ الثاني.

والدُّمَى: جَمْعُ دُمْيَةٍ؛ وهي الصورةُ مِنَ العاجِ ونحوِهِ[2].

[ص] [٧٧٤] وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ ... فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفْ

[٧٧٥] كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئَا ... بِهَمْزِ وَصْلٍ؛ كَارْعَوَى وَكَارْتَأَى

[ش] ولما فَرَغَ مِنَ المقصورِ ـ شرَعَ في الممدودِ، وهو: الاسمُ الذي في آخِرِهِ همزةٌ تلِي ألفًا زائداةً، نحو: حمراءُ وكساءُ ورِدَاءُ.

فخرجَ بالاسمِ الفعلُ نحو: (يشاءُ) وبقولِه: (تَلِي أَلِفًا زَائِدَةً) ما كان في آخِرِه همزةٌ تَلِي أَلِفًا غيْرَ [٢١٠/و] زَائِدَةٍ؛ كماءٍ وآءٍ جمعُ آءَةٍ، وهو شجرٍ.

والممدودُ أيضًا كالمقصورِ: قياسيٌّ وسماعيٌّ، فالقياسيُّ: كلُّ معتلٍّ[3]

(١) في (س): «تكون».

(٢) ينظر: «لسان العرب» (١٤/٢٧١)، و«المقاصد الشافية» (٦/٤١٢)، و«المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية» (١/٢٧٧)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/٥١٦).

(٣) أي: معتل الآخر، وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان أنَّ نحو: حبلى وصحراء من السماعي لا القياسي؛ لأنهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح؛ لزيادة ألفهما على بنية الكلمة، بخلاف ألف المقصور، وهمزة الممدود القياسيين فمنقلبان عن أصل ـ كما لا يخفى، وقد لا يتوقف في ذلك. وعن الفراء: ما يصرح بأن نحو حمراء من الممدود قياسًا؛ إلا أن يقال: المراد هنا القياسي غيرهما لتقدم الكلام على ما ينقاسان فيه من الأوزان؛ فتدبر. «الخضري» (٢/١٤٩).

له نظيرٌ مِنَ الصحيحِ الآخِرِ مُلْتَزَمٌ[١] زِيَادَةُ أَلِفٍ قَبْلَ آخِرِهِ. وذلك كمصدرِ ما أَوَّلُه همزةُ وَصْلٍ، نحو: ارْعَوَى ارْعِوَاءً وَارْتَأَى ارْتِئَاءً، واسْتَقْصَى اسْتِقْصَاءً، فإنَّ نظيرَها[٢] مِنَ الصحيحِ انطلقَ انطلاقًا واقتدرَ اقتدارًا، واستخرجَ استخراجًا. وكذا مصدرُ كلِّ فعلٍ معتلٍّ؛ يكونُ على وزنِ أَفْعَلَ، نحو: أَعْطَى إِعْطَاءً، فإنَّ نظيرَه مِنَ الصحيحِ: أَكْرَمَ إِكْرَامًا[٣].
[والله تعالى أعلم بالصواب][٤].

[ص] [٧٧٦] والعَادِمُ النظِيرَ ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٌّ بِنَقْلٍ، كَـ(الْحِجَا)، وَكَـ(الحِذَا)

[ش] هذا هُوَ القِسْمُ الثاني؛ وهو المقصورُ السماعيُّ[٥]، والممدودُ السماعيُّ[٦].

وضابطُهما: أنَّ ما ليس له نظيرٌ ـ اطَّرَدَ فَتْحُ مَا قبلَ آخرِهُ، فَقَصْرُهُ مَوْقُوفٌ عَلَى السماعِ، وما ليسَ له نظيرٌ ـ اطَّردَ زيادةُ ألفٍ قبلَ آخِرِه، فمدُّه مقصورٌ على السماعِ.

فمنَ المقصورِ السماعيِّ: الفَتَى واحد الفِتْيَانِ، والحِجَا: العقلُ، والثَّرَى التُّرَابُ: والسَّنَا: الضوءُ.

وَمِنَ الممدودِ السماعيِّ: الفَتَاءُ: حَدَاثَةُ السنِّ[٧]، (والسَّنَاءُ:

---

(١) في (س): «تلزم». (٢) في (ك): «نظيرهما».

(٣) (م) ومثل ذلك مصدر الفعل الذي على مثال نصر ينصر؛ إذا كان دالًّا على صوت: كرغاء ونغاء ومكاء ودعاء وحداء، أو كان دالًّا على داء مثل مشاء، ومصدر الفعل الذي على مثال: قاتل قتالًا، نحو: والى ولاء، وعادى عداء (م).

(٤) من (ح).

(٥) لأنها ليس لها نظير من الصحيح يماثلها في جميع الأوصاف: من الوزن والمصدرية أو الجمعية، والوصفية مثلًا. وإن وجد وزنها؛ كبطل وعنب. «الخضري» (٢/ ١٥٠).

(٦) ينظر: «المفصل في صنعة الإعراب» (ص٢٧٤)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ٤٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٤٢).

(٧) زاد في (ك): «أكثر كثرة المال».

المقصور والممدود السماعيان

الشرفُ، والثراءُ كثرةُ المالِ[١]، والحِذَاءُ: النعلُ.

[ص] [٧٧٧] وَقَصْرُ ذِي المَدِّ اضْطِرَارًا مُجْمَعُ عَلَيْهِ، وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

[ش] لا خلافَ بينَ البصريينَ والكوفيينَ ـ في جوازِ قصرِ الممدودِ للضرورةِ[٢].

واختُلفَ في جوازِ مدِّ المقصورِ: فذهبَ البصريونَ إلى المنعِ، وذهبَ الكوفيونَ إلى الجوازِ[٣] واستدلُّوا بقولِه[٤]:

٣٥٣ ـ يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ يَنْشَبُ فِي المَسْعَلِ[٥] واللَّهَاءِ[٦]

فمَدَّ اللَّهَاءِ للضَّرُورةِ ـ وهو مقصورٌ. (والله أعلم)[٧].

❁ ❁ ❁

(١) ما بين المعكوفين ليس في (ك).

(٢) ينظر: «الإنصاف» (٢/ ٦١٤) ونقل الإجماع أيضًا على ذلك.

(٣) ينظر: المنقوص والممدود للفراء (٢٨).

(٤) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠١٨): «قائله: أعرابي من أهل البادية؛ قاله الفراء، ولم يسمه».

(٥) في (س): «المشعل».

(٦) (م) الشاهد فيه: قوله: (**واللهاء**) حيث مدّهُ للضرورة، وأصله (اللها) ـ بالقصر (م).

(٧) من (س).

كيفيةُ [٢١٠/ظ] تثنيةِ المقصورِ والممدودِ وجمعِهما تصحيحًا(١)

[ص] [٧٧٨] آخِرَ مَقْصُورٍ تُثَنِّي اجْعَلْهُ (يَا) ... إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَا

[٧٧٩] كَذَا الذي الْيَا أَصْلُهُ نحوُ (الفَتَى) ... وَالجَامِدُ الذي أُمِيلَ كَـ(مَتَى)

[٧٨٠] فِي غَيْرِ ذَا تُقْلَبُ واوًا الأَلِفْ ... وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ

[ش] الاسمُ المتمكِّنُ إنْ كانَ صحيحَ الآخِرِ أو كانَ منقوصًا ـ لحِقَتْه علامةُ التثنيةِ مِنْ غيرِ تغييرٍ؛ فتقولُ(٢) في(٣) (رجلٍ وجاريةٍ وقاضٍ): (رجلانِ وجاريتانِ وقاضيانِ).

وإنْ كانَ مقصورًا: فلا بدَّ من تغييرِهِ ـ على ما نذكُرُه الآنَ.

وإنْ كانَ ممدودًا: فسيأتي حكمُه.

فإن كانَتْ ألفُ المقصورِ رابعةً(٤) فصاعدًا ـ قُلِبَتْ ياءً(٥)؛ فتقولُ

---

(١) اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه، وإن كان هذا الباب يعقد للتثنية والجمع مطلقًا وتصحيحًا: إما تمييز محول عن المضاف إليه؛ أي: وكيفية تصحيح جمعهما، أو حال من جمع؛ أي: مصححًا، ولم يذكر تكسيرهما؛ لأنَّ له بابًا يخصه. «الخضري» (٢/ ١٥٠).

(٢) في (س): «تقول». (٣) من (م).

(٤) سواء كان أصلها ياء، أو واوًا.

(٥) لكونها مع علامة التثنية، ولا يمكن تحريكها؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، وحذفها يلبس المثنى عند إضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها: كفتاي، وإنما قلبت ياء في غير الثلاثي رجوعًا إلى أصلها في نحو: مسعى. كما رجعت إليه في نحو: فتى، وحملًا على الفعل غير الثلاثي ـ في نحو: ملهى؛ لرد الواو فيه إلى الياء: كالهيت واصطفيت ـ من اللهو والصفوة كما في قوله:

والواو لا ما بَعْدَ الفَتْحِ يا انْقَلَبْ

وأما في الجامد الذي أميل؛ فلأن الإمالة في المفرد تنحو بالألف نحو الياء؛ =

كيفية تثنية المقصور ١.

في (مَلْهَى): (مَلْهَيَانِ) وفي ((مُسْتَقْصَى): (مُسْتَقْصَيَانِ))[١] وَإِنْ كَانَتْ ثالثةً، فإن كانَتْ بدلًا مِنَ الياءِ: كفَتَى ورَحَى قُلِبَتْ أيضًا ياءً، فتقول: فتيانِ ورحيانِ، (وكذا إذا)[٢] كانَتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ وأُمِيلَتْ فتقول في (مَتَى) - عَلَمًا[٣]: (مَتَيَانِ). وإنْ كانَتْ ثالثةً بدلًا من واوٍ كعصًا وقفًا، قُلِبَتْ واوًا فتقولُ: (عَصَوَانِ وقَفَوَانِ)، وكذا إنْ كانَتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ ولم تُمَلْ؛ كإِلَى عَلَمًا فتقولُ: (إِلَوَانِ).

فالحاصلُ: أنَّ ألفَ المقصورِ تقلبُ ياءً في ثلاثةِ مواضعَ:

الأَوَّلُ: إذا كانَتْ رابعةً فصاعدًا[٤].

الثاني: إذا كانَتْ ثالثةً بدلًا مِنْ ياءٍ.

الثالث: إذا كانَتْ [٢١١/و] ثالثةً مجهولةَ الأصلِ وَأُمِيلَتْ.

وتُقْلَبُ واوًا في موضعينِ:

الأَوَّلُ: إذا كانَتْ ثالثةً بدلًا مِنَ الواوِ.

الثاني: إذا كانَتْ ثالثةً (مجهولةَ الأصلِ)[٥]، ولمْ تُمِلْ.

وأشارَ بقولِه: (وَأَوْلِهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أُلِفْ) إلى أنَّهُ إذا عمِلَ هذا العملَ المذكورَ في المقصورِ، أعني: قلبَ الألفِ ياءً أو واوًا[٦] - لحِقَتْها علامةُ التثنيةُ التي سبقَ ذِكْرُها أوَّلَ الكتابِ؛ وهي الألفُ والنونُ المكسورةُ رفعًا، والياءُ المفتوحُ ما قبلَها، والنونُ المكسورةُ جرًّا ونصبًا.

= فردت إليها في التثنية، أما ما لم يمل: فلم يلاحظ فيه الياء أصلًا؛ فرجع إلى الواو. «الخضري» (٢/ ١٥٠).

(١) ما بين القوسين في (س): «مقتصي ومقتصيان».

(٢) في (ح): «وإن». (٣) ليس في (ح).

(٤) وذلك نحو: أغزيتُ، واستغزيت، وتقصّيْتُ، وادَّعيتُ. «سر صناعة الإعراب» (٣٦٨/٢)

(٥) ما بين المعكوفين ليس في (س). (٦) زاد في (ع): «أو ياء».

كيفية تثنية الممدود

[ص] [٧٨١] وَمَا كَـ(صَحْرَاءَ) بِوَاوٍ ثُنِّيَا ... وَنَحْوُ (عِلْبَاءٍ، كِسَاءٍ، وَحَيَا) ـ

[٧٨٢] بِوَاوٍ اوْ هَمْزٍ، وَغَيْرَ مَا ذُكِرْ ... صَحِّحْ، وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ

[ش] لما فَرَغَ مِنَ الكلامِ على كيفيَّةِ تثنيةِ المقصورِ ـ شَرَعَ في ذِكْرِ كيفيَّةِ تثنيةِ الممدودِ.

والممدودُ: إما أن تَكونَ همزتُه بدلًا مِنْ ألفِ التأنيثِ أو للإلحاقِ، أو بدلًا مِنْ أصلٍ، أو أصلًا.

فإن كانت بدلًا من ألف التأنيث: فالمشهورُ قلبُها واوًا، فنقولُ في (صَحْرَاء وَحَمْرَاء): (صَحْرَاوَانِ وحَمْرَاوَانِ).

وإنْ كانت للإلحاقِ كعِلْبَاء أو بدلًا مِنْ أصلٍ، نحو: (كساءٍ وحياءٍ)[١] جازَ[٢] فيها[٣] وجهانِ:

أحدُهما: قلبُها واوًا فتقولُ: (عِلْبَاوَان وكِسَاوَانِ وحَيَاوَانِ).

والثاني: إبقاءُ الهمزةِ مِنْ غيرِ تغييرٍ؛ فتقولُ: (عِلْبَاءَانِ وكِسَاءَانِ وحَيَاءَانِ)، والقلبُ في المُلْحَقَةِ ـ أَوْلَى مِنْ إبقاءِ الهمزةِ، وإبقاءُ الهمزةِ[٤] المبدلةِ مِنْ أصلٍ ـ أَوْلَى مِنْ قَلْبِهَا واوًا[٥].

وإنْ كانَتْ الهمزةُ الممدودةُ أصلًا ـ وَجَبَ إبقاؤُها، فتقولُ [٢١١/ظ]

(١) (م) أصل كساء: كساو، بدليل قولك: (كسوت فلاناً كسوة)؛ فوقعت الواو في كساء إثر ألف زائدة فقلبت همزة، وأصل حياء: حياي؛ بدليل قولك: (حييت)، وقولك: (حيي فلان يحيا) و(حي)؛ فوقعت ياء حياي ـ إثر ألف زائدة فقلبت همزة، فكل من الواو والياء إذا وقعت إثر ألف زائدة قلبت همزة، سواء أكانت متطرفة، أم كانت في وسط الكلمة كما في (صائم)، و(قائم)، و(قائل) ـ من القول، وكما في (بائع، وصائر، وقائل) من القيلولة (م).

(٢) في (س): «جاء».

(٣) في (ك): «فيه».

(٤) زاد في (س): «في».

(٥) ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٣٦٧)، و«حاشية العلامة الصبان» (٤/ ١٥٨).

في (قَرَّاء ووَضَّاء)(١): (قَرَّاءَانِ ووَضَّاءَانِ).

وأشارَ بقولِه: (وَمَا شَذَّ عَلَى نَقْلٍ قُصِرْ) إلى أنَّ مَا جَاءَ مِنْ تثنيةِ المقصورِ أو الممدودِ على خلافِ ما ذُكِرَ - اقتصرَ فيه على السماعِ؛ كقولِهم في (الخَوْزَلَي): (الخَوْزَلَانِ)، والقياسُ (الخَوْزَلَيَانِ)، وقولِهم في (حَمْرَاء): (حَمْرَايَانِ)، والقياسُ (حَمْرَاوَانِ)(٢).

كيفية جمع المقصور والممدود جمع تصحيح

[ص] [٧٨٣] واحْذِفْ مِنَ المَقْصُورِ فِي جِمْعِ عَلَى ... حَدِّ المُثَنَّى مَا بِهِ تَكَمَّلَا

[٧٨٤] وَالفَتْحَ أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفْ ... وَإِنْ جَمَعْتَهُ بِتَاءٍ وَأَلِفْ -

[٧٨٥] فَالالِفُ اقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَهْ ... وَتَاءَ ذِي التَّا أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَهْ

[ش] إذا جُمِعَ صحيحُ الآخِرِ على حدِّ المُثَنَّى؛ وهو الجمعُ بالواو، والنونِ لحِقَتْه العلامةُ مِنْ غيرِ تغييرٍ، فتقولُ في (زيد): (زَيْدُونَ)(٣).

وإن جُمِعَ المنقوصُ هذا الجمعَ - حُذِفَتْ ياؤُه، وضُمَّ مَا قبلَ الواوِ، وكُسِرَ ما قبلَ الياءِ؛ فتقول في (قاض)(٤): (قَاضُونَ)؛ رفعًا وقَاضِينَ جرًّا ونصبًا، وإن جُمِعَ الممدودُ هذا الجمع عُومِلَ فيه(٥) معاملَتَهُ في التَّثْنِيةِ، فإن كانَتْ الهمزةُ بدلًا مِنْ أصلٍ أو للإلحاقِ - جازَ فيه(٦) وجهانِ: إبقاءُ(٧) الهمزةِ، وإبدالُها واوًا؛ فيقالِ في (كِسَاءَ عَلَمًا: كِسَاؤُونَ وكِسَاوُون)، وكذلك عِلْبَاءُ، وإن كانَتْ الهمزةُ أصليةً - وَجَبَ إبقاؤُها، فتقولُ في (قُرَّاء): (قُرَّاؤُونَ).

---

(١) (م) قُرَّاء - بضم القاف وتشديد الراء - وصف من القراءة تقول: (رجل قراء)؛ أي: حسن القراءة و(وُضَّاء) - بضم الواو وتشديد الضاد - وصف من الوضاءة، وهي حسن الوجه (م).

(٢) ينظر: «المقصور والممدود» لأبي علي القالي (ص٣١٠)، و«شرح كتاب سيبويه» (١٤٢/٤)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢٠٣/٣).

(٣) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» (١٤٥/٤)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٩٥/١)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٤٤)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (١٣٧٠/٣).

(٤) من (م).

(٥) ليست في (م).

(٦) من (م).

(٧) في (س): «البقاء».

وأما المقصورُ - وهو الذي ذَكَرَهُ المصنِّفُ؛ فتُحْذِفُ أَلِفُه إذا جُمِعَ بالواوِ والنونِ، وتَبْقَى الفَتْحَةُ دَلِيلًا[(١)] عليها؛ فتقولُ[(٢)] في (مُصْطَفَى): (مُصْطَفُونَ) رفعًا، و(مُصْطَفِينَ) جرًّا ونصبًا - بفتحِ الفاءِ [٢١٢/و] مع الواوِ والياءِ، وإن جُمِعَ بألفٍ وتاءٍ قُلِبَتْ أَلِفُه - كما تُقْلَبُ في التثنيةِ؛ فتقولُ في (حُبْلَى): (حُبْلَيَات)، وفي (فَتَى[(٣)] وعَصَا) عَلَمَيْ مؤنث: (فَتَيَات وعَصَوَات)[(٤)].

وإنْ كانَ بعدَ ألفِ المقصورِ تاءٌ - وَجَبَ حينئذٍ حذفُها؛ فتقول في (فَتَاة): (فَتَيَات) [وفي (قَنَاة): (قَنَوَات)][(٥)].

[ص] [٧٨٦] والسالِمُ العَيْنِ الثلاثِي اسْمًا أَنِلْ ... إِتْبَاعَ عَيْنٍ فَاءَهُ بِمَا شُكِلْ -

[٧٨٧] إِنْ سَاكِنُ العَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا ... مُخْتَتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدَا

[٧٨٨] وَسَكِّنِ التَّالِي غَيْرَ الفَتْحِ أَوْ ... خَفِّفْهُ بِالفَتْحِ، فَكُلًّا قَدْ رَوَوْا

[ش] إذا جُمِعَ الاسمُ الثلاثيُّ الصحيحُ العينِ الساكنُها المؤنثُ المختومُ بالتاءِ أو المُجَرَّدُ عنها بألفٍ وتاءٍ، أُتْبِعَتْ عَيْنُهُ فَاءَهُ[(٦)] في الحركةِ مُطْلَقًا؛ فتقولُ في (دَعْدٍ): (دَعَدَات)، وفي (جَفْنَةٍ): (جَفَنَات)، وفي (جُمْلٍ وبُسْرَةٍ): (جُمُلَات وبُسُرَات)؛ بِضَمِّ الفاءِ والعينِ، وفي (هِنْدٍ وكِسْرَة): (هِنِدَات وكِسِرَات)؛ بكسرِ الفاءِ والعينِ.

ويجُوزُ في العينِ بعدَ الضمَّةِ والكسرةِ التسكينُ والفتحُ[(٧)]؛ فتقولُ:

---

(١) في (م): «دَالَّةً».

(٢) ليس في (س).

(٣) من هنا خرمٌ بمقدار لوحة كاملة في (ح).

(٤) ينظر: «المقتضب» (٣/ ٨٧)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٩٥)، و«حاشية الصبان» (٤/ ١٦٢).

(٥) ما بين المعكوفين من (م).

(٦) وجوبًا في مفتوح الفاء، وجوازًا في مضمومها، ومكسورها.

(٧) مع الإتباع؛ ففي مضموم الفاء، ومكسورها: ثلاث لغات؛ إلا إذا كانت لام الأول ياء، والثاني واو فيمتنع الإتباع - كما ذكره بقوله: (ومنعوا...) إلخ، إما مفتوح الفاء: فليس فيه إلا الإتباع صحيحًا كان كجفنة، أو: معتلًا كظبية =

(جُمَلَات[١] وجُمُلات، وبُسْرَات وبُسُرَات، وَهِنْدَات وهِنَدَات، وكِسْرَات وكِسَرَات)، ولا يجُوزُ ذلك بعدَ الفتحةِ؛ بل يجِبُ الإتباع.

واحْتَرَزْ بـ(الثلاثي) مِنَ غَيْرِهِ؛ كجَعْفَرٍ عَلَمٌ مؤنثٌ[٢]، وبالاسم عن الصفةِ؛ كَضَخْمة. وبـ(**الصحيحِ العينِ**) من معتلِّها[٣]؛ كجَوْزَةٍ وبـ(**السَاكِنِ العينِ**) مِنْ محرَّكِها كشَجَرَةٍ؛ فإنَّه لا اتباعَ في هذه كُلِّها؛ بل يَجِبُ إبقاءُ[٤] العينِ على ما كانَتْ عليه قَبْلَ الجمعِ؛ فتقولُ: (جَعْفَرات [٢١٢/ظ]، وضَخْمَات وجَوْزَات وشَجَرَات)، واحْتَرَزْ بـ(**المؤنثِ**) مِنَ[٥] المذكَّر كبَدْرٍ، فإنَّه لا يُجْمَعُ بالألفِ والتاءِ[٦]. والله أعلم.

[ص] [٧٨٩] **وَمَنَعُوا[٧] إتْبَاعَ نَحْوِ (ذِرْوَةْ وَزُبْيَةٍ)، وَشَذَّ كَسْرُ (جِرْوَهْ)**

[ش] يعني: أنَّهُ إذا كانَ المؤنثُ المذكورُ؛ مكسورَ الفاءِ، وكانَتْ لامُه واوًا؛ فإنَّه يَمتنعُ فيه اتباعُ العينِ للفاءِ؛ فلا يقالُ في (ذِرْوَة): (ذِرِوَات)

= وظبيات، وجُوّز تسكين المعتل. «الخضري» (٢/ ١٥٢).

(١) في (ع): «حملات».

(٢) في (س)، (ع): «المؤنث».

(٣) هو ضربان: ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كتارة ودولة وديمة، فهذا يبقى علي حاله، وضرب قبل عينه فتحة كجوزة، وفيه لغتان: الإتباع لهذيل، والإسكان لغيرهم، وسيذكرها هذا في المنتمي لقوم، وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بالفتح وهي البستان، أو بالكسرة وهي الجنون أو الجن، أو بالضم وهي الوقاية؛ فلا تغير عينة في الجمع. «الخضري» (٢/ ١٥٢).

(٤) في (ع)، (ك): «بقاء».

(٥) في (ع)، (ك): «عن».

(٦) زاد في (م): «كبدر؛ فلا يقال: بدرات». وينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٤٠١)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٤٧٣).

(٧) إشارة إلى أن لإتباع الكسرة والضمة شرطًا آخر؛ غير الخمسة المتقدمة، وهو: أن لا تكون اللام واوًا في إتباع الكسرة، ولا ياء في الضمة، وفهم منه جواز الفتح والإسكان حينئذٍ؛ فلم يمنع غير الإتباع، وكذا جواز إتباع الضمة إذا كانت اللام واوًا كخطوة، وإتباع الكسرة مع الياء كلحية؛ وهو الصحيح في هذا، ولا ضرر في توالي كسرتين قبل الياء في لحيات؛ كما لم يبالوا بضمتين قبل الواو في خطوات. الخضري (٢/ ١٥٢).

من شروط الإتباع

بكسرِ الفاءِ والعينِ؛ استثقالًا للكسرةِ قبلَ الواوِ؛ بل يجِبُ فتْحُ العينِ أو تسكينُها؛ فتقول: ذِرَوَات أو ذِرْوَات، وشذَّ قولُهم: (جِرِوات)؛ بكسرِ الفاءِ والعينِ، وكذلك لا يجُوزُ الاتباعُ إذا كانت الفاءُ مضمومةً واللامُ ياءً، نحو: (زُبْيَة) فلا تقولُ: (زُبُيَات)؛ بضمِّ الفاءِ والعينِ؛ استثقالًا للضمَّةِ قبلَ الياءِ؛ بل يجِبُ الفتحُ أو التسكينُ فتقول: (زُبَيَات أو زُبْيَات)[١].

[ص] [٧٩٠] وَنَـادِرٌ أَوْ ذُو اضْـطِـرَارٍ غَـيْـرُ مَـا   قَـدَّمْـتُـهُ، أَوْ لِأُنَـاسٍ انْـتَـمَـى

[ش] يعني: أنَّه إذا جاءَ جَمْعُ هذا المؤنثِ على خلافِ ما ذَكَرَ عُدَّ نادِرًا أو ضرورةً أو لغةً لقومٍ. فالأوَّلُ: كقولِهم في (جِرْوَة): (جِرِوَات)؛ بكسرِ الفاءِ والعينِ. والثاني: كقوله[٢]:

٣٥٤ ـ وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقْتُهَا   وَمَا لِي بِزَفَرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ[٣]

فسكَّنَ عينَ زَفَرَاتٍ ضرورةً، والقياسُ فتحُها اتْبَاعًا[٤].

---

(١) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٨٠٣ ـ ١٨٠٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٤٦)، و«المقاصد الشافية» (٦/ ٤٧٩)، و«شرح المكودي» (ص٣٢١)، و«تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد» (١/ ٢٧٥).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٢٣): «قائله: هو أعرابي من بني عذرة».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: **(زفرات)** في الموضعين، حيث سكن العين؛ لضرورة إقامة الوزن، وقياسها: الفتح إتباعًا لحركة فاء الكلمة، وهي الزاي، قال أبو العباس المبرد: وهذه من أحسن ضرورات الشعر (م).

(٤) قوله: **(زفرات الضحى)**: جمع زفرة؛ من زفر يزفر: إذا أخرج نفسه بأنين، وهو من باب ضرب يضرب، وإنما أضاف الزفرات إلى وقتين أولهما: أول النهار، وآخرهما: آخر النهار؛ لأن من عادة المتيم: أن يقوى الهيام فيه في هذين الوقتين؛ ولهذا ينقطع عن الأكل؛ لأن الأكل يكون غالبًا في هذين الوقتين. قوله: **(فأطقتها)** من الإطاقة وهي القدرة، وأراد بقوله: **(يدان)** القوة؛ لأن اليد يعبر بها عن القوة في كثير من المواضع، والتثنية للتأكيد ولإقامة القافية؛ لأنها نونية.

وقوله: **(وحملت)** على صيغة المجهول، أراد: كلفت، وهي جملة من الفعل =

والثالثُ: كقولِ هُذَيلَ في جَوْزَةٍ وَبَيْضَةٍ ونحوَهما، (جَوَزَات وبَيَضَات)؛ بفتحِ الفاءِ والعينِ[(١)]، والمشهورُ في لسانِ العربِ تسكينُ العينِ؛ إذا كانَتْ غيرَ صحيحةٍ[(٢)].

❁ ❁ ❁

= والمفعول النائب عن الفاعل، قوله: **(زفرات الضحى)**: كلام إضافي منصوب على المفعولية.

قوله: **(فأطقتها)**: جملة من الفعل والفاعل والمفعول؛ معطوفة على قوله: **(حملت)**، وقوله: **(وما)** بمعنى ليس، وقوله: **(يدان)** اسمها، وقوله: **(لي)** مقدمًا خبرها.

وقوله: **(بزفرات العشي)** يتعلق بمحذوف تقديره؛ وليس لي يدان مطيقتان بزفرات العشي، وإنما اعترف بإطاقة زفرات الضحى دون زفرات العشي؛ لأن وقت العشي أول وقت من الأوقات المستقبلة لليل التي يحصل فيها الهدوء والسكن واجتماع الأفكار والانقطاع عن الناس؛ فيشتد حال المتيم في مثل هذا الوقت لذلك؛ ولا يتحمل شيئًا من ذلك. ينظر: «التذييل والتكميل» (٢/ ٥٥)، و«تمهيد القواعد» (١/ ٣٩٨)، و«المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٣٣)، و«شرح التصريح» (٢/ ٥١٥).

(١) (م) ومن ذلك قول الشاعر [نسبه العيني (٤/ ٥١٧) لبعض الهذلين]:

أَخُو بَـيَـضَـاتٍ رائحٌ مُـتَـأَوِّبُ رَفِـيـقٌ بِمَسْـحِ المَـنْكِبَيْنِ سَبُوحُ

قال ابن سيده [«المحكم» (٨/ ٢٣٦)]: «هذا شاذ لا يعقد عليه باب؛ لأن مثل هذا لا يحرك ثانيه». اهـ (م).

(٢) ينظر: الكتاب لسيبويه (٣/ ٦٠٠)، و«المقتضب» (٢/ ١٩٣)، و«شرح كتاب سيبويه» (٤/ ٣١٩)، و«الخصائص» (٣/ ١٨٧)، و«اللمع في العربية» لابن جني (ص١٨١).

جمعُ التكسيرِ

[ص] [٧٩١] أَفْعِلَةٌ أَفْعُلُ ثُمَّ فِعْلَهْ ثُمَّتَ أَفْعَالٌ جُمُوعُ قِلَّهْ

(أَفْعِلَةٌ)[1]، [١١٣/و] أَفْعُلُ ثُمَّ (فِعْلَهْ)، ثُمَّتَ (أَفْعَالٌ): جُمُوعُ قِلَّهْ

أوزان جمع القلة

[ش] جمعُ التكسيرِ[2]: هو ما دلَّ على أكثرِ مِنْ اثنينِ، بتغييرٍ[3] ظاهرٍ؛ كرجُلٍ ورِجَالٍ أو مُقدَّرٍ كفُلْكٍ للمفردِ والجمعِ[4]، والضمَّةُ التي في

---

(١) هنا انتهى الخرم المذكور من (ح).

(٢) لم يتعرض له طائفة من النحاة: قال الحريري: لفساد ألسنة العامة إلا في الجموع؛ فلم يحتج للتنبيه عليها؛ لأن النحو إنما وضع لإصلاح ما فسد. وقيل: لأن كل الجموع مرجعها السماع؛ فالأولى بها كتب اللغة التي تنبه عقب كل مفرد على جمعه، وقال بعض المتأخرين: أكثر الجموع سماعي، لكن منها ما يغلب؛ فيحتاج إلى ذكره ليحمل عليه ما لم يسمع جمع. «الخضري» (٢/ ١٥٣).

(٣) لصيغة مفرده سواء كان بتغير الشكل، أو الزيادة أو غيرهما من أقسام التكسير المشهورة، وهو تغيير صوري لا حقيقي؛ لأن لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد بعد تغييره؛ بل هو لفظ آخر غيره، والياء للآلة، أو السببية؛ فتفيد أن التغيير له دخل في الدلالة على الجمعية، وحينئذٍ فلا يشمل جمعي التصحيح لأن دلالتهما على الجمعية ليست بتغيير مفردهما بالزيادة؛ بل بنفس الزيادة وإن لزمها التغيير بدليل أن زيادة جمع المذكر تفيد الجمعية في الفعل، وحمل عليه المؤنث، وأما نحو: ﴿صِنْوَانٌ﴾ [الرعد: ٤]؛ فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيته ليست بها؛ بل بالتغيير، وخرج أيضًا نحو: قاضون، وجفنات بالفتح؛ إذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية؛ بل هو للإعلال والإتباع فلا يخرجان عن التصحيح، وإن اقتضى كلامهم على جمع المؤنث أن نحو جَفَنَات تكسير؛ فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٥٣).

(٤) هذا مذهب سيبويه، واختار في «التسهيل» (ص٢٦٧): أنه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع، فلا يقدر فيه تغيير، وإنما لم يجعل كجنب يستوي فيه الواحد، وغير من غير كونه جمعًا، أو اسمه؛ لأنهم ثنُّوه مرادًا به المفرد، فقالوا: (فلكان)، ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف (جنب)، والفرق بينهما بتثنية المفرد وعدمها، ولم يأت مثل ذلك إلا سبعة ألفاظ في الأشموني وحواشيه. «الخضري» (٢/ ١٥٣).

المفردِ كضمَّةِ (قُفْلٍ)، والضمَّةُ التي في الجمعِ كضمَّةِ أُسْدٍ، وهو على قسمينِ: جمعُ قِلَّةٍ، وجمعُ كثرةٍ، فجمعُ القلَّةِ ـ يدلُّ[١] حقيقةً على ثلاثةٍ فما فوقها إلى العشرةِ[٢]، وجمعُ الكثرةِ يدلُّ على ما فوقَ العشرةِ إلى غيرِ نهايةٍ[٣]، ويُسْتَعْمَلُ كلٌّ منهما في[٤] موضعِ الآخرِ مجازًا[٥].

وأمثلةُ جمعِ القِلَّةِ: أَفْعِلَةٌ كأَسْلِحَةٍ، وأَفْعُلٌ كَأَفْلُسٍ، وفِعْلَةٌ كفِتْيَةٍ، وأَفْعَالٌ كأَفْرَاس. وما عدا هذه الأربعةَ مِنْ جموعِ التكسيرِ ـ فجموعُ كَثْرَةٍ. (والله تعالى أعلم)[٦].

[ص] [٧٩٢] وَبَعْضُ ذِي بِكَثْرَةٍ وَضْعًا يَفِي ... كَـ(أَرْجُلٍ) وَالعَكْسُ جَاءَ، كَـ(الصَّفِي)

[ش] قد يُسْتَغنى ببعضِ أبنيةِ القِلَّةِ عن بعضِ أبنيةِ الكثرةِ؛ كرَجُلٍ وأَرْجُلٍ، وعُنُقٍ وأَعْنَاقٍ، وفُؤَادٍ وأَفْئِدَةٍ، وقد يُسْتَغنى ببعضِ أبنيةِ الكثرةِ عن بعضِ أبنيةِ القِلَّةِ؛ كرَجُلٍ ورِجَالٍ، وقَلْبٍ وقُلُوبٍ.

[ص] [٧٩٣] لِفَعْلٍ[٧] اسْمًا صَحَّ عَيْنًا[٨] (أَفْعُلُ) ... وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ ـ

---

(١) في (س): «تدل».
(٢) فهما مختلفان بَدْءًا وانتهاءً.
(٣) (م) هذا أحد قولين، والقول الثاني: أن جمع الكثرة يدل على الثلاثة إلى ما لا نهاية، وعلى هذا: يكون جمع القلة وجمع الكثرة متفقين في المبدأ، ولكنهما مختلفان في النهاية، ويكون الَّذي ينوب عن الآخر جمع القلة؛ إذ ينوب عن جمع الكثرة في الدلالة على أحد عشر فصاعدًا. أما جمع الكثرة: فدلالته حينئذ على الثلاثة إلى العشرة ـ ليست بالنيابة عن جمع القلة، ولكن بالأصالة ودلالته هذه حقيقةٌ لا مجاز (م).
(٤) ليس في (س).
(٥) ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٤٧)، و«حاشية العلَّامة الصبان» على شرح الشيخ الأشموني (٤/ ١٧٠).
(٦) من (ح).
(٧) بفتح فسكون.
(٨) وفاءً، ولم يضاعف، وكان عليه أن يزيد ذلك؛ فإن **(أفعل)** لا يطرد في معتل الفاء؛ كوعد ووغد ووقف ووكر ووصف ووقت وهم؛ لثقل الضم بعد الواو، ولا في المضاعف: كجدر وحد وبر وشق وفذ وعم وفن، وشذَّ من الأول وجه وأوجه، ومن الثاني كف وأكف؛ بل قياسهما أفعال؛ كأوعاد وأوقات وكأجداد =

[٧٩٤] إِنْ كَانَ كَـ(العَنَاقِ، والذِّرَاعِ) فِي   مَـدٍّ وَتَـأْنِـيـثٍ وَعَـدِّ الأَحْـرُفِ

[ش] (أَفْعُلُ) جمعٌ لكلِّ اسم ثلاثيٍّ(١) عَلَى فَعْلٍ صَحِيحِ العَيْنِ(٢)، نحو: كَلْبٍ وأَكْلُبٍ، وَظَبْيٍ وأَظْبٍ، وأصلُه: أَظْبُيٌ فقُلِبَتِ الضَمَّةُ كَسْرَةً؛ لتصحَّ الياءُ، فصارَ أَظْبِيٌ؛ فعُوملَ معاملَةَ قاضٍ(٣).

وخرجَ بـ(الاسم) الصفةُ؛ فلا يجوزُ نحو(٤): ضَخْم وأَضْخُم، وجاءَ(٥) عَبْد وأَعْبُد لاستعمالِ [٢١٣/ظ] هذه الصفةِ استعمالَ الأسماءِ(٦)، وخرجَ(٧) بصحيح العينِ المعتلُّ العينِ، نحو: ثَوْبٍ وعَيْنٍ، وشذَّ عَيْنٌ(٨) وأَعْيُنٌ، وثَوْبٌ وأَثْوُبٌ(٩).

= وأرباب وأفذاذ، وكثيرًا ما يجيء الثاني بجمع الكثرة: كجدود وحدود وقدود، وقد نبَّه في الكافية وشرحها على استثناء هذين. نعم: إن أريد بصحيح العين ما ليس معتلًا ولا مضاعفًا ـ كما هو اصطلاح لبعضهم، ولم يرد الثاني؛ نكت بزيادة «الخضري» (٢/ ١٥٤).

(١) من (س)، (م).   (٢) ليس في (س).

(٣) (م) ومثل ظبي وأظب ـ قولهم: ثدي وأثد، وكذلك ما لامه واو، نحو: دلو وأدل، وجرو وأجر، وبهو وأبه، وأصل أدل: أدلو، قلبت ضمة اللام كسرة، ثم قلبت الواو ياء؛ لتطرفها، وانكسار ما قبلها، ثم يعامل معاملة قاض (م).

(٤) من (م).   (٥) في (ع): «وجاز».

(٦) أفاد أن كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية؛ ينقاس فيها أفعل. «الخضري» (٢/ ١٥٤).

(٧) في (ع): «فخرج».   (٨) قياسًا لكثرته.

(٩) (م) قد ورد جمع (ثوب) على (أثواب)، وهو قياسٌ نظيره من معتل العين، وقد ورد جمعه على ثياب من جموع الكثرة، كما في قول امرئ القيس (ص٣٣):

وَإِنْ تَكُ قَدْ ساءَتكِ مني خَلِيقةٌ   فَسُلِّي ثِيَابي من ثيابِكِ تَنْسُلِ

وقد ورد جمعه على أثوب؛ وهو شاذ، ومنه قول معروف بن عبد الرحمٰن [كما في «الصحاح» (١/ ٩٤)]:

لِـكُـلِّ دَهْـرٍ قـد لـبِـسْـتُ أَثْـوُبـا   حَتَّى اكتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبًا
أَمْـلَـحَ لَا لَـذًّا وَلَا مُـحَـبَّـبًـا

وقالوا: دار وأدور، وساق وأسوق، ونار وأنور، وقالوا: ناب ـ وهو المسن من =

و(أَفْعُلُ) أيضًا جمعٌ لكلِّ اسمٍ مؤنثٍ[١] رباعيٍّ قَبْلَ آخِرِه مَدَّةٌ: كعَنَاقٍ وأَعْنُقٍ، ويَمِينٍ وأَيْمُن.

وشذَّ مِنَ المذكَّرِ: شِهَابٌ وَأَشْهُبٌ، وغُرَابٌ وأَغْرُبٌ. [والله تعالى أعلم][٢].

[ص] [٧٩٥] وَغَيْرُ مَا (أَفْعُلُ) فِيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلَاثِي اسْمًا بِـ(أَفْعَالٍ) يَرِدْ
[٧٩٦] وَغَالِبًا[٣] أَغْنَاهُمْ (فِعْلَانُ) فِي فِعَلٍ، كَقَوْلِهِمْ (صِرْدَانُ)

الوزن أُفعال

[ش] قد سبقَ أنَّ (أَفْعُلَ) جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثلاثيٍّ[٤] على فَعْلٍ صحيحِ العينِ، وذَكَرَ هنا: أنَّ ما لا يطَّرِدُ فيه مِنَ الثلاثيِّ (أَفْعُلُ)[٥] يُجْمَعُ على (أَفْعَالٍ)[٦]، وذلك كَثَوْبٍ وأَثْوَابٍ، وجَمَلٍ وأَجْمَالٍ، وعَضُدٍ وأَعْضَادٍ،

= الإبل ـ وأنيب، وذلك كله شاذٌّ لا يقاس عليه.

وربما همزوا الواو؛ لثقل الضمة على الواو، وبهذا روي؛ قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي [«شرح أمالي القالي» (١/ ٢٧٤)]:

فَلَما فَقَدْتُ الصوتَ منهُمْ وأُطفِئتْ مَصابيحُ شُبتْ بالعشاءِ وأنورُ (م)

(١) بغير علامة، لا نحو سحابة، وخرج بالاسم الصفة: كشجاع، وبالمد؛ نحو خنصر. «الخضري» (٢/ ١٥٥).

(٢) من (ح).

(٣) إشارة إلى استثناء صورةٍ مما دخل تحت قوله: (وغير...) إلخ، وهي (فُعَل)؛ بضم ففتح، فجمعه على أفعال قليل ـ كما مثله الشارح ـ أي: شاذ، والغالب فيه فعلان ـ بكسر فسكون، وهو من جموع الكثرة، وإنما ذكره هنا؛ لأجل الاستدراك على قوله: (وغير...) إلخ. «الخضري» (٢/ ١٥٥).

(٤) القيود أربعة: فمتى انتفى أحدها في كلمة فلا تجمع على أفعلة. وشذَّ من الصفة: شحيح وأشحة وقياسه: أشحاء وشحاح، ومن المؤنث: عقاب وأعقبة، وقياسه: أعقب وعقب؛ بضمتين، وعقبان، ومن غير الرباعي: قدح وأقدحه، وباب وأبوبه، والقياس: قداح وأقداح، وأبواب، ومما ليس مدّه ثالثًا؛ نحو جائز وأجوزة، وهي الخشبة الممتدة ـ في أعلى السقف، والقياس جوائز. «الخضري» (٢/ ١٥٥).

(٥) ليس في (ع).

(٦) في (ع): «أفعل».

وحِمْلٍ وأَحْمَالٍ، وعِنَبٍ وأَعْنَابٍ، وإِبِلٍ وآبَالٍ، وقُفْلٍ وأَقْفَالٍ.

وأما جمعُ (فَعْلٍ) الصحيحِ العينِ على (أَفْعَالٍ)؛ فشاذٌّ[(١)]: كفَرْخٍ وأَفْرَاخٍ[(٢)].

وأما (فُعَلٌ) فجاءَ بعضُه على (أَفْعَالٍ)؛ كرُطَبٍ وأَرْطَابٍ، والغالبُ مجيئُه على (فِعْلَانَ)؛ كصُرَدٍ وصِرْدَانَ، (ونُغَرٍ ونِغْرَانٍ)[(٣)(٤)]. [والله حسبي، وهو المستعان، وله الحمد والمنة][(٥)].

الورثة أفعلة

[ص] [٧٩٧] فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدْ ثَالِثٌ (افْعِلَةٌ) عَنْهُمُ اطَّرَدْ

[٧٩٨] والزَمْهُ فِي فَعَالٍ اوْ فِعَالِ مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفٍ اوْ إِعْلَالِ

[ش] (أَفْعِلَةٌ): جمعٌ لكلِّ اسمٍ مذكَّرٍ رباعيٍّ ثالثُه مدَّةٌ، نحو: قَذَالٍ وأَقْذِلَةٍ، ورَغِيفٍ وأَرْغِفَةٍ، وعَمُودٍ وأَعْمِدَةٍ.

والْتُزِمَ (أَفْعِلَة) في جمعِ المضاعفِ، أو المعتلِّ اللامِ مِنْ (فَعَالٍ) أو (فِعَال)؛ كبَتَاتٍ وأَبِتَّةٍ، وزِمَامٍ وأَزِمَّةٍ، وقَبَاءٍ وأَقْبِيَةٍ، وفِنَاءٍ وأَفْنِيَةٍ[(٦)]. [والله تعالى أعلم بالصواب، وهو حسبي][(٧)].

---

(١) ليس في (ع).

(٢) (م) ومن ذلك قول الحُطَيئة - من كلمة يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ [كما في «الكامل» (١/ ٥٤)]:

مـاذا تـقـولُ لأفـراخ بـذي مَـرَخٍ زُغْبِ الْحَوَاصِلِ لَا مَاءٌ وَلَا شَجَرُ
ألقيتَ كاسبَهم في قعد مظلمةٍ فاغفرْ عليكَ سلامُ اللّه يا عمرُ

ومثل فرخ وأفراخ: زند وأزناد، ونهر وأنهار، وشعر وأشعار، وشخص وأشخاص (م).

(٣) في (ع): «تغر، وتغران».

(٤) (م) النُّغَر - بضم النون وفتح الغين - البلبل، أو: فرخ العصفور، أو: طير كالعصفور أحمر المنقار (م).

(٥) من (ح).

(٦) ينظر: «المقاصد الشافية» (٦/ ٤١٦)، و«شرح المكودي» (ص٣٢٤).

(٧) من (ح).

[ص] [٧٩٩] (فُعْلٌ): لِنَحْوِ (أَحْمَرٍ، وَحَمْرَا) وَ(فِعْلَةٌ) جَمْعًا بِنَقْلٍ يُدْرَى

[ش] مِنْ [٢١٤/و] أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فُعْلٌ)؛ وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ وصفٍ[1]، يكونُ (المذكَّرُ منه)[2] على (أَفْعَلَ)، والمؤنثُ منه على (فَعْلَاء)[3]، نحو: (أَحْمَر وحَمْرٍ، وحَمْراءَ وحُمْرٍ).

ومِنْ أمثلةِ جمعِ[4] القِلَّةِ: (فِعْلَةُ)، ولمْ يَطَّرِدْ في شيءٍ من الأبنيةِ، وإنما هو محفوظٌ. ومِنَ الذي حُفِظَ منه فَتًى، وفِتْيَةٌ، وشيخٌ، وشيخةٌ، وغلامٌ وغِلْمةٌ، وصَبِيٌّ، وصِبْيَةٌ[5]. (والله تعالى أعلم)[6].

[ص] [٨٠٠] و(فُعُلٌ): لاسمٍ رُبَاعِيٍّ بِمَدّْ قَدْ زِيدَ قَبْلَ لَامٍ اعْلَالًا فَقَدْ ـ

[٨٠١] مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَمِّ ذُو الأَلِفْ وَ(فُعَلٌ) جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفْ ـ

[٨٠٢] وَنَحْوُ (كُبْرَى)، وَلِفِعْلَةٍ (فِعَلْ) وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى (فُعَلْ)

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فُعُلٌ)، وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ اسمٍ[7] رباعيٍّ

---

(١) في (ع): «اسم». (٢) من (م).

(٣) في (س)، (ح)، (ع)؛ بالتقديم والتأخير، والمعنى واحدٌ.

(٤) من (م)، (ك).

(٥) ينظر: «الكتاب لسيبويه» (٣/ ٤٩٠)، و«شرح كتاب سيبويه» للسِّيرافي (٤/ ٢٣٠)، و«شرح المفصل» (٣/ ٢٢٤).

(٦) من (ح).

(٧) (م) أما الصفة التي على أربعة أحرف ثالثها مدة؛ فإن كانت المدة واوًا ـ بأن تكون الصفة على فَعول بفتح الفاء ـ كثر جمعها على (فعل)، نحو: صبور وغفور وفخور، تقول في جمعهن: صبر، وغفر، وفخر، وإن كانت المدة ألفًا أو ياء؛ فإن جمع الصفة على فعل حينئذٍ شاذ، نحو: نذير ونذر، وصناع وصنع.
وإذا جمعت الاسم المستجمع لهذه الشروط هذا الجمع، فإن كانت عينه واوًا؛ نحو: سوار وسواك ـ وجب أن تسكن هذه الواو في الجمع، إلا أن تهمزها، فتقول: سور، وسوك؛ لأن الواو المضمومة نهاية في الثقل، وإن كانت العين ياء نحو: سيال ـ بزنة كتاب، اسم نوع من الشجر ـ جاز بقاؤها مضمومة، وجاز تسكينها؛ وحينئذ تقلب ضمة الفاء كسرة؛ لئلا تنقلب الياء واوًا؛ فيلتبس بالواوي العين (م).

وُجِدَ[١] قبلَ[٢] آخِرِه مَدَّةٌ؛ بشرطِ كونِه صحيحَ الآخِرِ وغيرَ مضاعفٍ، إنْ كانَتِ المَدَّةُ ألفًا، ولا فرقَ في ذلك بينَ المذكَّرِ والمؤنثِ، نحو: قَذَالٍ وقُذُلٍ، وحِمَارٍ وحُمُرٍ، وكُرَاعٍ وكُرُعٍ، وذِرَاعٍ وذُرُعٍ، وقَضِيبٍ وقُضُبٍ، وعَمُودٍ وعُمُدْ.

وأما المضاعَفُ: فإنْ كانَتْ مَدَّتُه أَلِفًا، فجمعُه على فُعُلٍ غيرُ مُطَّرِدٍ، نحو: عِنَانٍ وعُنُنٍ، (وحِجَاجٍ وحُجُجٍ)[٣]، فإنْ كانَتْ مَدَّتُه غيرَ أَلِفٍ فجمعُه على فُعُل مُطَّرِدٌ، نحو: سَرِيرٍ وسُرُرٍ، وذَلُولٍ وذُلُلٍ[٤].

ومِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فُعَلٌ)، وهو جمعٌ لاسمٍ على (فُعْلَة) أو على (فُعْلَى) أنثى (الأفعَلِ) ـ فالأوَّلُ: كقُرْبَةٍ وقُرَبٍ، وغُرْفَةٍ وغُرَفٍ، والثاني: كالكُبْرَى[٥] وكُبَرٍ، (والصُغْرَى والصُغَرِ)[٦].

ومِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فِعَلٌ)، وهو جمعٌ لاسمٍ على (فِعْلَة)، نحو [٢١٤/ظ]: كِسْرَةٍ[٧] وَكِسَرْ، وحِجَّةٍ وحِجَجٍ، ومِرْيَةٍ ومِرًى. وقد

---

(١) من (ص). وفي (ص): «قد زيد». (٢) في (ع): «وقبل».

(٣) من (ك)، (م).

(٤) زاد في (ك): «ولم يسمع من المضاعف الذي مدَّته ألف، سوى عِنَان وعُنُن، وحِجَاج وحُجَج».

(٥) في (م): «ككبرى».

(٦) في (م): «صغرى وصغر». ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٥٠)، و«تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٩/ ٤٦٤٧)، و«شرح المكودي» (ص٣٢٦)، و«شرح التصريح على التوضيح» (٢/ ٥٣١).

(٧) بشرط كون الاسم تامًّا ـ لم يحذف من أصوله شيء؛ فخرج بالاسم الصفة: كصغرة وكبرة، وبالتام نحو رقَّة للغضة؛ فإن أصلها (ورق)؛ بكسر الواو؛ حذفت فاؤها، وعوض عنها التاء؛ فلا يجمعان على فعل، وشذ من الأول رجل صمَّة؛ أي: شجاع وصمم وامرأة ذربة؛ أي: حديدة اللسان، وذرب ولا يرد عليه إهمال هذين الشرطين؛ لأن (فعلة) لم تجئ صفة إلا نادرًا في ألفاظ؛ ذكرها ابن السيد في المخصص؛ بل منعها بعضهم. وأما (رقة)، فليس الآن على (فعلة). «الخضري» (٢/ ١٥٦).

يجيءُ جمعُ (فِعْلَةٍ) على (فُعَلٍ)، نحو: (لِحْيَةٍ ولُحًى)، و(حِلْيَةٍ وحُلًى).

[ص] [٨٠٣] فِي نَحْوِ (رَامٍ) ذُو اطِّرَادٍ (فُعَلَهْ) ... وَشَاعَ نَحْوُ (كَامِلٍ وَكَمَلَهْ)

[ش] ومِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ (فُعَلَةٌ)، وهُو مُطَّرِدٌ فِي كُلِّ وصفٍ، على فاعلٍ، معتلِّ اللام لمذكَّرٍ عاقلٍ، كرامٍ ورُمَاةٍ، وقَاضٍ وقُضَاةٍ.

ومنها: (فَعَلَةٌ)، وهو مُطَّرِدٌ في وصفٍ على فاعلٍ صحيحِ اللامِ لمذكَّرٍ عاقلٍ، نحو: كامِلٍ وكَمَلَةٍ، وسَاحِرٍ وسَحَرَةٍ.

واستغنى المصنِّفُ عن ذِكْرِ القيودِ المذكورةِ بالتمثيلِ، بما اشتمل عليها؛ وهو رامٍ وكاملٌ.

[ص] [٨٠٤] (فَعْلَى): لِوَصْفٍ كَـ(قَتِيلٍ، وَزَمِنْ، ... وَهَالِكٍ)، وَ(مَيِّتٍ) بِهِ قَمِنْ

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فَعْلَى)، وهو جمعٌ[(١)] لوصفٍ، على (فَعِيلٍ) بمعنى (مفعولٍ)؛ دالٌّ على هلاكٍ أو توجُّعٍ: كقَتِيلٍ وقَتْلَى وجريحٍ وجَرْحَى، (وأَسِيرٍ وأَسْرَى)[(٢)]. ويُحملُ عليه ما أشبهَهُ في المعنى من (فَعِيلٍ) بمعنى (فاعلٍ): كمريضٍ ومرضَى، ومِنْ (فَعِلٍ)؛ كزَمِنٍ وزَمْنَى، ومِنْ (فَاعِلٍ) كهَالِكٍ وهَلْكَى، ومِنْ (فَيْعِلٍ)، كَميِّتٍ ومَوْتَى، وَ(أَفْعَلٍ) نحوَ: أَحْمَقٍ وحَمْقَى)[(٣)]. [والله تعالى أعلم بالصواب][(٤)].

[ص] [٨٠٥] لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لامًا (فِعَلَهْ) ... والوَضْعُ في فِعْلٍ وفَعْلٍ قَلَّلَهْ

[ش] مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ: فِعَلَةٌ، وهو جمعٌ لِفُعْلٍ، اسمًا صحيحَ اللامِ، نحوَ: قُرْطٍ وقِرَطَةٍ، ودُرْجٍ، ودِرَجَةٍ، وكُوزٍ وكِوَزَةٍ ويُحْفَظُ في اسمٍ

---

(١) في (ح): «مضطرد». (٢) من (ع)، (م).

(٣) ما بين القوسين من (م). قال محيي الدين: سقط من أكثر نسخ هذا الكتاب ما بين المعكوفين، فتكون الأوزان التي تلحق بفعيل بمعنى (مفعول) في الجمع، على (فعلى) أربعة فيما ذكر الشارح؛ على ما هو في أكثر النسخ، وخمسة على ما في هذه النسخة، وبقي سادس؛ وهو: (فعلان)؛ نحو: سكران وسكرى، وقرأ حمزة [«السبعة» (ص٤٣٤)]: ﴿وترى الناس سكرى وما هم بسكرى﴾] (م).

(٤) من (م).

على فِعْلٍ نحوَ: قِرْدٍ وقِرَدَةٍ، أو على فَعْلٍ نحو: (غَرْدٍ وغِرَدَةٍ)[١][٢].
[واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ][٣].

[ص] [٨٠٦] وَ(فُعَّلٌ): لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةْ وَصْفَيْنِ نَحْوَ (عَاذِلٍ، وَعَاذِلَةْ)
[٨٠٧] وَمِثْلُهُ (الفُعَّالُ) فِيمَا ذُكِّرَا وَذَانِ[٢١٥/و] فِي المُعَلِّ[٤] لامًا نَدَرَا

[ش] ومِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فُعَّلٌ)، وهو مقِيسٌ في وصفٍ، صحيحِ اللامِ على فاعلٍ أو فاعلةٍ، نحوَ: ضاربٍ وضُرَّبٍ، وصائمٍ وصُوَّمٍ، وضاربةٍ وضُرَّبٍ، وصائمةٍ وصُوَّمٍ[٥]. (ومنها: فُعَّالٌ، وهو مقِيسٌ في وصفٍ[٦]، صحيحُ اللامِ على فاعلٍ، لِمُذكَّرٍ نحو: صَائِمٍ وصُوَّامٍ، وقَائِمٍ وقُوَّامٍ)[٧].

ونَدَرَ (فُعَّلٌ) و(فُعَّالٌ) في المعتلِ [اللامِ المذكَّرِ][٨]، نحو: غَازٍ وغُزًّى، (وسَارٍ وسُرًّى)[٩]، وعَافٍ وعُفًّى، وقالُوا: غُزَّاءٌ في جمعِ غَازٍ، وسُرَّاءٌ في جمعِ سَارٍ، ونَدَرَ أيضًا في جمعِ (فاعلةٍ) كقولِ الشاعرِ[١٠][١١]:

٣٥٥ ـ (أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادِ)[١٢]

---

(١) في (ح): «غرز، وغرزه».
(٢) (م) «الغرد» ـ بفتح الغين، وسكون الراء ـ هنا، ويأتي أيضًا بفتح الغين والراء جميعًا ـ ضرب من الكمأة، وجمعه غردة؛ بوزن قردة، وغراد كجبال (م).
(٣) من (ح).
(٤) في (ع): «المعتل».
(٥) زاد في (ك): «قائم وقوام، وندر فعل وفعال؛ في المعتل اللام».
(٦) بعدها في حاشية (س): «مذكر».
(٧) ما بين القوسين ليس في (ح)، (ك). ينظر: «المصنف» لابن جني (ص٣١٤)، و«البديع في علم العربية» (٢/ ٥٩٤)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ١٧٩)، و«شرح التعريف بضروري التصريف» (ص١٩٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٥١)، و«الكناش في فني النحو والصرف» (٢/ ٢٨٢).
(٨) من (م).
(٩) ليس في (ع).
(١٠) هو: القطامي ـ في «ديوانه» (ص٢٠٤).
(١١) ما بين المعكوفين من (ص)، (م).
(١٢) (م) الشاهد فيه: قوله: (صداد) الذي هو جمع (صادة)؛ حيث استعمل (فُعَّال) ـ بضم الفاء، وتشديد العين مفتوحة ـ في جمع (فاعلة) (م).

يعني: جمعَ صادَّةٍ[١].

[ص] [٨٠٨] فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ: (فِعَالٌ) لَهُمَا ... وَقَلَّ فِيمَا عَيْنُهُ الْيَا مِنْهُمَا

الوزن عقال

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فِعَال)، وهو مُطَّرِد في (فَعْلٍ) و(فَعْلَةٍ)؛ اسمينِ، نحو: كَعْبٍ وكِعَابٍ، وثَوْبٍ وثِيَابٍ، وقَصْعَةٍ وقِصَاعٍ، أو وَصْفَيْنِ، نحو: صَعْبٍ وَصِعَابٍ، وَصَعْبَةٍ وَصِعَابٍ، وقَلَّ فيما عينُه ياءٌ، نحو: ضَيْفٌ وضِيافٍ، (وضَيْعَةٍ وضِيَاعٍ)[٢].

[ص] [٨٠٩] وفَعَلٌ أيضًا لَهُ (فِعَالُ) ... مَا لَمْ يَكُنْ فِي لامِهِ اعْتِلَالُ

[٨١٠] أَوْ يَكُ مُضْعَفًا، وَمِثْلُ فَعَلِ ... ذُو التَّا، وَفُعْلٌ مَعَ فِعْلٍ، فَاقْبَلِ

[ش] أي: اطَّرَدَ أيضًا (فِعَال) في (فَعَل) و(فَعَلَة)؛ ما لم [يَعْتَلَّ لَامُهُمَا][٣]، (أو: مُضَاعَفًا)[٤]، نحوَ: (جَبَلٍ وجِبَالٍ، وجَمَلٍ وجِمَالٍ، ورَقَبَةٍ ورِقَابٍ، وثَمَرَةٍ وثِمَارٍ).

واطَّرَدَ أيضًا (فِعَالُ) في (فِعْلٍ) و(فُعْلٍ)، نحوَ: ذِئْبٍ وذِئَابٍ، ورُمْحٍ ورِمَاحٍ.

واحْتَرَزْ مِنَ المعتلِّ اللامِ؛ كـ(فَتَى)، ومِنَ المضعَّفِ كـ(طَلَلٍ).

[ص] [٨١١] وَفِي فَعِيلٍ وَصْفَ فَاعِلٍ وَرَدْ ... كَذَاكَ فِي أُنْثَاهُ أَيْضًا اطَّرَدْ

[ش] واطَّرَدَ أيضًا (فِعَالٌ) في كلِّ صفةٍ على (فَعِيلٍ) بمعنى (فَاعِلٍ)؛ مقترنةً بالتاءِ أو مجرَّدَةً عنها كـ(كَرِيم وكِرَامٍ وكَرِيمَةٍ وكِرَامٍ)، (ومَرِيضَةٍ ومِرَاضٍ، ومَرِيضٍ [٢١٥/ظ] ومِرَاضٍ[٥])[٦].

---

(١) من (ح)، (ع).

(٢) من (م). وينظر: «إرشاد السالك» (٢/٩٠٩)، و«شرح التصريح» (٢/٥٣٦)، و«حاشية الصبان» (٤/١٨٨).

(٣) العبارة في (م): «يكن لامُهما معتلًا». (٤) في (ع): «و يضاعفا».

(٥) ينظر: «شرح كتاب سيبويه» (٤/٣٩٦)، و«البديع في علم العربية» (٢/١١١، ١٤١)، و«شرح المفصل لابن يعيش» (٣/٣٣٩)، و«إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (٢/٩١٠).

(٦) ما بين القوسين في (م): «تقديم وتأخير».

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ص] [٨١٢] وَشَاعَ فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا ... أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ عَلَى فُعْلَانَا

[٨١٣] وَمِثْلُهُ فُعْلَانَةٌ، وَالْزَمْهُ فِي ... نَحْوِ (طَوِيلٍ، وَطَوِيلَةٍ) تَفِي

[ش] أي[1]: واطَّرَدَ أيضًا مجيءُ[2] (فِعَالٍ)؛ جمعًا لوصفٍ على (فَعْلَانَ) أو[3] على (فَعْلَانَةٍ)، أو على (فَعْلَى)، نحو: (عَطْشَانَ وَعِطَاشٍ، وعَطْشَى وعِطَاشٍ[4]، ونَدْمَانَةَ ونِدَامٍ).

وكذلك اطَّرَدَ (فِعَالٌ) في وصفٍ على (فُعْلَانٍ)، أو على (فُعْلَانَةٍ)، نحوَ: (خُمْصَانَ وَخِمَاصٍ وخُمْصَانَةٍ وخِمَاصٍ)[5][6].

والْتَزَمَ (فِعَال) في كلِّ وصفٍ على (فَعِيلٍ) أو (فَعِيلَةٍ)، معتلِّ العينِ، نحو: (طويل وَطِوَالٍ وَطَوِيلةٍ وطِوَالٍ). [واللهُ تَعالَى أَعْلَمُ][7].

[ص] [٨١٤] وَبِـ(فُعُولٍ): فَعِلٌ - نحوُ (كَبِدْ) - ... يُخَصُّ غَالِبًا، كَذَاكَ يَطَّرِدْ -

[٨١٥] فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الفَا، وفَعَلْ ... لَهُ، وللْفُعَالِ (فِعْلَانٌ) حَصَلْ

[٨١٦] وَشَاعَ فِي (حُوتٍ، وَقَاعَ)، مَعَ مَا ... ضَاهَاهُمَا، وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا

[ش] ومِنْ[8] أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فُعُولٌ)، وهو مطَّردٌ في اسمِ ثلاثيٍّ على (فَعِلٍ)، نحوَ: (كَبِدٍ وكُبُودٍ، ووَعِلٍ ووُعُولٍ)، وهو مُلْتَزَمٌ فيه غالبًا[9].

واطَّرَدَ (فُعُولٌ) أيضًا في اسمِ ثُلاثِيٍّ[10] على (فَعْلٍ)؛ بفتحِ الفاءِ،

---

(١) ليس في (ع)، (ح).

(٢) ليس في (ع)، (ح). وزاد بعدها في (ك): «به».

(٣) زاد في (ع)، (ك): «أو وصف».

(٤) ضرب عليها في (س).

(٥) ليست في (ع).

(٦) ينظر: «شرح سيبويه» للسيرافي (٣٩٦/٤)، و«البديع في علم العربية» (١١١/٢، ١٤١)، و«شرح المفصل» (٣٣٩/٣)، و«إرشاد السالك» (٩١٠/٢).

(٧) من (ح).

(٨) في (س): (من).

(٩) «اللمع في العربية» (ص١٧٣)، و«توجيه اللمع» (ص٤٥٠)، و«شرح الكافية الشافية» (١٨٥٢/٤)، و«ارتشاف الضرب» (٤٣٦/١).

(١٠) ليس في (ع)، (م).

نحو: (كَعْبٍ وكُعُوبٍ، وفَلْسٍ وفُلُوسٍ)، أو: على (فِعْل)؛ بكسرِ الفاءِ، نحو: (حِمْلٍ وحُمُولٍ، وضِرْسٍ وضُرُوسٍ)، أو على **(فُعْل)**؛ بضمِّ الفاءِ، نحو: (جُنْدٍ وجُنُودٍ، وبَرْدٍ وبُرُودٍ).

ويُحْفَظُ (فُعُولٌ) في (فَعَلٍ)، نحو: (أَسَدٍ وأُسُودٍ)، قِيلَ[١]: ويُفْهَمُ كونُه غيرَ [٢١٦/و] مطَّرِدٍ مِنْ قولِه: (وَفَعَلَ لَهُ)، ولَمْ يُقَيِّدْهُ بِاطِّرَادٍ[٢].

وأشارَ بقولِه: (وللفُعَالِ فِعْلَانَ حَصَلْ) إلى أنَّ مِنْ أمثلةِ جمعِ[٣] الكثرةِ (فِعْلَانًا)، وهو مُطَّردٌ في اسمٍ على (فُعَالٍ)، نحوَ: (غُلَامٍ وغِلْمَانٍ، وغُرَابٍ وغِرْبَانٍ).

وقد سبقَ أنَّهُ مُطَّرِدٌ في **(فُعَل)**؛ كـ(صُرَدٍ وصِرْدَانٍ)، واطَّرَدَ **(فِعْلَان)** أيضًا في جمعِ ما عينُه واوٌ مِنْ **(فُعْل)** أو **(فَعَل)**، نحوَ: (عُودٍ وعِيدانٍ، وحُوتٍ وحِيتَانٍ[٤]، وقَاعٍ وقِيعَانٍ، وتَاجٍ وتِيجانٍ)[٥].

وقَلَّ (فِعْلَانٌ) في غيرِ ما ذكَرَ، نحوَ: (أَخٍ، وإِخْوَانٍ، وغَزَالٍ، وغِزْلَانٍ).

[ص] [٨١٧] **وَفَعْلًا اسْمًا وفَعِيلًا وَفَعَلْ ... غَيْرَ مُعَلِّ العَيْنِ (فُعْلَانُ) شَمَلْ**

[ش] مِنْ أبنيةِ[٦] جمعِ الكثرةِ (فُعْلَانٌ)، وهو مَقِيسٌ في اسمٍ صحيحِ العينِ

---

(١) ليس في (م).

(٢) قائله: ابن المصنف. قال ابن هشام: **فإن قلتَ**: لو كان الإطلاق هنا ـ يقتضي عدم الاطِّراد للزم مثله في قوله: **(لفعل اسمًا صحَّ عينًا أفْعُل)** لإطلاقه أيضًا؟ **قلتُ**: الإطلاق هنا قد صاحَبَ ما نصَّ على اطراد؛ فبقي هو غير منصوص عليه بخلاف ما مرَّ اهـ. وقال المُرَادي: المفهوم من المتن ـ أنه مطرد؛ لأنه لم يذكر إلا المطرد غالبًا؛ فإن ذكر غيره بينه، بنحو: قل أو نذر.اهـ. ومنشأ الاختلاف في فهم العبارة ـ تناقضٌ وقع للمصنف؛ فنص على اطراده في «العمد» و«شرحها»، و«التسهيل»، وعلى عدمه في «شرح الكافية». «الخضري» (٢/ ١٥٨).

(٣) من (م).

(٤) (م) وكذلك: نون ونينان، وكوز وكيزان، والنون: الحوت (م).

(٥) (م) وكذلك: دار وديران، وأصل مفرداتها: بفتح الفاء والعين جميعًا (م).

(٦) في (ع)، (ك): «أمثلة».

على (فَعْلٍ)[١] نحو: (ظَهْرٍ وظُهْرَانٍ، وبَطْنٍ وبُطْنَانٍ)، أو: على (فَعِيلٍ)، نحو: (قَضِيبٍ وقُضْبَانٍ، ورَغِيفٍ ورُغْفَانٍ)، أو: على فَعَلٍ نحو: (ذَكَرٍ وذُكْرَانٍ، وحَمَلٍ وحُمْلَانٍ).

[ص] [٨١٨] وَلِـ(كَرِيمٍ، وَبَخِيلٍ) (فُعَلَا) كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا
[٨١٩] وَنَابَ عَنْهُ (أَفْعِلَاءُ) فِي المُعَلّْ لامًا ومُضَعَّفٍ، وغَيْرِ ذَاكَ قَلّْ

فعلا
أفعلاء

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فُعَلَاءُ)، وهو مَقِيسٌ في (فَعِيلٍ)[٢] - بمعنى (فَاعِلٍ) - صفةٌ لمذكَّرٍ عاقلٍ غيرِ مضاعَّفٍ، ولا معتلٍّ نحوَ: (ظَرِيفٍ وظُرَفَاءَ، وكريمٍ وكرماءَ، وبَخِيلٍ وبُخَلاءَ).

وأشارَ بقولِه: (كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا) إلى أنَّ ما[٣] شَابَهَ (فَعِيلًا) في كونِه دالًّا على معنًى؛ هو كالغريزةِ يُجمعُ على (فُعَلَاءَ)[٤]، نحوَ: (عاقلٍ وعُقَلاءِ، وصَالِحٍ وصُلَحَاءَ، وشاعرٍ [٢١٦/ظ] وشعراءَ)[٥].

---

(١) صريحه: أن قول المتن: (غَيْرُ مُعَلِّ العَيْنِ) راجع للثلاثة قبله؛ فيخرج به نحو: سيف وسوط نحو: قوي وعويل، ونحو: قود وقاع، وخصَّهُ الأشموني بالأخير فقط، وقال: مقتضاه قياسه في نحو: سيف وقوي؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٥٩).

(٢) جملة الشروط ثمانية تعلم منه صريحًا وتلويحًا: كون المفرد بوزن فعيل وشبهه، وكونه صفة لمذكر عاقل بمعنى اسم الفاعل، غير مضاعف ولا معتل، دالًّا على سجية مدح أو ذم؛ فخرج بالوصف الاسم كقضيب ونصيب، وبالمذكر المؤنث كشريفة، وأما: خليفة وخلفاء وسفيهة - فبالحمل على المذكر، وبالعاقل نحو: مكان فسيح، وبمعنى فاعل نحو: قتيل وجريح، وشذَّ أسير وأسراء. «الخضري» (٢/ ١٥٩).

(٣) ليس في (س).

(٤) أشار بذلك إلى أن المراد المشابهة في المعنى، وهي: دلالته على مذكر - أعم من كونها في اللفظ أيضًا كخبيث ولئيم أو لا؛ سواء كان على فاعل كما مثله، أو فعال بالضم كشُجاع وشجعاء، وسواء دلَّ على المدح كما ذكر، أو الذم كفاسق وفسقاء، وقد اقتصر في «شرح الكافية» (٤/ ١٨٦١) على فاعل، وعلى المدح، وتبعه الشارح في التمثيل؛ فخرج المشابهة في اللفظ فقط: كقتيل. «الخضري» (٢/ ١٦٠) بتصرفٍ.

(٥) «الكتاب» لسيبويه (٣/ ٦٣٢)، و«شرح المفصل» (٣/ ٢٩٨)، و«شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٨٦١).

وينوبُ عنْ (فُعَلاء) في المضاعَفِ والمعتلِّ (أَفْعِلَاء)، نحو: (شَدِيدٍ وأَشِدَّاءَ، وَوَلِيَ وأَوْلِيَاءَ).

وَقَدْ يَجِيءُ (أَفْعِلَاء) جمعًا لغيرِ ما ذُكِرَ(١)، نحوَ: (نَصِيبٍ وأَنْصِبَاءَ، وهَيِّنٍ وأَهْوِنَاءَ). (والله تعالى أعلم بالصواب)(٢).

[ص] [٨٢٠] (فَوَاعِلٌ): لِفَوْعَلٍ، وفَاعِلٍ، وفَاعِلَاءَ، مَعَ نَحْوِ (كَاهِلِ ـ
[٨٢١] وَحَائِضٍ، وَصَاهِلٍ، وَفَاعِلَهْ) وشَذَّ فِي (الفَارِسِ) مَعَ مَا مَاثَلَهْ

[ش] مِنْ أَمْثِلَةِ جَمْعِ الكَثْرَةِ: (فَوَاعِلُ)، وهو لاسمٍ على (فَوْعَل)، نحو: (جَوْهَرٍ وجَوَاهِرَ)، أو على (فَاعَلٍ)، نحو: (طَابَعٍ وَطَوابَعَ)، أو على (فَاعِلَاءَ)، نحو: (قَاصِعَاءَ وَقَوَاصِعَ)، أو على (فَاعِلٍ)، نحو: (كَاهِلٍ وَكَوَاهِلَ)، و(فَوَاعِلَ) أيضًا جَمْعٌ لوصفٍ على (فَاعِلٍ)، إنْ كانَ لمؤنثٍ عاقلٍ، نحوَ: (حَائِضٍ وحَوَائِضَ)، أو لمُذَكَّرٍ ما لا يعقلُ، نحو: (صَاهِلٍ وصَوَاهِلَ). فإنْ(٣) كانَ الوصفُ الذي على (فَاعِلٍ) لمُذَكَّرٍ عاقلٍ ـ لم يُجْمَعْ على (فواعلَ). وشذَّ (فارسٌ وفوارسُ، وسابقٌ وسوابقُ)، و(فَوَاعِلَ) أيضًا جمعٌ لـ(فاعلةٍ)، نحو: (صَاحِبَةٍ وصَوَاحِبَ، وفَاطِمَةٍ وفَوَاطِمَ)(٤).

[ص] [٨٢٢] وَبِـ(فَعَائِلَ): اجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ اوْ مُزَالَهْ

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ (فَعَائِلَ)، وهُوَ لكلِّ اسمٍ رباعيٍّ بِمُدَّةٍ قبلَ آخِرِهِ مؤنثًا بالتاءِ نحوَ: (سَحَابَةٍ وسَحَائِبَ، ورِسَالَةٍ ورَسَائِلَ، وكُنَاسَةٍ وكَنَائِسَ، وصَحِيفَةٍ وصَحَائِفَ، وحَلُوبَةٍ وحَلَائِبَ). أو مُجَرَّدًا منها، نحو: (شِمَالٍ وشَمَائِلَ، وعِقَابٍ وعَقَائِبَ، وعَجُوزٍ وعَجَائِزَ). (والله تعالى

---

(١) لغير المضاعف، والمعتل من (فعيل) بمعنى (فاعل)؛ فدخل في النادر نحو: (ظنين، وأظناء)، بمعنى مُتَّهُوم، (وصديق وأصدقاء)؛ لأنه ليس مضاعفًا، ولا معتلًّا. الخضري (٢/ ١٦٠).

(٢) من (ح). (٣) في (ع): «وإن».

(٤) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٨٦٥)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٥٥).

أعلم بالصواب)[١].

[ص] [٨٢٣] وَبِـ(الفِعَالَي، وَالفَعَالَى): جُمِعَا (صَحْرَاءُ[٢١٧/و]، والعَذْرَاءُ)، والقَيْسَ اتْبَعَا

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ[٢] الكثرةِ: فَعَالِي وفَعَالَى ويشتركانِ فيما كان على فَعْلَاءَ اسمًا كصَحْرَاءَ وصَحَارِي، وصَحَارَى، أو صفةً كَعَذْرَاءَ ـ (بالكسر والفتح)[٣] ـ وعَذَارِي وعَذَارَى.

[ص] [٨٢٤] واجْعَلْ (فَعَالِيَ) لِغَيْرِ ذِي نَسَبْ جُدِّدَ[٤] كـ(الكُرْسِيِّ) تَتْبَعِ العَرَبْ

[ش] مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ: (فَعَالِيُّ)، وهو جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثلاثيٍّ آخِرُهُ ياءٌ مشدَّدَةٌ غيرَ متجدِّدَةٍ للنسبِ، نحو: (كُرْسِيٍّ وكَرَاسِيٍّ، وبَرْدِيٍّ وبَرَادِيٍّ)، ولا يقالُ: (بَصْرِيٌّ وبَصَارِيُّ). [والله تعالى أعلم][٥].

[ص] [٨٢٥] وَبِـ(فَعَالِلَ)[٦] وَشِبْهِهِ: انْطِقَا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلاثَةِ ارْتَقَى

---

(١) في (ح).
(٢) ليس في (س)، (ك).
(٣) من (س).
(٤) بأن لا يكون فيه نسب أصلًا ككرسي، أو فيه نسب غير مجدد؛ بأن صار منسيًا، فالتحق بما لا نسب فيه كمهري؛ فإن أصله البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة باليمن، ثم كثر فصار اسمًا للنجيب من الإبل؛ فيجمع على مهاري، وبهذا التقرير ـ يندفع الاعتراض بأن مقتضى كلامه: أن كرسيًّا فيه نسب غير مجدد؛ مع أنه لا نسب فيه أصلًا، وذلك لأن توجه النفي إلى مقيد بقيد يصدق بنفيهما معًا، وبنفي القيد وحده، والكرسي مثال للأول، وترك مثال الثاني؛ فلا حاجة إلى جعل جدد صفة كاشفة، **ولا يَرِد**: أن غير ذي النسب يصدق بما ليس آخره ياء مشددة؛ لأن قوله: (كالكرسي) حال من غير فيقيده بذلك، وعلامة ياء النسب المجدد: أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنًى مشعور به قبل، وهو المنسوب إليه، وأما غيرها: فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له. «الخضري» (٢/ ١٦٠).
(٥) من (ح).
(٦) اعلم أن الجُموع المتقدمة كلها للثلاثي المجرد والمزيد؛ وهي خمسة وعشرون بناء، منها أربعة للقلة، والباقي للكثرة، ومثلها في كونه للثلاثي شبه **(فعالل)**، وبقي منها **(فُعالَى)** بضم الفاء وفتح اللام، وقد أخلَّ به المصنف؛ وهو يترجح في نحو: (سكران وسكرى) على **(فَعالى)** ـ بفتح الفاء. ويستغنى به عنه في نحو: =

[٨٢٦] مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى، وَمِنْ خُمَاسِي ... جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بِالقِيَاسِ

[٨٢٧] والرابعُ الشبيهُ بِالمَزِيدِ قَدْ ... يُحْذَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ العَدَدْ

[٨٢٨] وَزَائِدَ العَادِي الرباعِي احْذِفْهُ مَا ... لَمْ يَكُ لَيْنًا إِثْرَهُ اللَّذْ خَتَمَا

[ش] (مِنْ أمثلةِ جمعِ الكثرةِ)[١] (فَعَالِلُ) وشِبْهُهُ، وهو كلُّ جمعٍ[٢] ثالثه ألفٌ بعدها حرفانِ.

فيُجْمَعُ بـ(فَعَالِلَ) كلُّ اسمٍ رباعيٍّ، غيرَ مزيدٍ فيه، نحو[٣]: (جَعْفَرٍ وجَعَافِرَ، وزِبْرِجٍ وزَبَارِجَ، وبُرْثُنٍ وَبَرَاثِنَ)[٤].

ويُجْمَعُ بِشِبْهِهِ كلُّ اسمٍ رباعيٍّ مزيدٍ فيه كـ(جَوْهَرٍ وجَوَاهِرَ، وصَيْرَفٍ وصَيَارِفَ ومَسْجِدٍ ومَسَاجِدَ).

واحْتَرَزْ بقولِهِ: (مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى) مِنَ الرباعيِّ الذي سبقَ ذِكْرُ جَمْعِهِ: كأَحْمَرَ، وحَمْرَاءَ، ونحوِهما مما سبقَ ذِكْرُهُ وأشارَ بقولِهِ: (...ومِنْ خُمَاسِي (جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقياسِ)[٥] إلى أنَّ الخماسيَّ المجرَّدَ

= (أسير وقديم) ـ ما لم يكن أوله ياء كيتيم؛ فيقال: (أسارى وقُدامى) ـ بالضم لا غير. وفي غير ذلك مستغنى عنه بالمفتوح، وأما **(فعالل)** فللرباعي الأصول فما فوقه. فالجملة ثمانية وعشرون؛ هي أبنية التكسير المشهورة، وبقي أبنية أخرى مختلف فيها، وبهذا يعلم أن قوله: **(من غير ما مضى)** خاص بشبه **(فعالل)**؛ أي: في المرتقي على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك، ولم يمض ذكر إلا للثلاثي المزيد: كباب (أحمر وحمراء وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب)، أما **(فعالل)**: فلم يمض لمفرده، وهو ما زادت أصوله على ثلاثة جمع أصلًا؛ كذا قيل. ولا حاجة لذلك؛ فإن قوله: **(من غير ما مضى)** يصدق بالثلاثي المزيد المغاير للأوزان المتقدمة منه وبما زادت أصوله على ثلاثة؛ لأنه من غير ما مضى؛ فيصح رجوعه لـ(فعالل) وشبهه، لكن على التوزيع؛ فتدبر. «الخضري» (٢/ ١٦٠).

(١) ليس في (ع). (٢) في (س): «اسم».

(٣) ليست في (ع).

(٤) ينظر: «المفصل» (ص٢٤٠)، و«شرحه» (٣/ ٢٧١)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٥٧).

(٥) في (ع): «البيت»: بدل ما في القوسين.

عَنِ الزيادةِ يجمعُ [٢١٧/ظ] على **(فعائلَ)** قياسًا، ويُحْذَفُ[1] خامسُه، نحو: (سَفَارِجَ) في (سَفَرْجَلٍ)، و(فَرَازِدَ) في (فَرَزْدَقٍ)، و(خَوَارِنَ) في (خَوَرْنَقٍ)[2].

وأشارَ بقولِه: (والرابعُ الشبِيهُ بِالمَزِيدِ) البيتَ، إلى أنه يجُوزُ حَذْفُ رابعِ الخماسيِّ المجرَّدِ عن الزيادةِ، وإبقاءِ خامسِه؛ إذا كان رابعُه مُشْبِهًا للحرفِ الزائدِ، بأنْ كانَ مِنْ حروفِ الزيادةِ كنونِ (خَوَرْنَقٍ)، أو كان مِنْ مَخْرَجِ حروفِ الزيادةِ كدالِ (فَرَزْدَقٍ)؛ فيجُوزُ أنْ يقالَ: (خَوَارِقُ وفَرَازِقُ)، والكثيرُ[3] الأوَّلُ ـ وهو حَذْفُ الخامسِ، وإبقاءُ الرابعِ، نحو: (خَوَارِنَ وفَرَازِدَ)؛ فإنْ كانَ الرابعُ غيرَ مُشْبِهٍ للزائدِ ـ لم يَجُزْ حَذْفُهُ؛ بل يتعيَّنُ حَذْفُ الخامسِ، فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ): (سَفَارِجَ). ولا يجُوزُ (سَفَارِل)، وأشارَ بقولِه: (وَزَائِدُ العَادِي الرباعِي)[4] البيتَ[5] ـ إلى أنَّهُ إذا كانَ الخماسيُّ مزيدًا فيه حرفٌ؛ حُذِفَ ذلك الحرفُ، إنْ لم يكنْ حرفُ

---

(١) في (س): «تحذف».

(٢) ينظر: «إرشاد السالك» (٢/٩١٩)، و«حاشية الصبان» (٤/٢٠٦).

(والخَوَرْنق): الْمَجْلِسُ الَّذِي يَأْكُلُ فِيهِ الْمَلِكُ وَيَشْرَبُ، فَارِسِيٌّ مُعرب، أَصله، خُرَنْكاه، وَقِيلَ: خُرَنْقاه مُعَرَّبٌ؛ قَالَ الأَعشى:

ويُجْبَى إِلَيْهِ السَّيْلحون، ودُونها ... صَرِيفُونَ فِي أَنْهارِها، والخَوَرْنَق

«لسان العرب» (١٠/٧٩)، و«القاموس المحيط» (ص٨٧٩).

(٣) في (س): «وكثير».

(٤) من (م).

(٥) اعلم أن كلام المصنف يشمل ما كان رباعي الأصول؛ زيد فيه حرف كمدحرج، أو حرفان؛ كمتدحرج فيقال: دحارج أو ثلاثة كاحرنجام، فيقال: حراجيم بقلب الألف الأخيرة ياء، وحذف غيرها، ويشمل أيضًا الخماسي المزيد فيه حرف: كقرطبوس للداهية، وخندريس للخمر؛ لأن العادي الرباعي يشمل ما جاوزه بزائد فقط، أو بزائد وأصلي؛ فيحذف منه حرفان؛ الزائد لما ذكره هنا، وخامس الأصول لقوله فيما مر: (ومن خماسي......) إلخ فتقول: قَرَاطب وخَنَادِر؛ لكن الشارح اقتصر على الأول فقط، وقوله: **(إذا كان الخماسي مزيدًا فيه حرف)** المراد به: ما صار خماسيًّا بالزيادة، لا أنه خماسي الأصول؛ فتأمل. «الخضري» (٢/١٦١).

مَدَّ قبلَ الآخرِ؛ فتقولُ في (سِبَطْرَى): (سَبَاطِر)، وفي (فَدَوْكَس): (فَدَاكس)، وفي (مُدَحْرِج): (دَحَارِج)؛ فإن كانَ الحرفُ الزائدُ حرفَ مَدٍّ قَبْلَ الآخِرِ لَمْ يُحْذَفْ؛ بل يُجْمَعُ الاسمُ[١] على (فَعَالِيل) نحو: (قِرْطَاسٍ وَقَرَاطِيسَ، وقِنْدِيلٍ وقَنَادِيلَ، وعُصْفُورٍ وعَصَافِيرَ)[٢].

[ص] [٨٢٩] وَالسِينُ والتا[٣] مِنْ كَـ(مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ إِذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقَاهُمَا مُخِلْ

[٨٣٠] وَالمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالبَقَا وَالهَمْزُ وَاليَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

[ش] (إذا اشتملَ)[٤] الاسمُ على زيادةٍ لو أُبقيتْ[٥] ـ لاختلَّ بناءُ الجمعِ؛ الذي هو نهايةُ ما ترتقِي[٦] إليه الجموعُ، وهو **(فَعَالِلُ وفَعَالِيلُ)** [٢١٨/و]، حُذِفَتِ الزيادةُ، فإن أمكنَ جمعُه على إحدى الصيغتينِ، بحذفِ بعضِ الزائدِ، وإبقاءِ البعضِ، فله حالتانِ:

إحدَاهُمَا: أنْ يكونَ للبعضِ مَزِيَّةٌ على الآخرِ[٧].

والثانية: أن لا يكون كذلك.

---

(١) ليس في (ع).

(٢) ينظر: «المفصل» (ص٢٤٣)، و«شرح المفصل» (٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٥٧).

(٣) اعلم أن قول المصنف: (وبفعالل......) إلخ، يشمل الرباعي فأكثر مزيدًا وغيره، ولكن الرباعي لا يحتاج في جمعه على ذلك إلى حذف شيء منه؛ فلم يخصُّه المصنف الخماسي المجرد ـ إلى الحذف بيَّنه بقوله: (ومن خماسي....) إلى آخر البيتين، ثم ذكر حكم رباعي الأصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله: (وزائد العادي) إلخ، ثم ذكر حكم الحذف في الثلاثي المزيد؛ بقوله: (والسين، والتا...) إلخ لكنه نبَّه على قاعدة عامة فيه وفي غيره بقوله: (إذ ببنا الجمع...) إلخ، فأفاد أنه يحذف كل ما أخل بصيغة الجمع منه الثلاثي المزيد وغيره، ثم بيَّن ما هو الأولى بالحذف؛ بقوله: (والميم أولى...) إلخ، أفاده ابن قاسم. «الخضري» (٢/ ١٦٢).

(٤) ليس في (ع). (٥) في (س): «بقيت».

(٦) في (س): «وأمكن».

(٧) من جهة المعنى واللفظ معًا؛ كما مثله أو اللفظ.

والأولى: هي المرادةُ هنا، والثانية: ستأتي في البيتِ الذي في آخرِ الباب.

ومثالُ الأولى: (مُسْتَدْعٍ)؛ فتقولُ في جمعِه: (مَدَاعٍ)؛ فتحذِفُ السينَ والتاءَ، وتُبْقي الميمَ لأنها مصدَّرةٌ، ومجرَّدةٌ للدِّلالةِ على معنًى[1]، وتقولُ في (أَلَنْدَدٍ) و(يَلَنْدَدٍ): (أَلَادَّ) و(يَلَادَّ)؛ فتحذِفُ النونَ، وتُبْقِي الهمزةَ من (أَلَنْدَدٍ)، والياءُ مِنْ (يَلَنْدَدٍ)؛ لتصدُّرِهما، ولأنَّهما في موضعٍ يقعانِ فيه دَالَّيْنِ على معنًى، نحوَ: أقومُ ويقومُ؛ بخلافِ النونِ؛ فإنَّها في موضعٍ لا تدُلُّ فيه على معنًى أصلًا.

والأَلَنْدَدُ، واليَلَنْدَدُ: الخَصِمُ، يقالُ: رجلٌ أَلَنْدَدٌ ويَلَنْدَدٌ؛ أي: خَصِمٌ مثلَ الأَلَدِّ.

[ص] [٨٣١] وَاليَاءُ لَا الوَاوَ احْذِفِ انْ جَمَعْتَ مَا ... كَـ(حَيْزَبُونٍ)، فَهْوَ حُكْمٌ حُتِمَا

[ش] إذا اشتملَ الاسمُ على زيادتينِ، وكان حَذْفُ إحداهما يتأتَّى معه صيغةُ الجمعِ، وحَذْفُ الأُخْرَى لا يتأتَّى معه ذلك، حُذِفَ (ما لا[2] يتأتَّى معه صيغةُ الجمعِ)[3]، وأُبْقِيَ الآخَرُ فتقولُ في (حَيْزَبُونٍ): (حَزَابِين)؛ فتَحذِفُ الياءَ، وتبقَى الواوُ فتُقلَبُ ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلَها، وأُوثِرَتِ الواوُ بالبقاءِ؛ لأنها لو حُذِفَتْ - لمْ يُغْنِ حذْفُها عن حذفِ الياءِ؛ لأن بقاءَ الياءِ مُفَوِّتٌ لصيغةِ منتهى الجموعِ[4]، والحَيْزَبُونُ: العَجُوزُ[5].

[ص] [٨٣٢] وَخَيِّرُوا فِي زَائِدَيْ (سَرَنْدَى) ... (وَكُلُّ مَا)[6] [٢١٨/ظ] ضَاهَاهُ كَـ(العَلَنْدَى)

[ش] يعني: أنه إذا لمْ يكُنْ لأحدِ الزائدينِ مَزِيَّةٌ على الآخَرِ كنتَ

(١) مختصٌّ بالأسماء.
(٢) ليس في (س)، (ح)، (ص).
(٣) سقط من (ك).
(٤) لأنه لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف - إلا وأوسطها ساكن؛ معتل كمصابيح.
(٥) كما في «الصحاح» (١٠٩/١).
(٦) رسمت في (ك)، (ع): «وكلما».

بالخيارِ، فتقولُ: في (سَرَنْدَى): (سَرَانِد)؛ بحذفِ الألفِ وإبقاءِ النونِ، و(سَرَادٍ) بحذفِ النونِ وإبقاءِ الألفِ[(١)(٢)]، وكذلك (عَلَنْدَى) فتقولُ: (عَلَانِد) و(عَلَادٍ)، ومثلُهُما (حَبَنْطَى)؛ فتقولُ: (حَبَانِط) و(حَبَاطٍ)؛ لأنهما زيادتانِ زِيدَتَا معًا للإلحاقِ بسَفَرْجَلٌ، ولا مَزِيَّةَ[(٣)] لإحداهما على الأُخْرَى، وهذا شأنُ كلِّ زيادتينِ زيدَتَا للإلحاقِ، والسَّرَنْدَى: الشديدُ، والأنثى سَرَانْدَةٌ والعَلَنْدَى بالفتحِ: الغليظُ مِنْ كلِّ شيءٍ. وربَّما قيلَ: جَمَلٌ عُلَنْدَى ـ بالضمِّ ـ والحَبَنْطَى: القَصيرُ البَطِينُ يقال: رجلٌ حَبَنْطَى بالتنوينِ، وامرأةٌ حَبَنْطَاةٌ[(٤)]

❁ ❁ ❁

---

(١) في (س)، (ك): «اللام».

(٢) (م) الألف التي تبقى: هي ألف الاسم المقصورة؛ التي تكتب ياء لوقوعها بعد ثلاثة أحرف فأكثر، وستقع هذه الألف بعد كسرة الحرف الذي يلي ألف الجمع، فتقلب هذه الألف ياء؛ فيصير الاسم حال الجمع منقوصًا؛ فتعامل هذه الياء المنقلبة عن الألف، معاملة الياء في: جوار وغواش ودواع (م).

(٣) في (س): «مزيد».

(٤) ينظر: «المقتضب» (٣/ ٣٣٨)، و«الخصائص» (٢/ ٣٢٠). «لسان العرب» (٧/ ٢٧١)..

التصغيرُ (١)

[ص] [٨٣٣] (فُعَيْلًا) اجْعَلِ الثلاثِي إذَا صَغَّرْتَهُ، نحو (قُذَيٍّ) فِي (قَذَى)

[٨٣٤] (فُعَيْعِلٌ) مَعَ (فُعَيْعِيلَ) لِمَا فَاقَ، كَجَعْلِ (دِرْهَمٍ) (دُرَيْهِمَا)

[ش] إذا صُغِّرَ الاسمُ (٢) المتمكِّنُ (٣) ـ..............................

(١) ذكره عقب التكسير لاشتراكهما في مسائل كثيرة، ولأن كلًّا منهما يغيِّر اللفظ والمعنى، ولم يعكس لأن التكسير أكثر وقوعًا؛ ولأنه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته؛ فهو أشرف من التحقير. وفوائد التصغير أربع: تصغير ما يتوهم كبره كجبيل، وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيع، وتقليل ما يتوهم كثرته كدُرَيْهِمَات، وتقريب ما يتوهم بُعد زمنه كقُبيل العصر أو محله كفُويق هذا أو رتبته كأصيغر منك زاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد:

وكلُّ أناسٍ سوفَ يدخلُ بينهم دويهيةٌ تصفرُّ منها الأناملُ

فصغر الداهية لتعظيمها؛ لأن المقام للتهويل، بدليل وصفها بما بعدها. وردَّه البصريون ـ إلى التحقير بتأويله؛ بأنه إشارة إلى أن حتف النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات ـ قد يكون بصغار الدواهي. «الخضري» (٢/١٦٣).

(٢) (م) فوائد التصغير خمس:

الأولى: تصغير ما يتوهم كبره نحو: جبيل تصغير جبل.

الثانية: تحقير ما يتوهم عظمه، نحو: سبيع، تصغير سبع.

الثالثة: تقليل مَا تتوهم كثرته، نحو: دريهمات، تصغير جمع درهم.

الرابع: تقريب ما يتوهم بعده: إما في الزمن نحو: قبيل العصر، وإما في المكان نحو: فويق الدار، وإما في المرتبة نحو: أصغير منك.

الخامسة: التعظيم، كما في:

دويهية تصفر منها الأنامل

وأنكر هذه الفائدة البصريون، وزعموا أن التصغير ـ لا يكون للتعظيم؛ لأنهما متنافيان (م).

(٣) فلا يصغر غير الاسم ـ وشذّ تصغير فعل التعجب، ولا غير المتمكن؛ أي: المعرب ـ وشذّ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات؛ لكن يرد عليه: جواز =

أوزان التصغير

ضُمَّ أوَّلُه(١)، وفُتِحَ ثانيه، وزِيدَ بعدَ ثانيه ياءٌ ساكنةٌ. ويُقتَصرُ على ذلك إنْ كانَ الاسمُ ثلاثيًّا؛ فتقولُ في (فِلْسٍ): (فُلَيْسٌ)، وفي (قَذًى): (قُذَيٌّ)(٢).

وإنْ كانَ رباعيًّا فأكثرَ - فُعِلَ به ذلك، وكُسِرَ ما بعدَ الياءِ؛ فتقولُ في (درهم): (دُرَيْهِمْ) وفي (عُصْفُورٍ): (عُصَيْفِيرٍ)(٣).

فأمثلةُ التصغيرِ ثلاثةٌ: (فُعَيْلٌ)، و(فُعَيْعِلٌ)، و(فُعَيْعِيلٌ). (والله أعلم بِالصَّوَابِ)(٤).

[ص][٨٣٥] وَمَا بِهِ لِمُنْتَهَى الجَمْعِ وُصِلْ بِهِ إِلَى أَمْثِلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ

طريقة التصغير

[ش] أي: إذا كانَ الاسمُ ممَّا يُصَغَّرُ على (فُعَيْعِل) أو عَلَى (فُعَيْعِيل)، تُوُصِّلَ إلى تصغيرِه بما سبقَ [٢١٩/و] أنه يتوصَّلُ به(٥) إلى تكسيرِه على (فَعَالِلَ) أو (فَعَالِيلَ) مِنْ حذْفِ حرفٍ أصليٍّ أو زائدٍ، فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ): (سُفَيْرِجٌ) - كما تقول (سَفَارِجُ)، وفي (مُسْتَدْعٍ) (مُدَيْعٍ) - كما تقول: (مَدَاعٍ)؛ فتحذِفُ في التصغيرِ مَا حذَفْتَ في الجمعِ، وتقولُ في (عَلَنْدَى): (عُلَيْنِدٌ)، وإنْ شئْتَ قُلْتَ(٦): (عُلَيْدٍ)، كما تقولُ في الجمعِ: (عَلَانِد) و(عَلَادٍ)(٧). [والله تعالى أعلم بالصواب](٨).

= تصغير خمسة عشر وسيبويه، مع أنه مبني، فالأولى: إبدال المتمكن بغير المتوغِّل في شبه الحرف؛ ليشمل ما ذكر، فإنه لعروض شبهه بالتركيب لم يوغل فيه. ويشترط أيضًا قبول الاسم للتصغير، وخلوّه من صيغته فلا يصغر، نحو: كميت ومبيطر ولا الأسماء المعظمة شرعًا مرادًا بها مسمياتها الأصلية، ولا يزد مهيمن لوضعه هكذا؛ فالشروط أربعة. الخضري (٢/ ١٦٤).

(١) ولو تقديرًا. (٢) بقلب ألفه ياء.

(٣) ينظر: «اللمع» (ص٢١١)، و«شرح الكافية» (٤/ ١٨٩٤).

(٤) من (ح). (٥) من (م).

(٦) من (م).

(٧) بحذف النون وقلب الألف ياء؛ لوقوعها بعد كسرة، ثم يُعَلُّ كقاض، ولم تصحح الألف، ويفتح ما قبلها؛ لأنها للإلحاق بـ(سفرجل)، وألف الإلحاق - لا تبقى في التصغير. اهـ. «الصبان» (٤/ ١٦٠).

(٨) من (ح).

[ص] [٨٣٦] وَجَائِزٌ تَعْوِيضُ (يَا) قَبْلَ الطرَفْ إِنْ كانَ بَعْضُ الِاسْمِ فِيهِمَا انْحَذَفْ

[ش] أي: يجُوزُ أنْ يُعَوَّضَ مما حُذف في التصغيرِ أو التكسيرِ ياءٌ قبلَ الآخِرِ؛ فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ): (سُفَيْرِيج)، و(سَفَارِيج)، وفي (حَبَنْطى): (حُبَيْنِيط)، و(حَبَانِيط).

[ص] [٨٣٧] وحائدٌ عنِ القياسِ كلُّ مَا خَالَفَ فِي البَابَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

أي: قد يجيءُ كلُّ وَاحِدٍ[1] مِنَ التصغيرِ[2] والتكسيرِ على غيرِ لفظِ واحدِهِ، فيُحفظُ ولا يقاسُ عليه كقولِهم في تصغيرِ (مَغْرِب): (مُغَيْرِبَانِ)، وفي (عَشِيَّة): (عُشَيْشِيَّة)، وقولُهم في جمعِ (رَهْطٍ): (أَرَاهِط)[3]، وفي (باطل): (أَبَاطِيل).

[ص] [٨٣٨] لِتِلْوِ (يَا) التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عَلَمْ تَأْنِيثٍ أَوْ مَدَّتِهِ ـ الفتحُ انحَتَمْ

[٨٣٩] كَذَاكَ مَا مَدَّةَ (أَفْعَالٍ) سَبَقْ أَوْ مَدَّ (سَكْرَانَ) وَمَا بِهِ الْتَحَقْ

[ش] أي: يَجِبُ فتحُ مَا وَلِيَ ياءَ التصغيرِ إن ولِيَتْهُ: تاءُ التأنيثِ[4]، أو

---

(١) من (س).

(٢) سواء كان المحذوف أصليًا كـ(سفرجل)، أو زائدًا كـ(حبنطى)، ومثله: (منطلق)، فتقول فيه: (مطيليق ومطاليق)، ومحل تعويض الياء ـ إن لم يستحقها الاسم بدونه ـ بأن وجدت في المفرد والمكبر، كما في (لغيزي)، و(احرنجام)، فإن جمعه (حَرَاجيم) و(لغاغيز)، وتصغيره: (حُرَيْجِيم ولُغَيْغِيز) ـ بفكِّ الإدغام، وحذف النون، وألف التأنيث؛ لإخلالهما بالصيغة، ولا يعوض عنهما؛ لاشتغال محله بالباء الموجودة في (لغيزي)، والمنقلبة عن الف «احرنجام». «الخضري» (٢/ ١٦٤).

(٣) (م) ومن ذلك قول سعد بن مالك بن ضُبَيْعَة:

يَـا بُـؤْسَ لِـلْـحَـرْبِ الَّـتِـي وَضَـعَـتْ أَرَاهِـطَ فَـاسْـتَـرَاحُـوا

ومن الناس من يزعم أن (أراهط) جمع الجمع، يقدر أنهم جمعوا (رهطًا) على (أرهط)، كـ(فلس وأفلس)، ثم جمعوا (أرهطا)، على (أراهط)، كـ(أكلب) و(أكالب) (م).

(٤) مع اتصالها به، ومثلها: الألف الممدودة، والألف والنون؛ فإن فصل ما بعد الياء من ذلك ـ كسر على الأصل كما في (حنيظلة) و(خجيدباء) و(زعيفران)، وعجز المركَّب بمنزلة التاء؛ فيفتح ما قبله؛ في (بعيلبك)؛ لعدم فصله من الياء، ويبقى =

حكم ما جاء في باب التصغير مخالفًا للقاعدة

المواضع التي يجب فيها فتح ما يلي ياء التصغير

ألفُه المقصورةُ، أو الممدودةُ، أو ألفُ (أَفْعَالٍ)؛ جمعًا، أو ألفُ (فَعْلَانَ) الذي مؤنثُه (فَعْلَى)[١]؛ فتقولُ في تَمْرَة: (تُمَيْرَة)، وفي حُبْلَى: (حُبَيْلَى)، وفي حَمْرَاء: (حُمَيْرَاء)، وفي [٢١٩/ظ] أَجْمَال: (أُجَيْمَال)، وفي سَكْرَان: (سُكَيْرَان)[٢].

فإنْ كان (فَعْلَانُ) مِنْ غيرِ بابِ (سَكْرَان) ـ لَمْ يُفْتَحْ ما قبلَ ألفِه؛ بل يُكْسَرُ فتُقْلَبُ الألفُ ياءً، فتقولُ في (سَرْحَان): (سريحين) ـ كما تقول في الجمع: (سَرَاحِينُ)، ويُكسرُ ما بعدَ ياءِ التصغيرِ في غيرِ ما ذُكِرَ؛ إن لم يكنْ حرفَ إعرابٍ فتقولُ في (درهم): (دُرَيْهِم)، وفي (عصفور): (عُصَيْفِير)؛ فإن كانَ حرفُ إعرابٍ حركتُه بحركةِ الإعرابِ، نحوَ: (هذا فُلَيْسٌ، ورأَيْتُ فُلَيْسًا، وَمَرَرْتُ بِفُلَيْسٍ).

[ص] [٨٤٠] وأَلِفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مَدَّا ... وَتَاؤُهُ مُنْفَصِلَيْنِ عُدَّا

[٨٤١] كَذَا المَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ ... وَعَجُزُ المُضَافِ وَالمُرَكَّبِ

[٨٤٢] وَهَكَذَا زِيَادَتَا (فَعْلَانَا) ... مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ، كَـ(زَعْفَرَانَا)

[٨٤٣] وقَدِّرِ انْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى ... تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحٍ جَلَا

[ش] لا يُعْتَدُّ في التصغيرِ بألفِ التأنيثِ الممدودةِ، ولا بتاءِ التأنيثِ، ولا

= على سكونه، وما بعد الياء على كسره في (مُعَيْد يكرب). «الخضري» (٢/ ١٦٥).

(١) (م) يشترط في (فعلان) ـ الَّذِي تبقى فيه الفتحة بعد ياء التصغير، وتسلم ألفه من القلب ياء ثلاثة شروط:
الأول: أن تكون الألف والنون زائدتين.
الثاني: ألا يكون مؤنثه عَلَى فعلانة.
الثالث: ألا يكونوا قد جمعوه على (فعالين).
فلو كانت نونه أصلية: كـ(حسان) من الحسن، و«عفان» من العفونة ـ قيل في مصغره: (حسيسين)، و(عفيفين)، ولو كانت أنثاه على (فعلانة)، كـ(سيفان) ـ قيل في تصغيره: (سيفين)، ولو كانوا جمعوه على (فعالين)، كـ(سلطان) ـ قيل في تصغيره: «سليطين» (م).

(٢) ينظر: «المقتضب» (٢/ ٢٦٦)، و«الأصول في النحو» (٣/ ٤٠)، و«شرح السيرافي» (٤/ ١٦٩).

الأشياء التي لا يعتد بها في التصغير

بزيادةِ ياءِ النسبِ، ولا بعَجُزِ[١] المضافِ، ولا بعَجُزِ المركَّبِ، ولا بالألفِ والنونِ المزيدتينِ، بعدَ أربعةِ أحرفٍ فصاعدًا[٢]، ولا بعلامةِ التثنيةِ، ولا بعلامةِ جمعِ التصحيحِ[٣]. ومعنَى كونِ هذه لا يُعَتَدُّ بها: أنَّهُ لا يَضُرُّ بقاؤُها مفصولةً عن ياءِ التصغيرِ بحرفينِ أصليَّيْنِ[٤]، فيقالُ في (جُخْدُبَاء)[٥]: (جُخَيْدِبَاء)، وفي (حَنْظَلَةَ: (حُنَيْظِلَة)، وفي (عَبْقَرِيّ):

---

(١) في (س): «يعجز».

(٢) لم يقيد بذلك في الألف الممدودة والتاء ـ مع أنه قُيِّد فيهما؛ لكنه يؤخذ من قوله الآتي: **(بحرفين أصليين)**؛ فخرج به نحو: (سكران وحمراء وتمرة)، فلا تعد منفصلة؛ لأن الفصل بينها وبين الياء حرف واحد؛ فلذلك يفتح لها ما بعدها؛ محافظةً على بقائها. الخضري (٢/ ١٦٥).

(٣) هذه ثمانية أنواع مستثناة من قوله: **(وما به لمنتهى الجمع)** إلخ، وكان حقها: أن تذكر بعده لتتصل بالمستثنى منه، والمعنى: أنه يتوصل بالحذف في هذه الأشياء إلى الجمع دون التصغير؛ فلا تحذف فيه، لكن فيه: أن عجُز المضاف لا يحذف في الجمع أيضًا؛ بل يثنَّى ويجمع صدره الأول مضافًا لعجزه، فلا يليق عدُّه من المستثنيات.

وأجاب ابن قاسم: بأنه ليس المراد الاستثناء؛ بل بيان أنه اكتفى في هذه الأشياء بحصول صورة التصغير تقديرًا، مع وجودها لتقدير انفصالها؛ فلا تخل بالصيغة أعم من أن يفعل مثل ذلك في الجمع أولًا. ومعلوم أن السبعة التي هي ما عدا المضاف ـ مخالفة للجمع فيعلم استثناؤها. اهـ. «صبان».

والحكم على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف ـ فيه نظر؛ لأن عجز المركب المزجي وزيادة المثنى والمجموع لا تحذف في الجمع أيضًا كالتصغير، وإن تخالفا في أن التصغير يرد على ما قبل العجز ـ كما مثَّله الشارح، والجمع لا يغيرها أصلًا؛ بل يضاف إليها ذوو فيقال: (جاءني ذوو بعلبك)، و(ذوو زيدين ومسلمين)، فلم يبق لما يصح استثناؤه من الحذف سوى أربعة: تاء التأنيث، وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنون بعد أربعة؛ فتحذف في الجمع دون التصغير. فيقال: (حناظل وخجادب وعباقر وزعافر) ـ في (حنظلة وخجدباء وعبقري وزعفران)، فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٦٥).

(٤) لكونها في نيَّة الانفصال.

(٥) (م): **(الجُخْدُباء)** ـ بضم الجيم والدال جميعًا، بينهما خاءٌ ساكنة ـ ضرب من الجنادب أو الجراد الأخضر الطويل الرجلين (م).

(عُبَيْقِرِيّ)، وفي (بَعْلَبَكّ): (بُعَيْلِبَكّ) وفي [(عبد الله): (عُبَيْدُ الله)، وفي (زَعْفَران): (زُعَيْفَران)][1]، وفي (مُسْلِمِينَ): (مُسَيْلِمِينَ)، وفي (مُسْلِمَيْنِ) (مُسَيْلِمَيْنِ)، وفي (مُسْلِمَات): (مُسَيْلِمَات). [والله تعالى أعلم][2].

[ص] [٨٤٤] وألِفُ [٢٢٠/و] التأنيثِ ذُو القَصْرِ مَتى ... زادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتا

[٨٤٥] وعندَ تصغيرِ (حُبَارَى) خَيِّرِ ... بَيْنَ (الحُبَيْرَى) ـ فَادْرِ ـ و(الحُبَيِّرِ)[3]

[ش] أي: إذا كانت ألفُ التأنيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعدًا ـ وَجَبَ حذفُها في التصغيرِ؛ لأنَّ بقاءَها يُخرِجُ البناءَ عن مثالِ **(فُعَيْعِل)** و**(فُعَيْعِيل)**[4]؛ فتقولُ في (قَرْقَرَى)[5]: (قُرَيْقِر)[6]، وفي (لُغَّيْزَى): (لُغَيْغِيز)؛ فإن كانت خامسةً، وقبلَها مَدَّةٌ زائدةٌ ـ جازَ حَذْفُ المَدَّةِ المزيدةِ، وإبقاءُ ألفِ التأنيثِ؛ فتقولُ في (حُبَارَى): (حُبَيْرَى)، وجازَ أيضًا حَذْفُ ألفِ التأنيثِ وإبقاءُ المَدَّةِ؛ فتقولُ (حُبَيِّر).

[ص] [٨٤٦] واردُدْ لِأَصْلٍ ثانيًا لَيْنًا قُلِبْ ... فَـ(قِيمَةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ

[٨٤٧] وَشَذَّ فِي (عِيدٍ) (عُيَيْدٌ)، وَحُتِمْ ... لِلجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِتَصْغِيرٍ عُلِمْ

[٨٤٨] وَالأَلِفُ الثاني المزيدُ يُجْعَلُ ... واوًا، كَذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

[ش] أي: إذا كان ثانِي الاسمِ المصغَّرِ مِنْ حروفِ اللينِ، وَجَبَ ردُّه إلى أصلِهِ[7]؛ فإنْ كانَ أصلُه الواوَ قُلِبَ واوًا، فتقولُ في (قِيمَة): (قُوَيْمَة)،

---

(١) ليس في (س)، (ح)، (ص).
(٢) من (ح).
(٣) في (س): «الحبيتر».
(٤) لكونها في نيَّة الانفصال.
(٥) في (ع): «قرقر».
(٦) في (س): «قريقري».
(٧) شمل ذلك ستة أشياء: كونه ياء منقلبة عن واو؛ كـ(قيمة)، أو عن همزة كـ(ذيب) بالياء؛ فيقال: (ذؤيب)؛ بالهمزة، أو واوًا عن ياء؛ كـ(موقن)، أو ألفًا عن واو كـ(باب)؛ بموحدتين، أو عن ياء كـ(ناب)؛ بالنون، أو معتلًا عن صحيح كـ(دينار وقيراط)؛ إذ أصلهما: (دنَّار)، و(قرَّاط)؛ بشد النون والراء؛ فأبدل من أول المثلين ياء ساكنة؛ فتقول فيهما: (دنينير)، و(قريريط)، فإن كان الثاني ـ غير لين: فلا يرد لأصله كـ(متعد) أصله (موتعد)، قلبت الواو تاء، وأدغمت في تاء الافتعال؛ فتقول فيه (متيعد)؛ بحذف تاء الافتعال؛ لأنها زائدة مخلة بالصيغة. «الخضري» (٢/١٦٦).

وفي (بَاب): (بُوَيِّب)؛ وإن كان أصلُه الياءَ قُلِبَ ياءً، فتقولُ في (مُوقِن): (مُيَيْقِنٌ)، وفي (نَابٍ): (نُيَيْب)[1].

وَشَذَّ قولُهم في (عِيدٍ): (عُيَيْدٌ)، والقياسُ[2]: (عُوَيْدٌ)؛ بقلبِ الياءِ واوًا؛ لأنَّهُ مِنْ عَادَ يَعُودُ.

فإن كانَ ثانِي الاسمِ المصغَّرِ ألفًا مَزِيدَةً أو مجهولةَ الأصلِ ـ وَجَبَ قلبُها واوًا؛ فتقولُ في (ضارب): (ضُوَيْرِب) [٢٢٠/ظ] وفي (عَاج): (عُوَيْجٌ)، والتكسيرُ ـ فيما ذَكَرْنَاهُ ـ كالتصغيرِ، فتقولُ في (باب): (أبواب)، وفي (ناب): (أَنْيَابٌ)، وفي (ضاربة): (ضَوَارِب).

[ص] [٨٤٩] وَكَمِّلِ المَنْقُوصَ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التاءِ ثالثًا، كَـ(مَا)

[ش] المرادُ بالمنقوصِ ـ هنا ـ: ما نَقَصَ منه حرفٌ فإذا صُغِّرَ هذا النوعُ مِنَ الأسماءِ ـ فلا يخلُو إما أن يكونَ ثنائيًّا مجرَّدًا عن التاءِ، أو ثنائيًّا مُلْتَبِسًا بها، أو ثلاثيًّا مجرَّدًا عنها.

فإن كانَ ثنائيًّا مجرَّدًا عن التاءِ أو مُلْتَبِسًا بها ـ رُدَّ إليه في التصغيرِ ما نَقُصَ منه؛ فيقالُ في (دَم): (دُمَيٌّ)، وفِي (شَفَة): (شُفَيْهَةٌ)، وفي (عِدَة): (وُعَيْدَةٌ)[3]، وفي (مَاءٍ) ـ مُسَمًّى به ـ (مُوَيٌّ)[4].

وإن كانَ على ثلاثةِ أحرفٍ، وثالثُه غيرُ تاءِ التأنيثِ ـ صُغِّرَ على لفظِه، ولم يُرَدَّ إليه شيءٌ فتقولُ في (شَاكِ السلاحِ): شُوَيْكٌ[5].

---

(١) قال الأزهري في «التصريح» [«شرحه» (٢/ ٥٧٠)]: «**فإن قلتَ**: فـ(حبيلي): (فعيلي)، وليست من الأبنية الثلاثة.
قلتُ: نعم، ولكنها توافق **(فعيعلًا)** فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الألف».

(٢) في (ع): «والأصل».

(٣) برد الواو التي هي فاؤها.

(٤) لأنه لا يصغر إلا الأسماء المعربة؛ بخلاف الأفعال والحروف والمبنيات.

(٥) ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٦٣)، و«ارتشاف الضرب» (١/ ٣٦٥)، و«توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٣٤).

كيفية تصغير الاسم الذي على حرفين

[ص] [٨٥٠] وَمَنْ بِتَرْخِيمٍ يُصَغِّرُ اكْتَفَى ... بِالأَصْلِ، كَـ(العُطَيْفِ)؛ يَعْنِي: (المِعْطَفَا)

[ش] مِنَ التصغيرِ نوعٌ يُسَمَّى **(تصغيرُ الترخيمِ)**؛ وهو عبارةٌ عن تصغيرِ الاسمِ بعدَ تجريدِه مِنَ الزوائدِ التي هي فيه.

فإن كانتْ أصولُه ثلاثةً ـ صُغِّرَ على **(فُعَيْلٍ)**، ثم إن كان المُسَمَّى به مُذَكَّرًا ـ جُرِّدَ عنِ التاءِ، وإن كان مؤنثًا أُلْحِقَ تاءُ التأنيثِ؛ فيقالُ في (المِعْطَفِ): (عُطَيْفٌ)، وفي ((حَامِدٍ): (حُمَيْدٌ))[1]، وفي (حُبْلَى): (حُبَيْلَةٌ)، وفي (سَوْدَاءَ)[2]: (سُوَيْدَةٌ). وإنْ كانتْ أصولُه أربعةً ـ صُغِّرَ على **(فُعَيْعِلٍ)**[3] فتَقُولُ في (قِرْطَاسٍ): (قُرَيْطِسٌ)، وفي (عُصْفُورٍ): (عُصَيْفِرٌ)[4]. (واللهُ تعالى أعلم)[5].

[ص] [٨٥١] واخْتِمْ بِـ(تَا) التَّأْنِيثِ مَا صَغَّرْتَ مِنْ ... مُؤَنَّثٍ [٢٢١/و] عَارٍ ثُلَاثِيٍّ، كَـ(سِنّْ)

[٨٥٢] مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّا يُرَى ذَا لَبْسِ ... كَـ(شَجَرٍ، وَبَقَرٍ، وَخَمْسِ)

[٨٥٣] وَشَذَّ تَرْكٌ دُونَ لَبْسٍ، وَنَدَرْ ... لِحَاقُ (تَا) فِيمَا ثُلَاثِيًّا كَثُرْ

[ش] إذا صُغِّرَ (الثلاثيُّ المؤنثُ)[6] الخالي مِنْ علامةِ التأنيثِ ـ لحِقَتْه التاءُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ، وشذَّ[7] حذْفُها حينئذٍ، فتقولُ في (سِنٍّ): (سُنَيْنَةٌ)، وفي (دَارٍ): (دُوَيْرَةٌ)، وفي (يَدٍ): (يُدَيَّةٌ).

فَإنِ خِيفَ اللَّبْسُ ـ لمْ تلحَقْه التاءُ؛ فتقولُ في (شَجَرٍ وبَقَرٍ وخَمْسٍ: شُجَيْرٌ وبُقَيْرٌ وخُمَيْسٌ) ـ بلا تاءٍ ـ إذ لوْ قلتَ: (شُجَيْرَةٌ وبُقَيْرَةٌ وخُمَيْسَةٌ)؛ لالتَبَسَ بتصغيرِ (شَجَرَة وبَقَرَة وخَمْسَة)؛ المعدودِ بِه مُذَكَّرٌ.

---

(١) في (س): «جامد جميد».
(٢) في (س): «سواد»، وفي (ع)، (ح): «سودة». والمثبت هو الأصح.
(٣) في (س): «فعيعيل».
(٤) ينظر: «تثقيف اللسان» (ص١٤٦ ـ ١٤٧)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٦٣)، و«اللمحة» (٢/ ٦٧٥)، و«توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٣٦).
(٥) من (ح).
(٦) في (ع): «الاسم المؤنث الثلاثي». (٧) في (ع): «ويشذ».

ومما شذَّ فيه الحذفُ عندَ أمنِ اللَّبْسِ ـ قولُهم في (ذَوْد، وحَرْب، وقَوْس، ونَعْل): (ذُوَيْدٌ وحُرَيْبٌ وقُوَيْسٌ ونُعَيْلٌ)[1]، وشذَّ أيضًا لِحَاقُ التاءِ فيما زادَ على ثلاثةِ أحرفٍ؛ قَالُوا[2] في (قُدَّام): (قُدَيْدِيمَةٌ). (والله تعالى أعلم بالصواب)[3].

[ص] [٨٥٤] **وصغَّرُوا شذوذًا (الذي، التي، وذَا) معَ الفروعِ منها (تَا، وتِي)**

[ش] التصغيرُ من خواصِّ الأسماءِ المتمكِّنةِ؛ فلا تُصَغَّرُ المبنياتُ، وشذَّ تصغيرُ (الذي) وفروعِه، و(ذا) وفروعِه، قالُوا في (الذي): (اللَّذَيَّا)، وفي (الَّتِي): (اللَّتَيَّا)، وفي (ذَا وتَا): (ذَيَّا وتَيَّا)[4]. [والله تعالى أعلم بالصواب][5].

---

(١) هذه ألفاظ محفوظة صغرت بلا تاء؛ مع أنها مؤنثة شذوذًا؛ بعضهم بقوله:

ذَودٌ وَقَوْسٌ وحربٌ دِرْعُها فَرَسٌ ... نابٌ كذا نَصَفُ عِرسٌ ضُحى عَرَبُ

وكذا نعل وشول؛ بفتح المعجمة، وسكون الواو: جمع **(شائلة)**، وهي: الناقة التي أتى عليها من حملها، أو وضعها سبعة أشهر فخفَّ لبنها، وأما **(شائل)** ـ بلا تاء: فالناقة التي تشول بذنبها؛ أي: ترفعه للقاح وجمعها (شوَّل)؛ كـ(راكع وركع)، و(الذود) ـ بفتح المعجمة، وسكون الواو من ثلاثة أبعرة ـ إلى عشرة. والمراد بالدرع: الحديد، أما بمعنى القميص فذكر، والناب: الناقة المسنة، والنَّصَف ـ بفتحتين: المرأة المتوسطة في العمر، والعِرس ـ بالكسر: امرأة الرجل؛ وهو المراد هنا: أمّا بالضم فيطلق على طعام الوليمة، وعلى النكاح ـ كما في «القاموس» (١/٥٥٧). «الخضري» (٢/١٦٨).

(٢) في (م): «كقولهم».

(٣) من (ح).

(٤) (م) من ذلك ـ في التي ـ قولهم في مَثَل مِنْ أمثالهم: **(بعد اللتيا والتي)** [«الأمثال» لابن سلام (ص٢٥٦)]، وقول الراجز [«العجاج»]:

بعدَ اللَّتيَّا واللَّتيَّا والَّتي ... إذَا عَلَتْهَا أنْفُسٌ تَرَدَّتِ

ومن ذلك في (ذا) قول الراجز [رؤبة، في «زيادات ديوانه» (ص١٨٨)]، وهو الشاهد رقم (٩٨) السابق:

أَوْ تحلفي بِرَبِّك الْعلي ... أَنِّي أَبُو ذَيَّالك الصَّبِي (م)

(٥) من (ح).

تصغير الأسماء المبنية شذوذًا

Black plate (1244,1)

النسبُ(١)

[ص] [٨٥٥] ياءً كـ(يَا) الكُرْسِيِّ(٢) زَادُوا للنَّسَبْ   وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرُهُ وَجَبْ

[ش] إِذَا أُرِيدَ إضافةُ شيءٍ إلى بلدٍ أو قبيلةٍ أو نحوِ ذلك ـ جُعِلَ آخرُهُ ياءً مُشَدَّدَةً مكسورًا ما قبلَها، فيقالُ في النسبِ إلى (دِمَشْق): (دِمَشْقِيٌّ)، وإلى (تميم): (تَمِيمِيٌّ)، وإلى (أحمد): (أَحْمَدِيٌّ).

[ص] [٨٥٦] وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْذِفْ، وَ(تَا)   تَأْنِيثٍ [٢٢١/ظ] اوْ مَدَّتَهُ لَا تُثْبِتَا

[٨٥٧] وإِنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذَا ثَانٍ سَكَنْ   فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَذْفُهَا حَسَنْ(٣)

---

(١) سماه سيبويه باب الإضافة أيضًا، وابن الحاجب باب النسبة بالضم والكسر؛ بمعنى الإضافة، ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات:

الأولى: اللفظي؛ وهو ثلاثة: زيادة ياء مشددة آخر المنسوب، وكسر ما قبلها، ونقل إعرابه إليها. وأفاده المصنف بقوله: (ياء كـ(يا) الكرسي....) إلى آخر البيت.

والثاني: معنوي؛ وهو صيرورته اسمًا لما لم يكن له، وهو المنسوب بعد أن كان اسمًا للمنسوب إليه.

والثالث: حكمي؛ وهي معاملته معاملة الصفة المشبهة؛ في رفعه الظاهر والمضمر باطراد. «الخضري» (١/ ١٦٩).

(٢) أفاد أن ياءه ليست للنسب؛ لأن المشبه به غير المشبه، **والفرق بينهما**: أن سقوط ياء النسب لا يخل بالاسم؛ لبقاء دلالته على المعنى المشعور به قبل؛ وهو المنسوب إليه، وبسقوط ياء الكرسي ـ يصير اللفظ لا معنى له. ولما كان النسب معنًى حادثًا ـ افتقر إلى علامة تدل عليه: كالتصغير وغيره، وكانت من حروف اللين لخفتها، ولم تلحق الألف؛ لئلا يصير الإعراب تقديريًّا، ولا الواو لثقلها، وشدت الياء؛ لئلا تلتبس بياء المتكلم، ولتجري عليها وجوه الإعراب. «الخضري» (١/ ١٦٩).

(٣) الأرجح: كونه خبرًا عن حذفها، وخبر قلبها محذوف؛ للإشعار به، أي: جائز؛ ليكون منبهًا على رجحان الحذف. قال ابن قاسم: ويشعر به أيضًا مفهوم قوله: =

z:/MkT2018/Jawzi/shrh-ebn_akil.3d/70x100/Thursday 3rd May 2018/Sanabel Press سحب ثاني/ شرح ابن عقيل

[ش] يعنِي: أنَّه[١] إذا كانَ في آخِرِ الاسمِ ياءٌ كياءِ الكرسيِّ[٢] ـ في كونِها مشدَّدةً واقعةً بعدَ ثلاثةِ أحرفٍ فصاعدًا ـ وَجَبَ حَذْفُها، وَجَعْلُ ياءِ النسبِ موضعَها؛ فيقالُ في النسبِ إلى (الشافِعِيِّ): (شَافِعِيٌّ)، وفي النسبِ إلى (مَرْمِيٍّ): (مَرْمِيٌّ). وكذلك إنْ كانَ آخِرُ الاسمِ تاءَ التأنيثِ ـ وَجَبَ حذْفُها للنسبِ؛ فيقالُ في النسبِ إلى (مكَّة): (مَكِّيٌّ)[٣].

ومثلُ تاءِ التأنيثِ ـ في وجوبِ الحذفِ للنسبِ ـ ألفُ التأنيثِ المقصورةِ إذا كانَتْ خامسةً فصاعدًا: كـ(حُبَارَى وحُبَارِيٌّ)، أو رابعةً متحرِّكًا ثانِي ما هي فيه: كـ(جَمَزَى وجَمَزِيٌّ)، وإنْ كانَتْ رابعةً ساكنًا ثانِي ما هي فيه ـ كـ(حُبْلَى) ـ جازَ فيها[٤] وجهانِ: أحدُهما: الحذفُ ـ وهو المختارُ ـ فتقولُ: (حُبْلِيٌّ)، والثاني: قلبُها واوًا؛ فتقولُ: (حُبْلَوِيٌّ).

[ص] [٨٥٨] لِشِبْهِهَا المُلْحِقِ، وَالأَصْلِيِّ مَا ... لَهَا، وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى

[٨٥٩] وَالأَلِفُ الجَائِزُ أَرْبَعًا أَزِلْ ... كَذَاكَ (يَا) المَنْقُوصِ خَامِسًا عُزِلْ

[٨٦٠] والحَذْفُ فِي اليَا رَابِعًا أَحَقُّ مِنْ ... قَلْبٍ، وَحَتْمٌ قَلْبُ ثَالِثٍ يَعِنْ

[ش] يعنِي: أنَّ أَلِفَ[٥] الإلحاقِ المقصورةَ ـ كألفِ التأنيثِ في وجوبِ الحذفِ؛ إنْ كانَتْ خامسةً؛ كـ(حَبَرْكَى وحَبَرْكِيٌّ)، وجوازِ الحذفِ والقلبِ؛ إن كانت رابعةً؛ كـ(عَلْقَى وعَلْقِيٌّ وعَلْقَوِيٌّ)، ولكنَّ المختارَ هنا: القلبُ، عكسَ ألفِ التأنيثِ[٦].

= (وللأصلي قلب يعتمي) لأنه بيان لمخالفة الأصلي لها اهـ، وفيه: أن المخالفة تصدق بالمساواة. «الخضري» (١/ ١٦٩).

(١) ليست في (س). (٢) في (ع): «لكرسي».

(٣) بحذف التاء؛ لئلا تقع حشوًا، ولئلا يجتمع علامتا تأنيث.

(٤) في (ع)، (ك): «فيه».

(٥) في (س): «الألف».

(٦) ينظر: «توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٤٥)، و«إرشاد السالك» (٢/ ٩٣٩)، و«المقاصد الشافية» (٧/ ٤٤٧).

وأما الألفُ الأصليةُ، فإنْ كانَتْ ثالثةً قُلِبَتْ واوًا[١]؛ كـ(عَصَا (وعَصَوِيٍّ، وفَتَى)[٢] وفَتَوِيٍّ)، وإنْ كانَتْ رابعةً ـ قُلِبَتْ أيضًا واوًا، كـ(مَلْهَوِيّ)، وربَّما حُذِفَتْ كـ(مَلْهِيٍّ)، والأوَّلُ: هو المختارُ، وأشارَ بقولِه: (وَلِلأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى)؛ أي: يُخْتَارُ، يقالُ: (اعْتَمَيْتُ الشيءَ)؛ أي: اخترْتُه، وإن كانَتْ خامسةً فصاعدًا ـ وَجَبَ الحَذْفُ؛ كـ(مُصْطَفِيٍّ) في (مُصْطَفَى)، وإلى ذلك أشارَ بقولِه: (والأَلِفُ الجَائِزُ أَرْبَعًا أَزِلْ).

وأشارَ بقولِه: (كَذَاكَ يَا المَنْقُوصِ...) ـ إلى آخِرِه، إلى أنَّهُ إذا نُسِبَ إلى المنقوصِ، فإن كانَتْ ياؤُه ثالثةً ـ قُلِبَتْ واوًا، وفُتِحَ ما قبلَها، نحوَ: (شَجَوِيٌّ) فِي (شَجٍ)، وإنْ كانَتْ رابعةً حُذِفَتْ، نحوَ: (قَاضِيٌّ) في (قَاضٍ)، وقد تُقْلَبُ واوًا، نحوَ: (قَاضَوِيٌّ)[٣]، وإنْ كانَتْ خامسةً[٤] فصاعدًا ـ وَجَبَ حَذْفُها (كمُعْتَدِيٍّ) في (مُعْتَدٍ)، و(مُسْتَعْلِيٍّ) فِي (مُسْتَعْلٍ).

---

(١) وإن كان أصلها الياء؛ لوجوب كسر ما قبل ياء النسب.

(٢) من (م).

(٣) ظاهره: كالمصنف إطراده، وذكر غيرهما: أنه من شواذِّ النسب عند سيبويه، قيل: ولم يسمع إلا في قوله:

فكيفَ لنا بالشربِ إنْ لم يكن لنا　　دراهمُ عندَ الحانوي ولا نَقْدُ

فجعل اسم مكان الخمر **(حانيه)**، ونسب إليه بقلب الياء واوًا؛ من قولهم: **(حَنَوْت عليه)**؛ أي: **(عطفت)**؛ فكأنها تحنو على ذويها؛ كالأم. والمعروف: أن اسمها **(حانة)** بلا ياء. الخضري (٢/ ١٧٠).

(٤) شمل، نحو محيي؛ بثلاث ياءات؛ كمزكى، اسم فاعل ـ من (حيي)، كـ(زكى)؛ فتحذف ياؤه الأخيرة لأجل ياء النسب؛ ولا يزاد على ذلك عند المبرد؛ فيقال: محيي بياءين مشددتين ـ كما يقال في النسبة إلى (أمية): (أميي). وفيه وجه آخر، وهو: أن تحذف ياءه الأولى؛ لتوالي الياآت؛ إذ هي تشبه الزائد في السكون، فتقلب الثانية ألفًا لتحرُّكها، وانفتاح ما قبلها، ثم تحذف الأخيرة للنسب؛ فتقلب الألف واوًا؛ فيصير محوي بياء واحدة مشددة كـ(أموي)، ويرجح هذا: عدم توالي الياءات، والأول: أنه ليس فيه إلا حذف الياء الأخيرة ـ كما تحذف من (قاض). «الخضري» (٢/ ١٧٠).

و(الحَبَرْكَى): القُرَادِ[١]، والأنثى: (حَبَرْكَاةٌ)[٢]، و(العَلْقَى): نبتٌ وَاحِدُهُ عَلْقَاةٌ.

[ص] [٨٦١] وَأَوَّلِ ذَا القَلْبِ انْفِتَاحًا، وَ(فَعِلْ، وَفُعِلٌ) عَيْنَهُمَا افْتَحْ وَ(فِعِلْ)

[ش] يعنِي: أنَّه إذا قُلِبَتْ ياءُ المنقوصِ واوًا ـ وَجَبَ فَتْحُ مَا قبلَها، نحوَ: (شَجَوِيٌّ، وقَاضَوِيٌّ).

وأشارَ بقولِه: (وَفُعِلٌ...) إلى آخِرِه ـ إلى أنَّه إذا نَسَبَ إلى ما قَبْلَ آخِرِه كسرَةٌ، وكانت الكسرةُ مسبوقةً بحرفٍ واحدٍ ـ وَجَبَ التخفيفُ[٣] بجعْلِ الكسرةِ فتحةً؛ فيقالُ في نَمِر: (نَمَرِيّ)، وفي دُئِل: (دُؤَلِيًّ) بهِ، وفي (إِبِل): (إِبَلِيٌّ). [والله تعالى أعلم بالصواب][٤].

[ص] [٨٦٢] وَقِيلَ فِي (المَرْمِيِّ): (مَرْمَوِيُّ) وَاخْتِيرَ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ (مَرْمِيُّ)[٥]

[ش] قد سبقَ أنه إذا كانَ آخِرُ الاسمِ ياءً مشدَّدةً مسبوقةً بأكثرِ مِنْ حَرفين ـ وَجَبَ حَذْفُها في النسبِ، فيقالُ في (الشافِعِيّ): (شافِعِيٌّ)، وفي (مَرْمِيّ): (مَرْمِيٌّ).

وأشارَ [٢٢٢/ظ] هنا إلى أنَّه إذا كانَتْ إحدى الياءينِ أصلًا والأُخرَى زائدةً؛ فمِنَ العربِ مَنْ يكتفِي بحذْفِ الزائدةِ[٦] منهما، ويُبْقِي الأصليَّةَ ويقلِبُها واوًا، فيقولُ في (المَرْمِيّ): (مَرْمَوِيْ) ـ وهي لغةٌ قليلةٌ، والمختارُ: اللغةُ الأولى ـ وهي الحذفُ ـ سواءٌ كانتَا زائدتينِ أمْ لا؛ فتقولُ في (الشافِعِيّ): (شَافِعِيٌّ) وفي (مَرْمِيّ): (مَرْمِيّ).

---

(١) في (م): «ذَكَر القُرَاد». قلت: والمثبت هو لفظ أبي زيد ـ أيضًا ـ كما في «الصحاح» (٤/ ١٥٧٩).
(٢) ينظر: «المخصص» (١/ ١٨٣)، (٤/ ٤٩٤).
(٣) لأن الآخر يجب كسره؛ لأجل الياء. (٤) من (ح).
(٥) هذا البيت متعلق بقوله: (ومثله مما حواه احذف) ولعله أخَّره عنه؛ لارتباط الأبيات المارة ببعضها. «الخضري» (٢/ ١٧١).
(٦) في (ع): «الزائد».

[ص][٨٦٣] وَنَحْوَ (حَيٍّ) فَتْحُ ثَانِيهِ يَجِبْ وَارْدُدْهُ وَاوًا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلِبْ

النسب لما ماقبله ياء مشددة مسبوقة بحرف واحدة

[ش] قد سبقَ حكمُ الياءِ المشدَّدةِ المسبوقةِ بأكثرَ مِنْ حرفينِ، وأشارَ هنا إلى أنها إذا[١] كانت مسبوقةً بحرفٍ واحدٍ - لم يُحْذَفْ مِنَ الاسمِ في النسبِ شيءٌ؛ بل يُفْتَحُ ثانِيه، ويُقْلَبُ ثالثُه واوًا، ثم إنْ كانَ ثانِيه ليسَ بدلًا مِنْ واوٍ - لم يُغَيَّرْ، وإنْ كانَ بدلًا من واوٍ قُلِبَ واوًا، فتقولُ: في (حَيٍّ حَيَوِيٌّ): لأنه مِنْ حَيِيتُ، وَفِي طَيٍّ (طَوَوِيٌّ)؛ لأنه مِنْ طَوَيْتُ.

[ص][٨٦٤] وَعَلَمُ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبْ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبْ

النسب لما آخره علامة تثنية أو جمع

[ش] يُحْذَفُ مِنَ المنسوبِ إليه ما فيه مِنْ علامةِ تثنيةٍ أو جمعِ تصحيحٍ.

فإذا سمَّيْتَ رجُلًا (زَيْدَانِ) - وأعربْتَه بالألفِ رفعًا[٢]، وبالياءِ جرًّا ونصبًا - قُلْتَ: (زَيْدِيٌّ)، وتقولُ فيمن اسمُه (زَيْدُونَ) - إذا أعربْتَه بالحروفِ -: (زَيْدِيٌّ)، وفيمن اسمُه هِنْدَاتٌ (هِنْدِيٌّ).

[ص][٨٦٥] وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ (طَيِّبٍ) حُذِفْ وَشَذَّ (طَائِيٌّ) مَقُولًا بِالأَلِفْ

النسب لما وسطه ياء مشددة مكسورة

[ش] قد سبقَ أنَّه يجبُ كسرُ ما قبلَ ياءِ النسبِ؛ فإذا وقعَ قبلَ الحرفِ الذي يجِبُ كسرُه في النسبِ ياءٌ مكسورةٌ[٣] مُدْغَمٌ فيها ياءٌ - وَجَبَ حَذْفُ الياءِ المكسورةِ؛ فتقولُ [٢٢٣/و] في طَيِّبٍ: (طَيْبِيٌّ)، وقياسُ النسبِ - في طَيِّئٍ (طَيْئِيٌّ)، لكنْ تركُوا القياسَ، وقالُوا: (طَائِيٌّ) بإبدالِ الياءِ ألفًا.

فلو كانَتِ الياءُ المُدْغَمُ فِيها مفتوحَةً - لم تُحْذَفْ، نحوَ: (هَبَيَّخِيٌّ) في (هَبَيَّخ).

و(الهَبَيَّخُ): الغلامُ الممتلئُ[٤]، والأنثى (هَبَيَّخَةٌ)[٥]. [وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ][٦].

---

(١) في (ع): «إن».
(٢) ليس في (ع).
(٣) من (م).
(٤) في (س): «المملوك».
(٥) «لسان العرب» (٣/ ٦٥)، و«القاموس المحيط» (ص٢٦٢).
(٦) من (ح).

[ص] [٨٦٦] وَ(فَعَلِيٌّ) فِي (فَعِيلَةَ) الْتُزِمْ   و(فُعَلِيٌّ) فِي (فُعَيلَةٍ) حُتِمْ

[ش] يقالُ في النسبِ إلى (فَعِيلَةٍ): (فَعَلِيٌّ) - بفتحِ عينِه، وحَذْفِ يائِه - إنْ لَمْ يكنْ معتلَّ العينِ، ولا مضاعَفًا - كما يأتِي؛ فتقولُ في (حَنِيفَةٍ): (حَنَفِيٌّ).

ويقالُ(1) في النسبِ إلى (فُعَيْلَة): (فُعَلِيٌّ) - بحذفِ الياءِ - إنْ لَمْ يكُنْ مضاعَفًا؛ فتقولُ في جُهَيْنَةَ: (جُهَنِيٌّ)(2).

[ص] [٨٦٧] وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا   مِنَ المِثَالَيْنِ بِمَا التا أُولِيَا

الباب الأكمل على وزن (فعيلة) و(فُعَيلة)

[ش] يعنِي: أنَّ ما كانَ على (فَعِيل) أو (فُعَيْل)؛ بلا تاءٍ، وكانَ معتلَّ اللامِ؛ فحُكْمُه حُكْمُ ما فيه التاءُ: في وجوبِ حَذْفِ يائِه(3)، وفَتْحِ عينِه، فتقولُ في (عَدِيٍّ): (عَدَوِيٌّ)، وفي (قُصَيٍّ): (قُصَوِيٌّ) - كما تقولُ في (أُمَيَّةَ): (أُمَوِيٌّ)؛ فإنْ كانَ (فَعِيلٌ)، و(فُعَيْلٌ)؛ صَحِيحَيِ اللامِ - لَمْ

---

(1) في (ع): «ويقل».

(2) (م) الأصل في النسب إلى (فعيل) - بفتح الفاء، صحيح الآخر، وبغير تاء في آخره: أن ينسب إليه على لفظه، فيقال في النسب إلى (تميم وأمير وكريم): (امري وكريمي وتميمي). والأصل في النسب إلى (فُعيل) - بضم الفاء - صحيح الآخر، وبغير تاء - أن ينسب إليه على لفظه، فيقال في النسب إلى (نمير وكليب: نميري، وكليبي)، والأصل في النسب إلى (فعيلة) - بفتح الفاء - وإلى (فعيلة) - بضم الفاء - أن تحذف ياؤه، وتحذف مع ذلك تاؤه، ثم تقلب كسرة العين من الأول فتحة، فيقال في النسب إلى (جهينة وأذينة: جهنى وأذنى)، ويقال في النسب إلى (حنيفة وشريفة: حنفي وشرفي)، وإنما فعلوا ذلك فرقًا بين المذكر والمؤنث، وجعلوا حذف الياء في المؤنث، ولم يجعلوه في المذكر؛ لأن التاء التي للتأنيث تحذف حتمًا، فلما وجد الحذف في المؤنث: جعلوا حذف الياء فيه؛ لأنَّ الحذف يأنس إِلَى الحذف، وقد شذَّت في كل نوع من هذه الأنواع الأربعة ألفاظ جاؤوا بها على خلاف الأصل، فقالوا في النسب إلى (سليقة): (سليقي)، وقالوا في النسب إلى (عميرة): «عميري)، وقالوا في النسب إلى (رُدَينة) بضم ففتح -: (رديني)، وقالوا في النسب إلى (ثقيف): (ثقفي)، وقالوا في النسب إلى (قُرَيش وهُذَيل) - بضم ففتح -: (قرشي وهذلي) (م).

(3) الزائدة.

يُحْذَفْ (منهما شيءٌ)(١)؛ فتقولُ في (عَقِيلٍ): (عَقِيلِيٌّ)، وفي (عُقَيْلٍ): (عُقَيْلِيٌّ)(٢).

[ص] [٨٦٨] وتَمَّمُوا مَا كَانَ كَـ(الطَّوِيلَهْ) وَهَكَذَا مَا كَانَ كَـ(الجَلِيلَهْ)

[ش] يعني: أنَّ ما كانَ على (فَعِيلَة) وكانَ معتلَّ العينِ أو مضاعَّفًا ـ لا تُحْذَفُ ياؤُه في النسبِ، فتقولُ في (طَوِيلَةٍ): (طَوِيلِيٌّ)، وفي جَلِيلَةٍ: (جَلِيلِيٌّ)، وكذلك (أيضًا ما كَانَ)(٣) على (فُعَيْلَة)، وكانَ مُضاعَّفًا؛ فتقولُ في (قُلَيْلَةٍ): (قُلَيْلِيَّةٌ)(٤). [والله تَعالَى أَعْلَمُ](٥).

[ص] [٨٦٩] وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبْ

[ش] حُكْمُ [٢٢٣/ظ] همزةِ الممدودِ في النسبِ؛ كحُكْمِهَا في التثنيةِ. فإنْ كانَتْ زائدةً للتأنيثِ فقُلِبَتْ واوًا، نحوَ: (حَمْرَاوِيٌّ) في حَمْرَاءَ، أو: زائدةٌ للإلحاقِ كعِلْبَاءَ، أوْ: بدلًا مِنْ أصلٍ نحوُ: كِسَاءٍ؛ فوجهانِ(٦): التصحيحُ، نحوَ: عِلْبَائِيٌّ وكِسَائِيٌّ، والقلبُ، نحوَ: عِلْبَاوِيٌّ وكِسَاوِيٌّ، أو: أصلًا فالتصحيحُ لا غيرَ، نحوَ: (قُرَّائِي) في (قُرَّاء).

[ص] [٨٧٠] وانْسِبْ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرُ مَا رُكِّبَ مَزْجًا وَلِثَانٍ تَمَّمَا ـ

[٨٧١] إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِـ(ابْنٍ أَوْ ابْ) أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبْ

---

(١) تقديم وتأخير في (م).

(٢) (م) ومن ذلك قول الشاعر [هو يزيد بن الطَّثْرِيَّة]:

عُقَيْلِيَّةٌ أَمَّا مَلَاثُ إزارِها فدِعصٌ وأمَّا خصرُها فبَتِيلُ

وقول الآخر [هو القطامي ـ كما في «العيني» (٤/٣٤٦)]:

كَأَنَّ العُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ القَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيا (م)

(٣) تقديم وتأخير في (ع).

(٤) ينظر: «شرح السيرافي» (٤/٩٨)، و«اللمع» (ص٢٠٨)، و«شرح المفصل» (٣/٤٤٥).

(٥) من (ح).

(٦) قال الخضري (٢/١٧٢): والأحسن في ألف الإلحاق القلب، وفي المنقلبة عن أصل التصحيح.

[٨٧٢] فِيمَا سِوَى هَذَا انْسُبَنْ لِلأَوَّلِ ... مَا لَمْ يُخَفْ لَبْسٌ، كـ(عَبْدِ الأَشْهَلِ)

[ش] إذا نُسِبَ إلى الاسم المركَّبِ؛ فإنْ كانَ مُرَكَّبًا تركيبَ جملةٍ، أو تركيبَ مَزْجٍ ـ حُذِفَ عجُزُهُ وأُلحقَ صدرَه ياءُ النسبِ؛ فتقولُ في (تَأَبَّطَ شَرًّا): (تَأَبُّطِيٌّ)، وفي (بعلبك): (بَعْلِيٌّ)، وإنْ كانَ مُرَكَّبًا تركيبَ إضافةٍ؛ فإنْ كانَ صدرُه (ابنًا، أو أبًا)[1]، أو كانَ مُعَرَّفًا بعَجُزِه ـ حُذِفَ صدرُه، وأُلحقَ عَجُزَه ياءُ النسبِ، فتقولُ في ابنِ الزبيرِ: (زُبَيْرِيٌّ)، وفي أبي بكرٍ: (بَكْرِيٌّ)، وفي غلامِ زيدٍ: (زَيْدِيٌّ)؛ فإنْ[2] لَمْ يكُنْ كذلك، فإنْ لَمْ يَخَفْ لَبْسٌ عندَ حَذْفِ عَجُزِه ـ حُذِفَ عَجُزُه ونُسِبَ إلى صدرِه، فتقولُ في امْرِيءِ القيسِ: (امْرِئِيٌّ)[3]. وإنْ خيفَ لَبْسٌ ـ حَذَفَ صدْرُهُ، ونَسَبَ إلى عَجُزُه، فتقولُ في عبدِ الأشهلِ وعبدِ القيسِ: (أَشْهَلِيٌّ، وَقَيْسِيٌّ). [واللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ][4].

[ص] [٨٧٣] واجْبُرْ بِرَدِّ اللامِ مَا مَنْهُ حُذِفْ ... جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ أُلِفْ ـ

[٨٧٤] فِي جَمْعَيِ التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَهْ ... وَحَقُّ مَجْبُورٍ بِهَذِي تَوْفِيَهْ

[ش] إذا كانَ المنسوبُ إليه محذوفُ اللامِ؛ فلا يخلُو: إما أن تكونَ لامُه مُسْتَحِقَّةً للردِّ في جَمْعَيِ التصحيحِ، أو في التثنيةِ أو لا[5].

---

(١) في (س): «تقديم وتأخير».   (٢) في (س): «وإن».

(٣) بكسر الراء بعدها همزة، ويقال: مَرئي ـ بفتح الميم والراء، وحذف همزة الوصل؛ وهذا هو المطرد عند سيبويه؛ لأنه المسموع. «التصريح» (٥/ ٢٠٠).

(٤) من (ح).

(٥) بشرط صحة العين، وإلا وجب الجبر، وإن لم يجبر في التثنية؛ كـ(شاة): فإن أصلها (شوهة)؛ لجمعه على (شياه)؛ حذفت لامها ـ وهي الهاء تخفيفًا، وقصد تعويض التاء عنها؛ ففتحت الواو بعد سكونها لأجلها، ثم قلبت ألفًا لتحرُّكها، وانفتاح ما قبلها؛ فترد لامها في النسب، ويقال: (شوهي) ـ بسكون الواو، وعند الأخفش؛ لأنه يسكن فيه ما أصله السكون، وعند سيبويه والجمهور: (شاهي)؛ لأن المجبور عندهم: تفتح عينه، وإن سكنت في الأصل؛ فتقلب ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وتقول في: (ذي) و(ذات) ـ بمعنى (صاحب): (ذووي) ـ بفتح الذال والواو اتفاقًا؛ لأن أصله فَعَل ـ بفتحتين عندهما؛ فترد لامه، وتقلب ألفًا، =

[٢٢٤/و] فإنْ لَمْ تكنْ مُسْتَحِقَّةً للردِّ فيما ذَكَرَ - جازَ لك في النسبِ الردُّ وتركُه[١]، فتقولُ في (يَدٍ وابْنٍ): (يَدَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ وابْنِيٌّ وَيَدِيٌّ)؛ كقولِهم في التثنيةِ: (يَدَانِ وابْنَانِ)، وفي (يَدٍ) - عَلَمًا لمُذَكَّرٍ: (يَدُون).

وإنْ كانَتْ مُسْتَحِقَّةً للردِّ في جمعي التصحيحِ، أو في التثنيةِ - وَجَبَ ردُّهَا في النسبِ، فتقولُ في (أَبٍ، وأَخٍ، وأُخْتٍ[٢])[٣]؛ كقولِهم: (أَبَوَانِ، وأَخَوَانِ، وأَخَوَاتٍ)[٤].

[ص][٨٧٥] وبِـ(أَخٍ) (أُخْتًا)، وَبِـ(ابْنٍ) (بِنْتًا) أَلْحِقْ، وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

الشيء لما وضع على حرفين

[ش] مذهبُ الخليلِ وَسِيبَوَيْه[٥] - رحمَهما اللهُ تعالى: إلحاقُ (أختٍ وبنتٍ) في النسبِ بـ(أخٍ وابنٍ)، فتُحْذَفُ منهما تاءُ التأنيثِ، ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ؛ فيقال: (أَخَوِيٌّ وبَنَوِيٌّ) - كما يُفْعَل ذَلِكَ[٦] بـ(أخٍ وابنٍ).

ومذهبُ يُونُسَ: أنَّه يُنْسَبُ إليهما على لفظِهِما فتقولُ: (أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ). [والله تعالى أعلم][٧].

= ثم الألف واوًا؛ لأجل الياء كـ(فتى)، قاله الدماميني. اهـ. «الصبان» (١/ ١٢٨).
ورد اللام في هذا واجب لشيئين: اعتلال عينه، وردها في تثنية ذات نحو: (ذواتا أفنان)، لكن ينظر لِمَ لَمْ تُقْلب العين ألفًا لتحركها، وانفتاح ما قبلها، ويقال: (ذاوي) كـ(شاهي)، وليس فيه توالي إعلالين لصحة اللام بعد النسب، وليس هذا مثل: (طووي) المتقدم؛ لعروض حركة العين فيه، وأصالتها هنا؛ بل هذا أولى بالقلب من (شاهي) العارض الحركة؛ فتأمل. «الخضري» (٢/ ١٧٣).

(١) ينظر: «شرح ابن الناظم» (ص٥٧٠)، و«توضيح المقاصد والمسالك» (٣/ ١٤٦١).
(٢) إنما ضمت همزتها؛ لتدل على أن الذاهب منها (واو)، وخُصت بذلك دون (أخ)؛ لأجل التاء اللازمة لها وصلًا ووقفًا، كالاسم الثلاثي. «الخضري» (٢/ ١٧٣).
(٣) في (س)، (ع): «تقديم وتأخير».
(٤) في (س): «أختان».
(٥) «الكتاب» (٣/ ٣٦٣).
(٦) ليس في (م).
(٧) من (ح).

[ص] [٨٧٦] وَضَاعِفِ[1] الثانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُو لِينٍ، كَـ(لَا وَلَائِي)

[ش] إذا نُسِبَ إلى ثُنائيٍّ لا ثَالِثَ له، فلا يَخْلُو الثاني: مِن[2] أنْ يكونَ حرفًا صحيحًا أو حرفًا معتلًّا.

فإن كانَ حرفًا صحيحًا[3] ـ جازَ فيه التضعيفُ وعدمُه، فتقولُ في كَمْ: (كَمِيٌّ وكَمِّيٌّ).

وإنْ كانَ حرفًا معتلًّا وَجَبَ تضعيفُه: فتقولُ في لو: (لَوِّيٌّ)[4].

وإن كانَ الحرفُ الثاني أَلِفًا ـ ضُوعِفَتْ وَأُبْدِلَتْ الثانيةُ همزةً، فتقولُ في رَجُلٍ اسمُه (لا): (لَائِيٌّ)، ويجوزُ قَلْبُ الهمزةِ واوًا فتقولُ: (لَاوِيٌّ).

[ص] [٨٧٧] وَإِنْ يَكُنْ كَـ(شِيَةٍ) مَا الْفَا عَدِمْ فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الْتُزِمْ

[ش] إذا نُسِبَ إلى اسمٍ محذوفِ (الفاءِ)، فلا يخلُو إما أنْ يكونَ صحيحَ اللامِ أو معتلَّها.

فإنْ [٢٢٤/ظ] كانَ صحيحُها ـ لَمْ يُرَدَّ إليه المحذوفُ، فتقولُ في (عِدَة وصِفَة): (عِدِيٌّ وَصِفِيٌّ). وإنْ كانَ معتلُّها ـ وَجَبَ الردُّ، ويجِبُ أيضًا عندَ سيبويهِ[5] رَحِمَهُ اللهُ فَتْحَ عينِه فتقولُ في (شِيَةٍ): (وِشَوِيٌّ)[6].

---

(١) في (ع): «وضعف». (٢) في (م): «فإما».

(٣) من (م).

(٤) سواء كانت اسم رجل؛ أردت النسبة إليه، أو قصدت نسبة شخص إلى لفظها؛ لإكثاره منها، فتقول: (لوي) بالإدغام؛ لاجتماع المثلين فيه قبل النسب عند تضعيفه؛ فصار كـ(جوّ ودوّ)، وأما نحو: (كي وفي)، فتقول فيه (كيوي وفيوي) بلا إدغام كـ(حيوي) في (حي)، لعدم اجتماع المثلين؛ إذ الياء المزادة تقلب واوًا للنسب. «الخضري» (٢/ ١٧٣).

(٥) لأنه يفتح عينه، وإن كان أصلها السكون. وأما الأخفش: فيسكن ما أصله السكون. «الخضري» (٢/ ١٧٣).

(٦) «الكتاب» (٣/ ٣٦٩)، وينظر: «الانتصار» لسيبويه (ص٢١٠)، و«شرح السيرافي» (٤/ ١٢٠)، و«التعليقة» (٣/ ٢٠٤).

لنسب إلى الجمع

[ص] [٨٧٨] وَالوَاحِدُ اذْكُرْ نَاسِبًا لِلجَمْعِ(١) إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالوَضْعِ

[ش] إذا نُسِبَ إلى جمعٍ باقٍ على جمعيَّتِهِ ـ جِيءَ بواحدِه ونُسِبَ إليه؛ كقولك في النسبِ إلى الفرائضِ: (فَرَضِيٌّ).

هذا إنْ لم يكنْ جاريًا مَجْرَى العَلَم، فإنْ جَرَى مَجْرَاه ـ كـ(أَنْصَارٍ) ـ نُسِبَ إليه على لفظِه؛ فتقول في (أنصار): (أَنْصَارِيٌّ)، وكذا إنْ كانَ عَلَمًا، فتقولُ في (أَنْمَار): (أَنْمَارِيٌّ).

الاستغناء عن ياء النسب

[ص] [٨٧٩] وَمَعَ (فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ فَعِلْ) فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ اليَا، فَقُبِلْ

[ش] يُسْتَغْنَى غالبًا في النسبِ عن يائِه ببناءِ الاسمِ على (فاعِلٍ) بمعنى صاحبِ كذا، نحو: (تَامِرٌ ولَابِنٌ)(٢)؛ أي: صاحبُ تَمْرٍ، وصاحبُ لَبَنٍ، وببنائِه على (فَعَّال) في الحِرَفِ غالبًا كـ(بَقَّالٍ، وبَزَّازٍ)، وقد يكون (فَعَّالٌ) بمعنى صاحبِ كذا، وجُعِلَ منه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ٤٦﴾ [فصلت: ٤٦]؛ أي: بِذِي ظُلْمٍ(٣).

---

(١) قال الشاطبي ـ في «شرح الألفية» (٧/ ٥٧٥) ـ: «والجمع في كلامه محمول على عموم أنواعه». وفيه أن حكم التثنية السالمين عُلِم من قوله:

وَعَلَمَ التَّثْنِيَةِ احْذِفْ لِلنَّسَبِ

مع أنه يدخل في الجمع اللغوي اسم الجمع كـ(قوم)، والنسب إليه على لفظه، واسم الجنس الجمعي كـ(نمل)، ولا يعلم أينسب إليه أم إلى مفرده ـ إلا الله تعالى؛ لسقوط التاء في النسب ألبتة. الخضري (٢/ ١٧٣).

(٢) (م) وقد ورد من ذلك قول الحُطَيئة:

وغَرَرْتَنِي وزَعَمْتَ أَنَّكَ لَابِنٌ فِي الصَّيْفِ تَامِرْ

وقول الآخر [ذي الرمة]:

إلى عَطَنٍ رحْبِ المَبَاءَةِ آهِلِ

والشاهد فيه قوله: (آهل)؛ فإنه أراد به أنَّه منسوب إلى (الأهل)، وكأنه قال: (ذي أهل)، وليس هو بجارٍ على الفعل، لأنه لو جرى على الفعل لقال: (مأهول)؛ إذ الفعل المستعمل في هذا المعني ـ مبني للمجهول (م).

(٣) لأن جعله صيغة مبالغة ـ يوهم ثبوت أصل الظلم؛ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وقد يُسْتَغْنَى عن ياءِ النسبِ أيضًا بـ(فَعِل) بمعنى: صَاحِبِ كذا، نحوَ: (رَجُل طَعِمٌ وَلَبِسٌ)؛ أي: صاحبِ طعامٍ ولباسٍ، وأنشدَ سيبويهِ[1] ـ رحمَه اللهُ تعالى[2] ـ:

٣٥٦ ـ لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ وَلَكِنِّي نَهِرْ ... لَا أُدْلِجُ اللَيْلُ ولكنْ أَبْتَكِرْ[3]

أي: ولكنِّي نهارِيٌّ؛ أي: عاملٌ بالنهارِ.

[ص] [٨٨٠] **وغيرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرَا ... عَلَى الذِي يُنْقَلُ مِنْه اقْتُصِرَا**

[ش] أي: مَا جاءَ مِنَ المنسوبِ مخالِفًا لِمَا سبقَ تقريرُه ـ فهو مِنْ شواذِ النسبِ؛ يُحفظُ ولا يقاسُ عليه؛ كقولِهم في النسبِ إلى (البصرةِ): (بِصْرِيٌّ)[4]، وإلى (الدَّهْرِ): (دُهْرِيٌّ)[5] [٢٢٥/و]، وإلى (مَرْوَ): (مَرْوَزِيٌّ)[6].

= وأجيب أيضًا ـ بأن النفي منصبٌّ على المقيد، وهو الظلم مع قيده، وهو كثرته معًا ـ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ۝١٨﴾ [غافر: ١٨]؛ إذ المقصود نفي الشفيع أصلًا، فهو حينئذ بمعنى اسم الفاعل. وعدل عنه تعريضًا بأن (ظلامًا للعبيد) من ولاة الجور، وبأن (العبيد) جمع كثرة؛ فجيء في مقابلته بالكثرة. «الخضري» (٢/ ١٧٤).

(١) «الكتاب» (٣/ ٣٨٤)، وينظر: «شرح كتاب سيبويه» (٤/ ١٣٥).

(٢) قال العيني في «المقاصد النحوية» (٤/ ٢٠٥٧): «أنشده سيبويه، ولم يعزه لأحد».

(٣) (م) الشاهد فيه: قوله: (نَهِر)؛ حيث بناه على (فَعِل) ـ بفتح فكسر ـ وهو يريد النسب؛ فكأنه قال: (ولكني نهاري) ـ كما قال: (لست بليلي)، قال سيبويه: «وقالوا: (نهر)، وإنما يريدون (نهاري)، ويجعلونه بمنزلة (علم وطعم)، وفيه معنى ذلك». اهـ (م).

(٤) (م) المشهور في (البَصرة) فتح الباء، وقد ورد في لفظ النسب إليها (بِصري) ـ بكسر الباء، فعلى هذين: يكون لفظ النسب شاذًا. وقد ورد في (البصرة) كسر الباء وضمها أيضًا، وورد في لفظ النسب فتح الباء؛ فإذا لاحظت مَا ورد في لفظ المنسوب إليه من الفتح أولًا، ولاحظت ما ورد في المنسوب من الفتح ـ لم يكن شاذًا، ولم يرد في المنسوب ضم الباء ـ مع ثبوته لغةً في المنسوب إليه، وكأنهم تركوه؛ لئلا يلتبس بالنسب إلى (بُصْرى) بزنة (حُبْلَى)، إذا نسب إليه؛ بحذف الألف، فإنك تعلم أن النسب إلى نظيره يجوز فيه حذف الألف ـ كما يجوز قلبها واوًا؛ فيقال: «بصروي» (م).

(٥) (م) الدُّهري ـ بضم الدال، والقياس فتح الدال ـ هو الشيخ الفاني (م).

(٦) ينظر: «شرح الكافية الشافية» (٤/ ١٩٦٤)، و«شرح ابن الناظم» (ص٥٧٢)، =